

طبعه
منقحة ومرizada

اسئلَةٌ سَيِّفَاتٌ المنظور

الشيخ محمد صنكور علي



كتاب جواز الانتماء



ائِسَاسِيَّاتُ الْمِنَاطِقِ

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

**حقوق الطبع محفوظة للناشر
الطبعة الأولى
2013 هـ - 1435 م**

دار جواد الأئمة (ع) للطباعة والنشر والتوزيع

**بيروت - لبنان - حارة حرليك - شارع دكاش - بناية شحرور
ت: 73 13 / 03 73 69 29 12 00961 70**

أَيْتَانِيَاتُ الْمِنْطَقَةِ

تألِيف

الشِّيخُ مُحَمَّدُ هَبْرَنْقُو عَلَى

مكتبة لسان العرب
www.lisanarb.com

(ع) دار جواد الأئمة

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

- المقتضى -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والصلوة والسلام على محمد وآلـه الطيبين الطاهرين المعصومين.

أما بعد:

فإنَّ من جميل إحسانه تعالى علىَّ أن وفقني لكتابة هذا الذي بين يديك والذي أرجو أن أكون قد بلغتُ به ما كنت أرمي إليه، فقد كتبته لإخوتي الأعزاء في حوزة الهدى للدراسات الإسلامية نزولاًً عند رغبتهم وأملاًً بأن يساهم ذلك في تيسير هذا العلم على طلابه ومربييه.

هذا وقد بذلتُ ما مُنحته من جهد في تذليل مسائله وتيسير تناوله، وقد سعيتُ من أجل استيفاء مطالبه، وإن كنت قد حذفتُ الكثير مما وجدته فضولاً أو لم أجده له أثراً في تحصيل الغاية التي يستهدفُ الطالب الوصول إليها من دراسته.

ثم إنَّه لا يفوتنـي أن أعتبر عن خالص تقديرـي للأـخ العـزيـز الأـسـتـاذ

الفاضل علي الشيخ من إخوتنا في العراق حيث بذل جهداً مضنياً في تبويب هذا الكتاب وتصنيفه إلى فصول ومباحث ووضع تمارين لكل مبحث من مباحثه، فشكر الله سعيه وأدام توفيقه وجعله ممن ينتصر به لدينه.

أسأل الله تعالى أن يكون عملي هذا خالصاً لوجهه وأن يختتم لي بخير وألا يكلني إلى نفسي طرفة عين أبداً إنه قريب مجيب.

والحمد لله رب العالمين

محمد صنكور

قم المقدسة

- تَفْهِيْدٌ -

المنطق من العلوم الآلية:

العلوم الإنسانية على قسمين، فثمة علوم تدرس لذاتها، أي أنَّ الغرض من تحصيلها هي أنَّ حاجة الإنسان قد تعلقت بنتائجها ابتداءً، وثمة علوم أخرى تدرس لغرض الوصول منها إلى نتائج، هذه النتائج ليست هي الغرض الأوَّلي للإنسان، وإنَّما تكون وسائل للوصول إلى الأغراض الأوَّلية، فنتائج هذه العلوم تقع في صراط الغرض وليس هي نفسها الغرض الأوَّلي.

فالقسم الثاني هو ما يعبر عنه بالعلوم الآلية؛ لأنَّ نتائجها هي آلة الوصول للنتائج المقصودة، فهي بمثابة وسائل النقل، فعندما يتعلم الإنسان كيفية الاستفادة منها وكيفية استخدامها لا يكون غرضه الأوَّلي مِن ذلك هو معرفة كيفية استخدامها، بل إنَّ غرضه مِن ذلك هو التوسل بها للوصول إلى مقاصده.

ويكُنْ أَنْ غَثَّل للعلوم الآلية بعلم النحو، فنتائج هذا العلم هو معرفة إعراب الكلمة، وأنَّ الكلمة الواقعة في موقع الفاعل تكون مرفوعة، والكلمة الواقعة في موقع المفعول تكون منصوبة، والكلمة التي تكون فعلاً مضارعاً مسبوقاً بـ(لن) تكون منصوبة، وإذا كانت مسبوقة بـلم تكون مجزومة، هذه

النتائج ليست هي الغرض الأساسي لطالب علم النحو، بل إنَّ غرضه الأساسي هو تقويم لسانه عن الخطأ في إعراب الكلمات.

إذن فعلم النحو مِن العلوم الآلية لأنَّ نتائجه لا تمثل الغرض الأساسي لطالب هذا العلم، بل إنَّ نتائجه وسائل للوصول إلى الغرض الأساسي، وهو تقويم اللسان عن الخطأ.

وهذا بخلاف علم العقيدة مثلاً، فإنَّ النتائج المتحصلَة مِن هذا العلم تمثل الغرض الأوَّلي لطالب هذا العلم، فإنَّ الغرض مِن دراسة علم العقيدة هو معرفة أنَّ الله واحد أو لا، وأنَّه عدل أو لا، وأنَّ مُحَمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نبي أو لا، وأنَّ المعاد حق أو لا.

ونتائج هذا العلم توصل طالبه إلى غرضه مباشرة، فهو يخرج مِن هذا العلم بمعرفة أنَّ الله واحد مثلاً، وأنَّ مُحَمَّداً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نبي، وأنَّ المعاد حق.

وبذلك يتَّضح الفرق بين العلوم الآلية وبين العلوم الاستقلالية، وعندئذ يقع الكلام عن علم المنطق وأنَّه من أي قسمٍ للعلوم هو؟

ويعرف الجواب عن ذلك بواسطة الوقوف على الغرض مِن وضع هذا العلم والنتائج التي يمكن تحصيلها منه.

أمَّا الغرض مِن وضعه فهو صون الذهن عن الخطأ في التفكير.

وأمَّا النتائج فهي مثل أنَّ التعريف التام هو ما اشتمل على الجنس والفصل وكان جاماً مانعاً، ومثل أنَّ المقدمات اليقينية إذا رُتِّبت بنحو الشكل

الأول للقياس تكون منتجة لقضية يقينية صادقة. وأن الاستقراء التام ينتج قضية كلية صادقة.

تلاحظون أن هذه النتائج لا توصل إلى الغرض من علم المنطق مباشرة، فليس كل من تعلم هذه النتائج أصبح ذهنه مصانًا عن الخطأ في التفكير، نعم إذا توسل بهذه النتائج في مقام التفكير كان ذلك موجباً للوصول إلى الأفكار الصحيحة، فالآفكار الصحيحة يتم الوصول إليها إذا رتب الإنسان مقدماته على أساس الضوابط المنطقية، لا أن تعلم الضوابط المنطقية يُنتج الأفكار الصحيحة.

الضوابط المنطقية - والتي هي نتائج تعلم المنطق - لا توصل إلى الغرض ابتداءً، وهذا بخلاف علم العقيدة مثلاً، فإنَّ الغرض من تعلمه هو الوصول إلى أنَّ المعاد حق أو لا، ونتيجة هذا العلم هو الإجابة عن هذا السؤال، فالمتعلم لهذا العلم يصل إلى غرضه، وهو أنَّ المعاد حق أو لا بمجرد دراسته لهذا العلم.

أما علم المنطق فنتائجـه لا توصل إلى الغرض من هذا العلم إلا إذا تم التوسل بها في مقام التفكير، فإنَّها عندئذ تصونه عن الخطأ، فكما أنَّ علم النحو لا يصون اللسان عن الخطأ إلا إذا التزم المتكلِّم بنتائجـه وضوابطـه في مقام النطق فكذلك علم المنطق.

وبذلك انتهينا إلى أنَّ علم المنطق من العلوم الآلية.

الفصل الأول

المقدمات

المبحث الأول: مقدمة في المنطق.

المبحث الثاني: التصور والتصديق.

المبحث الأول:

مقدمة في المنطق

وتتضمن:

أولاً: تعريفه.

ثانياً: فائدته.

ثالثاً: موضوعه.

تعريف علم المنطق:

"هو علم مسائله مجموعة من الضوابط الكلية يُنتج الالتزام بها صيانة الذهن عن الخطأ في التفكير".

ولذلك سُمي علم المنطق بعلم الميزان، وسُمي كذلك بالمعيار، بمعنى أنَّ المفَكِّر إذا أراد الوصول إلى النتائج الصحيحة فإنَّ عليه أنْ يرثِبها وفق مجموعة من الضوابط الكلية والتي يجمعها عنوان "علم المنطق". فمعيار التفكير القويم والمنتج للأفكار القوية هو الالتزام بالأسس المنطقية، وبالتالي يُصان الذهن عن الخطأ في التفكير، وبالتالي يتميَّز الصواب من غيره.

وبتعبير آخر:

علم المنطق بعنابة المقياس الذي تتميَّز به الأفكار الصحيحة من الأفكار السقيمة، فهو كالمسطرة التي يعرف بواسطتها الخط المستقيم من الخط المنحرف، ويتمُّ بواسطتها أيضاً رسم خطٍّ مستقيم.

ولكي يكون التعريف واضحاً نحتاج إلى بيان أمرين :

الأول: فيما هو المراد من الفكر.

الثاني: منشأ الخطأ في التفكير.

الأمر الأول: المراد من الفكر:

أما ما هو المراد من الفكر فسوف نتحدث عنه بشيء من التفصيل فيما بعد، إلا أنه لا بد من بيان معناه في المقام ولو بشكل بجمل ليكون تعريف علم المنطق واضحًا.

فنقول : إنَّ الفكر أو التفكير عملية ذهنية يتمُّ فيها ترتيب مجموعة من المعلومات الحاضرة في الذهن لينتهي بذلك إلى معلومة جديدة.

ومعنى ذلك أنَّ الذهن يتولَّ لغرض التعرُّف على المجهول ب شيئَين، الأوَّل : هو المعرف والمعلومات المدركة لديه في مرحلة سابقة، والثاني : هو انتقاء ما ينفعه منها للوصول إلى المجهول ثُمَّ ترتيبها والربط بينها، وحينئذ ينتهي به هذا الترتيب والربط إلى التعرُّف على المجهول وانقلابه من مجهول إلى معلوم.

ومثال ذلك أنَّ الإنسان لو كان يجهل أنَّ زيداً يموت أو لا يموت، فعندئذ يكون وقوع الموت على زيد أمراً مجهولاً، فلو أراد الخروج من هذا الجهل فإنَّ له أنْ يتولَّ بعلماته السابقة ويرتَبها بطريقة يخرج بها من حالة الجهل بوقوع الموت على زيد أو عدم وقوعه.

فهذا الإنسان يعلم بأنَّ زيداً مخلوق، ويعلم أنَّ كلَّ مخلوق يموت، كما أنه يعلم بأمور أخرى كثيرة، فإذا انتقى من هذه المعلومات المعلومة الأولى والثانية، ورتب بينهما فإنه سينتهي إلى أنَّ زيداً يموت لأنَّه مخلوق ولأنَّ كلَّ مخلوق يموت.

فانطلاق الذهن من نقطة الجهل والشك إلى منطقة المعلومات وسرها والبحث

فيها عمّا ينفعه في غرضه، ثم ترتيب ما انتقاء منها، ثم عودته إلى المجهول لتحويله إلى معلوم هو ما يعبر عنه بالفكرة أو التفكير.

فلو أن إنسانين كانت لهما نفس المعلومات وعرضت عليهما سؤالاً محدداً فأغفل أحدهما السؤال ولم يعتن به، واهتم الآخر به وأراد الوصول إلى جوابه، فإنه سيصل إلى جوابه عندما يرجع إلى معلوماته وينتقي منها ما ينفعه للإجابة على السؤال، ثم يرثب بين هذه المعلومات المنتقاء، وأماماً الآخر فسيظل المجهول عنده مجهولاً رغم أنه واجد لنفس المعلومات النافعة في الوصول إلى المجهول؛ ذلك لأنّه لم يوظف تلك المعلومات لغرض الوصول لذلك المجهول.

فالتفكير هو توظيف المعلومات للوصول إلى معلومات أخرى كانت مجهولة، نعم قد لا يصل الإنسان إلى جواب ما يجهله رغم أنه سبر معلوماته؛ ذلك لأنّه ليس في معلوماته ما يُنبع الوصول إلى الجواب.

وبما ذكرناه يتضح أن المعلومات قد يتولد عنها معلومات جديدة عندما يُزاوج بينها، فعملية التزاوج هذه هي المعيّر عنها بالتفكير، إلا أن ذلك لا يعني أن كل ما يُنبعه التفكير يكون سليماً ومصرياً، فقد يكون كذلك وقد يكون نتاج التفكير خاطئاً.

عملية التفكير ليست سوى تنظيم المعلومات وترتيبها والربط بينها، وهذا التنظيم أنحاء وصور كثيرة، وكلها يُقال عنها تفكير، إلا أنّه ليس كلّ نحو من أنحاء وصور التنظيم والربط بين المعلومات يكون منتجاً للأفكار الصحيحة؛ ولذلك تجد أنّ الإنسان قد يفكّر ويُزاوج بين معلوماته الصحيحة ولكنّه ينتهي إلى نتيجة خاطئة؛ ذلك لأنّه اعتمد طريقة خاطئة في التنظيم بين معلوماته.

وهنا تكمن أهمية علم المنطق؛ إذ هو الذي يرسم للإنسان طريقة التفكير السليم، وذلك من خلال الضوابط والأسس التي وضعها لتعتمد في عملية التفكير.

فدور المنطق يتمحّض في وضع الضوابط الكلية لعملية التفكير والتنظيم بين المعلومات، وفائدة هي ضمان سلامة النتاج الفكري عن الخطأ، مع التأكيد على أنَّ ذلك لا يكون إلَّا حينما يعتمد المفكِّر تلك الضوابط المنطقية في عملية التفكير.

الأمر الثاني: منشأ الخطأ في التفكير:

ينشأ الخطأ في التفكير عن أحد أمرَيْن:

الأول: هو المعلومات، فقد يعتمد الإنسان في مقام التفكير والاستدلال على معلومات خاطئة في نفسها، وحينئذ تكون نتائج تفكيره واستدلاله خاطئة تبعاً لفساد المعلومات التي جعلَ منها مقدمة للوصول إلى النتائج، فلو اتفق أنْ كانت الطريقة المعتمدة في عملية التفكير صحيحة فإنَّ ذلك لن يجدي نفعاً بعد أنْ كانت موادَ التفكير فاسدة، فكما أنَّ النجار لو رسم شكلاً بدليعاً لكرسي وضبط مقاييسه بشكل متقن ثمَّ التزم تلك المقاييس في مقام صناعته لذلك الكرسي، إلَّا أنه اختار له خبيباً رديئاً منخوراً فإنَّ إتقان الشكل وضبط المقاييس لن ينتِج كرسيًا صالحًا بعد أنْ كانت مادَّته فاسدة.

فهكذا الحال بالنسبة للتفكير، فعندما تكون موادَه – أي المعلومات المعتمدة – باطلة، فإنَّ اعتماد الضوابط المنطقية لن ينتِج أفكاراً ومعلومات صحيحة.

فمثلاً: لو كنَّا نجهل أنَّ زيداً يبيض أو يولد فإنَّ علينا لغرض الوصول للجواب الرجوع إلى معلوماتنا ثمَّ ترتيبها، فلو كانت معلوماتنا أنَّ كلَّ إنسان يبيض، وأنَّ

زيداً إنسان، فإنه يمكن أن نشكل قياساً منطقياً هو أنَّ زيداً إنسان، وكلَّ إنسان يبيض، فالنتيجة هي أنَّ زيداً يبيض. وهذه النتيجة فاسدة إلا أنَّ فسادها لم ينشأ من عملية التفكير؛ وذلك لأنَّ عملية التفكير كانت وفقاً للقياس المنطقي، ففساد النتيجة إنما نشأ عن فساد المقدمة الثانية.

وبذلك يتضح أنَّ الخطأ قد ينشأ عن المعلومات التي اعتمدت مادةً للتفكير.

الثاني: الطريقة المعتمدة في تنظيم المعلومات الحاضرة في الذهن، فلو كانت الطريقة خاطئة فإنَّ ذلك سيؤدي إلى الخطأ في النتيجة حتى لو كانت مواد التفكير والاستدلال صحيحة، أي حتى لو اعتمدنا في مقام التفكير على معلومات صائبة.

سلامة المقدمات المعتمدة لا يجدي نفعاً لو تمَّ ترتيبها وربطها بشكل خاطئ أو كانت المعلومات لا تمتُّ للنتيجة بصلة.

فمثلاً: لو كنا نجهل أنَّ معدن الذهب هل هو من الحديد أو لا، فلو رجعنا إلى معلوماتنا واخترنا منها قضيتين، الأولى: أنَّ الحديد يتمدد بالحرارة، والثانية: الذهب يتمدد بالحرارة، فاستنتجنا أنَّ الذهب حديد، فإنَّ هذه النتيجة فاسدة، إلا أنَّ فسادها لم ينشأ عن فساد المعلومات المعتمدة، وإنما نشأ عن شكل القياس والطريقة التي تمت بها عملية الاستدلال والتفكير؛ إذ لم تكن مطابقة للأسس والضوابط المنطقية كما سيتم إيضاح ذلك في بحث القياس إنْ شاء الله تعالى.

والمتحصل مما ذكرناه أنَّ الخطأ في التفكير قد ينشأ عن مادة التفكير، وقد ينشأ عن شكله وصورته، والمنشأ الأول لا يعالج في علم المنطق وإنما يعالج بوسائل أخرى كدقة الملاحظة والمدركات الحسيَّة مثلاً، والمنشأ الثاني للخطأ في التفكير هو

الذي يتم علاجه في علم المنطق، فهو الذي يتکفل ببيان الطرق الصحيحة التي يلزم اعتمادها في مقام ترتيب المعلومات وتنظيمها والربط بينها، فهو معنىًّا برسم خطة التفكير ومساره.

وبتعبير آخر:

إنَّ وظيفة المنطق هي صناعة القوالب والصور التي ينبغي أنْ يكون مسار التفكير في إطارها؛ ولذلك سُمِي المنطق الأرسطي بالمنطق الصوري؛ لأنَّه يحدُّ صور التفكير وأشكاله بقطع النظر عن مواده.

ومن هنا كان علم المنطق وسيلة للتعرُّف على صحة التفكير وفساده، وذلك بواسطة الملاحظة لمسار التفكير، فإنْ كان واقعاً في إطار واحد من القوالب المنطقية فهو تفكير سليم، وإلاًّ كان التفكير عقيماً خاطئاً، هذا مع التأكيد على أنَّ علم المنطق يضمن سلامة الشكل والصورة في عملية التفكير ولا يضمن سلامته من جهة مواد التفكير.

وبما ذكرناه يتَّضح معنى التعريف، وأنَّ المراد من التفكير الذي تضمن الضوابط المنطقية سلامته من الخطأ عند الالتزام بها هو شكل التفكير وصوره دون مواده؛ ولذلك سُمِي هذا العلم بالمنطق الصوري.

فائدة علم المنطق:

أَتَضَحت مَمَّا ذكرناه الفائدة المترتبة على دراسة علم المنطق، وأنَّه يضمن سلامة الذهن عن الخطأ في التفكير من جهة الصورة والشكل، إلاًّ أنَّ ما نريد التأكيد عليه في المقام هو أنَّ هذه الفائدة تلقي بظلالها على جميع العلوم رغم اختلاف مشاربها

وأغراضها ومواضيعاتها؛ ذلك لأنَّ كلَّ العلوم تهتمُ التفكير والاستدلال لإثبات قضایاها ومسائلها، وهذا ما يحتمُ عليها اعتماد الأسس والضوابط الصحيحة في عملية الاستدلال، وهذا هو ما يتکفل بتنقیحه علم المنطق.

فالمنطق هو الذي يمُون كلَّ العلوم بأدوات التفكير السليم؛ ولذلك قالوا إنَّ علم المنطق هو خادم العلوم.

موضوع كلَّ علم :

قبل بيان موضوع علم المنطق لا بدَّ من إيضاح ما هو المراد من موضوع كلَّ علم؛ ذلك ليتسنى للقارئ الكريم الوقوف على محلَّ البحث، وسوف نبيِّن ذلك بالمستوى المناسب للمقام فنقول :

إنَّ موضوع كلَّ علم هو المحور الذي تدور في فلكه مسائله وقضایاه، فكلَّ علم من العلوم ييُّزه عن غيره أنَّ له محوراً خاصاً به، ومن هنا لا تتدخل العلوم فيما بينها؛ ذلك لأنَّ المحور الذي يبحث هذا العلم عن خواصِه وآثاره وحالاته يختلف عن المحور الذي يبحث العلم الآخر عن خواصِه وحالاته وآثاره، فكلَّ العلوم تبحث عن الآثار والخواصِ وال الحالات، ولكن الذي ييُّز بينها هو ذلك المحور المبحوث عن آثاره وخواصِه.

فمثلاً : علم النحو محور مباحثته هو الكلمة؛ إذ هي التي يبحث فيه عن أحواها من حيث البناء والإعراب وأنَّه إذا وقعت في موقع الفاعل تكون مرفوعة، وإذا وقعت في موقع المضاف إليه تكون مجرورة وهكذا؛ لذلك كانت الكلمة هي موضوع علم النحو.

وهكذا بالنسبة لعلم الطب، فإنَّ له محوراً تدور حوله مباحثه ومسائله، وهو الجسم - كما قيل -، فإنَّ الباحث في علم الطب يبحث عن وظائف الجسم وعما ينفعه وما يضرُّه، وما هي الأمور التي تساهم في تنشيط وظائفه وكيف يتمُّ علاجه ما يعطب منها، من هنا كان جسم الإنسان - أو مطلق الحيوان - هي موضوع علم الطب كما قيل.

إذن الذي يميّز العلوم بعضها عن البعض الآخر هو اختلاف موضوعاتها والمحاور التي يتمُّ البحث عنها؛ ولذلك قالوا : إنَّ لكلَّ علم موضوعاً إلَّا أنه في مقابل هذا المبني ذهب آخرون إلى أنه يمكن أنْ تمايز بين العلوم بواسطة أغراضها، فلكلَّ علم غرض محدَّد وبه يعرَف أنَّ هذه المسائل داخلة في هذا العلم أو خارجة عنه؛ ولذلك كان تحديد الغرض من العلم يمنع من تداخل العلوم، فلا تحتاج لمنع التداخل أو لتمييز العلوم بعضها عن بعض إلى أنْ نجعل لكلَّ علم موضوعاً ثمَّ نتكلَّف في إرجاع كلَّ مسائل هذا العلم إلى موضوع جامع؛ ذلك لأنَّنا نرى بالوجдан أنَّ بعض العلوم أكثر من موضوع وأكثر من محور، ورغم ذلك يكون علمًا مستقلًا بذاته لا تتدخل مسائله مع مسائل العلوم الأخرى، مما يعبِّر عن أنَّه ضابطاً آخر لعدم تداخل العلوم، وليس هو سوى اتحاد الغرض من هذه المسائل رغم اختلاف موضوعاتها.

وبذلك ننتهي إلى أنَّ تمايز العلوم إنَّما يكون بتمايز الأغراض، فالذي يميّز علم النحو مثلاً عن علم الأصول أنَّ الغرض من الأول هو صون اللسان عن الخطأ في مقام النطق، وأمَّا الغرض من الثاني فهو الاقتدار على استنباط الحكم الشرعي من مصادره، وعندئذ فكلَّ مسألة تساهم في الوصول إلى الغرض الأول تصنَّف في علم

النحو، وكلّ مسألة تساهم في الوصول إلى الغرض الثاني تصنّف في مسائل علم الأصول، وهكذا الحال في تصنيف مسائل سائر العلوم.

وكيف كان، فسواءً كان تمييز العلوم بالموضوعات أو بالأغراض فإنَّ ذلك لا يهمُّنا كثيراً بعد أنْ أصبحت مسائل العلوم متمايزة إلى حدّ ما، وبعد أنْ كان الغرض من هذا البحث هو الوقوف على الدائرة الجامعة لمسائل علم المنطق حتى لا تختلط على الطالب مسائله بمسائل العلوم الأخرى؛ وهذا لا أرى من المناسب البحث عما يرجح أحد هذين المبنيين؛ ذلك لأنَّهما يتَّفقان تقريباً فيما هي حدود دائرة المسائل المنطقية وإنْ كانوا يختلفان في منشأ هذا التحديد، وهل هو اتحاد الموضوع أو هو اتحاد الغرض.

موضوع علم المنطق :

قالوا إنَّ موضوع علم المنطق هو المعرف والمحاجة [وتوضيح ذلك يحتاج إلى تقديم مقدمة، وهي أنَّ مجهولات الإنسان يمكن تصنيفها إلى قسمين :

الأول: حقائق الأشياء، مثل حقيقة الإنسان وحقيقة الطير وحقيقة الشجر وحقيقة القمر.

الثاني: الحكم على الأشياء، فقد يعرف الإنسان مثلاً معنى الطير، ولكنه يجهل أنه يبيض أو يلد، وقد يعرف معنى الشجر ولكنه يجهل أنه قابلٌ للاحتراق أو لا، وهذا النحو من الجهل يسمى الجهل بالأحكام، أي الجهل بثبوت شيء لشيء، فمعنى الشجر ومعنى القابلية للاحتراق قد يكون معلوماً للإنسان، إلا أنَّ شيء الذي لا يعلمه هو ثبوت أحدهما للأخر، ويعبّر عن هذا النحو من الجهل بالمجھول

التصديقي، فالإنسان قد يجهل بحقائق بعض الأشياء وماهيتها؛ ولذلك يبحث عن معانيها ليخرج من الجهل بها إلى العلم بها، فإذا بحث الإنسان عن حقيقة الطير ووصل بعدها إلى معناه، يكون قد خرج من المجهول التصوري إلى المعلوم التصوري؛ وذلك لأنَّ هذا البحث أنتج تصوُّرً عن الطير في الذهن، وإذا سُئل بعد ذلك عن معنى الطير أجاب عنه بما ينتج تصوُّر السائل لمعنى الطير، وهذا الجواب المنتج لتصوُّر معنى الطير هو المعيَّر عنه بالمعْرُف.

وقد لا يجهل الإنسان معنى الطير ولكنه يجهل أنَّه يبيض أو يلد، وحينئذ يبحث عما يُثبت له أحد الاحتمالين، فيتوسل بالتتبُّع واللاحظة مثلاً فيصل بواسطة ذلك إلى تعيُّن الاحتمال الأوَّل مثلاً وأنَّ الطير يبيض ولا يلد، فالبحث عما يُثبت أحد الاحتمالين بحث عن المُحْجَّة والبرهان، وهذا البرهان هو الذي يُنتج الخروج من المجهول التصديقي إلى المعلوم التصديقي.

ولو وقفت على كلَّ العلوم لوجدتُم أنَّها تبحث عن الخروج من المجهولات التصورية والمجهولات التصديقية، فتتوسل للخروج من المجهولات التصورية بالتعريفات، وتتوسل للخروج من المجهولات التصديقية بالمحاجة والبرهان؛ ولذلك تجد أنَّها تبدأ بتعريف مجموعة من المفاهيم ثمَّ تنتهي إلى البحث عن أحکامها بواسطة ما تقيمه من براهين، فعلم الطب مثلاً يبدأ بتعريف أعضاء البدن، ثمَّ يبحث عن وظائفه وما يضرُّه وما ينفعه، ويستعين في إثبات هذه الوظائف أو نفيها بالبراين.

وبما ذكرناه يتَّضح ما هو المراد من المعرف والمحاجة.

فالمعرف هو ما يوصل إلى معلوم تصوري، أي ما ينتج الخروج من الجهل

بمفهوم من المفاهيم إلى العلم به، فعندما يكون مفهوم الإنسان مجهولاً فإنَّ ما يجب العلم به يكون معرفاً. فـ(الحيوان الناطق) مثلاً هو المعرف لمفهوم الإنسان؛ وذلك لأنَّه كشف عن حقيقته وأوضح ماهيتها.

وأمَّا الحُجَّة فهو ما يوصل إلى معلوم تصديقي، أي ما ينتِج التصديق والإذعان بشبوط حكم لموضوع "مفهوم" بعد الفراغ عن وضوح ذلك الموضوع، فعندما لا نعلم أنَّ الحديد يتمدَّد بالحرارة أو نشكُّ في ذلك، فإنَّ ما يجب الخروج مِن هذا الجهل أو الشكَّ يكون حُجَّة، فقولنا إنَّ الحديد معدن، وكلَّ معدن يتمدَّد بالحرارة، إذن الحديد يتمدَّد بالحرارة، هذا القول هو الحُجَّة؛ لأنَّه أوجب التصديق والإذعان بشبوط التمدُّد بالحرارة "الحكم" للحديد "الموضوع".

وباتِّضاح معنى المعرف والحجَّة يتَّضح معنى قوله : "إنَّ موضوع علم المنطق هو المعرف والحجَّة"، أي أنَّ المحور الذي تدور حوله مباحث علم المنطق هو المعرف والحجَّة، بمعنى أنَّ المنطق يبحث في الوسائل التي يتمُّ بها تعريف المفاهيم المجرَّدة عن الحكم، كما يبحث في الوسائل التي يتمُّ بها إثبات حكم لموضوع، فهو يبحث في وسائل التعريف ليحدِّد ما يصلح مِنها للتعريف وما لا يصلح، وما ينتِج الخروج مِن المجهولات التصوُّرية وما لا ينتِج ذلك، كما يبحث في وسائل الإثبات "الأدلة" ليحدِّد المنتِج مِنها للغرض من غير المنتِج، وأنَّ ما ينتِج مِنها للغرض كيف ينبغي ترتيبه لضمان إنتاجه.

وبذلك يكون علم المنطق هو المعلم لطرق التعريف بالأشياء وطرق الاستدلال، وهذه الطرق التي يرصدها علم المنطق هي التي كُنَّا نعبر عنها بالضوابط والقواعد والأسس المنطقية، والتي إذا التزمها الإنسان لغرض الخروج مِن المجهولات التصوُّرية والمجهولات التصديقية فإنَّها تصونه من الخطأ.



تمارين المبحث الأول:

س١: عَرَفْ علم المنطق.

س٢: ما المراد من الفكر؟

س٣: من أين ينشأ الخطأ في التفكير؟

س٤: ما هي فائدة علم المنطق؟

س٥: ما هو موضوع علم المنطق؟

المبحث الثاني:

التصور والتصديق

ويتضمن:

تعريف العلم الحصولي.

معنى التصور.

معنى التصديق.

موارد التصور والتصديق.

التصور والتصديق الضروري والنظري.

شروط العلم الضروري.

علاقة المعلوم الضروري بالنظري.

التصوّر والتصديق :

لما كان موضوع علم المنطق هو المعرف والمحاجة، ولما كان المعرف هو المنتج للمعلوم التصوري، والمحاجة هو المنتج للمعلوم التصدقي - لما كان الأمر كذلك - أوجب ذلك الشروع أولاً في بيان معنى التصوّر والتصديق، ولما كان التصوّر والتصديق قسيمان لقسم واحد هو العلم الحصولي، كان لا بدّ من بيان معنى العلم أولاً ليكون ذلك طريقةً لبيان معنى التصوّر والتصديق.

العلم الحصولي:

عُرِفوا العلم الحصولي بائمه: "حصول صور الأشياء في الذهن". والمقصود مِن ذلك هو انتقال صور الأشياء الخارجية إلى الذهن بواسطة واحد مِن أدوات المدركات الحسية، والتي هي البصر والسمع واللمس والشم والذوق.

فالبصر مثلاً عندما يقع على مشهد خارجي فإنه ينقل صورة هذا المشهد إلى الذهن، فحصول صورة هذا المشهد في ظرف الذهن هو المعبر عنه بالعلم، والبصر إنما هو وسيلة انتقال صورة المشهد الخارجي إلى الذهن.

فأدوات الحسّ أشبه شيء بأدوات التصوير، فكما أنَّ أدوات التصوير تعكس صور الأشياء على الورق فكذلك أدوات الحسّ، فإنَّها تطبع صور المشاهد الخارجية في الذهن، غايتها أنَّ الصور المنطبعة في الذهن تخلق ارتباطاً بين الذهن وبين المشاهد الخارجية، هذا الارتباط وهذه العلاقة هي المعبر عنها بالعلم والإدراك، فالذهن

عندما تنتقل صور المشاهد الخارجية إليه يكون مدركاً وعالماً بالمشاهد الخارجية ومن قبل لم يكن كذلك.

ولهذا قالوا : إنَّ العلم الحصولي يقوم على أركان ثلاثة : ذهن الإنسان، وصور المشاهد الخارجية، والمشاهد الخارجية نفسها، فذهن الإنسان عندما تنتقل إليه صور المشاهد الخارجية يصبح مدركاً لها، وبإدراكه لصور المشاهد الخارجية يدرك نفس المشاهد الخارجية، فذهبن الإنسان هو المدرك - بصيغة الفاعل - وصور الأشياء هي المدرك الأول - بصيغة المفعول - والأشياء الخارجية هي المدرك الثاني - بصيغة المفعول -

فالعلاقة بين ذهن الإنسان وبين الأشياء الخارجية بعد انتقال صورها إليه هي علاقة المدرك والمدرك وعلاقة العالم والمعلوم، والحالة التي يكون فيها ذهن الإنسان بعد انتقال صور الأشياء الخارجية إليه هي المعبر عنها بالعلم بالأشياء الخارجية أو قل هي المعبر عنها بوعي الأشياء الخارجية ومعرفتها بعد أنْ لم يكن الذهن عالماً بها قبل انتقال صورها إليه.

وبتعبير آخر:

عندما يكون الذهن خالياً من صور الأشياء الخارجية فإنه يكون جاهلاً بالأشياء الخارجية وغير شاعر بها حتى ولو كانت بجنبه؛ ولذلك لا يرثب على وجودها أيّ أثر، وعندما يقع بصره أو بعض حواسه على هذه الأشياء فإنَّ صورها تنتقل إلى ذهنه، وحينئذ يصبح مدركاً لهذه الأشياء نتيجة إدراكه لصورها.

فالأشياء لا تنتقل إلى ذهنه بنفسها، وإنما الذي ينتقل إلى ذهنه هو صورها،

وهذه الصور الذهنية المنطبعة عن الخارج هو ما نسميه بالعلم الحصولي، ومنشأ التعبير عن هذا العلم بالحصولي هو أنه يحصل في الذهن بواسطة أدوات الحسّ بعد أن لم يكن حاصلاً في الذهن.

فإِلْهَانُ يُولَدُ خَالِيُ الْذَّهَنِ، وَبِوَاسْطَةِ اِتَّصَالِهِ بِالْخَارِجِ عَنْ طَرِيقِ أَدْوَاتِ الْحَسِّ^٢
يَصْبُحُ عَالِمًا بِكُلِّ مَا يَقْعُدُ تَحْتَ حَوَاسِهِ، فَعِنْدَمَا يَرَى الْبَحْرَ تَنْتَقِلُ صُورَتِهِ إِلَى ذَهَنِهِ،
وَعِنْدَمَا يَسْمَعُ صَوْتَ الْأَسْدِ تَنْتَقِلُ صُورَتِهِ إِلَى ذَهَنِهِ، وَعِنْدَمَا يَسْمَعُ جَسْمَ الْخَشْنِ
فَإِنَّ صُورَةَ ذَلِكَ تَنْتَقِلُ إِلَى ذَهَنِهِ، نَعَمْ قَدْ لَا يَكُونُ عَارِفًا بِأَسْمَاءِ هَذِهِ الْأَمْوَارِ إِلَّا أَنَّ
ذَلِكَ لَا يَعْنِي عَدْمَ اِتَّنْقَالِ صُورَهَا إِلَى ذَهَنِهِ؛ وَلَذِكَ تَجْدِهُ قَادِرًا عَلَى اِسْتِحْضَارِ صُورِ
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَلَمَا أَرَادَ ذَلِكَ حَتَّى لَوْ غَابَتْ عَنْ حَوَاسِهِ، وَتَرَاهُ قَادِرًا عَلَى تَصْوِيرِهَا
لِلْغَيْرِ وَالْحَدِيثِ عَنْهَا وَعَنْ بَعْضِ آثَارِهَا وَخَصَائِصِهَا رَغْمَ أَنَّهَا لَيْسَ حَاضِرَةً أَمَامَهُ.

وَمَا ذَكَرْنَا فِي مَقَامِ بَيَانِ مَعْنَى الْعِلْمِ الْحَصُولِيِّ لَا يَعْنِي أَنَّ وَسَائِلِ الْعِلْمِ وَالْمَعْرِفَةِ
مَنْحُصُرَةٌ بِأَدْوَاتِ الْحَسِّ، بَلْ إِنَّ الْعُقْلَ يَتَوَسَّلُ بِالصُّورِ الْذَّهْنِيَّةِ الْمَنْقُدَّحةِ فِي الْذَّهَنِ
نَتْيَاجَةً لِلِّاتَّصَالِ بِالْخَارِجِ لِيَصُلُّ بِهَا إِلَى صُورِ ذَهْنِيَّةِ أَخْرَى، كَمَا أَنَّ لِإِلْهَانِ أَدْوَاتِ
مَعْرِفَيَّةِ أَخْرَى يَتَحَصَّلُ بِوَاسْطَتِهَا عَلَى الْعِلْمِ؛ وَلَذَا فَإِنَّ ثَمَّةَ عَالِمًا آخَرَ يَعْبَرُ عَنْهِ
بِالْعِلْمِ الْحَضُورِيِّ قَدْ نَتَصَدَّى لِبَيَانِهِ إِذَا اِقْتَضَتِ الْحَاجَةُ لِذَلِكَ.

وَبِأَضَاحِيِّ مَعْنَى الْعِلْمِ الْحَصُولِيِّ نَصِلُّ لِلْبَحْثِ عَنْ مَعْنَى التَّصَوُّرِ وَالتَّصْدِيقِ.

التصوُّرُ:

لَمَّا كَانَ التَّصَوُّرُ أَحَدُ قَسَمِيِّ الْعِلْمِ، فَإِنَّ مَعْنَاهُ لَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونُ وَاجِدًا لِمَعْنَى
الْعِلْمِ، وَلَكِنْ مَعَ إِضَافَةِ قِيدِ زَائِدٍ، فَالْتَّصَوُّرُ هُوَ حَصُولُ صُورَةِ الشَّيْءِ فِي الْذَّهَنِ

بشرط ألا يكون معه حكم، وذلك مثل ارتسام معنى الشجر ومعنى الحجر ومعنى الأسد في الذهن، فعندما تنقدح هذه المعاني في الذهن مجردة فإن هذا الاندماج وهذا الارتسام لهذه المعاني يعبر عنه بالتصور.

أما حينما نحكم على هذه المعاني ببعض الأحكام كأن نقول إن الشجر نبات، وإن الحجر جماد، وإن الأسد حيوان، فإن ذلك وإن كان من التصور إلا أنه تصور غير مجرد، فلا يكون مقصوداً في المقام؛ ولذلك ميزوا بين التصور المجرد وبين التصور غير المجرد بأن أطلقوا على الأول اسم التصور الساذج، وعلى الثاني اسم التصديق.

فالتصورات الساذجة هي صور الأشياء المرسمة في الذهن مجردة عن أي حكم، وذلك في مقابل التصور المطلق، والذي يشمل التصور المجرد "الساذج" والتصور غير المجرد "التصديق"، وذلك معناه أن التصور المطلق تعبير آخر للعلم، فكما أن معنى العلم هو حصول صور الأشياء في الذهن بقطع النظر عن كونها مجردة عن الحكم أو غير مجردة، فكذلك التصور المطلق.

ونحن حينما قلنا إن التصور أحد قسمي العلم فإننا نقصد من ذلك التصور الساذج وهو المجرد عن الحكم.

التصديق:

قلنا إن التصور الساذج أحد قسمي العلم، والقسم الثاني للعلم هو التصديق، وهو أيضاً تصور ولكن معه حكم.

وإيضاح ذلك يتوقف على بيان معنى الحكم بعد اتضاح معنى التصور.

المراد من الحكم هو إسناد شيء لشيء، كإسناد النوم لزید، وإسناد الوجود

للسّمْس، والحرارة للنّار، فعندما تقول : زيد نائم، والشّمْس موجودة، فإنّك أَسْنَدْت النّوم إلى زيد، والوجود إلى الشّمْس، وهذا هو معنى الحُكْم على زيد بِأَنَّه نائم، والحكم على الشّمْس بِأَنَّها موجودة.

وتلاحظون أنَّ الحُكْم لم يكن يحصل لو لا أنَّ الْحاكم قد تصور قبل ذلك أموراً ثلاثة، وهي: تصور معنى زيد، وتصور معنى النّوم، وتصور نسبة النّوم لزيد، أي الحالة التي يكون عليها زيد عندما يكون نائماً، وحينئذ - وبعد تصور الأمور الثلاثة - أمكن أنْ ننسب النّوم إلى زيد، فالإسناد - والذي هو الحُكْم - معناه الإذعان بوقوع النسبة بين زيد والنّوم.

وبذلك يتَّضح ما ذكرناه مِنْ أنَّ التصريح هو التصور مع الحُكْم، إذ أنَّ الإنسان يتصور أولاً معنى زيد - وهو ما يمكن أنْ نعبر عنه بالمحكوم عليه - ، ويتصور ثانياً معنى النّوم - وهو المحكوم به - ، ويتصور نسبة النّوم لزيد، أي أنه يتصور معنى الحُكْم، إذ لا يكون الحُكْم بشيء مجهول، فلا بدَّ مِنْ تصور الحالة التي يكون عليها زيد لو كان نائماً، وحينئذ لو وجد برهاناً يقتضي ثبوت نسبة النّوم إلى زيد فإنَّه سيدع عن بوقوع هذه النسبة - أي نسبة النّوم إلى زيد - هذا الإذعان بوقوع النسبة هو ما نريده مِنْ معنى الحُكْم.

فثمة فرق بين تصور النسبة "الإسناد" وبين الإذعان بوقوع النسبة، فقد نعلم بالهيئة التي يكون عليها زيد عندما يكون نائماً، ولكن لو سُئلنا أنَّ زيداً هل هو نائم فعلاً أو لا ؟ فقد نجح بـ عدم العلم، فإذاً العلم بالنسبة تصوّر ساذج، وأمّا العلم بـ بوقوع النسبة فهو الحُكْم على شيء بشيء، أي الحُكْم على زيد بالنّوم، وهو لا يكون إلاً عند توسيط البرهان كما لو أخبرك ثقة بذلك أو رأيت بنفسك أنَّ زيداً

والحكم قد يكون بالإيجاب وقد يكون بالسلب، أي قد يكون الإذعان بوقوع النسبة، وقد يكون الإذعان بعدم وقوع النسبة، فعندما يقتضي البرهان أنَّ زيداً سرق فإنَّ ذلك يوجب الإذعان بوقوع النسبة، أي العلم باستناد السرقة إلى زيد، وهذا هو الحكم بالإيجاب، وعندما يقضي البرهان أنَّ زيداً لم يسرق فإنَّ ذلك يوجب الإذعان بعدم وقوع النسبة، أي العلم بعدم استناد السرقة لزيد، وهذا هو الحكم بالسلب عن شيء. فإذاً الحكم بالإيجاب هو إسناد شيء لشيء، والحكم بالسلب هو نفي شيء عن شيء.

والمتحصل مما ذكرناه أنَّ التصديق هو تصور المحكوم عليه، وتصور المحكوم به، وتصور النسبة "الحكم" ثبوتاً أو نفياً، والإذعان بثبوت النسبة أو نفيها، فهي تصوُّرات ثلاثة معها حكم، وبذلك يكون التصديق متقوِّم بأجزاء أربعة.

هذا حاصل ما أفاده الرازى، وفي مقابل ذلك ذهب الفلاسفة إلى أنَّ التصديق هو الإذعان بثبوت النسبة أو عدم ثبوتها، أي أنَّ التصديق هو الحكم، وأمّا التصوُّرات الثلاثة فهي خارجة عن معنى التصديق وإنْ كانت شرطاً في التمكُّن مِن الحكم، بمعنى أنَّ الفلسفه وإنْ كانوا يسلِّمون بأنَّ الحكم على شيء بشيء يتوقف على تصور معنى الشيء المحكوم عليه والشيء المحكم به وتصور النسبة والحكم، إلاَّ أنَّ ذلك لا يقتضي اعتبار هذه التصوُّرات جزءاً في تعريف التصديق.

فتعرِيف التصديق بناءً على ما أفاده الفلاسفة : هو الإذعان بوقوع النسبة أو الإذعان بعدم وقوعها، أو قل هو العلم بثبوت شيء لشيء أو بنفي شيء عن شيء، فعندما تدرك أنَّ زيداً قد مات نتيجة إخبار الثقة أو الرؤية الوجданية فالحالة التي

أنت عليها من إدراك ذلك هو المَعْبُر عنه بالتصديق، وهكذا عندما تدرك أنَّه لم يَتْ
فِإِنَّ هَذِهِ الْحَالَةِ مِنِ الإِدْرَاكِ يَعْبُرُ عَنْهَا بِالْتَّصْدِيقِ.

موارد التصور والتصديق:

بما ذكرناه من تعريف لكلّ من التصور والتصديق تتَّضح موارد كلّ منها، إلَّا
أنَّه - وتسهيلاً على القارئ الكريم - نشير إلى مواردهما بشيءٍ من التفصيل.

أمَّا موارد التصور فهي ما يلي

(١) المفردات سواء كانت من قبيل الأسماء أو الأفعال أو الحروف، فالأول مثل
تصوُّر الشمس والقمر والأسد والرياح، والثاني مثل تصوُّر معنى ضَرَبَ ومعنى
يَشَرَبُ، والثالث مثل تصوُّر معنى الباء وتصوُّر معنى لم ولن.

فإنَّ وصول هذه المعاني إلى الذهن لا يكون إلَّا بنحو التصور الساذج بعد
افتراض أنَّها مفردات ليس لها حكم؛ وهذا يكون تصوُّر معنى زيد وتصوُّر معنى
الموت من التصور الساذج أيضاً؛ وذلك لعدم إسناد أحدهما للآخر.

(٢) المفردات المتنسبة لبعضها نسبة غير تامة، كالنسبة التقليدية والنسبة
الإضافية، فالأول مثل الإنسان العامل، والفقير العادل، ومكَّةُ المكرَّمة، والثاني مثل
كتاب زيد ومنزل عمرو.

فإنَّ مثل هذه النسب لا تنتج في الذهن سوى صور إفرادية، فإنَّ الغرض من
هذه النسب هو تشخيص المفرد وتعيينه عن مفردات أخرى، فعندما تقول: "الفقير
العادل" فإنَّك تريده تمييزه عن الفقير غير العادل، وهكذا عندما تقول: "زيد الطويل"
فإنَّك تريده تمييزه عن زيد الآخر، وعندما تقول: "كتاب زيد" فإنَّ ذلك ينتج

تشخيص الكتاب عن الكتب الأخرى.

(٣) الجمل الإنسانية كجمل الأمر أو النهي أو الاستفهام أو التمني أو الترجي أو غيرها، فجملة الأمر مثلاً تنشأ طلباً بالفعل، وجملة النهي تُنشئ زجراً عنه، وجملة الاستفهام تنشئ طلباً للفهم، والسبب في أنَّ الجمل الإنسانية لا تكون إلا مورداً للتصوُّر الساذج هو أنَّنا قلنا إنَّ التصديق معناه الحكم بوقوع النسبة أو عدم وقوعها، والجمل الإنسانية لا تعبر عن ذلك، فهي إما إنشاء لطلب إيقاع النسبة كما لو قيل : (اضرب زيداً) فإنَّ هذه الجملة إنَّما تأمر بإيقاع الضرب على زيد، فهي لا تحكي عن وقوع الضرب على زيد أو عدم وقوعه.

وأمَّا أنْ تكون إنشاء للاستفهام كما لو قيل : (هل سافر زيد؟) فإنَّ هذه الجملة تعني السؤال عن وقوع النسبة أو عدم وقوعها، أي السؤال عن تحقق السفر مِنْ زيد أو عدم تحقُّقه، فهي لا تحكي عن تحقق السفر مِنْ زيد أو عدم تحقُّقه حتى تكون مورداً للتصديق، وإنَّما تسأل عن وقوع النسبة؛ ولذلك فهي لا تُنتج في الذهن سوى تصوُّر معنى زيد وتصوُّر معنى السفر وتصوُّر نسبة السفر إلى زيد، وهي في الوقت نفسه تستحدث المترافق للسؤال على الإخبار بوقوع النسبة أو عدم وقوعها.

وهكذا الحال عندما يكون الكلام مِنْ قبيل جملة التمني (ليت زيداً يموت)، فهي لا تحكي عن تحقق الموت لزيد، وإنَّما تعبر عن أمنية في قلب المتكلم. والكلام فيما بقي مِنْ الجمل الإنسانية يقع في هذا السياق.

(٤) الجمل الخبرية في ظرف الشك، وذلك مثل (أنَّ زيداً نائم) وأحتمل أنَّ

الجوَّ غائِم)، فلأنَّ مثل هذه الجمل لا تعُبُّر عن الإذعان بوقوع النسبة وإنَّما تعُبُّر عن الشك في وقوعها لذلك فهي لا تنتج سوى التصور الساذج أي المجرد عن الحكم.

(٥) أجزاء الجمل الشرطية، فإنَّ الجمل الشرطية عادة ما تنحلُّ إلى جملتين خبريتين عُلِّق إحداهما على الأخرى، مثلاً عندما يقال : (إذا طلعت الشمس فالنهار موجود) فإنَّ هذه الجملة الشرطية مكونة من جملتين خبريتين، الأولى (طلعت الشمس)، والثانية (النهار موجود) فلو كانت كلُّ واحدة مستقلة عن الأخرى لكانتا معبرتين عن الإذعان بوقوع النسبة، إلاَّ أنَّهما وباعتبار وقوعهما في إطار جملة شرطية كان ذلك معناه تعليق وقوع الثانية إلى وقوع الأولى، ولأنَّ الأولى غير محززة الواقع - كما هو مقتضى أداة الشرط - فكذلك الثانية.

إذن الجملتان الواقعتان في سياق الجملة الشرطية لا تحكيان عن وقوع النسبة فعلًا؛ لذلك فهما مورد للتصور دون التصديق.

وبتعبير آخر: إنَّ مفاد الجملة الشرطية هو أنَّه لو فرض وقوع الجملة الأولى فإنَّ ذلك يقتضي وقوع الجملة الثانية، أي لو فرض أن طلعت الشمس فإنَّ ذلك يعني وجود النهار، فهي لا تقول إنَّ الشمس قد طلعت فعلًا وإنَّ النهار قد وجد فعلًا، إذن فالنسبة بين الشمس والطلع غير محززة الواقع، وهذا هو معنى أنَّ الجملة الخبرية الأولى والثانية في الجملة الشرطية لا تنتجان الإذعان بوقوع النسبة.

موارد التصديق:

لَمَّا كان التصديق يعني الإذعان بوقوع النسبة أو عدم وقوعها أو يعني التصور المستتبع للحكم - لَمَّا كان التصديق كذلك - كان مورده متحمِّضاً في الجمل الخبرية

التامة المعتبرة عن الإذعان بانتساب شيء لشيء أو انتفاء شيء عن شيء.

فعندهما يقال: (إنَّ الحديد يتمدَّد) و(إنَّ زيداً لم يمت) فإنَّ الجملة الأولى تعبرُ عن الإذعان بانتساب التمدد للحديد، والثانية تعبرُ عن الإذعان بانتفاء الموت عن زيد.

فلو رجع الخبر فيما يتصل بالجملة الأولى إلى ذهنه لوجد فيه ثلاط صور وحكم، الصورة الأولى هي صورة الحديد، والثانية هي صورة التمدد، والثالثة هي صورة النسبة بين الحديد والتمدد، وأمَّا الحكم فهو يجد نفسه مذعناً بانتساب التمدد للحديد، وهذا الإذعان لا يجده حاضراً في ظرف الشك؛ لذلك قلنا إنَّ الجملة الخبرية التامة لا تكون مورداً للتصديق في ظرف الشك؛ لأنَّ الشك يعني عدم الإذعان بواقع النسبة، فرغم أنها تعني تصور الطرفين والنسبة لكنَّها فاقدة للحكم، فلا تكون مورداً للتصديق، وهذا بخلاف الجملة الخبرية التامة في ظرف اليقين.

الضروري والنظري:

أَنْتَضح ممَّا تقدَّم أنَّ العلم ينقسم إلى تصور وتصديق، وقد أوضحتنا ما هو الفرق بينهما، ونتحدث فعلاً عمَّا أفاده المناطقة من أنَّ كلاً من التصور والتصديق ينقسم إلى ضروري ونظري، ومعنى ذلك أنَّ العلم ينقسم عليهما تبعاً لانقسامه إلى تصور وتصديق، أي أَنَّه لِمَا كان العلم ينقسم إلى تصور وتصديق، ولِمَا كان التصور والتصديق ينقسمان إلى ضروري ونظري فإنَّ نتيجة ذلك هو انقسام العلم إلى ضروري ونظري.

والمراد من الضروري: هو المعلوم الذي يتمُّ تحصيله ب مجرد التوجُّه إليه دون الحاجة إلى توسيط الاستدلال وإعمال الفكر، ومثاله تصور معنى الوجود

والعدم، والتصديق بأنَّ الكلَّ أعظم مِنَ الجزء، وأنَّ الواحد نصف الاثنين.

والمراد من النظري: هو المعلوم الذي يتمُّ تحصيله بعد البحث والاستدلال وإعمال الفكر، ومثاله تصوُّر الأشكال الهندسية، وتصوُّر مفهوم الفلسفة، ومفهوم الفيزياء، وتصوُّر معنى البعث والنشور، والتصديق بأنَّ تقسيم العدد ستَّة وخمسين على اثنين ينتج العدد ثانية وعشرين، وأنَّ الحديد يتمدَّد بالحرارة وينكمش بالبرودة، وأنَّ الماء يغلي عند درجة المائة، وأنَّ دوران الأرض حول نفسها ينتج تعاقب الليل والنهار.

هذا هو المراد مِنْ معنى الضروري والنظري، و حتَّى يكون الفرق بينهما أكثر وضوحاً نرى مِنْ المناسب تمييز التصوُّر الضروري عن التصديق الضروري وتمييز التصوُّر النظري عن التصديق النظري فنقول :

التصوُّر الضروري:

إنَّ التصوُّر الضروري - وهو ما يسمَّى بالتصوُّر البدائي - هو كلُّ معلوم تصوُّري يتمُّ إدراكه دون جهد وبحث، فلا يحتاج الذهن لتحصيله وإدراكه لأكثر مِنَ الالتفات والتوجُّه، فمفهوم الوجود مثلاً لا يحتاج الإنسان لفهم معناه إلى أكثر مِنْ توجُّه النفس إلى معنى الوجود، وحينئذ يجد الإنسان نفسه مدركاً لمعنى الوجود، وهكذا الحال بالنسبة إلى مفهوم النور ومفهوم الظلمة، فإنَّ إدراك هذين المفهومين يتمُّ ب مجرد وقوع حاسة البصر عليهما.

وبذلك يتبيَّن أنَّ كلَّ المفاهيم الواضحة والتي تدركها النفس ب مجرد التوجُّه أو الاتصال بالخارج هي مِنَ التصوُّرات الضرورية البدائية.

التصديق الضروري:

والمراد من التصديق الضروري - وهو ما يسمى بالتصديق البدائي - هو كل معلوم تصدقي تُذعن النفس به وبواقعيته دون الحاجة إلى بحث ودليل، فلا فرق بين التصور الضروري والتصديق الضروري إلا من جهة أنَّ مورد التصورات الضرورية هو المفاهيم الإفرادية أو المشتملة على نسبة غير تامة أو المشتملة على النسب التامة غير الخبرية، ومورد التصديقات الضرورية هو النسب الخبرية التامة كما أوضحنا ذلك فيما سبق.

فالتصور والتصديق الضروريان وإنْ كانا يختلفان من جهة المورد إلا أنَّهما يتَّحدان من جهة أنَّ إدراكيهما يتمُّ دون الحاجة إلى توسيط البحث والدليل.

ومثال التصديق الضروري هو قضيَّة أنَّ الواحد نصف الاثنين، فبمجرد أنْ تطفو هذه القضيَّة على سطح الذهن يجد الإنسان نفسه مذعناً بصوابيتها دون الشعور بالحاجة إلى التماس دليل على حقائقها؛ ولهذا كانت هذه القضيَّة من التصديقات الضرورية.

وقد لا تذعن النفس بصوابية بعض القضايا ب مجرد استماعها رغم عددها من القضايا الضرورية، وذلك مثل أنَّ النقيضين لا يجتمعان، فقد تتوقف النفس عند هذه القضيَّة فلا تذعن بصوابيتها إلا أنَّ ذلك لا يعبر عن عدم بداحتها؛ لأنَّ منشأ التوقف هو عدم تصور معنى النقيضين مثلاً أو معنى الاجتماع؛ ولذلك لو تصور الإنسان معنى النقيضين وأنَّهما الأمر الوجودي والعدمي ومعنى الاجتماع وأنَّه الائتلاف، لأذعن بصوابية هذه القضيَّة، وأنَّه من المستحيل أنْ يكون شيء واحد موجوداً ومعدوماً في آن واحد، فزيد إما أنَّ يكون موجوداً أو معدوماً، ومن

المستحيل أن تجتمع عليه الحالتان في آن واحد.

فإذن توقف النفس أمام بعض القضايا لا يعبر دائمًا عن عدم بدهتها، فلا بد لغرض التعرف على أنها من القضايا البديهية أو لا من ملاحظة أطرافها، فإن كانت متصورة ورغم ذلك وجد الإنسان نفسه غير مذعنة بصوابيتها فهذا معناه أنها ليست من القضايا البديهية، وإن كان منشأ التوقف هو عدم تصور أطرافها وكانت الحالة بعد تصور أطرافها هي الإذعان بصوابيتها دون توقف والتماس دليل فهذا معناه أنها من القضايا البديهية.

وبذلك يتبيّن أن كلَّ القضايا التي تدركها النفس وتذعن بمقابلتها للواقع دون الشعور بالحاجة إلى إعمال النظر والتماس الدليل فهي من القضايا التصديقية الضرورية.

التصور النظري:

والمراد من التصور النظري - وهو ما يسمى بالتصور الاكتسابي - هو كل معلوم تصوري يتوقف إدراكه على الاكتساب والنظر وإعمال الفكر، فمثلاً مفهوم الملوى يحتاج إدراكه إلى الربط بين مجموعة من التصورات كتصور معنى القمح والسكر والماء؛ ولذلك لو أراد أحد أن يعرف معنى الملوى لاحتاج إلى ذكر هذه المفاهيم، ثم بيان كيفية الربط بينها، ويجد الإنسان نفسه غير قادر على فهم معنى الملوى بمجرد النظر إليه أو بمجرد تناوله، وهكذا الحال في الكثير من المفاهيم التركيبية.

وبذلك يتبيّن أن كلَّ المفاهيم المهمة - والتي لا يكفي لإدراكتها بمجرد توجُّه

النفس إليها أو مجرد اتصالها بأدوات الحسن - هي من التصورات النظرية.

وغالباً ما تكون المفاهيم الترتكيبية من التصورات النظرية؛ وذلك لأنَّ إدراكتها لا يتمُّ إلَّا عند تصور أجزائها والربط بينها بنحو خاص، وذلك ما يعبر عنه بالتحليل الذهني، وأمَّا المفاهيم البسيطة فغالباً ما يكون تصورها بدليهياً ولا يحتاج إلى أكثر من الالتفات وتوجُّه النفس، وذلك مثل مفهوم الشيء ومفهوم الذات ومفهوم الوجود والعدم، نعم قد يكون المفهوم بسيطاً ورغم ذلك يكون نظرياً، وذلك عندما لا يدركه الذهن رغم توجُّه النفس إليه، ولا يقع تحت واحد من أدوات الحسن، ويكون التمثيل لذلك بمفهوم الروح، فهو وإنْ كان من المفاهيم البسيطة إلَّا أنَّ إدراكه لا يكون إلَّا بعد التعريف والشرح.

ثمَّ إنَّ الكثير من المفاهيم النظرية قد تبدو بدليهية؛ وذلك لسرعة إدراك الذهن لها، إلَّا أنَّ ذلك وحده غير كاف لاعتبارها من المفاهيم البدليهية، فالمفهوم البدليهي هو ما لا يحتاج إدراكه إلى إعمال الفكر والنظر، فإذا احتاج إدراك المفهوم لذلك فهو ليس بدليهياً حتَّى وإنْ كانت العملية الذهنية المفضية لإدراكه ميسورة وغير معقدة، فمفهوم الإنسان مثلاً لا يدركه الذهن ابتداءً وب مجرد الالتفات، كما لا يدركه بمجرَّد وقوع بصره على زيد وبكر وخالد، بل إنَّ إدراكه يتمُّ بواسطة عملية ذهنية تحليلية، فأولاً يتصل الذهن بالخارج عن طريق حاسة البصر، فيشاهد زيداً وبكراً وخالداً، وينقل صورهم إليه ثُمَّ يبدأ بتجريد هذه الصور عن المخصائص الشخصية حتَّى لا يبقى من هذه الصور إلَّا المشتركات، وعندئذ يدرك أنَّ ما به الاشتراك بين هذه الصور هو الحيوانية والعقل، وبذلك يكون مفهوم الإنسان مدركاً، وهو الحيوان الناطق - أي العاقل - ، فوصول الذهن إلى هذه النتيجة - وهي أنَّ

مفهوم الإنسان هو الحيوان الناطق - تم بواسطة عملية تحليلية إلا أنها ليست معقدة؛ لذلك أدركها الذهن بسرعة.

والمتحصل مِمَّا ذكرناه أنَّ إدراك الذهن لبعض المفاهيم بسرعة لا يعبر عن أنَّ هذه المفاهيم بدويهيَّة، بل إنَّ الضابطة في اعتبار المفهوم بدويهيَّا هو أنَّ لا يحتاج إدراكه لأكثر مِن توجُّه النفس إليه أو اتّصال الذهن به عبر وسائل الحس، كإدراك الذهن لمفهوم زيد فهو يحصل بمجرد مشاهدته.

التصديق النظري:

والمراد مِن التصديق النظري - وهو ما يسمى بالتصديق الاكتسابي - هو كل معلوم تصدقي يتوقف الإذعان بصدقه على الاكتساب والنظر وإعمال الفكر، فمثلاً قضيَّة (إنَّ المعاد واقع) لا يمكن الإذعان بها بمجرد الالتفات إليها أو تصوُّر أطرافها، بل لا بدَّ لإثبات صدقها مِن البرهنة عليها؛ ولذلك فهي مِن القضايا التصدقيَّة النظريَّة.

ثمَّ إنَّ البرهان المنتج لتصديق القضيَّة والإذعان بها إثباتاً أو نفيَا قد يكون معقداً جداً لاحتياجه إلى مقدمات كثيرة، وقد لا يكون كذلك بل يكون ميسوراً، إلاَّ أنَّه وعلى كلا الفرضين تكون القضيَّة - التي يتوقف الإذعان بصدقها على أحدهما - نظرية؛ وذلك لأنَّ المناط في اعتبار القضيَّة نظرية أو بدويهيَّة هو افتقارها للبرهان وعدمه، فإنْ كانت مفتقرة للبرهان فهي نظرية سواءً كان معقداً أو ميسوراً.

شرائط العلم الضروري:

قد يتوجه البعض أنَّ المفاهيم والقضايا البدويهيَّة هي التي لا يختلف في إدراكها

أو التصديق بها أحد، إلا أنَّ هذا التوهم في غير محله، فقد يكون الشيء بديهيًا ورغم ذلك يكون مجهولاً عند البعض أو حتى عند الجميع؛ ذلك لأنَّ بداهة المعلوم لا تعني استغناء تحصيله عن السبب، فقد ذكرنا فيما سبق أنَّ المعلوم البديهي يتوقف تحصيله على توجُّه النفس أو الاتصال بالخارج عبر واحد من أدوات الحس، فعندما يكون الإنسان غافلاً عن الشيء فإنه لن يتمكَّن من إدراكه حتى وإنْ كان إدراكه بديهيًا ومستغنياً عن البرهان، وهكذا عندما يكون الشيء من المحسوسات وكان الإنسان فاقداً لأداة الحس المناسبة لذلك الشيء فإنه لن يتمكَّن من إدراكه رغم أنَّ إدراكه لا يتوقف على أكثر من اتصال أدوات الحس به؛ ولذلك لا بدَّ من البحث عن منشأ الجهل بالشيء أو منشأ الاختلاف في إدراكه قبل الحكم عليه بعدم البداهة.

ومن هنا سوف نتحدث بشيءٍ من التفصيل عن أسباب الجهل والاختلاف في المدركات البديهية، وهي كما ذكروا أسباب خمسة :

الأول: الغفلة، فقد يكون إدراك الشيء مستغنياً عن البرهان وإعمال الفكر ورغم ذلك لا يكون مدركاً؛ وذلك بسبب الغفلة عنه وعدم توجُّه النفس إليه؛ ولذلك عندما تتوجه النفس إليه تدرك أنها لو كانت قد توجَّحت إليه سابقاً لأدركته.

الثاني: فقدان الحواس الخمس أو بعضها، فإنَّ كثيراً من المدركات البديهية يتمُّ إدراكتها بواسطة الاتصال بالخارج عن طريق أدوات الحس، وهذا معناه أنَّ فقدان حاسةٍ من هذه الحواس ينبع عدم القدرة على إدراك ما يتوقف إدراكه على تلك الحاسة، فمثلاً تصور هيئة الولد وملامحه يتوقف على رؤيته بحاسة البصر،

فحينما يكون والده فاقداً لحسنة البصر فإنه لن يتمكن من إدراك هذا المُدرك البديهي، وكذلك الحال بالنسبة لصوته فإنه لا يتمكن من تشخيصه لو كان فاقداً لحسنة السمع.

وهكذا الكثير من المدركات الحسّيّة الجزئيّة لا يمكن إدراكتها رغم بدايتها لو كان فاقداً لأدوات الحسّ المناسبة لها؛ ولذلك قالوا إنَّ مَنْ فقد حسناً فقد علماً.

الثالث: فقدان القوّة العاقلة أو ضعفها، فإنَّ المدركات وإنْ كانت بديهيّة إلا أنَّه لا يمكن تصوّرها أو الإذعان بصدقها لو كان الإنسان فاقداً للعقل؛ إذ أنَّ وعاء المدركات إنما هو العقل فلا موضع لها عندما لا يكون ثمة عقل.

وهكذا عندما تكون القوّة العاقلة معطوبة، فإنها لا تكون مؤهلاً لإدراك الكثير من البدويّيات التي يدركها الأسواء؛ ولذلك تجد أنَّ مَنْ أصيب بلوثة في عقله يشق عليه فهم ما هو ميسور عند الأصحاء ويتنكر لما يجب إنكاره الاستغراب والتعجب، فقد لا يدرك أنَّ النار محرقة وقد ينكر إحراقها رغم مشاهدته لذلك، ولعلَّ منشأ ذلك أنَّ باصرته ترسل لذهنه غير ما تشاهده، أو لعلَّ ذهنه لا يستجيب للمؤثرات البصريّة، وقد تتدخل التربية والإيحاءات في حرف وسائل الإرسال والاستقبال الذهني عن وظائفها.

الرابع: عروض الشبهة في الذهن، فإنَّ الشبهة قد تحول دون إدراك الكثير من المدركات البديهيّة، وسوف نتحدث إنْ شاء الله تعالى عن معنى الشبهة ومناشئها بشيء من التفصيل في بحث المغالطة، ونقتصر في المقام على التمثيل لدعوى أنَّ الشبهة قد تكون منشأ لعدم إدراك بعض المفاهيم والقضايا البديهيّة، فمثلاً ثمة شبهة

طرأت في أذهان البعض مفادها أنَّ أدوات الحسَّ التي يعتمدها الإنسان لغرض الوصول إلى الكثير من الحقائق الحسيَّة قاصرة عن تحقيق هذا الغرض، بل هي غير صالحة إطلاقاً لذلك؛ لأنَّ التجارب والشاهد أكَّدت خطأ المعلومات الناتجة عن أدوات الحسَّ، ومن هنا فكلَّ فكرة أو تصوُّر ذهني نشاً عن الاتصال بالخارج عبر أدوات الحسَّ فهو محض وهم وخيال.

ولا نروم نحن في المقام المناقشة هذه الشبهة، وإنَّما نقصد مِن عرضها بيان العلاقة بين الشبهة وبين إنكار بعض القضايا البديهيَّة، فمن ينكر صلاحية أدوات الحسَّ للكشف عن الحقائق الحسيَّة فإِنَّه سينكر تبعاً لذلك الكثير مما هو بديهي بنظر العقلاء، فلو رأى هذا المنكِر أحداً يلقي بولده في النار فإِنَّه لا يسعه أنْ يدعُى أنه ألقاه في النار، فلعلَّه لم يلقه، أو لعلَّه ألقاه على التراب إلَّا أنَّ بصره خدعاً فأوهمه أنه ألقاه في النار، وإذا كان ألقاه في النار فإنَّ ذلك لا يستوجب المبادرة الإنقاذه لأنَّ النار ليست محرقة، وإنَّ توهُّم إحراقها نشاً عن خداع حاسة اللمس، ورغم أنَّ الولد يصرخ ويستنجد إلَّا أنه لا مبرُّ لنجذته؛ إذ لعلَّه يضحك ويعبر بذلك عن سروره وإنَّ توهُّم صراخه واستنجاده نشاً عن خداع حاسة السمع.

وبذلك تبيَّن أنَّ هذه الشبهة نشاً عنها إنكار - أو عدم إدراك - الكثير مما هو بديهي بنظر العقلاء.

الخامس: عدم تفعيل الأدوات المعرفية، فهناك الكثير من البدويَّات ينشأ عدم إدراكيها عن تعطيل الأدوات المعرفية، فقد تكون أدوات الحسَّ عند الإنسان سليمة إلَّا أنه ورغم ذلك يجهل الكثير من المعارف البديهيَّة؛ لأنَّه لم يستخدم هذه الأدوات للوصول إلى هذه المعارف، فمثلاً إدراك أنَّ الشمس في هذه الساعة قد

أشرقت أو لم تشرق بعده لا يستوجب أكثر من الخروج إلى خارج البيت المغلق، فإذا هو لم يخرج أو لم يفتح عينيه فإنه لن يدرك هذا الشيء البدائي.

وهكذا عندما يكون في ظلمة دامسة وكان أمامه كأس فيه سائل لا يدرى أنه حليب أو ماء فإنه لن يتمكن من العلم بذلك إلا إذا فتح النور أو تذوق السائل، فهذا المدرك وإن كان بدائيًا في نفسه إلا أن إدراكه لا يتم دون تفعيل أدوات الإدراك، وهكذا الحال في الكثير من المجهولات فإن عدم إدراكتها لا ينشأ عن احتياجها لأعمال الفكر وتحصيل البرهان وإنما ينشأ عن عدم الاطلاع عليها بواسطة أدوات المعرفة، فالجهل مثلاً بوجود بلد تسمى مكة المكرمة نشأ عن عدم الاختلاط بالناس لمعرفة توادر الأخبار بوجود هذه البلد، والجهل بطرق وأسوار وأنهار العراق نشأ عن عدم السفر إليها.

علاقة المعلوم الضروري بالمعلوم النظري:

تبين مما تقدم أن المعرف الإنسانية على قسمين، فمنها ما يتحصل عليه الذهن مجرد توجه النفس أو الاتصال بالخارج، ومنها ما يتحصل عليه بواسطة البرهان والدليل، والقسم الأول يعبر عنه بالمعرفة الضرورية أو البدائية، والقسم الثاني يعبر عنه بالمعرفة النظرية، واتضح مما تقدم أيضاً أن المراد من البرهان والدليل - والذي هو أعمال الفكر - هو عبارة عن ترتيب معلومات سابقة للوصول بها إلى معلومات جديدة، فإذا ذي يحتاج للوصول إليه إلى معلومات سابقة هو المعرفة النظرية؛ إذ هي التي يتوقف تحصيلها على البرهان دون المعرفة البدائية.

فإذا كان الأمر كذلك - أي كان تحصيل المعرف النظرية منوطاً بوجود معلومات حاصلة في الذهن في مرحلة سابقة - فإنَّ البحث يكون عن هذه المعلومات السابقة، فهل هي معلومات نظرية أو هي معلومات بدائية؟

والجواب عن ذلك هو أنَّها قد تكون بدائية وقد تكون نظرية، فإنَّ كانت نظرية فإنَّ البحث عندئذ يكون عن مصدرها، فإنَّ كان مصدرها معلومات أخرى نظرية أيضاً فإنَّ البحث لا ينتهي.

فلا بدَّ من ملاحظة هذه المعلومات، وهل أنَّ مصدرها معلومات أخرى نظرية أو بدائية؟! فإنَّ كانت بدائية انقطع البحث؛ لأنَّ المعلومات البدائية لا تحتاج إلى برهان، أي لا يحتاج تحصيلها إلى ترتيب معلومات سابقة، فليس ثمة معلومات اعتمدت عليها تحصيلُ المعلومات البدائية حتى تحتاج للبحث عن هذه المعلومات وعن مصدرها.

وأمَّا لو كانت المعلومات المعتمدة في تحصيل المعلومات النظرية نظرية أيضاً فإنَّ البحث لا ينقطع بل ينجرُ إلى تلك المعلومات النظرية وهكذا إلى أن نصل إلى معلومات نظرية مصدرها معلومات بدائية، وحينئذ ينتهي البحث؛ لأنَّه لا معنى للبحث عن مصدر المعلومات البدائية بعد أن لم يكن مصدرها معلومات سابقة أصلاً، وهذا هو معنى أنَّ كلَّ ما هو نظري لابدَ وأنَّ ينتهي إلى ما هو بدائي، فإذا لم يستند المعلوم النظري إلى ما هو بدائي - ولو بالواسطة - فإنَّ ذلك المعلوم يكون خاطئاً وغير مطابق للواقع، فميزان الكشف عن صحة المعلومات الضرورية هو انتهاؤها إلى معلومات بدائية، بمعنى أنَّ المعلومات النظرية إنْ كانت مستندة إلى معلومات بدائية فهي صحيحة، وإنْ أحرزنا عدم استنادها إليها فهي خاطئة قطعاً،

وإنْ لم نُحرز ذلك واحتمنا أو ظننا استنادها للمعلومات البدئيَّة فإنَّه وإنْ لم يكن مِن الممكن القطع بخطئها إلَّا أنَّه لا يمكن الجزم بصحتها وواقعيتها؛ فهي قضايا أو مفاهيم مظنونة أو محتملة.

وبذلك يتبيَّن نحو العلاقة بين المعلوم البدئي والمعلوم النظري، وأنَّ الأوَّل هو وسيلة الكشف عن صحة الآخر وواقعيته.

والدليل على تماميَّة هذه الدعوى هو أنَّ المعلوم النظري لما كان الإيَّان بصحته مفتقرًا إلى البرهان، فإنَّ هذا البرهان إمَّا أنْ نقول باستناده إلى معلومات نظرية أو نقول باستناده – ولو بالواسطة – إلى معلومات بدئيَّة، فإنَّ كان الأوَّل لزム الدور أو التسلسل، وبيان ذلك:

إنَّ المعلوم النظري إنْ توقف حصوله على توجُّه النفس إليه أو الاتصال بالخارج فهو ليس معلوماً نظرياً بل هو معلوم ضروري كما أوضحنا ذلك سابقاً، وإنْ توقف حصوله على نفسه فهو مستحيل؛ إذ أنَّ الشيء لا يتوقف على نفسه، فلا يمكن أنْ يقال إنَّ الدليل على أنَّ الحديد يتمدَّد بالحرارة هو أنَّ الحديد يتمدَّد بالحرارة، وإنْ توقف حصول المعلوم النظري على معلوم نظري آخر فالسؤال عن المعلوم النظري الآخر ما هو دليله؟! فلو كان دليله (أنَّ الحديد معدن والمعدن يتمدَّد بالحرارة لأنَّه حديد) لكان معنى ذلك توقف المعلوم النظري على نفسه ولكن بالواسطة.

وهذا الفرض والذي سبقه هو معنى الدور المستحيل، غايته أنَّه في الأوَّل بلا واسطة والآخر مع الواسطة، ولو كان المعلوم النظري متوقفاً على معلوم نظري آخر وهكذا، فإنَّ انتهياناً بعد مجموعة من الوسائل إلى توقف المعلوم النظري الأخير على

معلوم بديهي فإنَّ البحث ينقطع ويثبت المطلوب، وهو استناد المعلوم النظري - ولو بالواسطة - إلى معلوم بديهي، وإنْ لم ننتهِ إلى ذلك ذهب الأمر إلى ما لا نهاية، وهذا معناه عدم إمكان الجزم بصحة المعلومات النظرية لأنَّ كلَّ برهان على واحد منها مفتقر إلى برهان ولا يمكن أنْ نجزم ببرهان منها بعد أنْ كان هو نفسه مفتقرًا إلى برهان.

فالجزم بصحة المعلوم النظري يتوقف على القطع بصحة برهانه، ومن أين لنا أنْ نقطع بصحة برهانه والحال أنَّ برهانه يفتقر إلى برهان؟! وهكذا، وهذا هو معنى التسلسل المستحيل.

وبذلك ثبت ما ذكرناه من أنَّ كلَّ ما هو نظري لا بدَّ وأنْ ينتهي إلى ما هو بديهي.

فمثلاً : إنَّ ضرب العدد خمسة في مثله ينتج العدد خمسة وعشرين، هذه قضيَّة نظرية، فلو أردنا أنْ نبرهن عليها لكان برهانها أنَّ حاصل تقسيم العدد خمسة وعشرين على خمسة ينتج العدد خمسة، وهذا البرهان قضيَّة نظرية أيضًا فلا بدَّ من البرهنة عليها، فلو كان برهانها هو القضية الأولى لزم الدور، ولو كان برهانها هو قضيَّة نظرية ثالثة لكان ذلك مفتقرًا إلى برهان، فلو كان هذا البرهان نظرياً أيضًا لانسحب الكلام إليه، وهكذا كلما برهنت على قضيَّة نظرية بقضيَّة أخرى نظرية، فإنَّ استمرَّ هذا الحال إلى ما لا نهاية تغدرُ الجزم بصحة القضايا المبرهن عليها.

وأمَّا إذا أمكن الانتهاء إلى البرهنة بقضيَّة بديهية فإنَّ البحث ينقطع، وهذا هو ما عليه القضية التي مثلنا بها، فإنَّها وإنْ كانت نظرية إلاَّ أنها تنتهي إلى قضيَّة بديهية، فما ذكرناه من أنَّ البرهان على القضية الأولى هو أنَّ حاصل تقسيم العدد

خمسة وعشرين على خمسة يُنْتَج العدد خمسة وإنْ كان نظريًا إلاً أنَّ برهانه ليس نظريًا؛ وذلك لأنَّ بالإمكان أنْ نأتي بخمسة وعشرين وحدة وبعد عدُّها نفرز كلَّ خمس وحدات على حدة، وعندئذ سنجد أنَّ المجموعات التي تكون منها العدد خمسة وعشرون هي خمس مجموعات، وهذا معناه أنَّ العدد خمسة وعشرين ينقسم إلى خمس مجموعات كلُّ مجموعة مشتملة على خمس وحدات.

وبذلك تثبت القضية الثانية ببرهان بدائي، وبه يحصل القطع بالقضية الأولى نظرًا لاستنادها إلى القضية الثانية والتي تم إثبات صحتها ببرهان بدائي.



تمارين المبحث الثاني :

س١: عرَفوا العلم الحصولي بأنه "حصول صور الأشياء في الذهن"، ووضح ذلك مع المثال.

س٢: عرف كلامًا من :

أ- التصور. ب- التصديق.

س٣: عدد موارد التصور مع المثال لكل منهم.

س٤: التصديق له مورد واحد فقط، ووضحه مع المثال.

س٥: ما الفرق بين الضروري والنظري؟

س٦: ما هي شرائط العلم الضروري؟ عددها مع ذكر الأمثلة.

س٧: كيف استدل المصنف على الرأي القائل: "كل ما هو نظري لابد وأن ينتهي إلى ما

هو بديهي؟ اذكر ذلك مع المثال.

الفِصْلُ الثَّانِي

صَاحِبُ الْأَلْفَاظِ

المبحث الأول : الدلالات.

المبحث الثاني : تقسيمات الألفاظ.

المبحث الأول :

الدلّات

ويتضمن:

معنى الدلالة.

أقسام الدلالة.

أقسام الدلالة الوضعيّة اللفظية.

الدلّات :

قلنا إنَّ موضع علم المنطق هو المعرف والمحاجة، وقلنا إنَّ المعرف هو المنتج للمعلوم التصوري وإنَّ المحاجة هو المنتج للمعلوم التصديقي، ومن الواضح أنَّ كلاً من المعلوم التصوري والمعلوم التصديقي مِن قبيل المعاني دون الألفاظ، من هنا كان المقصود الأوّلي للمنطقي هو المعاني، إلَّا أنَّ الألفاظ لَمَّا كانت وسيلة التفهيم والتفهم – إذ لا سهل أيسر من الألفاظ لإيصال المعاني المنقدحة في الذهن أو التوصل إليها عندما تكون في أذهان الغير – ناسب البحث عنها لغرض التعرُّف على مقصود المنطقي من المصطلحات المستعملة في بحوثه.

ولأنَّ علاقَة الألفاظ بالمعاني هي علاقة الدال بالمدلول كان ذلك مقتضياً لبيان معنى الدلالة وأنواعها.

معنى الدلالة:

المراد من الدلالة هو الكاشفية، أي كاشفة شيءٍ عن شيءٍ، فإذا كان العلم بشيءٍ يؤدي إلى العلم بشيءٍ آخر كان الأول كاشفاً ودالاً والثاني مُنكشفاً ومدلولاً، والانتقال من الشيء الأول "الكاشف" إلى الثاني "المُنكشف" هو معنى الكاشفية وهو معنى الدلالة.

فالدلالة هي الانتقال من العلم بشيءٍ إلى العلم بشيءٍ آخر، فإذا كنت تعلم أنَّ بين وجود النهار وطلوع الشمس تلازمًا فهذا معناه أنك إذا علمت بوجود النهار أدى ذلك إلى العلم بطلوع الشمس دون الحاجة إلى رؤية الشمس، فوجود النهار في المثال هو الدال وطلوع الشمس هو المدلول، وعملية الانتقال من الدال إلى المدلول هي المَعْبُر عنها بالدلالة.

ومنشأ الانتقال من الدال إلى المدلول هو العلم بالملازمة والعلم بوجود الملزم، وأمّا وجود الملازمة وكذلك وجود الملزم دون العلم بهما، فإنهما لا ينتجان الانتقال من الدال إلى المدلول.

فلو كان بين النار وبين الحرارة تلازم واقعاً بحيث كلما وجدت النار وجدت معها الحرارة إلا أنّه لم نكن نعلم بذلك - أي لم نكن نعلم باللازمـة - فإنَّ العلم بوجود النار في هذا الفرض لا يوجب العلم بوجود الحرارة، فوجود الملازمـة واقعاً بين النار والحرارة لا يُنتـج العلم بوجود الحرارة عند العلم بوجود النار؛ وذلك لعدم العلم باللازمـة بينهما.

وهكذا لو كنـا نعلم باللازمـة بينهما واتفق أنْ وجدت النار واقعاً إلا أنـنا لم نعلم بوجودها، فحينئذ لن يكون وجود النار واقعاً سبباً للعلم بوجود الحرارة؛ لأنَّ العلم بوجود الحرارة ليس مسبباً عن وجود النار وإنـما هو مسبب عن العلم بوجود النار "الملزمـ"؛ ولذلك تجد الإنسان واقفاً والنار توشـك أن تقترب منه فلا يُحرـك ساكناً، ذلك لأنـه لا يعلم بوجودها.

وبذلك أتضـح المراد من قولهـم في تعريف الدلالة " بأنـها كون الشيء بحـالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر" فمناط الدلالة والانتقال من الدال إلى المدلول هو العلم بالشيء "الدال" والعلم باللازمـة بينه وبين الشيء الآخر "المدلول" .

فما لم تعلم بوجود الدال فإنك لن تنتقل منه إلى المدلول، ولو كنت تعلم بوجود الدال ولكن لا تعلم بأنه دال – أي لا تعلم باللازمية – فإنك أيضاً لن تنتقل منه إلى المدلول.

أقسام الدلالة:

تنقسم الدلالة بلحاظ منشئها إلى ثلاثة أقسام، فتارة تكون الدلالة بين شيئين ناشئة عن الوضع والاعتبار، وتارة تنشأ الدلالة عن اقتضاء الطبع، وتارة أخرى تنشأ عن اقتضاء العقل. وكل واحد من هذه الأقسام الثلاثة ينقسم إلى قسمين، فتارة تكون الدلالة فيه لفظية وتارة لا تكون لفظية، فيكون حاصل الأقسام للدلالة ستة.

فال الأولى وضعية، والثانية طبيعية، والثالثة عقلية، وكل من هذه الدلالات الثلاث ينقسم إلى دلالة لفظية وغير لفظية. وانقسام الدلالات الثلاث إلى لفظية وغير لفظية عقلي لكون القسمة بينهما حاصرة ودائرة بين النفي والإثبات، وأماماً انقسام الدلالة إلى الأقسام الثلاثة فاستقرائي، أي ناشئ عن الاستقراء والتتبع؛ ولذلك لا يمكن الجزم بانحصر أقسام الدلالة في الأقسام الثلاثة، فيمكن أن تكون ثمة دلالة ليست داخلة تحت الأقسام الثلاثة إلا أننا لم نجد ذلك بعد التتبع، ومن هنا قالوا: لو اتفق أن لم تكن الدلالة وضعية ولا طبيعية فإن ذلك لا يستوجب أن تكون عقلية، وكذلك لو اتفق أن لم تكن الدلالة عقلية ولا وضعية مثلاً فإن ذلك لا يستوجب أن تكون طبيعية.

وكيف كان فتوبيح الأقسام الستة يتم بهذا البيان :

القسم الأول - الدلالة الوضعية اللفظية:

والمراد منها دلالة لفظ على معنى بحيث يلزم من إطلاق اللفظ تصور المعنى في الذهن، على أن تكون هذه الملازمة بين اللفظ والمعنى نشأت عن الوضع واعتبار اللفظ دالاً على المعنى، أي أنَّ اللفظ لم يكن مقتضياً للدلالة على المعنى لو لا أنَّ الواضع قرن بينه وبين المعنى وجعله وسيلة لتفهيم المعنى، وأفاد مثلاً أثني كلما أردت تفهيم هذا المعنى استعملت هذا اللفظ.

مثلاً : دلالة لفظ الماء على السائل المخصوص تعني أنَّ استعمال لفظ الماء يوجب انتقال الذهن منه إلى السائل المخصوص، وهذه الدلالة نشأت عن حالة الربط بين اللفظ والمعنى، وهذا الربط نشاً عن اعتبار الواضع لفظ الماء دالاً على المعنى، أي أَنَّه التزم باستعمال لفظ الماء كلما أراد إخبار معنى السائل المخصوص، وهذا هو ما يُبرِّر حالة الارتباط بين اللفظ والمعنى بما يؤدي إلى انخطار معنى السائل المخصوص كلما أطلق اللفظ، وبذلك يكون اللفظ دالاً ومعنى مدلولاً.

القسم الثاني - الدلالة الوضعية غير اللفظية:

والمراد منها دلالة شيء غير اللفظ على المعنى بحيث يلزم من رؤية ذلك الشيء الانتقال منه إلى ذلك المعنى، على أن تكون هذه الملازمة بين الشيء وبين المعنى نشأت عن الوضع واعتبار الواضع ذلك الشيء دالاً على المعنى المخصوص وإلا فهو بنفسه لا يدلُّ على المعنى لو لا أنَّ الواضع قرن بينه وبين المعنى المخصوص وأفاد مثلاً أَنَّه كلما أريتكم هذا الشيء فإِنِّي أقصد إفادة هذا المعنى، فبذلك ونحوه يُصبح بين الشيء والمعنى ارتباط يترتب عنه الانتقال الذهني من الشيء عند رؤيته على المعنى المخصوص.

ومثال ذلك العلامات الموضعية على الطريق للدلالة على أنَّ الطريق سالك أو أَنَّه وعر أو أَنَّه مشتمل على مخاطر.

وكذلك إشارات المرور المعبر بعضها عن لزوم الوقوف أو الإذن بالحركة أو أنَّ مسار الطريق منحرف، وكذلك أعلام السواد المعبرة عن الحزن، والأعلام الملونة بألوان خاصة حيث يعبر حاملها عن أَنَّه مِنْ أهل بلد معين.

كلَّ هذه الأشياء إنما كانت لها هذه الدلالات بسبب الارتباط والملازمة التي أنشأها الواقع عندما التزم بإبراز هذه الأشياء كلما أراد إفاده معانٍ مخصوصة، فبالوضع أصبحت هذه الأشياء دالةً وأصبحت المعاني الموضعية بإزائها مدلولة.

القسم الثالث - الدلالة الطبيعية اللفظية:

وهي لا تختلف عن الدلالة الوضعية إلا من جهة أن دلالة اللفظ على المعنى لم تنشأ عن الوضع وإنما نشأت عن اقتضاء طبع اللفظ إفاده هذا المعنى.

ومثال ذلك لفظ (أح ، أح) فإنَّه دالٌّ على أنَّ مُستعمله مبتلىً بوجع في صدره، والدلالة هنا نشأت عن أنَّ مقتضى طبع اللفظ هو الدلالة على هذا المعنى، ولم تنشأ عن الوضع والاعتبار كما هو الحال في القسم الأول من الدلالة، فلأنَّ طبيعة اللفظ المذكور هو التعبير عن الألم كان صدوره موجباً للانتقال منه إلى معنى الألم.

القسم الرابع - الدلالة الطبيعية غير اللفظية:

وهي لا تختلف عن القسم الثالث إلا من جهة أنَّ الدالٌّ على المعنى ليس من سُنخ الألفاظ.

ومثاله : حمرة الوجه، فإنّها تدلُّ على الغضب، وصفرته تدل على الخجل، ونبض القلب يدلُّ على الحياة، والبكاء يدلُّ على الحزن، والضحك يدلُّ على التعجب، والابتسام يدلُّ على الفرح، والتشاؤب يدلُّ على الحاجة إلى النوم، وهكذا فإنَّ كلَّ هذه الأفعال تعبرُ عن المعاني المذكورة وتدلُّ عليها، وهي ليست من قبيل الألفاظ، ودلالاتها لم تنشأ عن الوضع وإنما نشأت عن أنَّ مقتضى طبع هذه الأفعال هو الدلالة على هذه المعاني.

القسم الخامس - الدلالة العقلية اللفظية:

المراد من الدلالة العقلية هو دلالة وجود شيء على وجود شيء آخر بينهما تلازم واقعي، فالنار والحرارة مثلاً بينهما تلازم واقعي، فلو علمنا بهذا التلازم ثم علمنا بوجود النار فإنّنا نعلم تبعاً لذلك بوجود الحرارة حتى لو كانت النار بعيدة بحيث لا تصل إلينا حرارتها، فلأنَّ بين النار والحرارة تلازمًا واقعياً ولأنّنا نعلم بذلك التلازم واتفق أنَّ علمنا بوجود النار فإنَّ ذلك يؤدّي إلى العلم بوجود الحرارة رغم بعدها عن النار وعدم الشعور بحرارتها.

وبأوضح معنى الدلالة العقلية يتضح المراد من الدلالة العقلية اللفظية، فهي لا تختلف عنها بل هي عينها، غايتها أنَّ الدالَّ فيها يكون من سند الألفاظ.

فحينما نسمع ألفاظاً ولكن لم نرَ اللالظ لها فإنَّه مع ذلك ندرك أنَّ ثمة أحداً صدرت عنه هذه الألفاظ؛ وذلك للملازمة العقلية بين سمع اللالظ وبين وجود اللالظ، فسواءً كان للألفاظ الصادرة معنى أو لم يكن لها معنى فإنَّها تدلُّ على وجود لالظ تلقيظ بها.

نعم لو كان هذه الألفاظ معنى لكان لها دلالتان، الأولى هي دلالة اللفظ على المعنى، وهذه الدلالة وضعية لفظية، والدلالة الثانية هي دلالة صدور اللفظ على وجود لافظ وإنْ كان غير مرئي، وهذه هي الدلالة العقلية اللفظية، فهي عقلية باعتبار ما يدركه العقل مِن ملزمة بين وجود المعلول وجود علته، فلأنَّ صدور اللفظ معلول لوجود اللافظ فهذا يقتضي أَنَّه كُلُّما سمعنا لفظاً كان ذلك دالاً على وجود لافظ وإنْ لم نكن نراه.

وأَمَّا منشأ التعبير عن هذه الدلالة العقلية باللفظية فهو لأنَّ الدالَّ فيها هو اللفظ، فمنه علمنا بوجود اللافظ.

القسم السادس - الدلالة العقلية غير اللفظية:

فهي عينها الدلالة العقلية، وتقيدتها بغير اللفظية لغرض إخراج القسم الخامس، فكُلُّما كان بين شيئين ملزمة واقعية وعلمنا بهذه الملزمة ثُمَّ علمنا بوجود الملزم كان ذلك مقتضايا عقلاً للعلم بوجود اللازم.

ومثاله ما ذكرناه مِن وجود ملزمة واقعية بين النار والحرارة، وكذلك يمكن التمثيل بالنهار وطلع الشمس فإنَّ بينهما ملزمة واقعية، فلو كُنَّا نعلم بهذه الملزمة ثُمَّ علمنا بوجود الملزم وهو وجود النهار فإنَّ العقل عندئذ يدرك أنَّ اللازم وهو طلوع الشمس موجود.

وبذلك أَضَحت الأقسام الستة للدلالة، وهي بعدئذ مشتملة على مجموعة مِن البحوث والتفاصيل إلاَّ أنَّ ذلك خارج عما هو الغرض؛ وهذا أعرضنا عنها، وسوف يقتصر حديثنا على الدلالة الوضعية اللفظية باعتبارها وسيلة التفهم والتفهم

فنقول : إنَّ هذا القسم مِن الدلالة ينقسم إلى أقسام ثلاثة: وهي الدلالة المطابقية، والدلالة التضمنية، والدلالة الالتزامية.

أما الدلالة المطابقية:

فهي دلالة اللفظ الموضع لمعنى على تمام المعنى، فاللفظ حينما يوضع لمعنى فإنَّه عند إطلاقه يكون دالاً على ذلك المعنى بتمام حدوده وأجزائه، فلفظ الدار مثلاً وضع بإزاء المنزل المشتمل على قطعة الأرض والبناء بما هو عليه من جدران وسقوف وسطوح، وهذا ينتج دلالة لفظ الدار على كلِّ ذلك، فلو قال المالك: بعتك هذه الدار، فإنَّ المعنى المستفاد مِن لفظ الدار هو كلُّ الدار بما تشتمل عليه من الأجزاء والحدود المذكورة، وهذا هو معنى الدلالة المطابقية.

ومنشأ التعبير عنها بالدلالة المطابقية هو مطابقة المعنى المدلول للفظ مع المعنى الموضع له اللفظ، فإذا وضع الواضع لفظاً لمعنى فإنَّ دلالة ذلك اللفظ على نفس المعنى معناه انطباق ما دلَّ عليه اللفظ على ما وضع له اللفظ، فالذي وضع له لفظ الدار مثلاً هو المنزل المشتمل على البناء وقطعة الأرض، والذي دلَّ عليه لفظ الدار هو نفس ذلك المعنى والذي هو قطعة الأرض والبناء، فهنا تطابق بين المعنى المدلول للفظ والمعنى الموضع له اللفظ.

ولمزيد من التوضيح نذكر مثلاً آخر وهو لفظ الشجرة، فهو موضوع لمجموع الجذع والأغصان والأوراق وهو يدلَّ أيضاً على مجموع الجذع والأغصان والأوراق، فتطابقت الدلالة مع الوضع، فوضع اللفظ كان بإزاء هذا المعنى بما اشتمل عليه من حدود وأجزاء، ودلالة اللفظ كان هو نفس المعنى بما اشتمل عليه من حدود

وأجزاء، فتطابق الوضع والدالة؛ ولذلك أصبحت الدالة مطابقة، أي مطابقة للوضع.

وأمّا الدالة التضمّنية:

فهي دالة للفظ الموضوع لمعنى على جزء ذلك المعنى، فاللفظ عندما يوضع لمعنى فإنه يكون دالاً على كلّ جزء تضمنه المعنى تبعاً لدلالته على قام المعنى، فحينما يوضع لفظ الشجرة لمعنى هو مجموع الجذع والأغصان والأوراق، فإنّ هذا اللفظ عندئذ كما يكون دالاً على كلّ المعنى بحدوده وأجزائه - وهي الهيئة المقومة بالجذع والأغصان والأوراق - كذلك يكون دالاً على كلّ جزء تضمنه المعنى، فهو دالاً مثلاً على الجذع والذي هو جزء المعنى الموضوع له لفظ الشجرة؛ ولذلك حينما يقال: اشتريتُ شجرة، فإنّ المتلقي لهذا الخطاب يفهم أنّ المتكلّم اشتري جذعاً.

وهكذا عندما يقال جاء زيد فإنّ المخاطب يفهم من هذا الكلام أنّ رأس زيد قد جاء هو أيضاً؛ ذلك لأنّ لفظ زيد وضع للدالة على ذات زيد المقومة بمجموع أعضائه، فإذا كان زيد قد جاء فإنّ معنى ذلك أنّ جميع أعضائه قد جاءت؛ ولذلك لا محلّ لسؤالك عن بحثي، رأس زيد بعد أنْ قال المتكلّم: إنّ زيداً قد جاء.

وأمّا الدالة الالتزامية:

فهي دالة للفظ الموضوع لمعنى على معنى آخر خارج عن الموضوع له إلاّ أنه لازم له، كدالة لفظ السبع على الافتراض، فإنّ لفظ السبع لم يوضع لمعنى الافتراض وإنّما وضع بإزاء الحيوان الذي له أنياب أو مخالب، إلاّ أنّ الافتراض لما كان ملازماً لمعنى السبع كان ذلك مقتضاياً لتصوّر معنى الافتراض كلّما تصور الإنسان معنى

السبع، وهذا هو ما أنتج دلالة لفظ السبع على معنى الافتراض رغم كونه خارجاً عن المعنى الموضوع له لفظ السبع.

وبما ذكرناه يتضح أنَّ الدلالة الالتزامية لا تكون في ظرف الجهل باللازم، فعندما لا يكون الإنسان عالماً بأنَّ كلَّ سبع فهو يفترس فإنَّ ذهنه لا ينتقل عند إطلاق لفظ السبع إلى معنى الافتراض حتى وإنْ كانت الملازمة ثابتة واقعاً.

فمناط الدلالة الالتزامية هو العلم باللازم بين الموضوع له اللفظ والمعنى الآخر الذي هو خارج عن المعنى الموضوع له إلَّا أَنَّه لازم له.

ثمَّ إِنَّه لا فرق في تحقق الدلالة الالتزامية بين أنَّ تكون الملازمة واقعية أو لا، فلو لم يكن بين المعنى الموضوع له اللفظ وبين المعنى الآخر تلازم واقعي إلَّا أنَّ الإنسان يتوهَّم وجود الملازمة فإنَّ ذلك وحده كافٍ في انتقال الذهن - عند سماع اللفظ - مِن المعنى الموضوع له إلى المعنى الآخر.

فلو توهَّم زيد أَنَّه كُلَّما جاء عمرو جاء معه خالد، فإِنَّه لو قيل: إنَّ عِرْماً قد جاء، فإِنَّه يفهم مِن ذلك أنَّ خالداً قد جاء أيضاً؛ وذلك لتوهَّم الملازمة بينهما رغم أنَّ الفرض عدم ثبوتها واقعاً.

نسب الدلالات الثلاث:

أما الدلالة التضمنية والدلالة الالتزامية فهما تابعان للدلالة المطابقية، فليس ثمة مِن لفظ له دلالة تضمنية أو تزامية دون أنْ يكون له دلالة مطابقية قبل ذلك.

فالدلالة التضمنية هي دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له اللفظ، ودلالته على جزء المعنى فرع دلالته على تمام المعنى، فلفظ زيد لما كان موضوعاً للذات

المشتملة على مجموعة من الأعضاء كان ذلك موجباً لدلالته على تلك الذات، وبدلاته عليها أصبح دالاً على كلٍّ واحدٍ من تلك الأعضاء.

وهكذا بالنسبة للدلاله الالتزامية فإنها تعني دلالة اللفظ على معنى آخر غير المعنى الموضوع له اللفظ، وهذه الدلالة إنما نشأت عن التلازم الذهني بين المعنى الموضوع له اللفظ وبين المعنى الآخر، فالمعنى الآخر إنما يتم تصوره بعد تصور المدلول المطابقي "المعنى الموضوع له اللفظ"، فأولاً ينتقل الذهن من اللفظ إلى المعنى الموضوع له ذلك اللفظ، ولأنَّ بين المعنى الموضوع له اللفظ وبين المعنى الآخر تلازمًا كان ذلك موجباً لانتقال الذهن إلى المعنى الآخر.

فلفظ السبع لا يدلُّ على الافتراض إلاَّ بعد دلالته على الحيوان ذي المخلب؛ لأنَّ التلازم ليس بين لفظ السبع وبين الافتراض وإنما هو بين معنى السبع وبين الافتراض، وهذا يقتضي أولاً تصور معنى السبع بسبب إطلاق لفظ السبع، وبتصور معنى السبع ينتقل الذهن إلى معنى الافتراض، فلو لا تصور معنى السبع لما انتقل الذهن إلى معنى الافتراض، وهذا هو معنى التبعية.

إذن أَتَّضح ممَّا ذكرناه تبعيَّة الدلالة التضمنيَّة والالتزاميَّة للدلاله المطابقيَّة، والبحث بعد ذلك عن الدلاله المطابقيَّة من جهة أنَّه هل يلزم أن تكون لكل دلالة مطابقيَّة دلالة تضمنيَّة أو التزاميَّة؟!

والجواب: إنَّه مِن الممكن أن تكون للفظ دلالة مطابقيَّة ولا تكون له دلالة تضمنيَّة، وذلك فيما لو كان اللفظ موضوعاً لمعنى بسيط لا أجزاء له كدلالة لفظ النفس على معناها، فإنها دلالة مطابقيَّة، إلاَّ أنَّه لَم يكن للنفس أجزاء فإنه لا يكون لهذا اللفظ دلالة تضمنيَّة.

وكذلك الحال بالنسبة للدالة الالتزامية، فقد يكون للفظ دالة مطابقة ولا تكون له دالة التزامية لعدم وجود تلازم ذهني بين معنى اللفظ وبين معنى آخر، ويكون التمثيل لذلك بلفظ الإنسان، فإنه وإنْ كانت له دالة مطابقة إلاَّ أنه لم يكن بين معنى الإنسان وبين معنى آخر تلازم فإنَّ اللفظ لا تكون له دالة التزامية.

ثمَّ إنَّه قد يكون للفظ دالة مطابقة وتضمنية دون أن تكون له دالة التزامية، وقد تكون له دالة مطابقة والتزامية دون أن تكون له دالة تضمنية، وقد لا تكون له إلاَّ دالة مطابقة، أمَّا أنْ تكون للفظ دالة تضمنية أو التزامية دون أن تكون له دالة مطابقة فلا. كما اتَّضح مَمَّا تقدَّم.



تمارين المبحث الأول :

س١: ماذا نعني بالدالة؟ مثل لذلك.

س٢: إلى كم قسم تنقسم الدلالة؟

س٣: تنقسم الدلالة الوضعية إلى لفظية وغير لفظية، ووضح ذلك مع ذكر الأمثلة.

س٤: ما هو المراد من الدلالة الطبيعية؟ مثل لها.

س٥: التلازم الواقعي بين شيئين في أي أنواع الدلالة؟ ووضح ذلك مع المثال.

س٦: إلى كم قسم تنقسم الدلالة الوضعية اللفظية؟

س٧: ماذا نعني بالدالة التطابقية؟ مثل لذلك.

س٨: اذكر ثلاثة أمثلة للدالة التضمنية مع توضيح مختصر.

س٩: ما هو المناط في الدلالة الالتزامية؟ ووضح ذلك مع الأمثلة.

المبحث الثاني :

تقسيمات الألفاظ

ويتضمن:

(٣) المشكك

ب- بلحاظ تعدد المعنى.

(١) المشترك.

(٢) الحقيقى.

(٣) المجازى.

(٤) المنقول.

٤- الترادف والتبابين:

أ- الترادف.

ب- التبابين.

١- المفرد والمركب :

أ- معنى المركب.

ب- معنى المفرد.

٢- أقسام المركب :

أ- المركب التام.

ب- المركب الناقص.

٣- أقسام المفرد :

أ- بلحاظ معناه المختص.

(١) العلم.

(٢) المتواطئ.

المفرد والمركب

ينقسم اللفظ الموضوع لمعنى **والدال** عليه بنحو الدلالة المطابقية إلى قسمين، فتارة يكون اللفظ الدال على معناه بالطابقة مفرداً، وتارة يكون مركباً، ولأنَّ إيضاح معنى اللفظ المفرد متوقف على إيضاح معنى المركب فإنَّا سنبدأ ببيان معنى المركب.

المراد من معنى المركب:

هو الذي يدلُّ جزء لفظه على جزء معناه على أن تكون هذه الدلالة مقصودة كقولنا : (زيد عالم)، و(غلام زيد) فإنَّ لللفظ (زيد عالم) جزء وهو : (زيد) وهذا الجزء دلالة على معنى مستقلٍ، وهذه الدلالة مقصودة. فهنا قيود أربعة متى توفّرت كان اللفظ مركباً، وهي أن يكون للفظ جزء، وأن يكون لمعنى اللفظ جزء مستقل، وأن يكون لجزء اللفظ دلالة على جزء المعنى، وأن تكون هذه الدلالة مقصودة.

أما القيد الأول - وهو لزوم أن يكون للفظ جزء - فالغرض منه إخراج الألفاظ التي لا يكون لها إلا حرف واحد، كهمزة الاستفهام ولام التعلييل وباء السبيبية، فإنَّ هذه الألفاظ لا جزء لها لعدم اشتتمالها على أكثر من حرف.

وأمّا القيد الثاني - وهو أن يكون لمعنى اللفظ جزء مستقلّ - فالغرض منه إخراج المعاني البسيطة التي لا جزء لها كلفظ الحالة الدالّ على الذات المقدّسة، فإنّ هذا اللفظ وإنْ كانت له أجزاء إلّا أنّ معناه ليس له جزءاً نظراً لبساطته، وهكذا بالنسبة للفظ الروح ولفظ النفس.

وأمّا القيد الثالث - وهو أن يكون لجزء اللفظ دلالة على جزء المعنى - فالغرض منه إخراج الألفاظ التي لا يكون لأجزائها دلالة على جزء المعنى، ومثاله : لفظ (زيد)، فإنه وإنْ كانت له أجزاء - وهي الزيي والياء والدال - وكانت معناه - وهي ذات زيد - أجزاء إلّا أنه ليس لجزء اللفظ دلالة على جزء المعنى، فالزيي مثلاً لا تدلّ على جزء الذات كرأسه أو يده وإنما يدلّ بمجموع اللفظ على مجموع المعنى.

وهكذا الكلام بالنسبة للفظ (عبد الله) إذا كان علماً شخصياً، فإنّ لفظ (عبد) والتي هي جزء اللفظ لا تدلّ على جزء المعنى، بل إنّ مجموع لفظ (عبد الله) يدلّ على مجموع معناه، فلفظ (عبد) وإنْ كان له معنى مستقلّ إلّا أنه لا يمثل جزءاً للمعنى المقصود.

وأمّا القيد الرابع - وهي أن تكون دلالة جزء المعنى مقصودة - فالغرض منه إخراج ما يكون لجزء اللفظ دلالته على جزء المعنى إلّا أنّ هذه الدلالة غير مقصودة، ومثاله تسمية شخص بالحيوان الناطق، فإنّ لهذا اللفظ جزء وهذا الجزء دلالة على جزء المعنى، إلّا أنّ هذه الدلالة ليست مقصودة بعد أنْ كان المقصود من مجموع اللفظ المكون من جزئين هو الدلالة على الذات المتشخصة.

والفرق بين القيد الثالث والرابع أنَّ جزء اللفظ في القيد الثالث لا يدلُّ على جزء المعنى وإنْ كان له معنٍي مستقلٌ، وأمّا القيد الرابع فجزء اللفظ فيه يدلُّ على جزء المعنى إلَّا أَنَّه غير مقصود.

فـ(عبد الله) في مثال القيد الثالث - عندما يكون عَلَمًا - لا يدلُّ على جزء لفظه وهو (عبد) على جزء المعنى، فليس بإزاء لفظ (عبد) جزء من الذات المسمَّاة بـ(عبد الله) كما أنَّ لفظ الجملة لا يمثل الجزء الآخر للذات المسمَّاة بـ(عبد الله).

وأمّا الحيوان الناطق في مثال القيد الرابع - عندما يكون عَلَمًا - فيدلُّ جزء لفظه على جزء معناه، فالحيوانية جزء للذات المسمَّاة بالحيوان الناطق، وهكذا الناطقية فإنَّها تمثلُ الجزء الثاني للذات المسمَّاة بالحيوان الناطق إلَّا أنَّ دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى غير مقصودة؛ لأنَّ المقصود من جموع اللفظ الدلالة على جموع الذات.

وبما ذكرناه يتَّضح معنى اللفظ المركب، وأنَّه اللفظ المشتمل على جزئين أو أكثر ويكون لكلَّ جزء دلالة على معنٍي مستقلٌ، ويكون ذلك المعنى مقصوداً للمتكلِّم.

ومثاله: (زيد نائم) فإنَّ هذا اللفظ مركب؛ لأنَّه اشتمل على أكثر من جزء، وهي : (زيد) و (نائم)، وكلَّ جزء منه يدلُّ على معنٍي مستقلٌ، فـ(زيد) يدلُّ على ذات مشخصة، ولفظ (نائم) يدلُّ على ذات متلبسة بالنوم، وكلَّ من الدلالتين مقصودة للمتكلِّم فهو يقصد نسبة النوم لزيد.

وهكذا لو كان اللفظ هو : (غلام زيد) فإنه لفظ مركب لا شتماله على أكثر من

جزء، وهما : (غلام) و (زيد)، ولكلّ من هذين الجزئين دلالة على معنٍي مستقلّ، وهذه الدلالة مقصودة للمتكلّم.

المراد من المفرد:

المراد من المفرد هو غير المركب، فهو إما أن لا يكون لفظه جزء، أو لا يكون لمعناه جزء، أو يكون لجزء لفظه معنٍي ولكنّه لا يدلّ على جزء المعنى المقصود من اللّفظ، أو يكون لجزء لفظه دلالة على جزء المعنى إلاّ أن هذه الدلالة غير مقصودة.

فأقسام اللّفظ المفرد أربعة:

القسم الأول: هو اللّفظ الذي ليس له إلاّ حرف واحد، وهذا هو معنى "أن" ليس لفظه جزء"، وبذلك تدخل مثل همزة الاستفهام ولا م التعلييل في اللّفظ المفرد.

القسم الثاني: هو اللّفظ الذي ليس لمعناه جزء، فقد يكون لفظ في هذا القسم أجزاء وحروف ولكن معناه بسيط، ومثال ذلك لفظ الحلالـة فإنـ معناه - وهو الذات المقدّسة - بسيط؛ ولذلك كان لفظه مفرداً.

القسم الثالث: هو اللّفظ الذي لا يكون لجزء لفظه دلالة على جزء المعنى، وهذا القسم له صورتان:

الأولى: ألا يكون لجزء اللّفظ دلالة على معنٍي أصلاً، وذلك مثل لفظ (زيد) فإنـ كلـ جزء منه ليس له دلالة أصلـاً على جزء المعنى، فالزاي مثلاً ليس لها دلالة على رأس زيد.

الثانية: أن يكون لجزء اللّفظ دلالة في نفسها إلاّ أنه ليس دالـاً على

جزء المعنى المقصود من مجموع اللفظ، ومثاله لفظ : (ضياء الحق) عندما يكون علماً على شخص، فإنَّ لفظ (ضياء) دلالة على معنى مستقلَّ إلاَّ أنه لا يدلُّ على جزء المعنى المقصود؛ لأنَّ المعنى المقصود من هذا اللفظ هو الذات المعينة، ولفظ (ضياء) لا يدلُّ على جزء منها، كما أنَّ لفظ (الحق) لا يدلُّ على الجزء الآخر منها، نعم مجموع الجزءين يدلُّ على مجموع الذات.

القسم الرابع: هو اللفظ الذي يكون له أجزاء ويكون لكل جزء دلالة على جزء المعنى إلاَّ أنَّ هذه الدلالة ليست مقصودة للمتكلِّم.

ومثاله: ما لو سئَ زيد مزرعته (شجر وطين) فإنَّ مجموع هذا اللفظ أصبح علماً على مزرعته، وكلَّ جزء من هذا اللفظ له دلالة على جزء من المزرعة إلاَّ أنَّ تلك الدلالة غير مقصودة بعد أنْ كان الغرض من وضع هذا الاسم هو شخص المزرعة بقطع النظر عمَّا تشمل عليه من شجر وطين.

أقسام المركب

ينقسم المركب إلى قسمين:

القسم الأول: هو المركب التام.

القسم الثاني: هو المركب الناقص.

والمراد من المركب التام هو الكلام الذي يحسن السكوت عليه، بمعنى أنَّ المتكلِّم لو اكتفى به لما كان مخلاً بغرضه، وعندها لا يكون المخاطب منتظراً للمزيد من كلام المتكلِّم؛ ذلك لأنَّ المتكلِّم أفاد بقوله فائدة تامة.

ولو أضاف على ما أفاده كلاماً لكان فضلة أو كان استئنافاً لكلام جديد.

ومثاله: (زيد عالم)، وقول الإمام علي عليه السلام: (أحياكم أحلمكم)، وقوله عليه السلام: (الحمد لله شقاء)، وقوله عليه السلام: (احتفظ بدينك).

فإنَّ كلَّ هذه الجمل تفيد المخاطب فائدة تامة لا يكون معها منتظراً للمزيد؛ لذلك لو سكت عندها المتكلِّم لحسن منه السكوت، ولو أراد أنْ يضيف شيئاً فهو إما أنْ يضيف ما هو فضلة، أو يستأنف كلاماً جديداً.

ثم إنَّ المركب التام ينقسم إلى قسمين:

الأول: هو المركب الخبري، وهو الذي يحكى عن الواقع؛ ولذا فهو يحتمل

المطابقة للواقع ويحتمل عدم المطابقة له، فلو كان مطابقاً للواقع كان صدقًا، ولو كان غير مطابق له كان كذباً؛ ولذلك قالوا إنَّ المركب الخبري هو ما يحتمل الصدق والكذب.

ومعنى ذلك أنَّ كلَّ كلام له شائنيَّةُ الاتصاف بالصدق والكذب فهو مركب خبري تامٌ، واضح أنه لا تكون للكلام هذه الشائنيَّة إلَّا أنْ يكون حاكياً عن نسبة واقعية، وهذه النسبة لا يخلو حالها إمَّا أنْ تكون موجودة واقعاً - وهذا هو الصدق - أو لا تكون موجودة - وهذا هو الكذب -

ومثال ذلك: (زيد شاعر)، فإنَّ هذا المركب يحكي عن الواقع - وهي نسبة صفة الشاعر إلى زيد - هذه النسبة تحتمل المطابقة للواقع وتحتمل عدم المطابقة له، أي تحتمل الصدق وتحتمل الكذب؛ ولذلك كان هذا الكلام مركباً خبرياً.

الثاني: هو المركب الإنسائي، وهو الذي لا يحكي عن الواقع؛ ولذا فهو لا يحتمل الصدق أو الكذب؛ ذلك لأنَّ الإنساء إمَّا أنْ يكون طليباً أو يكون تنبيهاً على أمر نفسي أو إيجاداً لأمر اعتباري، وكلَّ ذلك لا علاقة له بالواقع، أي أنه ليس له أي تصدُّر للحكاية والكشف عن ثبوت شيء لشيء حتى نحتمل مطابقة ذلك للواقع أو عدم مطابقته له.

ومثاله : قولنا : (اضرب زيداً)، وقولنا : (ليت لي مالاً)، وقول البائع للمشتري : (يعتك الدار).

والمثال الأول طلب لفعل، وهو إيقاع الضرب على زيد، فهو إنشاء لأنَّه لا يحكي عن واقع، وإنَّما يطلب إيجاد واقع؛ ولذلك لا يصحُّ وصف هذا الكلام

بالصدق أو الكذب، نعم يصحُّ وصفه بالجَدْ والهَزْل.

والمثال الثاني تعبير عن أمر نفساني وهو التمني، فالمتكلّم يعبر بهذا القول عمّا يختلج في خاطره من رغبة في المال.

والمثال الثالث إيجاد لأمر اعتباري، فهو يقصد من قوله : (بعثك الدار) أنه اعتبر الدار ملكاً للمخاطب في مقابل مال، فالمتكلّم ليس في مقام الحكاية عن وقوع البيع وإنما هو في مقام إيجاد البيع، والبيع أمر اعتباري؛ لذلك كان قوله : (بعثك الدار) إيجاداً لأمر اعتباري.

ولمزيد من التوضيح نذكر بعض الأقسام للمركب الإنسائي - وإنْ كان ذلك خارج عن الغرض -

١- الأمر: وهو طلب إيجاد الفعل على نحو الاستعلاء، فلا يكون الطلب أمراً إلا أن يكون صادراً من العالي أو المستعلي، ومثاله قوله تعالى: ﴿أَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(١)، وقول السلطان: (احبس الرجل).

٢- النهي: وهو طلب ترك الفعل، أو قل هو الزجر عن الفعل، وهو لا يكون أيضاً إلا بنحو الاستعلاء، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرِبُوا الزِّنَى﴾^(٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرِبُوا مَالَ الْتَّيْمِ﴾^(٣).

(١) سورة الأنعام / ٧٢.

(٢) سورة الإسراء / ٣٢.

(٣) سورة الأنعام / ١٥٢.

- **الدعاء والالتماس:** وكلاهما يعني طلب الفعل أو الترک، إلا أنَّ الأوَّل يكون مِن الداني والثاني يكون مِن المساوي، ومثال الأوَّل: ﴿رَبُّ اغْفِرْ لِي﴾^(٤)، و﴿رَبُّ لَا تَذَرْنِي فَرْدًا﴾^(٥)، ومثال الثاني قول الأخ لأخيه: (اشرب ولا تأكل).

- **التعجب:** وهو التعبير عن الإعجاب أو الاستغراب، والأوَّل مثل: (ما أجمل زيد)، والثاني مثل: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾^(٦).

- **العقود والإيقاعات:** والمقصود منها إيجاد أمر اعتباري ليس له واقع وراء اعتبار المعتبر، غايته أنَّ الأوَّل لا يكون إلاً مِن طرفين، والثاني لا يكون إلاً مِن طرف واحد.

ومثال الأوَّل: عقد البيع والذي هو اعتبار المالك أنَّ ما يملكه داخلٌ في ملك المشتري في مقابل أنْ يعتبر المشتري ما يملكه مِن ثمن داخلاً في ملك البائع. ومثال الثاني: الطلاق والذي هو اعتبار الزوج أنَّ زوجته بائنة عنه ومنفصلة عنه.

هذا تمام الكلام في المركب التام.

المركب الناقص: هو الكلام الذي لا يحسن السكوت عليه لعدم كونه مفيداً لفائدة تامة؛ لذلك يظلُّ المخاطب معه متظراً للمزيد مِن الكلام، ومثاله أنْ

(٤) سورة نوح / ٢٨.

(٥) سورة الأنبياء / ٨٩.

(٦) سورة البقرة / ١٧٥.

يقال : (رجل عالم) أو (رجل في).

والمركب الناقص على قسمين، فتارة يكون تقييدياً، وتارة لا يكون كذلك.

فالتقييدي هو الذي يكون الجزء الثاني منه قيداً للأول، كما في المضاف والمضاف إليه، والصفة والموصوف، والحال وذى الحال، والاسم وتمييزه، والفعل والمفعول المطلق وغيرها، وأمّا غير التقييدي فهو الذي لا يكون الجزء الثاني قيداً للأول، كما لو كان المركب الناقص مكوناً من اسم وأداة "حرف" أو فعل وأداة "حرف".

تقسيم اللفظ المفرد :

ينقسم اللفظ المفرد إلى اسم وكلمة وأداة.

والمراد من الاسم: هو اللفظ الذي يدلّ بعادته على معناه، فهو لا يحتاج لإفادة معناه إلى أنْ ينضمّ إليه شيء آخر، ومثاله لفظ (زيد) فإنه يدلّ على معناه، وهذه الدلالة تُتَمَّتْ بواسطة مادة اللفظ والتي هي : الزاي والياء والدال وبهذا الترتيب. وهكذا بالنسبة للغرض (العلم)، فإنه يدلّ على معناه استقلالاً، أي أنَّ مادة اللفظ وحدها هي الواسطة في الدلالة على المعنى.

والمراد من الكلمة: هي الفعل في اصطلاح النحو، ومدلوها هو الحدث الواقع في أحد الأزمنة الثلاثة، ومنشأ الدلالة هو مادة الكلمة وهيئتها، فالمادة تدلّ على الحدث وهيئته تدلّ على الزمن، ومثالها لفظ (ضرب) ولغرض (يضرب)، فال الأول له دلالتان، الأولى هي حدث الضرب، ومنشأ هذه الدلالة هو مادة لفظ الضرب، والثانية هو الزمن الماضي، ومنشأ الدلالة هو هيئه الفعل الماضي (فعل)، وحاصل

مدلول كلمة (ضرَب) هو إيقاع الضرب في الزمن الماضي.

والمثال الثاني (يضرب) له دلالتان أيضاً، الأولى هي حدث الضرب، والثانية هي الزمن المضارع، ومنشأ هذه الدلالة هو هيئة الفعل المضارع (يَفْعُلُ).

فكل لفظ يدل بمجموع مادته وهيئته على وقوع حدث في أحد الأزمنة الثلاثة فهو كلمة في اصطلاح المناطقة، وفعل في اصطلاح النحاة، وبذلك تخرج الألفاظ التي تدل على أحد الأزمنة الثلاثة بعادتها دون الهيئة مثل لفظ (أمس) و(اليوم) و(غداً)، فالأول يدل على الماضي، والثاني يدل على الحال، والثالث يدل على المستقبل، إلا أن هذه الدلالة في الألفاظ الثلاثة تمت بواسطة مواد الألفاظ دون الهيئة؛ لذلك كانت هذه الألفاظ من الأسماء.

والمراد من الأداة: هو كل لفظ لا يدل باستقلاله على معناه، بمعنى أن دلالته لا تكون إلا حين ينضم إلى اسم أو كلمة، وهذا بخلاف الاسم والكلمة "الفعل"، فإن لكل منها معنى مستقلاً بقطع النظر عن وقوعه في إطار جملة أو عدم وقوعه كذلك.

ومثال الأداة: لفظ (في) فإنه يدل على الظرفية، إلا أن دلالته على ذلك منوطة بانضمامه إلى اسم كأن يقال مثلاً: (في الدار).

وهكذا بالنسبة للام الأمر، فإنها تفيد معنى الأمر والطلب إذا انضمت إلى فعل مضارع بأن يقال: (يضرب)، و(يشرب).

وبذلك يتبيّن أن الأداة في اصطلاح المناطقة هي الحرف في اصطلاح النحاة، ومنشأ التعبير عنه بالأداة هو أن الحرف وسيلة الربط بين أطراف الكلام، فحينما

يقال : (زيد في الدار) فإنّك تجد ثمة ارتباطاً بين لفظ (زيد) ولفظ (الدار) ولو بحثت عن منشأ هذا الارتباط لوجده ناشئاً عن توسيط حرف (في) بينهما، فهذا الحرف هو الذي أسّس العلاقة بين اللفظين، وكشف عن نحو العلاقة بين المعنيين، فبواسطته تبيّن أنَّ العلاقة بين زيد والدار هي علاقة المظروف (زيد) والظرف (الدار)، ولذلك كان معنى (في) هو نسبة الظرفية، فكان معنى (الدار) هو الظرف وكان معنى (زيد) هو المظروف الكائن في الظرف.

تقسيم الاسم :

بعد أن أثضحت أقسام اللفظ المفرد وأنَّ من أقسامه الاسم، نصل للبحث عن أقسام الاسم بلحاظ معناه.

فالاسم بلحاظ معناه ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي : العَلْم والمتواطئ والمشكّك.

أما المراد من العَلْم: هو الاسم الموضع بإزاء فرد متشخص بحيث يؤدّي ذلك الوضع إلى عدم صدقه على غير ذلك الفرد الموضع بإزائه ذلك الاسم.

ومثاله : لفظ (مكة) فإنه موضع بإزاء بلد محدد؛ ولذلك يقال إنَّ لفظ (مكة) عَلِم على تلك البلد.

وهكذا بالنسبة للفظ (أرسطو) فإنه اسم موضع على فرد معين؛ لذلك فهو لا يصدق إلاً على تلك الذات التي أطلق عليها اسم (أرسطو).

وأما المراد من المتواطئ: فهو الاسم الموضع لمعنى يقبل الصدق على كثرين بنحو متساو بحيث يكون صدقه على الفرد الأول بمستوى الصدق على

الفرد الثاني وهكذا.

ومثاله: لفظ (الإنسان) فإنَّه اسم موضوع على معنى كُلِّي يقبل الصدق على كثيرين، وهم أفراد الإنسان، فإنَّ كُلَّ واحد من أفراد الإنسان يمكن أنْ يقال له (إنسان)، كما أنَّ صدقه على كُلَّ واحد منهم ليس بأولى من صدقه على الآخر، وهذا هو معنى التساوي في الصدق.

وهكذا لو كان الاسم موضوعاً لمعنى كُلِّي إلاَّ أنه في الخارج متعيَّن على فرد واحد فإنَّ الذهن يتصرَّر له أفراداً كثيرة، وحينئذ لو كان صدقه على تلك الأفراد الذهنية بنحو متساوٍ فإنه يكون اسمًا متواطئًا.

ومثاله: لفظ (الشمس) فإنَّه اسم موضوع لمعنى كُلِّي هو الجرم السماوي المضيء والذى ينشأ عنه تعاقب الليل والنهر، وهذا الاسم ليس له في الخارج إلاَّ مصداق واحد، إلاَّ أنَّ للذهن القدرة على تصوَّر أفراد كثيرة لهذا المعنى الكلِّي، وهذه الأفراد ممتَّحة من حيث صدق اسم الشمس عليها.

ومنشأ التعبير عن الاسم - بهذا المعنى - بالمتواطئ هو أنَّ أفراده متطابقة ومتواقة من حيث صدق الاسم عليها، فرغم اختلافها من حيث الشخصيات إلاَّ أنَّ ذلك لا ينتج أولوية صدق الاسم على بعضها من البعض الآخر.

وأمَّا المراد من المشكَّ: فهو الاسم الموضوع لمعنى يقبل الصدق على كثيرين بنحو متفاوت بحيث يكون صدقه على بعض الأفراد أولى من صدقه على أفراد آخرى.

ومنشأ التفاوت في الصدق غير منحصر، فقد يكون المنشأ هو الشدَّةُ والضعف،

وقد يكون المنشأ هو الزيادة والنقيصة، أو التقدم والتأخر، أو الكثرة والقلة، أو العلية والمعلوّية، أو غيرها، والضابطة هو ما نجده من أولويّة صدق الاسم على بعض الأفراد من البعض الآخر.

ومثال ذلك: لفظ (النور)، فإنه اسم موضوع لمعنى كلي إلا أن أفراده متفاوتة من حيث الشدة والضعف؛ لذلك يكون صدق اسم النور على الفرد الأشد أولى من صدقه على النور الأقل شدة، فصدق النور على ضوء الشمس أولى من صدقه على ضوء المصباح، وصدقه على ضوء المصباح أولى من صدقه على ضوء السراج وهكذا.

وهكذا الحال في لفظ (العالم)، فإن صدقه على الأكثر علمًا أولى من صدقه على الأقل علمًا إلا أن التفاوت من حيث الشدة والضعف أو الزيادة والنقيصة لا يمنع من صدق الاسم على الجميع.

ومنشأ التعبير عن الاسم - بهذا المعنى - بالمشكك هو أن اختلاف أفراد معنى الاسم من حيث الشدة والضعف أو الزيادة والنقيصة قد يوهم تباين هذه الأفراد ويبعث الشك في انضباطها تحت مسمى واحد كلي، فكان الأجرد عند ملاحظة الاختلاف هو أن اسمها مشترك لفظي موضوع لكل واحد منها بوضع على حدة، تماماً كما هو الحال بالنسبة للفظ (العين)، فإنه موضوع بأوضاع مختلفة لمعان متباينة هي البصرة والنابعة والذهب، فهذه معان متباينة وضع بإزائها لفظ (العين).

إلا أن الذي يمنع من اعتبار مثل لفظ النور مشتركاً لفظياً هو الجهة المشتركة بين أفراده المتفاوتة من حيث الشدة والضعف.

تقسيم الاسم بلحاظ تعدد المعنى :

كان المفترض في التقسيم الأول للاسم هو اتحاد معناه، وثمة تقسيم آخر للاسم حينما يكون له أكثر من معنى، فعندما يكون كذلك فإنه ينقسم إلى أربعة أقسام هي: المشترك وال حقيقي والمجازي والمنقول.

أماً القسم الأول: "المشتراك" : فهو الاسم الموضع بأوضاع متعددة لمعان مختلف، وذلك مثل : اسم (العين)، فإنه وضع بوضع على حدة بإزاء الباصرة، ووضع بوضع آخر بإزاء النابعة، ووضع بوضع ثالث بإزاء الذهب.
فاسم (العين) مشترك لفظي لأنّه وضع بأوضاع متعددة لمعان مختلف.

أماً القسم الثاني: "ال حقيقي" : فهو الاسم الموضع بوضع واحد لمعنى واحد إلاً أنه قد يستعمل في أكثر من معنى.

ومثاله : اسم (الأسد) فإنه وضع بوضع واحد بإزاء الحيوان المفترس إلاً أنه يستعمل في الرجل الشجاع.

فاسم الأسد حقيقي بالنسبة للمعنى الأول الموضع له اسم الأسد، وهو غير حقيقي بالنسبة للمعنى الآخر، فأنت حينما تستعمل اسم (الأسد) في الحيوان المفترس فاستعمالك للاسم استعمال حقيقي بخلاف ما لو استعملته في المعنى الآخر.

أماً القسم الثالث: "المجازي" : فهو الاسم المستعمل في غير المعنى الموضع له الاسم مع عدم هجران المعنى الموضع بإزائه الاسم.

ومثاله اسم (الأسد) بالنسبة للرجل الشجاع فإنه مجازي، أي أنَّ هذا الاسم لما

كان موضوعاً ومستعملاً في الحيوان المفترس واستعمل هنا في الرجل الشجاع فإن استعماله في هذا المعنى يكون مجازياً.

أماً القسم الرابع: "المنقول": فهو الاسم الموضوع أولاً لمعنى ثم نقل إلى معنى آخر مع هجران المعنى الأول.

ومثاله اسم (الصلوة)، فإنه موضوع أولاً للدعاء ثم نقل إلى معنى آخر وهو الحركات المخصوصة المشتملة على الركوع والسجود والقراءة والأذكار.

ثم إنَّ النقل قد يتمُّ بواسطة الشرع وحينئذ يعبر عن الاسم - الذي نُقلَّ من معناه إلى المعنى الآخر - بالمنقول الشرعي.

وقد يتمُّ النقل بواسطة العرف العام، ومثاله اسم (الدابة) فإنه موضوع لكلِّ ما يدبُّ على الأرض، ثمَّ نُقلَّ إلى معنى خاصٍ وهو الخيل والبغال والحمير، ولأنَّ النقل تمَّ بواسطة العرف العام كان المنقول عرفيًا.

وقد يتمُّ النقل بواسطة العرف الخاص كعرف النحاة أو الفلاسفة أو الأطباء أو المناطقة، ومثاله اسم (الكلمة) فإنه موضوع لمطلق اللفظ ثمَّ نقله المناطقة إلى معنى خاصٍ وهو اللفظ الذي دلَّ بعادته على معناه وبهيئة على أحد الأزمنة الثلاثة. ولأنَّ النقل تمَّ بواسطة علم المنطق فإنَّ المنقول يكون منطقياً.

تقسيم اللفظ المفرد بالنسبة للفظ آخر:

ينقسم اللفظ المفرد - إذا قيس إلى لفظ مفرد آخر - إلى قسمين وهما : اللفظ المرادف واللفظ المبain.

أَمَّا اللفظ المرادف: فهو اللفظ المُتَّحِد مع لفظ آخر في المعنى، ويُكَبِّرُ التعبير عن اللفظين المُتَّحِدين في المعنى بالمترادفين.

ومثاله لفظ (الأسد) ولفظ (الليث)، فإِنَّهُما وإن اختلفا لفظاً إِلَّا أَنَّهُما مُتَّحِدان من حيث المعنى، فكلاهما يدلُّان على معنى واحد، وهو الحيوان المفترس.

وأَمَّا اللفظ المباین: فهو اللفظ المُخْتَلِف مع لفظ آخر في المعنى، ويعُبَّر عنهما إذا نُسِّبَا لبعضهما بالمباینَيْنِ.

ومثاله لفظ (الحجر) و(الشجر) فإِنَّهُما مُخْتَلِفان لفظاً ومعنى؛ لذلك كان الأوَّل مبایناً للثاني، وكان الثاني مبایناً للأَوَّل.

تنبيه:

وهنا أمر لا بدَّ من التنبيه عليه، وهو أنَّ الترافق والتباين يكونان بلحاظ المفهوم دون المصدق، فلا يكون اللفظ مرادفاً للفظ آخر إِلَّا حينما يَتَّحدان مفهوماً، أمَّا لو اتَّحدا مصداقاً واختلفا مفهوماً فإِنَّهُما لا يكونان مِنَ المترادفين.

مثلاً لفظ (الناطق) ولفظ (الإِنسان) مُتَّحِدان مِنْ حيث المصدق، بمعنى أنَّ أفراد الناطق هي أفراد الإنسان إِلَّا أَنَّهُ لا يمكن القول بأنَّهما مترادافان؛ ذلك لأنَّ مفهوم لفظ (الناطق) مختلف عن مفهوم لفظ (الإِنسان)، فهما إذن متباینان وإنْ كانوا مُتَّحِدين مصداقاً؛ فمناط الترافق والتباين هو الاتِّحاد والاختلاف في المفهوم دون المصدق.

وبما ذكرناه يتَّضح أنَّ التباين هنا غير التباين في بحث النسب - والذي سنتحدَّث عنه فيما بعد - حيث إنَّ المناطق في صدق التباين هنا هو الاختلاف بين

مفهومي اللغظين حتى لو اتفق اتحادهما في المصدق كما في (الإنسان) و(الناطق)، وأمّا التباين هناك فمناطه الاختلاف في المصدق، أي لا بدّ في صدق التباين هناك من عدم اتحاد مصاديق المفهومين ولا في مصدق واحد، مثل لفظ (الإنسان) و(الشجر)، فإنه ما من فرد ومصدق من مصاديق الإنسان متّحد مع فرد ومصدق من مصاديق الشجر؛ لذلك كانا متباهين في بحث النسب وكان الإنسان والناطق غير متباهين في بحث النسب.



تمارين المبحث الثاني :

س١: بأي نحو من الدلالة ينقسم اللفظ الموضوع لمعنى إلى قسمين؟

س٢: للفظ المركب قيوداً أربعة، اذكرها مع المثال.

س٣: عدد أقسام اللفظ المفرد مع ذكر مثال لكل منها.

س٤: ما هو الفرق الأساسي بين المركب التام والمركب الناقص؟ مثل لهما.

س٥: ما هو نوع المركب في الجمل التالية :

ب- أكرم العلماء.

أ- السماء ممطرة.

ج- قول المرأة للرجل: "زوجتك نفسى".

د- ليت الشباب يعود يوماً.

و- في السماء.

هـ - الإنسان مختار.

ز- جاء الذي.

س٧: ما الفرق بين (العلم والتواطئ والمشكك)؟ وهي أقسام للاسم بلحاظ ماذا؟ مثل

لذلك.

س٨: ما الفرق بين المشترك اللفظي والمشترك المعنوي؟

س٩: مثل لما يلي بثلاثة أمثلة :

- ١- المشترك.
- ٢- الحقيقى.
- ٣- المجازى.
- ٤- المنقول.

س١٠: ما هو مناط الترافق والتباين بين لفظين؟ مثل لذلك.

الفَصِيلُ الْثَالِثُ

مباحث الكلي والجزئي

المبحث الأول : التعريف.

المبحث الثاني : النسب الأربع.

المبحث الثالث : الكليات الخمس.

المبحث الرابع : تقسيمات النوع والجنس والفصل.

المبحث الخامس : الذاتي والعرضي.

المبحث السادس : العمل.

المبحث السابع : الكلي وأنواعه.

المبحث الأول:

التعريف

ويتضمن :

معنى الكلي.

معنى الجزئي.

الكلي والجزئي

الكلي والجزئي

معنى الكلي:

يعرف المناطقة الكلي بالمفهوم الذي يقبل الصدق على كثيرين. والمقصود من المفهوم هو المعنى المتصور في الذهن، فحينما يكون المعنى المتصور قبل الانطباق على أفراد كثيرة فإن هذا المعنى يكون مفهوماً كلياً.

فمفهوم الإنسان مثلاً يقبل الانطباق على أفراد كثيرة، مثل زيد وبكر وخالد وعمرو؛ لذلك فهو مفهوم كلي.

والمراد من قابلية الصدق على كثيرين هو أن يكون للمعنى المتصور شأنية الانطباق على كثيرين، وهذا لا يستلزم أن يكون للمعنى أفراد كثيرة فعلاً، فقد يكون له أفراد كثيرة، وقد لا يكون له أفراد أصلاً، وقد لا يكون له خارجاً إلاً فرد واحد.

فمناط صحة إطلاق عنوان الكلي على معنى من المعاني هو قابلية هذا المعنى لأن يصدق على أفراد كثيرة، والقابلية لا تساوق التحقق والفعالية.

فمثلاً : مفهوم العنقاء ومفهوم الشمس، فالأول اسم لطائر لا وجود له أصلاً في الخارج إلا أن ذلك لا يمنع من صحة إطلاق عنوان الكلي عليه بعد أن كان معناه

المتصور في الذهن قابلاً للصدق على أفراد كثيرة.

وهكذا الكلام بالنسبة لمفهوم الشمس، حيث لا وجود له في الخارج إلا في ضمن مصداق واحد، ومع ذلك فهو مفهوم كلي يقبل الانطباق على أفراد كثيرة، أي أنَّ الذهن يمكن أنْ يتصور أفراداً كثيرة لمفهوم الشمس وعندئذ يكون مفهوم الشمس صادقاً عليها.

بل إنَّ عنوان الكلي يمكن إطلاقه على المفاهيم العدمية أو المفاهيم التي يستحيل تتحققها في ضمن فرد خارجاً.

فالأول مثل مفهوم اللاشيء واللاوجود، والثاني مثل المعلول الذي لا علة له، فإنَّ هذه المفاهيم يستحيل انطباقها على شيء في الخارج، فليس ثمة فرد في الخارج يكون مصداقاً لمفهوم اللاشيء أو اللاوجود، كما أنَّ من المستحيل وجود معلول دون أن تكون له علة، إلا أنَّ ذلك لا يمنع من صحة إطلاق عنوان الكلي على هذه المفاهيم بعد أنْ كان من الممكن تصوُّرها في الذهن بنحو تكون معه قابلة للانطباق على أفراد مفترضة.

معنى الجزئي:

المراد من الجزئي هو كل مفهوم لا يقبل الصدق إلا على فرد واحد، وبتعبير الماطقة هو ما يمتنع فرض صدقه على كثرين.

ومعنى ذلك :

إنَّ المعاني المتصورة في الذهن تارة تقبل الانطباق على أفراد كثيرة – وهذه هي المعاني الكلية – وتارة لا تقبل الانطباق إلا على فرد واحد في الذهن أو الخارج،

أي أنَّ العقل عندما يتصورها يراها غير صالحة للصدق على أكثر من فرد واحد، وهذه هي المعاني الجزئية، ومثالها الأعلام الشخصية ك(مكة المكرمة) علم على بلد معين، وكاسم (أرسطو) علم على ذات معينة، وكـ (سيف ذي الفقار) علم على سيف معين، وهكذا سائر الأسماء الموضوعة بإزاء الأشخاص، كزيد وبكر وخالد، فإنَّها جميعاً مفاهيم جزئية؛ لأنَّ صورها الذهنية ليس لها إلاً منطبق واحد مع عدم صلتها لأنَّ يكون لها أكثر من ذلك المنطبق.

الجزئي الإضافي:

ما ذكرناه من تعريف لمعنى الجزئي كان تعريفاً للجزئي الحقيقي، وثمة عنوان يقال له الجزئي الإضافي يختلف تعريفه عن الجزئي الحقيقي.

فالقصد من الجزئي الإضافي هو كل عنوان إذا أضيف إلى عنوان آخر كان داخلاً تحته بقطع النظر عن كون العنوان المضاف جزئياً حقيقياً أو كلياً، ومعنى ذلك أنَّ الجزئي الإضافي قد يتَّحد مع الجزئي الحقيقي وقد يتَّحد مع الكلِّي.

فعندما يُضاف الجزئي الحقيقي إلى عنوان فيكون مندرجأ تحت ذلك العنوان فإنَّ هذا الجزئي الحقيقي يكون جزئياً إضافياً بالنسبة لذلك العنوان.

ومثاله مفهوم زيد والذي هو جزئي حقيقي، فإنه يكون جزئياً إضافياً إذا نسب إلى مفهوم الإنسان؛ وذلك لأنَّ مفهوم زيد مندرج تحت عنوان الإنسان.

وهكذا عندما يضاف الكلِّي إلى عنوان أوسع دائرة منه بحيث يكون مندرجأ تحت ذلك العنوان، فإنه يصبح جزئياً إضافياً بالنسبة إلى ذلك العنوان وإنْ كان هو في نفسه - وبقطع النظر عن العنوان المضاف إليه - كلياً.

تعريف الكلي والجزئي..... ٩٩

ومثاله مفهوم الأسد والذي هو معنٌى كلي، فإنه إذا أضيف لمفهوم الحيوان يصبح جزئياً إضافياً بالنسبة لمفهوم الحيوان؛ ذلك لأنَّ مفهوم الأسد مندرج تحت عنوان مفهوم الحيوان.



تمارين المبحث الأول :

س١: هل يمكن ألا يكون للكلٰي أفرادٌ في الخارج أو أن يكون له فردٌ واحدٌ فقط؟ وضح ذلك مع المثال.

س٢: ما الفرق بين الجزئي الحقيقي والجزئي الإضافي؟ وضح ذلك مع المثال.

المبحث الثاني :

النسبة الأربع

ويتضمن :

١. التباین.
٢. التساوی.
٣. العموم والخصوص المطلق.
٤. العموم والخصوص من وجهه.
٥. النسب بين نقیضي الكليين.
٦. علاقة نقیضي المتساوین.
٧. علاقة نقیضي الأعم والأخص مطلقاً.
٨. علاقة نقیضي الأعم والأخص من وجهه.
٩. علاقة نقیضي المتباینین.

النسبة الأربع

بعد اتضاح معنى المفهوم الكلّي، وأنّ منشأ التعبير عنه بالكلّي هو قابلّيته للصدق على أفراد كثيرة، بعد اتضاح ذلك نقول: إنَّ الكلّي بلحاظ أفراده إذا نسبته إلى كلّي آخر بلحاظ أفراده أيضاً فإنَّ العلاقة بينهما لا تخلو عن أربعة فروض، فإنما أنْ تكون العلاقة بينهما علاقة التباین، أو التساوي، أو العموم والخصوص المطلق، أو العموم والخصوص مِن وجه، وكلَّ فرض لا يكون داخلاً تحت واحد مِن هذه الفروض فهو مستحيل.

أمّا علاقة التباین:

فهي التي تكون بين كلّيَّين لا يصدق أحدهما على شيءٍ مِن أفراد الكلّي الآخر، ومثال ذلك: مفهوم (الأسد) ومفهوم (الفرس)، فإنّهما مفهومان كلّيَّان وليس شيءٌ مِن أفراد أحدهما يكون مصداقاً للكلّي الآخر.

فلا شيءٌ مِن أفراد الأسد داخل في أفراد الفرس، كما أنه لا شيءٌ مِن أفراد الفرس داخل في أفراد الأسد، بمعنى أنه لا يوجد فرد يتتصادق عليه العناوانان (الأسد) و(الفرس)؛ لذلك كانت النسبة بينهما هي التباین التام.

وكلّما كانت النسبة كذلك كان مآها إلى سالبيتين كلّيَّتين، أي أنه يمكن انتزاع قضيَّتين سالبيتين كلّيَّتين مِن كلَّ مفهومَيْن كلّيَّين بينهما علاقة التباین.

فعندما نلاحظ العلاقة بين مفهوم (الأسد) ومفهوم (الفرس) نجد أنَّ هذه العلاقة منتجة لقضيَّتين، الأولى هي: (لا شيءٌ من الفرس بأسد)، والثانية هي: (لا شيءٌ من الأسد بفرس)، أي أنَّه لا شيءٌ من أفراد الفرس داخل في أفراد الأسد، كما أنَّه لا شيءٌ من أفراد الأسد داخل في أفراد الفرس.

وأمَّا علاقَة التساوي:

فهي التي تكون بين كليَّين مختلفين مفهوماً إلَّا أنَّ أفراد أحدهما متَّحدة مع أفراد الأخرى قام الاتِّحاد.

ومثال ذلك: مفهوم (الناطق) ومفهوم (الإنسان)، فإنَّهما مفهومان كليَّان يختلف أحدهما عن الآخر مِن حيث المفهوم إلَّا أنَّهما يشتركان مِن جهة أنَّ أفرادهما متَّحدة، فكلُّ أفراد الناطق هي أفراد الإنسان، كما أنَّ العكس كذلك.

وحينما تكون العلاقة بين الكليَّين هي التساوي فإنَّ ما هما إلى موجبيَّين كليَّتين، أي أنَّه يمكن انتزاع قضيَّتين موجبيَّين كليَّتين مِن كلٍّ مفهومين كليَّين بينهما علاقة التساوي.

فعندما نلاحظ العلاقة بين مفهوم (الناطق) ومفهوم (الإنسان) نجد أنَّ هذه العلاقة منتجة لقضيَّتين، الأولى هي: (كلُّ ناطق فهو إنسان)، والثانية هي: (كلُّ إنسان فهو ناطق)، أي أنَّ كلَّ فردٍ مِن أفراد الناطق فهو فردٌ مِن أفراد الإنسان، كما أنَّ العكس كذلك.

علاقة العموم والخصوص المطلق:

هي التي تكون بين مفهومين كلَّيْن يصدق أحدهما على جميع أفراد الآخر، إلا أنَّ الآخر لا يصدق على جميع أفراد الأول.

ومثال ذلك: مفهوم (الحيوان) ومفهوم (الإنسان)، فإنَّهما مفهومان كلَّيْان مختلفان أحدهما عن الآخر مفهوماً إلاَّ أنَّ أحدهما - وهو مفهوم الحيوان - يصدق على جميع أفراد مفهوم الإنسان دون العكس، أي أنَّ مفهوم الإنسان لا يصدق على جميع أفراد مفهوم الحيوان وإنْ كان يصدق على بعض أفراده.

فما من فرد من أفراد الإنسان إلاَّ وهو حيوان؛ ذلك لأنَّ الحيوان هو الجزء الأعمَّ للإنسان، وأمَّا مفهوم الإنسان فهو إنَّما يصدق على أفراد الحيوان التي تكون مندرجة تحت مفهوم الإنسان، وأمَّا التي لا تكون كذلك فإنَّ مفهوم الإنسان لا يصدق عليها.

فزيد وبكر وخالد وجميع أفراد الإنسان مندرجة تحت مفهوم الحيوان، وأمَّا الأسد والثعلب والأرنب والذئب فهي أفراد للحيوان إلاَّ أنَّ مفهوم الإنسان لا يصدق عليها.

إذن ثُمَّة أفراد يتتصدق عليها المفهومان، وهي أفراد الإنسان، وثُمَّة أفراد أخرى يستقلُّ مفهوم الحيوان في الصدق عليها؛ ولذلك كان مفهوم الحيوان أعمَّ مطلقاً، وكان مفهوم الإنسان أخصَّ مطلقاً، وهكذا كلَّ مفهومين يمثل أحدهما الجزء الأعمَّ للمفهوم الآخر.

ف لأنَّ مفهوم الإنسان معناه الحيوان الناطق، كان معنى ذلك أنَّ الحيوان هو الجزء

المقوم لمفهوم الإنسان، ولأنَّ مفهوم الحيوان جزء مقوم لغير الإنسان كان ذلك سبباً للتعبير عن الحيوان بالجزء الأعمّ، ولأنَّ الجزء الأعمّ للشيء يُصحّح نسبة ذلك الشيء إليه كان ذلك منتِجاً لصحة إطلاق مفهوم الحيوان على أفراد الإنسان باعتبار أنَّ كلَّ فردٍ من أفراد الإنسان فجزءٌ من الأعمّ هو الحيوان.

وأمّا الإنسان فلأنَّه ليس جزءاً مقوّماً للحيوان - وإنّما هو جزءٌ لبعض أفراده مثل زيد وبكر - كان ذلك مانعاً من صحة إطلاق عنوان الإنسان على أفراد الحيوان التي لا تكون فرداً للإنسان.

وبذلك يتبيّن أنَّ ملاحظة العلاقة بين مفهوم (الحيوان) ومفهوم (الإنسان) يُنْتَج قضيَّتين، الأولى مِنْهما موجبة كليَّة موضوعها الإنسان ومحموها الحيوان، والثانية سالبة جزئيَّة موضوعها الحيوان ومحموها الإنسان، وهما كما يلي:

١ - (كلُّ إنسان حيوان).

٢ - (بعض الحيوان ليس بإنسان).

علاقة العموم والخصوص من وجهه:

هي التي تكون بين كليَّين يختلفان مفهوماً إلاَّ أنَّهما يتصادقان في بعض الأفراد، ويفترق كلُّ مِنْهما عن الآخر في أفراد أخرى.

ومثال ذلك: مفهوم (الطير) ومفهوم (الأسود)، فإنَّهما كليَّان يختلف أحدهما عن الآخر مفهوماً إلاَّ أنَّ كلاً مِنْهما يصدق على الطير الأسود، فهو طير وأسود، ويفترق مفهوم الطير عن مفهوم الأسود في الطير الأبيض، فهو طير إلاَّ أنه ليس بأسود، ويفترق مفهوم الأسود عن مفهوم الطير في التمر الأسود، فهو أسود إلاَّ أنه ليس

بطير.

فلكلّ مِنْهَا جهة اِتحاد مع المفهوم الآخر وجهة اِفتراق، وبذلك يكون كُلّ واحد مِنْهَا شاملًا لِلآخر وغيره ومشمول له، فالطير شامل للأُسود وغيره وهو الطير الأبيض، والأُسود شامل للطير وغيره وهو التمرة والقير الأُسود.

فالطير أعمّ مِن الأُسود باعتبار شموله للطير الأُسود والأبيض، فيكون الأُسود بهذا الاعتبار مشمول للطير وأخصّ مِنه.

والأُسود أعمّ مِن الطير باعتبار شموله للطير الأُسود والقير والتمرة، فيكون الطير مشمول للأُسود وأخصّ مِنه.

وبما ذكرناه يتبيّن المنشأ من التعبير عن العلاقة المذكورة بعلاقة العموم والخصوص مِن وجه، حيث إنَّ كُلّ واحد مِن المفهومين أعمّ مِن الآخر مِن وجه وأخصّ مِن الآخر مِن وجه، فالطير أعمّ مِن الأُسود مِن وجه باعتبار شموله له ولغيره، وأخصّ مِن الأُسود مِن وجه باعتبار أنه مشمول للأُسود كما أنَّ غيره مشمول للأُسود.

فبلحاظ دخول الأُسود تحت عنوان الطير كان أخصّ مِن الطير وكان الطير أعمّ مِنه، ولأنَّ الطير داخل تحت عنوان الأُسود كان أخصّ مِن الأُسود وكان الأُسود أعمّ مِنه. ثمَّ إنَّ مآل علاقة العموم والخصوص مِن وجه إلى قضايا ثلات:

الأولى: موجبة جزئية، وهي: (بعض أفراد الطير أُسود) أو (بعض أفراد الأُسود طير).

الثانية: سالبة جزئية، وهي: (بعض أفراد الطير ليس بأسود).

الثالثة: سالبة جزئية، وهي: (بعض أفراد الأسود ليس بظير).

النسب بين نقىضي الكليين:

قلنا في بحث النسب الأربع إنَّ كُلَّ مفهوم كُلِّي بلحاظ أفراده إذا نسبته إلى كُلِّي آخر بلحاظ أفراده فإنَّ العلاقة بينهما لن تخلو من أحد فروض أربعة، وقد أوضحناها جميعاً، والبحث هنا عن نحو العلاقة بين نقىضي الكليين، إذ لا بدَّ من وجود علاقة بين كُلَّ نقىضي كُلِّيَنْ إذا ما نُسِباً لبعضهما، وغرضنا من هذا البحث هو التعرُّف على نحو هذه العلاقة فنقول:

علاقة نقىضي المتساوين:

إنَّ علاقة نقىضي الكليين المتساوين هي التساوي، فعندما تكون بين الإنسان والناطق علاقة التساوي فلا بدَّ وأنْ تكون العلاقة بين الإنسان واللاناطق هي التساوي أيضاً، أي أنَّ كُلَّ شيء صدق عليه لا إنسان لا بدَّ وأنْ يصدق عليه لا ناطق، فالحجر والمدر والشجر والماء والأسد كلُّها داخلة تحت عنوان لا إنسان فهي داخلة بالضرورة تحت عنوان لا ناطق.

والبرهان على ذلك أنه لو لم يصدق عنوان اللاناطق على كُلَّ ما صدق عليه عنوان الإنسان لكان ذلك مقتضاً لصدق الناطق على بعض ما يصدق عليه الإنسان؛ وذلك لاستحالة اجتماع النقىضين، أي استحالة أنْ يكون شيء واحد ليس ناطقاً وليس (لا ناطق)، إذن عندما يكون الشيء ليس (لا ناطق) فهو ناطق حتماً.

وحينما يكون الشيء ناطقاً كيف يكون لا إنسان! هذا خلُف الفرض، وهو

تساوي الإنسان والناطق، وأنَّ كلَّ ما هو ناطق فهو إنسان، وبذلك يتعيَّن ما ذكرناه أوَّلًا مِنْ أنَّ كلَّ شيءٍ صدق عليه لا إنسان لا بدًّ وأنَّ يصدق عليه لا ناطق، وهذا هو التساوي الذي أدعينا ثبوته بين نقىضي المتساوين.

علاقة نقىضي الأعمَّ والأخصَّ مطلقاً:

العلاقة بين نقىضي الأعمَّ والأخصَّ مطلقاً هي علاقة العموم والخصوص المطلق أيضاً، إلاَّ أنَّ نقىض الأعمَّ مطلقاً يصبح أخصَّ مطلقاً، ونقىض الأخصَّ مطلقاً يصبح أعمَّ مطلقاً.

فالحيوان والإنسان لَمْ كانت النسبة بينهما نسبة العموم والخصوص المطلق كان بين نقىضيهما العموم والخصوص المطلق أيضاً، إلاَّ أنَّ الحيوان - والذي هو أعمَّ مطلقاً - يكون نقىضه أخصَّ مطلقاً، والإنسان - الذي هو أخصَّ مطلقاً - يكون نقىضه أعمَّ مطلقاً، فت تكون النتيجة أَنَّه كُلُّما صدق عليه نقىض الأعمَّ لا بدَّ وأنَّ يصدق عليه نقىض الأخصَّ، وليس كُلَّ ما صدق عليه نقىض الأخصَّ يصدق عليه نقىض الأعمَّ؛ لأنَّ نقىض الأعمَّ أخصَّ مطلقاً مِنْ نقىض الأخصَّ.

فاللإنسان - الذي هو نقىض الأخصَّ - يصدق على كُلَّ شيءٍ صدق عليه لا حيوان مثل الماء والشجر والحجر، فإنَّ جميع هذه الأشياء يصدق عليها عنوان لا حيوان فلا بدَّ وأنَّ يصدق عليها عنوان لا إنسان.

وأَمَّا اللاحيوان - والذي هو نقىض الأعمَّ - فإِنَّه لا يصدق على كُلَّ شيءٍ يصدق عليه عنوان اللإنسان؛ لأنَّ اللإنسان يصدق على الأسد وسائر الحيوانات، واللاحيوان لا يصدق على ذلك.

والبرهان على ذلك:

أما البرهان على أنَّ كُلَّ شيء يصدق عليه نقىض الأعمَّ لا بدَّ وأنْ يصدق عليه نقىض الأخصَّ، أي كُلَّ شيء يصدق عليه اللاحيوان لا بدَّ وأنْ يصدق عليه الإنسان، فهو إِنَّه لو لم يصدق نقىض الأخصَّ (لا إِنسان) على شيء صدق عليه نقىض الأعمَّ (اللاحيوان) لكان نقىض الأعمَّ صادقاً على عين الأخصَّ، فيكون الأخصَّ بذلك صادقاً بدون الأعمَّ، وهو خُلف الفرض، حيث قلنا في بحث النسب الأربع إِنَّه كُلَّما صدق عليه الأخصَّ لا بدَّ وأنْ يصدق عليه الأعمَّ، في حين أنَّ افتراض صدق نقىض الأعمَّ بدون نقىض الأخصَّ يستلزم صدق الأخصَّ بدون الأعمَّ.

وبتعبير آخر:

إنَّ الدعوى هي إِنَّ كُلَّ شيء صدق عليه لا حيوان لا بدَّ وأنْ يصدق عليه لا إِنسان؛ لأنَّه لو لم يصدق اللاإنسان على ما صدق عليه لا حيوان ل كانت النتيجة هي صدق اللاحيوان على الإنسان - الذي هو عين الأخصَّ - وعندما يصدق اللاحيوان على الإنسان يستحيل أنْ يصدق عنوان الحيوان على الإنسان لاستحالة اجتماع النقىضين، أي استحالة أنْ يكون هذا الشيء "الإنسان" هو حيوان وهو لا حيوان، فيتعيَّن صدق الإنسان بدون الحيوان، وهو خُلف ما ذكرناه في النسب من أنه كُلَّما صدق عليه إنسان لا بدَّ وأنْ يصدق عليه حيوان، وبذلك يثبت المطلوب، وهو أنه كُلَّ شيء صدق عليه لا حيوان لا بدَّ وأنْ يصدق عليه لا إِنسان حتى لا يستلزم من ذلك صدق اللاحيوان على الإنسان.

وأما البرهان على أنَّ نقىض الأعمَّ أخصَّ مطلقاً، وأنَّه ليس كُلَّ شيء صدق

عليه نقىض الأخص يصدق عليه نقىض الأعم، بل يصدق نقىض الأخص على شيء لا يصدق عليه نقىض الأعم؛ لأنّه لو لم يكن نقىض الأعم أخص مطلقاً لكان مساوياً لنقىض الأخص بعد ما ثبت أنّ نقىض الأخص يصدق على كلّ ما صدق عليه نقىض الأعم، وافتراض التساوي بين نقىضي الأعم والأخص ينتج افتراض التساوي بين عين الأعم والأخص، وهو خلْف ما ذكرناه من أنّ النسبة بين الأعم والأخص هي العموم والخصوص من وجه، وبذلك يثبت المطلوب، وهو أنّ نقىض الأعم أخص مطلقاً من نقىض الأخص وأنّه ليس كلّ ما يصدق عليه نقىض الأخص يصدق عليه نقىض الأعم.

وببيان آخر:

إنه قد ثبت مما تقدّم أنّ نقىض الأخص يصدق على كلّ ما صدق عليه نقىض الأعم، والبحث إنّما هو عن نقىض الأعم هل يصدق على كلّ ما صدق عليه نقىض الأخص؟

فنقول إنه لو صدق نقىض الأعم على كلّ ما صدق عليه نقىض الأخص وكانت العلاقة بين نقىض الأعم ونقىض الأخص إما التباین، أو العموم والخصوص من وجه، أو التساوي، أو العموم والخصوص المطلق، أمّا الأوّل والثاني فساقطان بعد أن ثبت أنّ نقىض الأخص يصدق على كلّ ما صدق عليه نقىض الأعم؛ لأنّ التباین معناه عدم الصدق من الجهتين، والعموم والخصوص من وجه معناه أن الصدق لا يكون كلياً من الطرفين، والحال أنه قد ثبت الصدق الكلي من طرف نقىض الأخص وأنّ كلّ ما صدق عليه نقىض الأعم صدق عليه نقىض الأخص.

فعندهذ لا بدّ من القول: إنّ العلاقة بين نقىض الأخص ونقىض الأعم هي إما

التساوي أو العموم والخصوص المطلق، والفرض الأول - وهو دعوى التساوي - معناه أنَّ نقىض الأعمَّ مساوٍ في الصدق مع نقىض الأخصَّ، وإذا كان كذلك فلا بدَّ وأنْ يكون عين الأعمَّ مساوياً لعين الأخصَّ، وهو خُلُف الفرض، فتعيَّن الفرض الأخير، وهو أنَّ العلاقة بين نقىض الأعمَّ ونقىض الأخصَّ هي العموم والخصوص المطلق، ولما كان قد ثبت أنَّ نقىض الأخصَّ يصدق على كلِّ ما صدق عليه نقىض الأعمَّ فإنَّ النتيجة هي أنَّ نقىض الأعمَّ لا يصدق على كلِّ ما صدق عليه نقىض الأخصَّ، ثبت المطلوب.

ولمزيد من الإيضاح نشرح البرهان بواسطة المثال:

فنقول: إنَّ الدعوى هي أنَّ اللاحيوان لا يصدق على كلِّ ما صدق عليه الإنسان، فاللإنسان يصدق على مثل الأسد والثعلب والأرنب، فهذه جمِيعاً لا إنسان ولكنَّها ليست لا حيوان بل هي حيوان.

ولو قلتم إنَّ اللاحيوان يصدق على كلِّ ما صدق عليه لا إنسان لكان معنى ذلك أنَّ العلاقة بينهما هي التساوي؛ إذ لا يصحُّ فرض التباين أو العموم والخصوص مِن وجہ، وفرض التساوي بين اللاحيوان واللإنسان منتج للتساوي بين الحيوان والإنسان، وهو خُلُف الفرض كما هو واضح، فتعيَّن أنَّ اللاحيوان لا يصدق على كلِّ ما صدق عليه لا إنسان، ثبت المطلوب.

علاقة نقىضي الأعمَّ والأخصَّ مِن وجہ :

إنَّ العلاقة بين نقىضي الأعمَّ والأخصَّ مِن وجہ هو التباين الجزئي، والمراد مِن التباين الجزئي هو ما يشمل العموم والخصوص مِن وجہ والتباين الكلِّي، وعليه

يمكن تعريف التباين الجزئي بالعلاقة بين الكليين اللذين يصدق أحدهما على غير ما يصدق عليه الآخر في الجملة.

وهذا التعريف كما تلاحظون يشمل الكليين اللذين بينهما عموم وخصوص من وجه: لأنَّ أحدهما وإنْ كان يتصادق مع الآخر في بعض أفراده إلَّا أنَّه يصدق أيضاً على غير ما صدق عليه الآخر.

كما أنَّ هذا التعريف يشمل الكليين اللذين بينهما تباين كلي؛ ذلك لأنَّ أحدهما يصدق على غير ما صدق عليه الآخر وإنْ كان بنحو كلي، بمعنى أنَّ أحدهما لا يصدق على ما صدق عليه الآخر مطلقاً.

وبما ذكرناه يتَّضح أنَّ العلاقة بين نقيلي العموم والأخص من وجه تارة تكون بنحو العموم والخصوص من وجه وتارة تكون بنحو التباين الكلي.

ومثال الأوَّل: هو العلاقة بين (اللاطير) و(اللأسود)، فإنَّ بينهما عموم وخصوص من وجه، فمورد الاجتماع مثلاً هو القطن الأبيض، فهو لا طير ولا أسود، وجهة العموم في اللاطير هو القير، فهو يصدق عليه لا طير إلَّا أنَّه لا يصدق عليه عنوان (اللأسود) لأنَّه أسود، وجهة العموم في (اللأسود) هو الطير الأبيض، فهو ممَّا يصدق عليه لا أسود إلَّا أنَّه لا يصدق عليه عنوان (اللاطير) لأنَّه طير.

ومثال الثاني: هو العلاقة بين (اللاحيوان) والإنسان، فإنَّ بينهما تباين كلي؛ إذ لا شيء من اللاحيوان إنسان كما أنَّه لا شيء من الإنسان بلا حيوان، إذن بينهما تباين كلي، رغم أنَّ بين عينيهما عموم وخصوص من وجه، فعيناهما هما الحيوان والإنسان وبينهما - كما هو واضح - عموم وخصوص من وجه، فهما يتصادقان

على مثل الأسد والثعلب والأرنب فهي حيوان ولا إنسان، إلاً أنَّ للحيوان جهة عموم حيث يشمل الإنسان خلافاً لعنوان اللإنسان فإنه لا يصدق على الإنسان.

وئَّة جهة عموم لعنوان (اللإنسان) حيث يشمل الحجر والمدر والماء والشجر فهي (لا إنسان)، إلاً أنَّ عنوان الحيوان لا يصدق عليها.

إذن حينما يكون بين الكلَّيْن عموم وخصوص مِن وجه فإنَّ بين نقىضيهما العموم والخصوص مِن وجه أو التباين الكلَّي، والجامع بين هاتين العلاقتين هو التباين الجزئي.

علاقة نقىضي المتباینین :

إنَّ العلاقة بين نقىضي المتباینین تبايناً كلَّياً هو التباين الجزئي أيضاً بالمعنى الذي ذكرناه سابقاً، أي أنه تارة تكون العلاقة بين نقىضي المتباینین هو العموم والخصوص مِن وجه، وتارة تكون العلاقة بينهما هي التباين الكلَّي.

ومثال الأول: هو العلاقة بين (الحجر) و(الشجر)، فإنَّ بينهما تبايناً كلَّياً إلاً أنَّ بين نقىضيهما - وهما اللاحجر واللاشجر - هو العموم والخصوص مِن وجه؛ ذلك لأنَّهما يتصادقان معاً على الإنسان، فهو لا حجر ولا شجر إلاً أنَّ لكلَّ مِنهما جهة عموم بالنسبة للأخر.

جهة العموم في عنوان (اللاحجر) هو الشجر فهو لا حجر إلاً أنه ليس لا شجر لأنَّه شجر.

وجهة العموم في عنوان (اللاشجر) هو الحجر فهو لا شجر إلاً أنه ليس لا حجر لأنَّه حجر.

ومثال الثاني: هو العلاقة بين (الموجود) و(المعدوم)، فإنَّ بينهما تبادلاً كلياً وكذلك بين نقائصهما تبادلاً كلياً؛ إذ أنَّ نقائصهما هما اللاموجود واللامعدوم، وليس ثمة من شيء يكون مورداً لاجتماع عنواني اللاموجود واللامعدوم، فلا شيء من اللاموجود لا معدوم وكذلك العكس، وهذا هو التبادل الكلي.



تمارين المبحث الثاني :

س١: الكلي بلحاظ أفراده إذا نسبته إلى كلي آخر بلحاظ أفراده فالعلاقة لا تخلو من أربعة فروض، عدّها.

س٢: اشرح مع المثال:

علاقة التباین.

علاقة التساوي.

علاقة العموم والخصوص المطلق.

العموم والخصوص من وجهه.

س٣: ما هي العلاقة بين مقتضي كل مما يلي؟ وضح ذلك مع المثال :

علاقة نقىضي المتساوين.

علاقة نقىضي الأعم والأخص مطلقاً.

علاقة نقىضي الأعم والأخص من وجهه.

علاقة نقىضي المتباینين.

المبحث الثالث:

الكلمات الخمس

ويتضمن:

- النوع.**
- الجنس.**
- الفصل.**
- المواضي.**
- العرض العام.**

الكليات الخمس

هذا البحث يقع في سياق المباحث السابقة التي كان الغرض منها التمهيد لبحث الحدود والتعريفات، فهي والمباحث السابقة تهتم لمعرفة بحث الحدود والتعريفات والتي قلنا إنّها الجزء الأول لموضوع علم المنطق.

وكيف كان فالبحث هنا عن أنحاء الكليات الخمس عندما تنسب إلى أفرادها، أو قل إنَّ البحث عن تقسيم الكلي بلحاظ علاقته بأفراده بعد أنْ كان البحث السابق عن أنحاء النسب بين الكليات.

فالكلي إذا ما نُسب إلى أفراده فإنَّه لا يخلو عن واحدٍ من أقسام خمسة، فهو إماً نوع أو جنس أو فصل أو عرض عامٌ أو عرض خاصٌ، وليس ثمة مِن كليٍ خارج عن هذه الأقسام الخمسة، فالقسمة حاصرة.

لأنَّ الكلي إذا نُسب إلى ما تحته مِن أفراد فإماً أنْ يكون هو نفس ماهيَّة وحقيقة هذه الأفراد – وهذا هو النوع – وإماً أنْ يكون جزءاً الحقيقة الأعمَّ لهذه الأفراد – وهذا هو الجنس – وإماً أنْ يكون جزءاً الحقيقة المساوي لذات أفراده – وهذا هو الفصل – وإماً أنْ يكون خارجاً عن حقيقة أفراده إلاَّ أنَّه عارض عليها وعلى غيرها – وهذا هو العرض العام – وإماً أنْ يكون خارجاً عن حقيقة أفراده إلاَّ أنَّه مساو لها – وهذا هو العرض الخاص – .

وببيان ذلك يتمُّ بتفصيل الحديث عن كلٍّ واحدٍ مِن الأقسام الخمسة على حدة.

القسم الأول - النوع:

المقصود من النوع هو الكلّي الذي يمثل تمام الحقيقة لأفراده، أو بعبير آخر: النوع هو الحقيقة المشتركة بين أفراده والذي يقع جواباً عن سؤال: (ما هي هذه الأفراد؟).

وبيان ذلك:

إنَّ المفهوم الكلّي الذي تتحدد به حقيقة شيء أو أشياء بحيث يكون هذا المفهوم معبراً عن تمام ما تتشكّل منه حقيقة ذلك الشيء أو الأشياء – هذا المفهوم – هو الذي يكون نوعاً.

ومثال ذلك مفهوم الإنسان بالنسبة لزید وبکر وخلد، فإنَّ هذا المفهوم يعبر عن حقيقة هذه الأفراد، وهو لا يمثل جزء حقيقتها؛ لأنَّ مفهوم الإنسان يستوعب كلَّ ما يكون دخيلاً في تكوين حقيقة الإنسان، وهذا هو معنى كونه تمام الحقيقة لأفراده، خلافاً لمفهوم الحيوان بالنسبة لزید وبکر وخلد، فإنه لا يمثل سوى جزء الحقيقة هذه الأفراد؛ إذ أنَّ هذه الأفراد تتقدّم بجزئين، الأول هو الحيوانية، والثاني هو الناطقية، فمفهوم الحيوان لا يعبر إلاً عن جزء الحقيقة هذه الأفراد.

وأمّا مفهوم الإنسان فهو يعبر عن كلاً الجزئين اللذين تتكونُ مِنْهما حقيقة هذه الأفراد؛ لذلك كان مفهوم الإنسان نوعاً بالنسبة لهذه الأفراد لأنَّه يعبر عن تمام الحقيقة المشتركة لهذه الأفراد.

نعم لكلُّ فرد مِنْ هذه الأفراد مشخصات وخاصائص لكنَّها ليست دخيلة في تكوين حقيقة هذه الأفراد؛ لذلك لو انتفت هذه المشخصات أو بعضها أو افترضنا

انتفاءها فإنَّ مفهوم الإنسان سيظلَّ صادقاً عليها ومعبراً عن حقيقتها.

وبتعبير آخر:

إِنَّا لَا نحتاج للتعبير عن قام حقيقة هذه الأفراد لأكثر مِن مفهوم الإنسان، فليس ثُمَّة مِن شيء يكون دخيلاً في تكوين حقيقة هذه الأفراد إِلَّا وكان مفهوم الإنسان معبراً عنه، بخلاف التعبير عن هذه الأفراد بالناطق، أو التعبير عنها بالحيوان، فإِنَّهما لا يستويان تمام الحقيقة لهذه الأفراد.

فحينما يقال: "الأفراد - زيد وبكر وخالد - ما هي؟" فإنَّ السؤال عن حقيقة هذه الأفراد، فلو كان الجواب هو الناطق لكان جواباً عن جزء الحقيقة لهذه الأفراد، وهكذا لو كان الجواب هو الحيوان، أمَّا حينما يكون الجواب هو الإنسان فإِنه يكون جواباً عن تمام الحقيقة.

فالنتيجة هي أنَّ النوع عبارة عن الحقيقة الكاملة والجامعة لأفرادها.

القسم الثاني - الجنس:

المقصود مِن الجنس هو الكلّي الذي يمثل الحقيقة المشتركة بين أشياء مختلفة الحقائق، وهذا معناه أنَّ الجنس يمثل جزء الحقيقة المشتركة بين مجموعة مِن الحقائق.

فلكلُّ حقيقة مِن هذه الحقائق المختلفة أجزاء تتقدّم بها، بعضها مشتركة بينها جميعاً، وبعضها مختصة، فالأجزاء المختصة هي التي نشأ عنها اختلاف الحقائق، والجزء المشترك بينها جميعاً هو المعبر عنه بالجنس.

ومثاله الحيوان بالنسبة لزيد والأسد والفيل والبقر، فإنّها وإنْ كانت حقائق مختلفة إلاّ أنها جميعاً تشتراك في الحيوانية، فالحيوانية جزء مقوم لجميع هذه الحقائق؛ لذلك كان الحيوان جنساً لجميع هذه الحقائق المختلفة الحقيقة.

ثمَّ إنَّ بعض المناطقة عرَّفوا الجنس بتمام الحقيقة المشتركة بين مجموعة مِنَ الحقائق، والمقصود مِنَ التماميَّة هنا يختلف عن المراد في التماميَّة في تعريف النوع، فالتماميَّة هنا يعني أنَّ الجنس يستوعب الأجزاء المقومة المشتركة بين الحقائق المختلفة، فلو كان لهذه الحقائق المختلفة أكثر مِنْ جزء مشترك فإنَّ عنوان الجنس لا بدَّ وأنْ يستوعب كلَّ هذه الأجزاء المقومة المشتركة.

مثلاً: لو لاحظنا الأجزاء المقومة لزيد والأسد والفيل والبقر لوجدنا أنَّ مجموعة مِنَ الأجزاء مشتركة بين هذه الحقائق المختلفة، فهي تشتراك مثلاً في أنها جسم وأنَّها نامية وأنَّها تتحرَّك عن إرادة.

لو تأمَّلنا في عنوان الحيوان لوجدناه مستوعباً لهذه الأجزاء المشتركة؛ لذلك كان الحيوان جنساً لهذه الحقائق المختلفة.

ثمَّ إنَّ الجنس يكون جواباً عن سؤال: (ما هو؟) أيضاً كما هو الحال في النوع، إلاّ أنَّ الفرق بينهما مِنْ جهة أنَّ المسؤول عنه في النوع هم الأفراد المتفقة في الحقيقة كزید وبكر وخالد، وأما المسؤول عنه في الجنس فهو الأشياء المختلفة الحقيقة، فالجنس مثلاً يقع جواباً عن سؤال: (ما هو زيد والأسد والفيل والبقر؟).

فالجواب عن سؤال مِنَ هذا القبيل يكون بالجنس.

القسم الثالث - الفصل:

المقصود من الفصل هو الكلّي الذي يمثل الجزء المختصّ لحقيقة الشيء، وهو الذي يقع جواباً عن سؤال أي شيء هو في نفسه.

وببيان ذلك:

إنَّ الشيء الذي تكون حقيقته متحقّقة من جزئين أو أجزاء يمكن تصنيف جزئيه أو أجزائه إلى أجزاء أو جزء مشترك – يلتقي بسببه مع حقائق أخرى، وهذا هو الجنس – وإلى جزء مختص يمتاز به عن سائر الحقائق، وهذا هو الفصل.

ومثاله الناطق بالنسبة للإنسان، فإنَّه جزء حقيقة الإنسان، كما أنَّ الحيوانية جزء لحقيقة الإنسان إلا أنَّ الفرق بين الحيوانية والناطقية هو أنَّ الحيوانية جزء مشترك للإنسان، وأمّا الناطقية فهي الجزء المختص بالإنسان، فبه يمتاز الإنسان عن الحقائق التي يشترك معها في جنس واحد؛ لذلك كانت الناطقية فصلاً.

ولأنَّ السؤال (بأيِّ شيء؟) يُطلب به معرفة ما يُميّز الشيء عن غيره، كان الفصل هو الجواب عن السؤال (بأيِّ شيء؟)، إلا أنَّه لما كان من الممكن تمييز الشيء بغير جزئه المقوم كتمييزه بالعرض الخاصّ – لأنَّ الأمر كان كذلك – كان من اللازم تقييد (أي شيء؟) بعبارة في نفسه أو في ذاته أو في جوهره؛ لأنَّ هذه العبارات تدلُّ على أنَّ مطلوب السائل (بأيِّ شيء؟) هو ما يُميّز الشيء من أجزائه المقومة، وليس مطلوبه هو يُميّزه مطلقاً.

لذلك يتلزم أن يكون الجواب – عن أيِّ شيء هو في ذاته – بالفصل؛ لأنَّ غير الفصل قد يُميّز الشيء عن غيره إلا أنَّه لا يُميّزه بجزئه المقوم، أي لا يُميّزه بذاتي من

ذاتيّاته.

مثلاً لو سألنا عن الإنسان (أيُّ شيء هو في ذاته؟)، فإنَّ الجواب لو كان هو الضاحك لكان ذلك الجواب موجباً لتمييز الإنسان إلَّا أنَّه لا يُميِّزه بشيءٍ من أجزائه الذاتيَّة؛ لذلك لا يكون عنوان الضاحك جواباً عن سؤال (أيُّ شيء هو الإنسان في ذاته؟)، وهذا بخلاف ما لو كان الجواب بالناطق، فإنه بالإضافة إلى تمييزه للإنسان عن سائر الحقائق التي يشترك معها في الجنس - فإنه بالإضافة إلى ذلك - كان التمييز بواسطة ذاتيٍّ من ذاتيَّات الإنسان، أيٌ كان تمييزه جزءاً مقوِّماً للإنسان.

وبما ذكرنا يتَّضح المراد مِن تعريف الفصل، وأنَّه الجزء المختصُّ والمقوِّم لحقيقة شيءٍ من الأشياء، وهو الذي يقع جواباً عن سؤال : (أيُّ شيء هو في ذاته أو نفسه؟).

القسم الرابع - الخاصة:

المقصود مِن الخاصة أو العرض الخاصُّ هو الكلّي المساوي لحقيقة مِن الحقائق إلَّا أنَّه خارج عن ذاتها محمول عليها.

ومثاله عنوان الضاحك، فهو كُلّي مساوٌ لحقيقة الإنسان، بمعنى أنَّه ما مِن فرد مِن أفراد الإنسان إلَّا وهو ضاحك وكذلك العكس، فهو إذن مساوٌ للإنسان إلَّا أنَّه لا يُثُلُّ حقيقة الإنسان؛ لذلك فهو ليس نوعاً لأفراده، كما أنَّه ليس جزءاً مقوِّماً لحقيقة الإنسان؛ لذلك فهو ليس جنساً لأفراد الإنسان ولا فصلاً، فهو إذن خارج عن ذات الإنسان إلَّا أنَّه يُحمل عليه وعلى أفراده بالخصوص، فيقال: الإنسان ضاحك، كما يُقال: زيد ضاحك، وبكر ضاحك.

ثم إن المساواة - التي يتأهل بها الكلّي لأن يكون خاصةً وعرضًا خاصًا لحقيقة من الحقائق - تتحقق حتى لو كان الكلّي ثابتاً للحقيقة بالقوّة دون الفعل.

فالضاحك مثلاً مساوٌ لحقيقة هي الإنسان، إلا أن هذه المساواة لا تثبت لو كان المقصود من الضاحك هو الضاحك بالفعل؛ ذلك لأن بعض أفراد الإنسان ليس ضاحكاً بالفعل، إلا أنه لما كانت المساواة المعتبرة في العرض الخاص هي الأعمّ من المساواة بالقوّة أو بالفعل - لما كان الأمر كذلك - صح اعتبار الضاحك مساوياً للإنسان.

من هنا كان عنوان الكاتب مثلاً عرضًا خاصًا للإنسان رغم أنه ليس كلّ إنسان كاتباً بالفعل، ولكنه لما كان كلّ إنسان كاتباً بالقوّة كان ذلك كافياً لاعتبار الكاتب عرضًا خاصًا للإنسان.

ثم إن العرض الخاص قد يكون عرضًا خاصًا لحقيقة نوعية، وقد يكون عرضًا خاصًا لحقيقة جنسية، ويعبر عن الأول بخاصّة النوع، وعن الثاني بخاصّة الجنس.

ومثال خاصّة النوع عنوان الضاحك، فإنه عرض خاص لحقيقة نوعية - وهي الإنسان - ومثال خاصّة الجنس عنوان الطاعم والشارب فإنّهما عرض خاص لحقيقة جنسية - وهي الحيوان - فالطاعم عنوان خارج عن ذات الحيوان مساو له؛ إذ لا شيء من الطاعم إلا وهو حيوان وكذلك العكس، نعم هو عرض عام بالنسبة للإنسان ولكنه إذا أضيف للحيوان فإنه يكون عرضًا خاصًا له.

القسم الخامس - العرض العام:

المقصود من العرض العام هو الكلّي المحمول على حقائق متعددة إلا أنه خارج

عن ذاتيّاتها.

ومقتضى حمله على حقائق متعددة هو أنَّه أعمٌ من كلّ واحدٍ من هذه الحقائق لأنَّه يحمل عليها وعلى غيرها من الحقائق.

فهو كالجنس من جهة صدقه على حقائق متعددة إلاً أنَّه مختلف عنه من جهة أنَّ الجنس ذاتي للحقيقة المحمول عليها وجاء مقوِّم لها، وأمَّا العرض العام فهو خارج عن ذات الحقيقة التي يحمل عليها.

ومثال العرض العام هو عنوان الماشي أو الطاعم بالنسبة للإنسان، فهو يحمل على الإنسان فيقال الإنسان ماش إلاً أنَّه يحمل على حقائق أخرى غير الإنسان مثل الأسد والطير.

إذن فالماشي عنوان أعمٌ من الإنسان؛ لذلك فهو ليس نوعاً ولا فصلاً ولا عرضاً خاصاً، وهو أيضاً خارج عن ذات الإنسان؛ لذلك فهو ليس جنساً، من هنا كان الماشي عرضاً عاماً للإنسان.



تمارين المبحث الثالث :

س١: "إذا نسب الكلي إلى أفراده فهو لا يحلو من أقسام خمسة"، هل هذه القسمة حاصرة؟ ولماذا؟

س٢: ما المقصود بكل مما يلي؟

أ- النوع.
ب- الجنس.
ج- الفصل.

- د- العرض الخاص.
بَيْنَ ذَلِكَ مَعَ الْمَثَالِ.
- هـ- العرض العام.

المبحث الرابع:

بحث في الكليات الخمس

ويتضمن :

النوع الحقيقى والإضافي.

سلسلة الأجناس والأنواع.

أقسام الجنس :

قريب.

متوسط.

بعيد.

أقسام النوع :

سافل.

متوسط.

مقوم.

مقسم.

بحث في الكلّيات الخمس

١- تقسيم النوع إلى حقيقي وإضافي:

المقصود من النوع الحقيقي هو الكلّي الذي عرّفناه في ضمن أقسام الكلّيات الخمسة، وأما النوع الإضافي فهو الكلّي الذي يكون مندرجًا تحت جنس سواء كان هذا الكلّي نوعاً حقيقياً أو جنساً وليس بنوع.

وبذلك يكون الجنس الواقع تحت جنس آخر نوعاً إضافياً رغم أنه ليس نوعاً حقيقياً، ولكنه لما كان مندرجًا تحت جنس آخر صحيح ذلك إطلاق عنوان النوع الإضافي عليه.

فالحيوان جنس وليس نوعاً حقيقياً؛ لأنّه يمثل جزء الماهيّة لحقائق متعدّدة، والنوع الحقيقي لا يكون كذلك لأنّه يمثل تمام الماهيّة لحقيقة واحدة، ورغم أنّ الحيوان ليس نوعاً حقيقياً إلاّ أنه لما كان مندرجًا تحت جنس آخر - وهو الجسم النامي - صحيح ذلك إطلاق عنوان النوع الإضافي عليه؛ فالحيوان نوع بالإضافة إلى الجسم النامي وإنْ كان جنساً بالإضافة إلى الإنسان والبقر والسباع.

وهكذا الكلام في الجسم النامي فإنه وإنْ كان جنساً للحيوان والنبات إلاّ أنه نوع بالإضافة إلى الجسم المطلق؛ لأنّ الجسم المطلق جنس للجسم النامي والجسم الجامد وهذا.

وأَثْبَحَ أَيْضًا مِنَ التَّعْرِيفِ أَنَّ النَّوْعَ الإِضَافِيَّ قَدْ يَجْتَمِعُ مَعَ النَّوْعَ الْحَقِيقِيِّ، وَمَثَالُهُ الْإِنْسَانُ، فَهُوَ نَوْعٌ حَقِيقِيٌّ لَأَنَّهُ يَمْثُلُ قَامَ الْمَاهِيَّةِ لِلْحَقِيقَةِ وَاحِدَةً، وَهُوَ نَوْعٌ إِضَافِيٌّ لَأَنَّهُ كُلُّهُ مَنْدَرَجٌ تَحْتَ جِنْسٍ وَهُوَ الْحَيْوَانُ.

نَعَمْ ثُمَّ نَوْعٌ حَقِيقِيٌّ لَا يَكُونُ نَوْعًا إِضَافِيًّا وَذَلِكَ لَا يَتَّفَقُ إِلَّا حِينَما يَكُونُ النَّوْعُ الْحَقِيقِيُّ بِسِيْطًا لَا جِنْسَ لَهُ.

وَيَكُنْ أَنْ يَمْثُلُ لَهُ الْرُّوحُ، فَهُوَ كُلُّهُ يَعْبُرُ عَنْ قَامَ الْمَاهِيَّةِ لِلْحَقِيقَةِ وَاحِدَةً؛ لِذَلِكَ كَانَتِ الرُّوحُ نَوْعًا حَقِيقِيًّا وَهِيَ أَمْرٌ بِسِيْطٌ؛ لَأَنَّهَا لَيْسَتِ مَرْكَبَةً مِنْ جِنْسٍ وَفَصْلٍ، وَبِذَلِكَ لَا تَكُونُ الرُّوحُ مَنْدَرَجَةً تَحْتَ جِنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ، فَهِيَ إِذْنَ نَوْعٌ حَقِيقِيٌّ وَلَيْسَتِ نَوْعًا إِضَافِيًّا، وَهَذَا الْمَثَالُ لِلتَّقْرِيبِ لَا لِلتَّحْقِيقِ.

وَبِذَلِكَ يَتَّبَعُ أَنَّ الْعَلَاقَةَ بَيْنَ النَّوْعِ الْحَقِيقِيِّ وَالنَّوْعِ الإِضَافِيِّ هِيَ الْعُومَ وَالْمُخْصُوصُ مِنْ وَجْهٍ، فَقَدْ يَكُونُ الْكُلُّ نَوْعًا إِضَافِيًّا دُونَ أَنْ يَكُونُ نَوْعًا حَقِيقِيًّا كَالْحَيْوَانِ مَثَلًاً، وَقَدْ يَكُونُ الْكُلُّ نَوْعًا حَقِيقِيًّا دُونَ أَنْ يَكُونُ نَوْعًا إِضَافِيًّا كَالرُّوحِ مَثَلًاً، وَقَدْ يَكُونُ الْكُلُّ نَوْعًا حَقِيقِيًّا وَإِضَافِيًّا كَالْإِنْسَانِ مَثَلًاً.

٢- سلسلة الأجناس والأنواع:

إِذَا لَاحَظَنَا الْجِنْسَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ لَهُ جِنْسٌ فَوْقَهُ فَإِنَّا سَنَجِدُ أَنَّ ثُمَّ أَجْنَاسًا مُتَصَاعِدَةً، كُلَّ جِنْسٍ فَإِنَّ فَوْقَهُ جِنْسٌ أَوْسَعَ مِنْهُ إِلَى أَنْ نَنْتَهِيَ إِلَى جِنْسٍ لَيْسَ فَوْقَهُ جِنْسٌ، وَهُوَ الْجِنْسُ الْمُعَبَّرُ عَنْهُ بِجِنْسِ الْأَجْنَاسِ وَالْجِنْسِ الْعَالِيِّ، وَيَكُونُ الْجِنْسُ الَّذِي لَيْسَ تَحْتَهُ جِنْسٌ آخَرُ جِنْسًا سَافِلًا، وَمَا بَيْنَ الْجِنْسِ الْعَالِيِّ وَالْجِنْسِ السَّافِلِ أَجْنَاسٌ مُتَوَسِّطَةٌ أَوْ جِنْسٌ مُتَوَسِّطٌ.

ومثاله الحيوان إذا لاحظته من جهة أنه جنس فوقه جنس آخر، فإنك ستجد سلسلة أجناس متصاعدة، فالحيوان جنس فوقه جنس آخر هو الجسم النامي، والجسم النامي جنس فوقه جنس آخر هو الجسم المطلق، والجسم المطلق جنس فوقه جنس آخر هو الجوهر، والجوهر جنس لا جنس فوقه؛ لذلك كان الجوهر جنساً عالياً وجنس الأجناس، وكان الحيوان هو الجنس السافل لأنَّه جنس فوقه جنس وليس تحته جنس آخر، وكان الجسم النامي والجسم المطلق أجناساً متوسطة لأنَّ فوقها جنس وتحتها جنس.

فمبدأ الأجناس بهذا اللحاظ هو الجنس السافل أو القريب لقربه من النوع، ومتنهى الأجناس هو الجنس العالى والمعبر عنه بجنس الأجناس.

وإذا لاحظنا الجنس من جهة ما تحته من أجناس فسوف لن يتغير الحال، فسوف يكون الجنس الذي ليس فوقه جنس هو جنس الأجناس، والجنس العالى، وسوف يكون الجنس الذي ليس تحته جنس هو الجنس السافل القريب، وما بينهما أجناس متوسطة.

وإذا لاحظنا النوع الأعم من النوع الحقيقي والإضافي من جهة أنَّ فوقه نوع فإننا سنجد أنَّ ثمة أنواعاً متصاعدة، كل نوع فوقه نوع إلى أنْ ننتهي إلى نوع ليس فوقه نوع، وهذا هو المعبر عنه بالنوع العالى والبعيد، وسوف يكون النوع الذي ليس تحته نوع آخر هو نوع الأنواع، وما بينهما أنواع متوسطة.

ومثاله الجسم المطلق، فإنه النوع العالى؛ إذ أنَّ الجوهر ليس نوعاً حقيقياً ولا إضافياً؛ لأنَّه جنس لا جنس فوقه، وبذلك يكون الإنسان هو النوع السافل ونوع الأنواع؛ لأنَّه نوع لا نوع تحته، وما بين الجسم المطلق والإنسان - وهما الجسم

النامي والحيوان - أنواع متوسطة.

وإذا لاحظنا النوع من جهة ما تحته فإننا سنجد سلسلة أنواع متنازلة تبدأ بالنوع العالي وتنتهي بنوع الأنواع، وسوف يكون النوع العالي هو الجسم المطلق أيضاً، ونوع الأنواع هو الإنسان.

وباللحاظين المذكورين للجنس والنوع سوف تكون بعض حلقات السلسلتين متّحدة، وبعض حلقاتها متباعدة، فالجسم النامي مثلاً جنس متوسط ونوع متوسط، أمّا أنه جنس متوسط فلأنّ فوقه جنس، وأمّا أنه نوع متوسط فلأنّ تحته نوع، وأمّا الجوهر فهو جنس وليس بنوع، وكذلك الإنسان نوع وليس بجنس لأنّه لا نوع تحته.

وبتعبير آخر: جنس الأجناس جنس وليس بنوع، ونوع الأنواع نوع وليس بجنس.

وأمّا النوع العالي فهو جنس ونوع إلاّ أنه نوع عال وجنس متوسط، وأمّا الجنس السافل فهو جنس ونوع إلاّ أنه جنس سافل ونوع متوسط.

وإذا لاحظنا الأجناس أو الأنواع بما هي كليات فتارة نلاحظها متصاعدة، وتارة نلاحظها متنازلة، أي تارة يلاحظ الكلي من جهة ما فوقه، وأخرى يلاحظ من جهة ما تحته، فإذا لاحظناه من جهة ما فوقه فسوف يكون مبدأ السلسلة المتصاعدة هو النوع الحقيقي؛ لأنّه كلي له ما فوقه، ثمّ ننتهي إلى الجنس الذي ليس فوقه جنس، وهو المعبر عنه بجنس الأجناس، وما بينهما كليات متوسطة.

وعلى هذا اللحاظ سوف يكون الجنس القريب أو السافل كلياً متوسطاً، كما

أنَّ النوع العالِي سُوفَ يكون كُلِّيًّا متوسِطًا لأنَّه كُلِّيٌّ فوقه كُلِّيٌّ هو جنس الأجناس.

وهكذا عندما نلاحظ الكُلِّي باللحاظ ما هو تحته فسوف يكون مبدأ السلسلة هو جنس الأجناس، ومتنهى السلسلة هو نوع الأنواع، وما بينهما كُلِّيات متوسِطة.

وبما ذكرناه يتبيَّن ما يلي:

إنَّ الجنس القريب باللحاظ السابق يكون مبدأ السلسلة المتصاعدة، ومتنهى السلسلة المتنازلة، وهكذا بالنسبة لجنس الأجناس.

وأمَّا باللحاظ الآخر يكون الجنس القريب كُلِّيًّا متوسِطًا لأنَّ فوقه كُلِّيٌّ وتحته كُلِّي آخر.

وهكذا الكلام بالنسبة للنوع العالِي فإنَّه باللحاظ السابق يكون مبدأ السلسلة المتنازلة، ومتنهى السلسلة المتصاعدة، ويكون النوع الداني وهو نوع الأنواع مبدأ ومتنهى السلسلتين.

وأمَّا باللحاظ الآخر فإنَّ النوع العالِي يكون كُلِّيًّا متوسِطًا لأنَّ فوقه كُلِّيٌّ وتحته كُلِّي آخر، فالذي فوقه هو جنس الأجناس، والذي تحته يكون نوعاً إضافياً متوسِطاً أو نوعاً حقيقياً هو نوع الأنواع.

وأمَّا نوع الأنواع فيحتفظ ب موقعه، فهو متنهى السلسلة المتنازلة ومبدأ السلسلة المتصاعدة، نعم يكون نوع الأنواع خارج سلسلتي الصعود والنزول إذا كان الملاحظ هو الكُلِّي بما هو جنس؛ إذ سُوفَ يكون مبدأ السلسلة المتصاعدة هو الجنس القريب، وهو أيضاً متنهى السلسلة المتنازلة.

٣- أقسام الجنس وأقسام النوع:

وبما ذكرناه يتبيّن أنَّ الجنس ينقسم إلى ثلاثة أقسام، وأنَّ النوع ينقسم كذلك إلى ثلاثة أقسام.

أمّا أقسام الجنس فهي:

أ- الجنس القريب: وهو الكلّي الذي يكون فوقه جنس وليس تحته إلَّا نوع حقيقي، وسُمِّي قريباً لقربه مِن النوع، ويسمّى أيضاً بالجنس السافل؛ ومثاله الحيوان فإنَّه جنس للإنسان.

ب- الجنس المتوسطّ: وهو الكلّي الذي يكون له جنس فوقه وجنس تحته، ومثاله الجسم النامي، فإنَّه جنس للحيوان والنبات، ويعُبَّر عنه بجنس الجنس؛ لأنَّه جنس لجنس تحته، وهكذا يقال لكلَّ جنس له جنس تحته.

ج- الجنس البعيد: ويسمّى الجنس العالي، وهو الجنس الذي ليس فوقه جنس أعلى مِنه؛ ولذلك يسمّى بجنس الأجناس، ومثاله الجوهر، فهو جنس للجسم مطلقاً وللمجرد.

وأمّا أقسام النوع فهي:

أ- النوع السافل: ويعُبَّر عنه بنوع الأنواع، وهو النوع الذي ليس تحته نوع آخر.

ب- النوع المتوسطّ: وهو الكلّي الذي يكون نوعاً لما فوقه وجنساً لما تحته؛ وهذا لا يكون النوع المتوسطّ إلَّا نوعاً إضافياً، ومثاله الجسم النامي، فهو نوع

للجسم المطلق و الجنس للحيوان.

ج- النوع العالٰي: وهو الكلّي الذي يكون نوعاً لما فوقه وليس فوقه نوع، ومثاله الجسم المطلق، فإنه نوع للجوهر وليس له نوع فوقه حقيقي أو إضافي؛ ذلك لأنَّ الجنس الذي فوقه - وهو الجوهر - ليس له فوقه جنس؛ فلا يكون نوعاً إضافياً لأنَّ النوع الإضافي هو الكلّي الذي فوقه جنس، والجوهر ليس كذلك، وهو ليس نوعاً حقيقياً لأنَّ النوع الحقيقي هو الكلّي الذي يمثل قام الحقيقة للأفراد الذي تتحتَّه، والجوهر ليس كذلك؛ لأنَّه لا يمثل قام الحقيقة للجسم المطلق بل هو جزء لحقيقةه.

وبما ذكرناه يتبيَّن أنَّ النوع المتوسط لا يكون إلا نوعاً إضافياً لأنَّه دائماً يكون جنساً لما تتحتَّه وإنْ كان نوعاً لما فوقه.

٤- الفصل قريب وبعيد و مقوِّم و مقسم:

الفصل تارة يلاحظ مع نوعه المساوي له، وتارة يلاحظ مع النوع الذي هو تحت نوعه المساوي، فمع اللحاظ الأوَّل يكون الفصل قريباً، ومع اللحاظ الثاني يكون الفصل بعيداً.

ومثال الفصل القريب هو الناطق بالنسبة للإنسان؛ فلأنَّ الناطق مساوٍ للإنسان - إذ لا شيءٌ من الناطق إلا وهو إنسان وكذلك العكس - لذلك فهو فصل قريب للإنسان، وكذلك الحسَّاس بالنسبة للحيوان؛ فلأنَّ الحسَّاس مساوٍاً للحيوان خارجاً - إذ لا شيءٌ من الحسَّاس إلا وهو حيوان وكذلك العكس - لذلك فالحسَّاس فصل قريب للحيوان.

ومثال الفصل البعيد هو الحسّاس بالنسبة للإنسان، فالحسّاس فصل للجسم النامي؛ إذ أنَّ الجسم النامي يشمل الحيوان والنبات، فإذا ضممنا إلى الجسم النامي الحسّاس كان مجموعهما مساوياً لعنوان الحيوان، والذي هو أعمَّ من الإنسان؛ فالحسّاس بالنسبة للحيوان فصل قريب، أي فصل لنوعه المساوي، ولكنه بالنسبة للإنسان فصل بعيد لأنَّه فصل للنوع الذي هو أعمَّ من الإنسان.

والفصل يكون مقوِّماً ومميِّزاً ومقسِّماً:

أمَّا لأنَّه يكون مقوِّماً فلأنَّه جزء الماهيَّة والحقيقة لنوع المساوي، وكذلك هو جزء الماهيَّة لنوع الذي تحته نوعه المساوي، لأنَّه إذا كان جزءاً لـماهيَّة نوعه المساوي فحتماً يكون جزءاً لـماهيَّة الأنواع التي تحت نوعه؛ إذ أنَّ النوع الأعمَّ بما يشتمل عليه من فصل قريب يكون جزءاً لـماهيَّة الأنواع التي تحته، وهذا هو معنى أنَّ الفصل يكون مقوِّماً للأنواع التي هي تحت النوع المساوي.

مثلاً: الحسّاس مقوِّم للحيوان لأنَّه جزء لـماهيَّة الحيوان والذي هو النوع الأعمَّ من الإنسان، وإذا كان الحسّاس مقوِّماً للحيوان فلا بدَّ وأنْ يكون مقوِّماً للإنسان لأنَّ الحيوان بجنسه وفصله مقوِّم للإنسان، وبذلك يتَّضح أنَّ الفصل القريب والبعيد يكون مقوِّماً لنوع المساوي والأنواع التي تحت النوع المساوي.

وأمَّا أنَّ الفصل مميِّز فلأنَّه يميِّز النوع المساوي عن الأنواع المشتركة معه في الجنس، فالناطق مثلاً يميِّز الإنسان عن الأنواع المشتركة معه في الحيوانية، فالحيوان جنس له أنواع كثيرة تتحدد بواسطة فصوتها؛ لذلك كان الفصل مميِّزاً لنوع المساوي عن غيره من الأنواع التي تشتراك مع هذا النوع المساوي في جنس قريب.

هذا فيما يتصل بالفصل القريب، وأمّا الفصل بعيد فهو لا يميّز الأنواع المشتركة في جنس قريب، ولكنّه يميّز الأنواع المشتركة في الجنس بعيد.

مثلاً: الحسّاس بالنسبة للإنسان فصل بعيد؛ لذلك فهو لا يميّز الإنسان عن الأنواع التي يشترك معها في الجنس القريب وهو الحيوان، فالحسّاس لا يميّز الإنسان والبقر والسباع والطيور؛ لأنّها جميعاً تشتراك في عنوان الحسّاس.

ولكنّه - أي عنوان الحسّاس، والذي هو فصل بعيد للإنسان - يميّز الإنسان عن مشاركاته في جنسه بعيد، فالجنس بعيد للإنسان هو الجسم النامي وهو يشمل النبات والحيوان، والحسّاس فصل للحيوان، فهو يميّز الحيوان عن النبات، كما يميّز الإنسان عن النبات وأنواعه.

فالإنسان والنبات وإنْ كانا يشتركان في أنّهما جسم نام إلَّا أنّه حينما نصف الإنسان بفصله بعيد - وهو الحسّاس - فإنّه بذلك يمتاز عن النبات وأنواعه.

وأمّا أنَّ الفصل مقسُّم فلأنَّه يقسِّم الجنس القريب إلى قسمين، الأوَّل هو نوعه المساوي، والثاني هو ما عداه من الأنواع.

ولما كان الفصل مقسُّماً للجنس القريب فهو أيضاً مقسُّم للجنس بعيد؛ وذلك لأنَّ الجنس القريب قسم من الجنس بعيد، فتكون أقسام الجنس القريب أقسام للجنس بعيد، وهذا ما ينتج تقسيم الفصل للجنس بعيد كتقسيمه للجنس القريب.

مثلاً: الناطق لما كان مقسُّماً لجنسه القريب - وهو الحيوان - فإنَّه لا بدَّ وأنَّ يكون مقسُّماً للجسم النامي؛ وذلك لأنَّ الحيوان قسم من الجسم النامي، وهذا معناه

أنَّ الناطق قسم أياضًا من الجسم النامي، وإذا كان كذلك صحَّ أنْ يكون الناطق مقصًّماً للجسم النامي، فيقال: جسم نام ناطق، وجسم نام غير ناطق.

وأمَّا الفصل المقصُّ لجنسه البعيد فإنه لا يقسُّ الجنس القريب، فالحسَّاس مثلاً يقسُّ الجسم النامي إلى حيوان وغير حيوان، إلَّا أنه لا يقسُّ الجنس القريب مِن الإنسان - وهو الحيوان - فلا يُقال: الحيوان حسَّاس وغير حسَّاس، فقسم البعيد لا يكون قسماً للقريب بخلاف العكس كما تبيَّن.



تمارين المبحث الرابع :

س١: ما الفرق بين النوع الحقيقي والنوع الإضافي؟ وضح ذلك مع المثال.

س٢: وضح ما يلي مع المثال:

الجنس القريب.

الجنس المتوسط.

الجنس بعيد.

س٣: ينقسم النوع إلى أقسام ثلاثة، اذكرها مع الشرح والمثال.

س٤: عرف ما يلي مع المثال:

الفصل القريب.

الفصل بعيد.

الفصل المقوم.

الفصل المميز.

١٣٩ تقسيمات للنوع والجنس والفصل
الفصل المقسم.

المبحث الخامس :

الذاتي والعرضي

ويتضمن :

معنى الذاتي.

معنى العرضي.

أقسام العرضي :

العرض اللازم وتقسيماته.

العرض المفارق وتقسيماته.

الذاتي والعرضي

قلنا إنَّ الكلِّيات الخمس منها ما هو ذاتي ومنها ما هو عرضي، فالذاتي من الكلِّيات هي: الجنس والنوع والفصل، والعرضي هما : الخاصة والعرض العام.

والمراد من الذاتي في باب الكلِّيات هو الكلِّي الذي تتقوم به الذات إمَّا لأنَّه قام حقيقة الذات أو جزؤها الأعمَّ أو جزؤها الأخصُّ، والأولُ هو المعيَّر عنه بالنوع لأنَّه قام حقيقة الذات والمحمول عليها، والثاني هو الجنس لأنَّه الجزء الأعمَّ لحقيقة الذات المحمول عليها، والثالث هو الفصل لأنَّه الجزء الأخصُّ لحقيقة الذات المحمول عليها.

فعندما يُقال: زيد إنسان، فإنَّ عنوان الإنسان المحمول على زيد يمثل تمام حقيقة زيد، أو قل هو قام المقوَّم لذات زيد، وهذا ما صحَّ إطلاق عنوان الذاتي على الإنسان بلحاظ زيد.

وهكذا عندما يُقال: زيد حيوان، فإنَّ عنوان الحيوان المحمول على زيد كليٌّ يعبرُ عن الجزء الأعمَّ لحقيقة زيد، أو قل الجزء الأعمَّ المقوَّم لذات زيد؛ لذلك صح أنْ يُقال: إنَّ الحيوان ذاتي لزيد.

وعندما يُقال زيد ناطق، فإنَّ عنوان الناطق المحمول على زيد كليٌّ يعبرُ عن الجزء الأخصَّ لحقيقة زيد، أو قل الجزء الأخصَّ المقوَّم لذات زيد؛ لذلك فهو ذاتي

لزید.

وأمّا ما هو المراد من العرضي فهو الكلّي المحمول على الذات الخارج عن حقيقتها، وهو إما أن يكون مختصاً بها، وهو ما يعبر عنه بالخاصّة أو العرض الخاصّ، وإما أن لا يكون مختصاً بها، بل يحمل عليها وعلى غيرها، وهذا ما يعبر عنه بالعرض العامّ.

فعندما يُقال: الإنسان ضاحك، فإنّ عنوان الضاحك كليّاً حمل على ذات الإنسان إلاّ أنه لا يمثل حقيقة الذات ولا جزءها الأعمّ أو الأخصّ، أي أنه ليس مقوّماً للذات، نعم هو مختص بذات الإنسان، أي أنه لا يصح حمله على موضوع غيره.

وعندما يُقال: زيد ماشي، فإنّ عنوان الماشي كليّاً حمل على ذات الإنسان رغم أنه ليس مقوّماً لها، فهو خارج عن حقيقتها إلاّ أنه يحمل عليها، وعبر عنه بالعرض العامّ لأنّه يحمل على ذوات أخرى غيرها.

وبالنّضاح المراد من العرضي وأنّه الكلّي المحمول على الذات الخارج عن حقيقتها يقع البحث عمّا ينقسم إليه العرضي بقسميه المعبر عنهما بالخاصّة والعرض العام، فقد ذكروا أنه تارة يكون ملازماً للذات المحمول عليها وتارة يكون مفارقاً.

العرضي اللازم:

ومقصود من العرضي اللازم للذات هو ما يستحيل انفكاكه عن الذات وإن كان خارجاً عن حقيقتها، وذلك مثل الحرارة للنار، فإنّ الحرارة وإن كانت خارجة

عن حقيقة النار إلا أنها لازمة لوجودها؛ إذ يستحيل أن تكون نار ولا تكون لها حرارة، فهي وإن لم تكن جنساً للنار ولا فصلاً لها - وهذا هو خروجها عن حقيقة النار - إلا أنها - ورغم ذلك - تكون ملزمة لها في مقام الوجود نظراً لكونها معلولة للنار، ومن الواضح استحالة تخلف المعلول في مقام الوجود عن علته التامة.

العرضي المفارق:

والمقصود من العرضي المفارق للذات هو ما يحمل على الذات إلا أنها لا يستحيل انفكاكها عنها، وذلك مثل السواد بالنسبة للإنسان ومثل العلم والقوة بالنسبة له، فإن السواد والعلم والقوة أعراض يمكن حملها على ذات الإنسان إلا أنها - بالإضافة إلى كونها خارجة عن حقيقته - يمكن زواها وفارقتها له؛ فالإنسان قد يكونأسوداً ثم تنتفي عنه صفة السواد، أي أن انتفاء صفة السواد عن الإنسان لا يساوق انتفاءه، فقد يتافق زوال صفة السواد عنه ورغم ذلك يظل موجوداً، وهذا هو معنى عدم استحالة الانفكاك.

أقسام العرضي المفارق:

نعم العرضي المفارق قد يكون عروضه على الذات دائمياً، وقد يكون زواله عن الذات بطيناً، وقد يكون سريعاً إلا أنه في كل الأحوال يكون قابلاً للزوال عن الذات، فالجامع المشترك بين الأعراض المفارقة هو قابلية زواها عن الذات.

ومثال العرضي المفارق الذي يكون حمله على الذات دائمياً هو الحركة بالنسبة للأفلاك، فالأفلاك وإن كانت دائمة الحركة إلا أن من الممكن عقلاً توقفها عن الحركة، بمعنى أن توقفها عن الحركة لا يساوق انتفاؤها، فيمكن اتفاق وجود

الأفلاك وتقرّرها خارجاً ورغم ذلك لا تكون متحركة.

وأمّا مثال العرضي المفارق المحمول على الذات - والذي يكون زواله عن الذات بطبيئاً - فهو الصبي بالنسبة للإنسان، فإنَّ الصبا وإنْ كان عرضاً مفارقًا للإنسان في آن ما إلَّا أنَّ زواله عنه بعد اتصافه به يكون بطبيئاً.

وأمّا مثال العرضي المفارق المحمول على الذات - والذي يكون زواله عنها سريعاً - فهو القيام والجلوس والكلام والسكوت والنوم واليقظة، فإنَّها أعراض يتصف بها الإنسان إلَّا أنَّها سرعان ما تزول عنه وإنْ كان قد يتّصف بها بعد ذلك.

تقسيم العرضي اللازم:

ذكر المناطقة أنَّ للعرضي اللازم تقسيميْن:

الأوّل: هو انقسامه إلى لازم الماهيَّة ولازم الوجود، وهو - أي لازم الوجود - ينقسم إلى قسميْن أيضاً، وهما لازم الوجود الخارجي ولازم الوجود الذهني، فحاصل الأقسام ثلاثة :

القسم الأوّل: هو لازم الماهيَّة : وهو العرضي اللازم لنفس الماهيَّة بما هي وبقطع النظر عن وجودها في الذهن أو الخارج، أي أنَّ هذا اللازم يكون ثابتاً للماهيَّة سواء كان ظرف تحقُّقها هو الذهن أو الخارج، فليس لظرف تحقُّقها أي دخل في ثبوت اللازم لها بل هي بذاتها تقتضي ثبوت ذلك اللازم لها.

ومثاله الزوجيَّة بالنسبة للأربعة، فهي لازمة للأربعة مطلقاً، أي سواء كان ظرف تحقُّق الأربعة هو الذهن أو الخارج.

القسم الثاني: هو لازم الوجود الخارجي، وهو العرضي اللازم للشيء بالنظر إلى وجوده الخارجي، أي أنه لو قطعنا النظر عن وجود الشيء في الخارج فإن ذلك العرضي لا يكون لازماً لذلك الشيء.

ومثاله الحرارة أو الإحراق بالنسبة للنار، فالحرارة ليست لازماً للنار على أي حال، وإنما هي لازمة لها عندما تكون النار موجودة في الخارج، أما حينما يكون ظرف وجودها هو الذهن فإنها لا تكون محرقة أو حارة، أي أن النار في مقام التصور ليس لها خاصية الإحراق والحرارة، وهو ما يعبر عن أن الحرارة مثلاً ليست من لوازم ماهية النار بما هي وإنما هي من لوازمهما في مقام الوجود الخارجي فحسب.

القسم الثالث: هو لازم الوجود الذهني، وهو العرضي اللازم للشيء بالنظر إلى وجوده الذهني، بمعنى أنه لا يكون لازماً له في مقام الوجود الخارجي.

ومثاله وصف الكلية بالنسبة للإنسان، فهو في وجوده الذهني حقيقة تقبل الصدق على كثيرين، وهذا هو معنى الكلية الازمة لحقيقة الإنسان، وأما الإنسان في الخارج فهو يوجد بوجود واحد من أفراده، وهو لا يقبل الصدق على غير نفسه، وهذا هو معنى الشخص المقابل للكلية، فالإنسان في وجوده الخارجي ليس كلياً.

اللازم بين وغير بين:

الثاني: من التقسيمين للعرضي اللازم هو انقسامه إلى لازم بين ولازم غير بين.

اللازم البين:

وهو الذي يكون إدراك ثبوته ولزومه للشيء واضحًا وغير مفتقر لبرهان، وهو على قسمين، بين المعنى الأخص وبين المعنى الأعم.

أما اللازم البين بالمعنى الأخص: فهو الذي يكون إدراكه والجزم بلزومه للشيء لا يفتقر لأكثر من تصوّر ذلك الشيء الملزم، فتصوّر الملزم وحده كافٌ لتصوّر اللازم والإذعان بلزومه لذلك الشيء.

ويكن التمثيل لذلك بالنار والحرارة، فالنار هي الملزم والحرارة هي اللازم، وتصوّر الحرارة والإذعان بكونها لازماً للنار لا يحتاج لأكثر من تصوّر معنى النار.

وأما اللازم البين بالمعنى الأعم: فهو الذي يفتقر الجزم بلزومه إلى تصوّر الملزم وتصوّر اللازم وتصوّر النسبة بينهما، أي أنّ تصوّر هذه الأمور الثلاثة هو المنتج للجزم باللازم دون الحاجة إلى توسط برهان لإثبات الملازمة.

ويكن التمثيل لذلك بالفردية والعدد خمسة، فإنَّ الجزم باللازم بينهما يتوقف على إدراك معنى الخمسة وإدراك معنى الفردية ثم ملاحظة النسبة بينهما، وحينئذ يحصل الجزم بثبوت الملازمة بينهما، وأنَّ الفردية لازمة للخمسة.

اللازم غير البين:

هو الذي يفتقر إثبات لزومه للشيء إلى قيام البرهان على الملازمة، فلا يكفي للجزم باللازم بينه وبين الملزم مجرد التصور لهما وتصوّر النسبة بينهما.

ويكن التمثيل لذلك بحدوث العالم، فإنَّ ثبوت الملازمة بين العالم والحدث لا يتمُّ بمجرد التصور لمعنى العالم والتصور لمعنى الحدوث ثم ملاحظة النسبة بينهما، فإنَّ ذلك وحده لا ينتج الجزم باللازم بين الحدوث والعالم ما لم يقم البرهان على

ذلك، فإذا قام البرهان على ذلك ثبت أنَّ الحدوث لازم ذاتي للعالم.

والمتحصل مما ذكرناه أمور:

الأمر الأول: إنَّ العرضي اللازم بتمام أقسامه هو ما يستحيل انفكاكه عن الذات "الملزم"، فلا فرق مِن هذه الجهة بين لازم الوجود ولازم الماهيَّة واللازم البيني واللازم غير البيني، وذلك بخلاف العرضي المفارق، فإنَّه وإنْ كان ممَّا يحمل على الذات إلاً أنَّ زواله عنها ممكِن.

الأمر الثاني: إنَّ العرضي المفارق والعرضي اللازم كلاهما خارجان عن حقيقة المعروض إلاً أنَّهما يُحملان عليه، بمعنى أنَّ العرضي المفارق - وكذلك اللازم - لا يَتَلَاقَ تمامَ الحقيقة للذات المعروضة لهما، كما أنَّهما ليسا جزءاً من المقوَّم، وهذا بخلاف حمل الفصل مثلاً على النوع؛ ذلك لأنَّ الفصل هو الجزء المقوَّم للنوع؛ وهذا يعبُّر عن الفصل بالذاتي في باب الكلّيات.

الأمر الثالث: إنَّ العرضي اللازم يعبُّر عنه باللازم الذاتي إلاً أنَّه مِن الذاتي في باب البرهان وليس مِن الذاتي في باب الكلّيات الخامس.

والفرق بينهما أنَّ المقصود مِن الذاتي في باب الكلّيات هو الجزء المقوَّم للماهيَّة المعروضة له كالناطق حينما يُحمل على الإنسان فإنه يكون ذاتياً باعتباره الجزء المختص والمقوَّم للإنسان، وهو ما يعبُّر عنه بالفصل، وكذلك حينما يُحمل الحيوان على الإنسان فإنَّ الحيوان ذاتي للإنسان باعتباره الجزء الأعمَّ والمقوَّم للإنسان، وهو ما يعبُّر عنه بالجنس.

وقد يطلق الذاتي في باب الكلّيات على مطلق المقوَّم للذات بقطع النظر عن

كونه تمام المقوّم أو جزء المقوّم.

وبذلك يتَّضح أنَّ الذاتي في باب الكلّيات هو كُلُّ محمول يمثل الجزء المقوّم لموضوعه أو تمام المقوّم له.

وأمّا الذاتي في باب البرهان فهو المحمول الخارج عن ذات الموضوع اللازم له بقطع النظر عن كون اللزوم بيّناً أو غير بيّن، أو أَنَّه مِن قبيل اللازم للوجود أو اللازم للماهيَّة.

فاللازم البَيِّن واللازم غير البَيِّن وإنْ كانا يختلفان في وسيلة الكشف عنهما، وأنَّ الأوَّل يكفي لإثباته مجرَّد التصور وأنَّ الثاني يفتقر في إثباته إلى البرهان، فهما وإنْ كانا يختلفان مِن جهة إلاَّ أَنَّهما يشتركان مِن جهة استحالة انفصالهما واقعاً عن موضوعهما، وهذا هو ما صَحَّ التعبير عنهما باللازم الذاتي في باب البرهان.

وهكذا الكلام بالنسبة إلى لازم الوجود ولازم الماهيَّة، فهما وإنْ كانا يختلفان مِن جهة أنَّ لازم الوجود لا يكون لازماً لموضوعه إلاَّ في ظرف وجوده الذهني أو الخارجي، وأنَّ لازم الماهيَّة يكون لازماً لموضوعه مطلقاً، فهما وإنْ كانا يختلفان مِن هذه الجهة إلاَّ أَنَّهما يشتركان مِن جهة استحالة زواهلهما عن الموضوع "الملزم".

الأمر الرابع: إنَّ كون شيء لازماً ذاتياً لشيء لا يعني أنَّ ثبوت الملازمة لهما شيء بديهي، فقد تكون الملازمة بين شيئين ثابتة واقعاً إلاَّ أنَّ إثباتها مفتقر إلى دليل وبرهان.

وبذلك يتَّبيَّن أنَّ ثبوت الملازمة قد يكون بديهياً وقد يكون نظرياً، فالملازمة

البيّنة بقسميها بدويهيّة الثبوت، وأمّا الملازمة غير البيّنة فهي نظرية.



تمارين المبحث الخامس :

- س١: الكليات الخمس تنقسم إلى ذاتي وعرضي، ماذا يعني بذلك؟ وبين الذاتي والعرضي في الكليات الخمس.
- س٢: ما المقصود بالعرضي اللازم والعرضي المفارق؟ مثل لهما.
- س٣: ذكروا أقساماً للعرضي المفارق، عدّدها مع الشرح والمثال.
- س٤: إلى كم قسم ينقسم العرضي اللازم بالنسبة إلى الماهية والوجود؟ ووضح ذلك مع المثال.
- س٥: ماذا يعني باللازم البين وغير البين؟ مثل لهما.

المبحث السادس :

الحمل وتقسيماته

ويتضمن :

- ١- معنى الحمل.
- ٢- المصحح للحمل.
- ٣- أنواع الحمل:
 - أ- الأولي الذاتي.
 - ب- الصناعي.
 - ج- المواطأة.
 - د- الاشتقاء.

معنى الحمل وتقسيماته

أَتَّضح مِمَّا تقدَّمُ أَنَّ الذاتي والعرضي يُحملان على الذات، وقد أوضحتنا المراد مِنْ معنى الذاتي والعرضي، إِلَّا أَنَّ الذي لم يتمَّ إِيَاضَاحَه هو معنى الحمل.

ولذا سوف نقوم بإِيَاضَاحَه بما يناسب المقام إِتَّقَاماً لِلْفَائِدَة فنقول:

إِنَّ المراد مِنْ حمل شيءٍ على شيءٍ هو الحكم بالاتحاد بينهما بنحو مِنْ أنحاء الاتحاد، فعندما يُقال: (زيد قائم)، فهذا معناه الحكم باتحاد صفة القيام بزيد، وهكذا حينما يُقال: (الإِنسان حيوان ناطق)، فإنَّ معناه الحكم باتحاد مفهوم الإنسانية بفهم الحيوانية الناطقية.

وبهذا يكون قد تبيَّنَ أَنَّ الحمل يَتَقَوَّمُ بِعُنَاصِرٍ ثَلَاثَةَ:

الأَوَّلُ: هو المحكوم عليه والمحمول عليه، ويعبر عنـه بالموضع لأنَّه موضع الحمل ومحلُّه.

الثاني: هو المحكوم به، ويعبر عنـه بالمحمول لأنَّه بثابة الشيء الذي قد تمَّ حمله ووضعه على شيء آخر.

الثالث: هو الحكم بالاتحاد بين المحكوم عليه والمحكوم به، وهذا هو معنى الحمل والذي يعبر عن ارتباط المحمول بالموضع بنحو مِنْ أنحاء الارتباط.

فالموضع - وكذلك المحمول - كُلَّ مِنْهُما له معنى مستقلٌ عن الآخر، أي أنَّ

لكلّ مِنْهُما مفهوم لا يتوقف تصوّره على الآخر، وعملية الربط المعتبر عنها بالحمل جاءت لتكشف أو تحدث علاقة بين المفهومين، هذه العلاقة هي علاقة الربط والاتحاد.

ولذلك اعتبرنا الحمل عنصراً ثالثاً نظراً لتعبيره عن معنى مختلف عن الموضوع والمحمول، وإنْ كان هذا المعنى متقوّم بهما؛ إذ لا تقرّر له ولا وجود إلّا بهما.

المصحح للحمل:

وبما ذكرناه يتضح أنَّ المصحح للحمل أمران:

الأول: أنْ يكون بين الموضوع والمحمول جهة اتحاد واقعاً، فلا يصحُّ حمل شيء على الآخر لو كان بينهما قائم التباین.

وهذا الأمر واضح بعد أنْ كان الحمل بمعنى الحكم بالاتحاد، وبعد أنْ كان معتبراً عن نحو من الارتباط، وبعد أنْ كان مؤدّاه الكشف عن نسبة واقعية هي نسبة الاتحاد والارتباط، فإذا لم تكن بين الشيئين هذه العلاقة فالحمل سوف يكون خاطئاً لمنافاته للواقع.

ويمكن التمثيل لموارد عدم صحة الحمل بما لو قيل : (الإنسان حجر)، فإنَّ حمل الحجريَّة على الإنسان لا يصحُّ بعد أنْ لم يكن بين الحجر والإنسان جهة اتحاد لا من حيث المفهوم؛ إذ أنَّ مفهوم أحدهما مبادر لمفهوم الآخر، ولا من حيث المصدق؛ إذ لا شيء من مصاديق الإنسان متَّحد بشيء من مصاديق الحجر.

الثاني: أنْ يكون بين الموضوع والمحمول جهة اختلاف، إذ لو كانا متَّحدين

من قام الجهات لكان معنى ذلك أنَّ المحمول هو الموضوع، والموضوع هو المحمول، وعندئذ لا معنى للربط بينهما؛ إذ أنهما شيء واحد؛ والشيء الواحد لا يحمل على نفسه، فلا يصحُّ القول: (إنَّ الإنسان إنسان).

نعم يكفي لصحة الحمل أنْ يكون الاختلاف بين الموضوع والمحمول اعتبارياً، كما لو كان الموضوع بجملة والمحمول مفصلاً، أو كانا مختلفين لفظاً كما في المترادفات، أو كان أحدهما رمزاً والآخر لفظاً وهكذا.

ومثال الاختلاف بالإجمال والتفصيل هو أنْ يقال: (الإنسان هو الحيوان الناطق)، فإنَّ الموضوع في المثال متَّحد مفهوماً ومصداقاً مع المحمول، فأخذهما عين الآخر، إلاَّ أنَّ الذي صَحَّ الحمل هو إجمال الموضوع والتفصيل في المحمول، وهذا هو شأن أكثر التعريفات التامة، فإنَّ المعرف هو عين المعرف إلاَّ أنه ورغم ذلك يصحُّ حمل المعرف على المعرف، والمصحح لهذا الحمل هو اختلافهما من جهة أنَّ المعرف بجملة والمعرف مفصلاً.

ومثال الاختلاف في اللفظ هو أنْ يقال: (الليث هو الأسد)، فإنَّ الأسد وإنْ كان متَّحداً مع الليث مفهوماً ومصداقاً إلاَّ أنَّ المصحح للحمل هو اختلافهما في اللفظ.

فاللفظان وإنْ كانوا يعبران عن مفهوم واحد ويصدق كلُّ منهما على ما يصدق عليه الآخر إلاَّ أنَّ التعبير عن المعنى لما كان قد اختلف من جهة اللفظ - والتي هي جهة اعتبارية لا واقع لها - صَحَّ ذلك حمل أحد اللفظين على الآخر.

ومثال الاختلاف - من جهة أنَّ أحدهما رمز والآخر لفظ - هو أنْ يرمز لمفهوم

التساوي مثلاً بخطين متوازيين أفقياً فيحمل أحدهما على الآخر هكذا: (التساوي هو =).

الموضوع والمحمول وإنْ كان بينهما تمام الاتّحاد إلَّا أنَّ المصحح لحمل أحدهما على الآخر هو اختلافهما مِن حيث إنَّ أحدهما يعبر عنه بواسطة اللفظ، والآخر يعبر عنه بواسطة الرمز، وهذا الاختلاف اعتباري، أي نشأ بواسطة الاعتبار والجعل.

تقسيم الحمل إلى أولي وصناعي:

حينما يكون مفاد الحمل هو الاتّحاد بين الموضوع والمحمول مِن جهة المفهوم فالحمل يعبر عنه بالحمل الذاتي الأولي.

المقصود من الحمل الذاتي الأولي هو حمل مفهوم على مفهوم بقطع النظر عن منطبق المفهومين خارجاً، فمعنى حمل شيء على شيء آخر حملأً أوّلياً هو أنَّ حقيقة الموضوع وماهيتها متّحدة مع حقيقة المحمول وماهيتها.

ومثال ذلك أنْ يُقال: (الإنسان حيوان ناطق)، حيث إنَّ المقصود من الحمل هنا هو حمل مفهوم الحيوانية الناطقية على مفهوم الإنسان، وعليه يكون مؤدّي هذا الحمل هو الاتّحاد بين المفهومين في حقيقة واحدة، وأنَّ حقيقة المفهوم الأول هي عينها حقيقة المفهوم الثاني.

أمّا حينما يكون مفاد الحمل هو الاتّحاد بين الموضوع والمحمول في الوجود فالحمل حينئذ يعبر عنه بالحمل الشائع الصناعي.

المقصود من الحمل الشائع الصناعي هو الحمل المعبر عن الاتّحاد بين الموضوع

والمحمول في المصاديق بأن يكون المراد من حمل شيء على آخر هو أنهما متحدان في الصدق على هذه الأفراد.

فحينما يقال: (الإنسان ضاحك) مثلاً، فإن مفاد هذا الحمل هو اتحاد مفهومي الإنسان والضاحك من حيث الصدق على الأفراد، فمصاديق الإنسان خارجاً هي مصاديق الضاحك رغم أن مفهوم الإنسان مختلف عن مفهوم الضاحك.

وبذلك يتضح أن العنوانين إذا كانا مختلفين مفهوماً وكان بينهما اتحاد في المصاديق فحمل أحدهما على الآخر يكون من الحمل الشائع الصناعي.

ومنشأ التعبير عن هذا الحمل بالشائع الصناعي هو أن القضايا الحتمية المتدالة في العلوم وبين الناس عادة ما يكون الحمل لغرض التعبير عن الاتّحاد في المصدق.

وأمّا منشأ التعبير عن الحمل عندما يكون الاتّحاد في المفهوم بالحمل الذاتي فهو لأنّ المحمول فيه ذاتي للموضوع، أي أنه معبر عن حقيقة ذات الموضوع وماهيتّه، كما أنّ التعبير بالأولى ناشئ عن أنّ القضايا في هذا الحمل لا تكون إلا قضايا أوليّة بدويهيّة والتي يكون فيها تصورُ الموضوع وتصورُ المحمول كافياً في التصديق بالنسبة.

ولمزيد من التوضيح راجع ما ذكرناه في المعجم الأصولي تحت هذا العنوان.

تقسيم الحمل إلى مواطاة واشتقاق:

عندما تصاغ القضية الحتمية بكيفيّة يكون فيها المحمول معبراً عن ذات متلبسة بوصف فالحمل في مثل هذه القضية يكون حمل مواطاة، ومثاله أن يقال: (الإنسان

ضاحك)، أو (الإنسان يأكل ويشرب)، أو (الإنسان حيوان)، فإنَّ المحمول في كلٍّ هذه القضايا صِيغَ بكيفية معبرة عن أنه ذات متلبسة بوصف، فالضاحك ذاتٌ تلبست بوصف الضحك، و فعل "يأكل" يعبر عن ذات متصفه بالأكل، وهكذا "الحيوان"؛ إذ هو ذات متصفه بالحيوانية.

أمّا حينما يكون المحمول معبراً عن وصف مجرّد، أي لا دلالة له على تلبسه بذات، فالحمل حينئذ يكون خاطئاً لو كان الموضوع معبراً عن ذات، ومثاله أنْ يُقال: (الإنسان ضحك)، و(الحيوان مشيٌّ)، فإنَّ الحمل في مثل هذه القضايا يكون خاطئاً إلَّا أنْ يضاف إلى المحمول ما يعبر عن ذاتٍ كأنْ يُقال: (الإنسان ذو ضحك) و(الحيوان ذو مشيٌّ).

و حينئذ يكون الحمل حمل اشتقاء، أي حينما يكون المحمول مفتقرًا إلى أنْ يضاف إليه لفظ يعبر عن الذات فهذا الحمل حمل اشتقاء.

وبما ذكرناه يتَّضح أنَّ حمل وصف مجرّد عن الذات على وصف آخر مجرّد هو أيضًا عن الذات لا يكون خاطئاً؛ وذلك لعدم افتقار المحمول ليصحَّ الحمل به على أنْ يضاف إليه ما يعبر عن الذات.

ومثاله أنْ يُقال: (الهرولة مشيٌّ) و(التلاوة حدرٌ وتدويرٌ)، فإنَّ الموضوع في مثل هذه القضايا لماً كان معبراً عن وصف مجرّد فإنَّ حمل الوصف المجرّد عليه لا يكون خاطئاً.



س١: مَاذا نعني بالحمل؟ اشرح ذلك مع المثال.

س٢: ذكر المناطقة أن المصحح للحمل أمران، وضحهما مع المثال

س٣: ينقسم الحمل إلى أولي وصناعي، ما المقصود منهما؟ وضح ذلك مع المثال.

س٤: عرَفْ ما يلي مع التمثيل: ١- حمل الموطأة. ٢- حمل الاستيقاف.

المبحث السابع:

الكلي وأنواعه

ويتضمن :

الكلي المنطقي.

الكلي الطبيعي.

الكلي العقلي.

الكلّي المنطقي والطبيعي والعقلي

يبحث المناطقة في سياق البحث عن الكليات الخمس الفرق بين الكلّي المنطقي والكلّي الطبيعي والكلّي العقلي؛ وذلك لغرض تشخيص ما يتّصل بغرض المنطقي مِن بحث الكلّي، ونحن هنا سوف نبيّن ما هو الفرق بين هذه المصطلحات بما يناسب غرض الكتاب.

الكلّي المنطقي:

تعبير آخر عن مفهوم الكلّي بقطع النظر عن معروضه، فعندما يُقال: عرّف الكلّي، فإنَّ غرض السائل هو التعرُّف عن معنى الكلّي، وحينئذ يكون الجواب هو ما يقبل الصدق على كثيرين، وهذا الجواب هو الذي يُصطلح عليه بالكلّي المنطقي.

فمفهوم قابلية الصدق على كثirين هو معنى الكلّي المنطقي.

وبيان آخر:

لو قال لك شخص: اشرح هذه العبارة: (الإنسان كلي)، فإنَّك ستبدأ بشرح كل مفردة مِن هذه الجملة على حدة وستقول إنَّ الإنسان هو الحيوان الناطق والكلّي هو ما يقبل الصدق على كثيرين، فأنت قد شرحتَ معنى الكلّي بقطع النظر عن

كونه محمولاً على مفهوم الإنسان، فما تصدّيت لشرحه وهو مفهوم الكلّي هو المقصود من مصطلح الكلّي المنطقي.

الكلّي الطبيعي:

هو ما يصدق عليه مفهوم الكلّي المنطقي، أي هو المفهوم الذي تكون له قابلية الصدق على كثيرين، وذلك مثل مفهوم الإنسان ومفهوم الحيوان ومفهوم الحجر، فإنّها كليّات طبيعية باعتبارها طبائع تقبل الصدق على كثيرين.

فالكلّي الطبيعي هو ما يكون مصداقاً لمفهوم الكلّي المنطقي، فالموصوف بالكلّي الطبيعي هو المفاهيم التي لها شأنية الصدق على كثيرين كمفهوم الإنسان ومفهوم الشجر ومفهوم الكوكب وهكذا، ومن الواضح أنَّ هذه المفاهيم مصاديق لمفهوم الكلّي، أي أنها مصاديق للكلّي المنطقي وليس هي معنى للكلّي المنطقي، فحينما يُقال: (ما هو مفهوم الإنسان؟) فإنَّ الجواب هو: إنَّه الحيوان الناطق، ولو أجبت عن السؤال بأنَّه الكلّي لكان الجواب خاطئاً، نعم لَمَّا كان مفهوم الإنسان قابلاً للصدق على كثيرين صحيح ذلك أنَّ يكون مفهوم الإنسان واحداً من مصاديق الكلّي، كما أنَّ ذلك يصحُّ حمل الكلّي على مفهوم الإنسان فيُقال: (الإنسان كلّي).

الكلّي العقلي:

عندما تلاحظ طبيعة من الطبائع بوصفها كليّة فإنَّ تلك الطبيعة يُقال لها: كلي عقلي، فالكلّي العقلي وصف للطبيعة الموصوفة بالكلّي، فيصحُّ أنَّ يُقال عن الإنسان الموصوف بالكلّي إنَّه كلي عقلي.

فالفرق بين الكلّي الطبيعي والكلّي العقلي هو أنَّ الكلّي الطبيعي يُطلق على

كلّ مفهوم له شأنية الصدق على كثيرين إذا لوحظ بما هو وبقطع النظر عن اتصافه بالكلية، وأما الكلي العقلي فهو المفهوم الذي له شأنية الصدق على كثيرين إذا لوحظ بوصفه كلياً، فالإنسان بما هو بقطع النظر عن أي شيء آخر كلياً طبيعي، أمّا الإنسان الموصوف بالكلي فهو كلياً عقلي.

ولكي يتضح الفرق بين الكليات الثلاثة أكثر نحلل هذا المثال وهو (الإنسان كلي) فنقول:

إنّ المثال اشتمل على أمور ثلاثة:

الأول هو الإنسان، والثاني هو الكلي، والثالث هو المجموع من الإنسان والكري، فالعقل عندما يلاحظ مفهوم الإنسان بما هو - وبقطع النظر عن محموله - فإنه يجد أنه طبيعة من الطبائع يمكن تفسيرها بالحيوان الناطق، وهذا النحو من اللحاظ هو المصحح لإطلاق عنوان الكلي الطبيعي على مفهوم الإنسان.

ومنشأ التعبير عن مفهوم الإنسان مثلاً بالكري الطبيعي هو أنه طبيعة من الطبائع و Maheriyah من الماهيات، أو لأنّه موجود في الطبيعة أي في الخارج، فهو موجود في الخارج بوجود أفراده.

وعندما يلاحظ العقل المفردة الثانية من المثال وهي "الكري" ويقطع النظر عن كلّ ماهية يمكن أن يُحمل عليها فإنه يجد أنَّ الكلي هو المفهوم الذي يقبل الصدق على كثيرين، وذلك هو ما يُسمى بالكري المنطقي.

فمصطلح الكلي المنطقي وضع للدلالة على مفهوم من المفاهيم العقلية وهو قابلية الصدق على كثيرين.

ومنشأ التعبير عنه بالكلّي المنطقي هو أنَّ المنطقي عندما يبحث عن مفهوم الكلّي يبحث عنه بما هو وبقطع النظر عن عروضه على أيٌّ ماهيَّةٍ من الماهيَّات، فالكلّي بهذا اللحاظ هو المناسب لبحث المنطقي؛ ولذلك صحَّ أنْ يعبر عنه بالكلّي المنطقي.

فالمنطقي عندما يحكم على النوع مثلاً بأنَّه كليٌّ وعلى الجنس بأنه كليٌّ وعلى الجزء بأنه ليس كلياً، فهو يقصد بالكلّي في قام هذه القضايا ما يقبل الصدق على كثيرين، وهذا معناه أنَّ المنطقي يلاحظ مفهوم الكلّي دائماً في مسائله وأحكامه بهذا اللحاظ، ويقصد منه خصوص هذا المعنى، وذلك هو ما صحَّ التعبير عن الكلّي بهذا المعنى بالكلّي المنطقي.

وعندما يلاحظ العقل في المثال المذكور المجموع من الإنسان والكلّي، أي أنه يلاحظ الإنسان مقيداً بوصف الكلّي فيكون الملاحظ لدى العقل هو (الإنسان الكلّي)، فالإنسان في مثل هذا الفرض - وبهذا اللحاظ - يكون كلياً عقلياً؛ وذلك لأنَّ وعاء وجوده حينئذ يكون العقل دون الخارج، وهذا بخلاف الإنسان عندما يلاحظ بما هو وبقطع النظر عن اتصافه بالكلّي، فإنه يمكن أنْ يوجد في الخارج بوجود واحد من أفراده؛ وهذا سمي بالكلّي الطبيعي.

فالإنسان الكلّي غير قابل للوجود في الخارج؛ إذ لو وجد في الخارج فإنه لا يكون كلياً، فلا يصحُّ أنْ تشير إلى زيد مثلاً وتقول هذا إنسان كليٌّ، نعم هو إنسان ولكنه غير متصف بالكللية، وهذا معناه عدم انطباق عنوان الإنسان الكلّي عليه؛ وهذا كان وعاء وجود الإنسان الكلّي متمحضاً في العقل وذلك هو ما صحَّ إطلاق عنوان الكلّي العقلي عليه.

وبذلك يتضح أنَّ الكلِّي العقلي يطلق على كلٍّ ماهيَّة لوحظت متصفه بالكلِّي.

انقسام الكليات الخمس إلى طبيعي ومنطقى وعقلى:

ما ذكرناه من انقسام الكلِّي إلى كلِّي طبيعي وكلِّي منطقى وكلِّي عقلى يمكن انسحابه إلى الكليات الخمسة، فيقال مثلاً إنَّ عندنا نوعاً طبيعياً ونوعاً منطقياً ونوعاً عقلياً، ومناطق الانقسام هو اختلاف اللاحاظات كما بينَنا ذلك فيما سبق.

فالتُّنوع الطبيعي مثلاً هو الإنسان والأسد، والنوع المنطقي هو معنى النوع الذي بينَناه فيما سبق، وهو الكلِّي المقول على الحقيقة المشتركة بين أفرادها، وأمَّا النوع العقلي فهو مثلاً الإنسان المتصف بالنوع، أي مفهوم الإنسان بوصفه نوعاً.

ولمزيد من التوضيح نحلل هذا المثال (الفرس نوع).

فحينما يلحظ العقل الفرس بما هو وبقطع النظر عن محموله فإنه يجد أنه طبيعة من الطبائع يكن تفسيرها بالحيوان الصاہل، وهو ما يصدق على أفراد متعددة في الخارج؛ ولذلك فهو نوع؛ لأنَّه يصدق على أفراد متعددة، وطبيعي لأنَّه واحد من الطبائع أو لأنَّه موجود في الطبيعة أي الخارج وذلك بوجود أفراده.

وحين يلحظ العقل لفظ النوع - في المثال المذكور - مستقلاً عن موضوعه وعن كلٍّ ماهيَّة يكن أنْ يُحمل عليها فإنه يجد أنَّ النوع هو المفهوم الكلِّي المقول على الحقيقة المشتركة بين أفرادها، وذلك هو ما يعبر عنه بالنوع المنطقي.

فالتُّنوع المنطقي وضع للدلالة على مفهوم من المفاهيم العقلية، وهو الكلِّي المقول على الحقيقة المشتركة بين أفرادها.

وأمَّا حينما يلحظ العقل المجموع المركب من الفرس والنوع، أي أنه يلاحظ

الفرس متصفًا بال النوع، فالفرس في مثل هذا الفرض وبهذا اللحاظ يكون نوعاً عقلياً؛ وذلك لأنّ وعاء وجوده حينئذ هو العقل؛ إذ لا وجود للفرس بوصفه نوعاً في الخارج.

وبما ذكرناه يتضح الحال فيما يتصل ببقية الكلّيات الخمس، بل إنّ الأمر كذلك بالنسبة للجزء، فإنّه يمكن تقسيمه إلى جزء طبيعي وجزء منطقي وجزء عقلي، فحينما يُقال مثلاً (زيد جزئي)، فإنّ ملاحظة زيد بما هو - وبقطع النظر عن محموله - يكون جزءاً طبيعياً؛ وذلك لوجوده في الخارج، ولأنّه مصدق لمفهوم الجزء، وحينما يلاحظ الجزئي بما هو - أي بقطع النظر عن الماهيّات التي يُحمل عليها - فإنّه بهذا اللحاظ مفهوم مفاده ما يتنّع صدقه على كثيرين، وهذا المفهوم هو المسّمي بالجزئي المنطقي.

فمصطلاح الجزئي المنطقي يُطلق على مفهوم ما يمتنع من الصدق على كثيرين، أمّا حينما يلاحظ المجموع المركب من زيد والجزئي فإنّ زيداً بهذا اللحاظ يكون جزئياً عقلياً؛ لأنّ زيداً بوصفه جزئياً لا يكون إلاّ في العقل؛ إذ أنّ الذي يكون في الخارج هو زيد بما هو، أمّا زيد بوصف الجزئية فوعاء وجوده الذهن دون الخارج، وذلك هو ما صَحَّ التعبير عنه بالجزئي العقلي.



تمارين المبحث السابع:

س١: عَرْفٌ مَا يُلِي مَعَ الْمَثَالِ:

الكلّي المنطقى. الكلّي الطبيعي. الكلّي العقلى.

س٢: هل يمكن تقسيم الكليات الخمس إلى طبيعى ومنظفى وعقلى؟ وضح ذلك مع المثال.

الفَصِيلُ الْمَلِيعُ

مباحث التحرير والقسمة

المبحث الأول : التعريف.

المبحث الثاني : القسمة.

المبحث الأول:

التعريف

ويتضمن :

- ١- معنى التعريف.
- ٢- الغرض من التعريف.
- ٣- موقع المعرف في المنطق.
- ٤- شروط التعريف:
- ٥- أقسام التعريف:
 - أ- الحد التام.
 - ب- الحد الناقص.
 - ج- الرسم التام.
 - د- الرسم الناقص.
- ٦- التعريف بالمثال.
- ٧- التعريف بالطريقة الاستقرائية.
- ٨- التعريف بالتشبيه.

التعريفات

البحث عن الكلّيات الخمس كان لغرض التمهيد لبحث التعريفات؛ ذلك لأنَّ التعريف - كما سيتَّضح - إنما يتمُّ بواسطة تحديد ما يتقوَّم به المعرف أو تحديد ما يشخُّصه، وتحقيق ذلك لا يكون إلَّا عن طريق الكلّيات الخمس؛ لأنَّ ما مِن شيء إلَّا وهو منضبط في إطار حقيقة مِن الحقائق المعيَّر عنها بالأنواع، أو هو مترَكَّب مِن جنس وفصل، والوقوف على حقيقة ذلك الشيء أو الوقوف على ما يترَكَّب مِنه قد يكون ميسوراً وقد لا يكون كذلك، وعندئذ نحتاج لغرض تشخيص ذلك الشيء إلى تحديد ما يعرضه مِن أعراض خاصة أو عامة، وهذه هي الكلّيات الخمس التي يتمُّ بها تعريف الأشياء، ومن غير المناسب التصدِّي لبيان ضوابط التعريف قبل أنْ يتصور الطالب المواضِي التي سوف تُعتمد في تحديد ضوابط التعريف، وهذا ما سوَّغ التمهيد لبحث التعريفات ببحث الكلّيات الخمس.

الغرض مِن التعريف:

فائدة التعريف هو الكشف عن حقيقة الشيء أو الكشف عن مشخصاته المنتجة لتمييزه عما سواه مِن الأشياء، ومعنى ذلك أنَّه بواسطة التعريف يتمكَّن الذهن مِن تصوُّر الشيء المعرف إمَّا بكنهه وحقيقةه، وإمَّا بما يميِّزه عن غيره مِن الأشياء.

وبذلك يتبيَّن الغرض مِن التعريف وأنَّه الخروج مِن الجهل بتصوُّر الشيء إلى

العلم به إِمَّا بكنهه وحقيقةه أو بما يُمْيِّزه، أي أَنَّ الغرض مِن التعريف هو الانتقال مِن عدم التصور للشيء إلى تصور ذلك الشيء.

ولذلك يتولّ الباحث عن حقيقة الشيء - أو قل عن تصور شيء مِن الأشياء - إلى السؤال عن تعريفه؛ لأنَّه بالوقوف على تعريفه يصل إلى غايته، وهو تصور ذلك الشيء بعد أنْ كان ذلك الشيء مجهولاً تصورياً بالنسبة له.

موقع بحث المعرف في علم المنطق:

ذكرنا عند الحديث عن موضوع علم المنطق أَنَّ المحور الذي تدور حوله مباحث علم المنطق هو المعرف والمحاجة، وقلنا إنَّ المعرف هو ما يوصل إلى معلوم تصوُّري، أي هو ما يُنْتَج الخروج مِن الجهل بفهم مِن المفاهيم إلى العلم به، وإنَّ المحاجة هو ما يوصل إلى مجهول تصديقه، أي ما يُنْتَج التصديق والإذعان بشبوب حكم لموضوع، إذن فبحث المعرف هو أحد ركني المحور الذي تدور حوله مباحث علم المنطق.

وأَمَّا ما يتناوله علم المنطق في بحث المعرف فهو ضوابط التعريف والشروط التي يلزم اعتمادها لغرض الخروج مِن الجهل التصوُّري للأشياء، كما أَنَّه يبحث عن أقسام التعريفات ومستوى التصور الذي يُنْتَجه هذا القسم أو ذاك؛ إذ أَنَّ بعض التعريفات له صلاحية الكشف عن حقيقة المعرف وبعضها لا ينتج أكثر مِن تمييز المعرف عن غيره مِن الأشياء دون أنْ تكون له صلاحية الكشف عن كنه المعرف وحقيقةه.

وبذلك يتبيَّن ما لبحث المعرف مِن أهميَّة لجميع العلوم؛ إذ ما مِن علم مِن

العلوم إلاً وهو يتوصل لغرض الوصول للنتائج المنتظرة منه بوسيلتين، الأولى هي تحديد موضوعات مسائله، والثانية هي البرهنة والاستدلال على صوابية القضايا المبحوثة عنده أو عدم صوابيتها.

ولأنَّ تحديد موضوعات المسائل والقضايا لا يكون إلاً بواسطة التعريف لذلك فهو يبدأ بتعريف موضوعات تلك المسائل، ولأنَّ التعريف عندما لا يكون واجداً للضوابط الصحيحة فإنه لا ينتج الكشف عن المعرف أو قد ينتج خلاف ما هو الواقع الذي يبحث عنه كلُّ علم؛ لذلك كان على كلُّ علم أنْ يعتمد الوسائل والضوابط الصحيحة في تعريف موضوعات مسائله، وإلاً لم يكن من الممكن الوثوق بالنتائج التي ينتهي إليها كما هو واضح.

من هنا تصدَّى علم المنطق لبحث المعرف لأنَّ وظيفته تموين العلوم بضوابط التفكير الصحيح وطرق الاستدلال وطرق الوصول للنتائج، ولأنَّ للتعريف مساهمة جديَّة في تحقيق هذا الغرض - إذ بواسطته يتمُّ التعرُّف على الموضوعات التي يراد البحث عما يترتب عليها من أحكام واقعاً - لذلك لا بدَّ من الوقوف على الضوابط والطرق السليمة والمفضية للوصول إلى حقائق الأشياء، وذلك هو ما جعل بحث المعرف واقعاً في صراط الغرض من تدوين علم المنطق، والتي هي تحديد قواعد التفكير الصحيح.

التعريف ليس من وظائف المنطق:

يحتاج الإنسان إلى التعريف عندما لا يملك تصوِّراً عن شيءٍ من الأشياء أو عندما لا يملك تصوِّراً واضحاً أو تماماً عن ذلك الشيء] وعلم المنطق ليس من

وظائفه تعريف الأشياء أو إيضاح معانيها لو كانت مجملة، أو إيقاف الإنسان على حدودها التامة لو كان تصورها عنده ناقصاً، فإنَّ ذلك شأنُ سائر العلوم كُلُّ في حقله الذي يختصُّ به، ويتمحَض دور علم المنطق في توجيهه العلوم إلى الطرق الصحيحة لتعريف الأشياء وليس له التدخل بعدئذ في خصوصيَّات كلِّ علم فيما يتَّصل بمواضيعاته وما هو واقعها وحقيقةها، نعم لعلم المنطق أنْ يتصدَّى لتقويم النتائج التي انتهى إليها كلِّ علم فيما يرتبط بتعريفات موضوعاته ولكن من جهة أنَّ تعريفاته هل كانت واجدة للضوابط الصحيحة أو لم تكن واجدة لها؟ أيَّ أنَّ هذا العلم أو ذاك هل اعتمد تلك الضوابط في مقام التعريف لموضوعات مسائله أو لا؟

مطلب الإنسان من الأسئلة:

من مقتضيات طبيعة الإنسان هو السؤال عن مجهولاته عندما يلتفت إلى أنه يجهلها، وتختلف كيَفِيَّة السؤال باختلاف نوع الشيء المجهول عنده وجهته، فحينما يجهل حقيقة شيء فإنه يسأل عنه بما هو، وحينما يكون جاهلاً بوجوده فإنه يسأل عن ذلك بـ "هل"، وهكذا حينما يكون جاهلاً باتصافه بشيء بعد العلم بوجوده فإنه يسأل عن ذلك بـ "هل"، وأمَّا حينما يكون عالماً بثبوت شيء لشيء إلاَّ أنه لا يعلم سبب ذلك التبوت فإنه يسأل عن ذلك بـ "لم"، وقد يسأل بـ "كم" عندما يكون جاهلاً بالعدد، وبـ "متى" حينما يكون جاهلاً بالزمان، وبـ "أين" عندما يكون جاهلاً بالمكان، وهكذا تختلف أنحاء السؤال باختلاف نحو المجهول وجهته.

وكلُّ هذه الأسئلة لا شأن للمنطق بها، فليس له التصدِّي للإجابة عنها، نعم هو مسؤول عن بيان الكيَفِيَّة الصحيحة للإجابة عن هذه الأسئلة؛ ولذلك نهض المنطق بهذه المهمَّة.

ولأنَّ كلَّ هذه الأسئلة التي ذكرناها - وكذلك غيرها - ترجع إمَّا للسؤال عن حقيقة الشيء، أو السؤال عن وجوده أو ثبوته لشيء آخر، أو السؤال عن علَّةَ الوجود أو الثبوت - لِمَا كان الأمر كذلك - أمكن أنْ يُقال إنَّ مرجع كلَّ ما يسأل عنه الإنسان إلى واحدٍ من الأسئلة الثلاثة وهي: ("ما" و"هل" و"لم")؛ ولذلك تصدَّى علم المنطق لبيان كيفية الإجابة عن هذه الأسئلة اعتماداً على أنَّ الوقوف على كيفية الإجابة عن هذه الأسئلة يؤدي إلى التعرُّف على كيفية الإجابة الصحيحة عن بقية الأسئلة.

والذِّي تصدَّى له علم المنطق في بحث المعرف هو بيان كيفية الإجابة عن السؤال الأوَّل، وأمَّا بيان كيفية الإجابة عن السؤال الثاني والثالث فقد تصدَّى له في بحث الحُجَّةِ.

ولكي يتحدَّد إطار البحث عن المعرف بصورة تامَّة نرى من المناسب تحديد المطالب التي يتواخاها المستفهم بواسطة الأسئلة المذكورة.

أمَّا الاستفهام بـ "ما" :

فهو لغرض تحصيل التصور للشيء المجهول، وذلك إمَّا أنْ يكون بـ "ما" المعَبَّر عنها بـ "ما" الشارحة، وأخرى يكون بواسطة "ما" المعَبَّر عنها بـ "ما" الحقيقة، والفرق بينهما أنَّ "ما" الشارحة يُسأَل بها لغرض تحصيل التصور في الجملة لفهم اللفظ، أي أنَّ الإنسان عندما لا يكون متصرِّفاً لمعنى لفظ مِنَ الألفاظ فإنه يسأل عنه بـ "ما الشارحة"، فيقول مثلاً: (ما العنقاء؟)، (ما الساعة؟).

ولأنَّ السائل لا يروم بسؤاله أكثر مِن التعرُّف على معنى اللفظ لذلك فهو

يكتفي بأي جواب يوجب له تصورُّ معنى ذلك اللفظ وإنْ كان لا يُنتج الوقوف على الحقيقة التامة للمعنى؛ وهذا يصحُّ الجواب عن السؤال بـ "ما" الشارحة ببيان حقيقة الشيء، كما يصحُّ الجواب عنه بطلاق ما ينتج تصورُّ ذلك الشيء وإنْ لم يكن معبراً عن حقيقته.

فيصحُّ حين السؤال عن الفرس مثلاً بـ (ما الفرس؟) أنْ يكون الجواب هو الحيوان الصا هل، وذلك ما يعبر عن حقيقته التامة - كما قيل - كما يصحُّ أنْ يجاب عن هذا السؤال بـ أي دابة سريعة ورشيقه يستفاد منها للركوب.

ومنشأ التعبير عن "ما" بالشارحة هو أنَّ الغرض من السؤال بها هو طلب شرح المفهوم من اللفظ وليس الغرض من السؤال بها التعرُّف على كنه الشيء وحقيقته؛ ولذلك يقال أنَّ المطلوب من السؤال بـ "ما" الشارحة هو التعريف الاسمي.

"ما" الحقيقية:

وأما السؤال بـ "ما" الحقيقية فهو للتعرُّف على حقيقة الشيء المسؤول عنه، أي أنَّ المطلوب حين السؤال بـ "ما" الحقيقية هو تصورُّ ماهيَّة الشيء في نفس الأمر والواقع، وذلك لا يصحُّ إلَّا حينما يكون الشيء المسؤول عنه محرز الوجود؛ إذ ما لم يكن موجوداً فإنه لا واقع له حتَّى يُسأل عنه.

وإذا كان الشيء محرز الوجود فذلك يقتضي أن يكون متصوراً بمستوىٍ من التصور؛ ولذلك يكون السؤال عنه بـ "ما" الحقيقية لغرض الوقوف على حقيقته التامة وليس لغرض تحصيل التصور بأيٍّ نحو كان كما هو الحال في السؤال بـ "ما" الشارحة.

ولذلك قالوا: إنَّ السؤال بـ "ما" الشارحة يكون حين الجهل بأصل الوجود للشيء المسؤول عنه، وأنَّ السؤال بـ "ما" الحقيقة يكون بعد إحراز أصل الوجود.

ويكن أنْ يكون الشيء محرز الوجود إلَّا أَنَّه ولعدم تصوُّر معنى اللفظ لا تتوجه النفس إلى ما هو محرز عنده؛ ولذلك نسأل عن معنى ذلك اللفظ بـ "ما" الشارحة.

مثلاً: عندما يسمع الإنسان لفظ الفرس لأول مرة فإنه يسأل عن معناه بـ "ما الشارحة" وقد يكون حين سؤاله راكباً على فرس، فسؤاله عن معنى الفرس بـ "ما الشارحة" كان في ظرف العلم بوجود الفرس إلَّا أَنَّه لَم يكن يعلم بانطباق معنى الفرس على ما هو محرز الوجود عنده سأله عن معنى الفرس بـ "ما" الشارحة.

فالسؤال بـ "ما" الشارحة قد يجتمع مع إحراز الوجود للشيء ولكن مع الجهل بانطباق معنى اللفظ المسؤول عنه على المعنى المحرز الوجود.

وبذلك يتَّضح معنى قوله إنَّ السؤال بـ "ما" الشارحة يكون قبل إحراز الوجود للشيء، وإنَّ السؤال بـ "ما" الحقيقة يكون بعد إحراز الوجود للشيء المسؤول عنه.

ففي المثال المذكور لو تبيَّن للسائل أنَّ معنى لفظ الفرس هو هذا الشيء المحرز الوجود عنده ورغم ذلك سأله مرة أخرى وقال (ما الفرس؟) فإنَّ سؤاله حتماً سيكون لغرض التعرُّف على حقيقة هذا الشيء الموجود.

وأمَّا الاستفهام بـ "هل":

فهو لغرض التعرُّف على ثبوت الوجود لشيء أو لغرض التعرُّف على ثبوت

صفة لشيء بعد إثراز وجوده.

ويعبّر عن "هل" - عندما يكون الغرض هو التعرّف على ثبوت الوجود للشيء - بـ "هل" البسيطة، كما يعبّر عن "هل" - عندما يكون الغرض هو التعرّف على ثبوت صفة لشيء بعد إثراز الوجود لذلك الشيء - بـ "هل" المركبة.

فحينما يُقال: (هل زيد موجود أو لا؟) فالسؤال جاء لطلب التصديق بقضية هي أنَّ زيداً موجود أو زيداً ليس موجوداً، وهذه القضية بسيطة لأنَّ مجموعها الوجود، وكلُّ قضية مجموعها الوجود يعبّر عنها بالبساطة.

وحينما يُقال: (هل زيد عالم أو لا؟)، فالسؤال يطلب التصديق بقضية هي أنَّ زيداً عالم أو زيداً ليس عالماً؛ وهذه القضية مركبة لأنَّ مفادها ثبوت شيء لشيء بعد الفراغ من وجوده أو عدم ثبوت شيء لشيء بعد الفراغ من وجود ذلك الشيء أيضاً، وكلُّ قضية من هذا القبيل فهي تنحلُّ إلى قضيَّتين، الأولى هي أنَّ زيداً موجود، والثانية هي أنَّ زيداً عالم أو غير عالم؛ لذلك اكتسبت "هل" الداخلة على مثل هذه القضايا هذه التسمية - أعني "المركبة" -

وأمّا الاستفهام بـ "لم" :

فهو لغرض الوقوف على السبب من ثبوت شيء لشيء، والسبب المسؤول عنه بأداة الاستفهام "لم" هو إمَّا الواسطة في الثبوت - أعني العلة الموجبة لثبت المحمول للموضوع - أو الواسطة في الإثبات وهو السبب الكاشف عن ثبوت المحمول للموضوع.

ومثال الأول هو السؤال مثلاً عن علَّة حرارة الماء كان يُقال: (لمَ كان الماء

حاراً؟)، فإنه لغرض التعرُّف عن العلَّة الموجبة لثبوت الحرارة للماء، والجواب هو النار مثلاً، فوقع الماء تحت تأثير النار هو العلَّة لاكتسابه الحرارة، فالنار واسطة في الثبوت.

ومثال الثاني هو السؤال مثلاً عن زيد (لم يموت؟)، فحينما يكون الجواب (إنه إنسان) فمعنى ذلك أنَّ الجيب اعتمد الواسطة في الإثبات للإجابة عن السؤال؛ إذ أنَّ زيداً لما كان إنساناً فإنه يكشف عن أنه يموت لأنَّ كلَّ إنسان يموت.

وتفصيل كلَّ ذلك سيأتي في محلِّه إن شاء الله تعالى.

معنى التعريف:

التعريف للشيء هو الكشف عنه إما ببيان حقيقته وكنهه، وإما ببيان ما يُميِّزه عن غيره من الأشياء، ويعبَّر عنه بالمعْرَف كما يعبَّر عنه بالقول الشارح.

وبتعبير آخر: إنَّ التعريف هو ما يُوجب تصوُّر الشيء على حقيقته أو تصوُّره ببيان خصوصياته المنتجة لامتيازه عما عداه من الأغيار.

شرائط التعريف:

وحتَّى يكون التعريف واحداً للغرض - وهو تصوُّر المعرف بحقيقة أو بما يُميِّزه - لا بدَّ من توافره على مجموعة من الشرائط :

الشرط الأول: أنْ يكون التعريف موجباً لدخول جميع أفراد المعرف وموجاً لخروج أفراد غير المعرف، وهذا هو معنى أنَّ التعريف لا بدَّ وأنْ يكون جامعاً مانعاً.

فلو عرَّفنا الإنسان بأنه الحيوان الناطق أو عرَّفناه بالناطق فإنَّ هذا التعريف يجمع كلَّ أفراد الإنسان بحيث لا يشذُّ منهم أحد، كما أنه يمنع من دخول أفراد غير الإنسان كالحجر والشجر والفرس وغيرها.

وبما ذكرناه يتَّضح أنَّ بين المعرف والمعرف نسبة التساوي، والتي تعني التصادق التام بين أفراد المعرف وأفراد المعرف، فأفراد المعرف هي عينها أفراد المعرف وكذلك العكس.

كما تبيَّن مما ذكرناه أنَّ المعرف لو كان أعمَّ مطلقاً من المعرف أو أخصَّ منه مطلقاً أو من وجه أو كان مبانياً للمعرف لكان فاقداً للشرط المذكور، وهو اعتبار أنَّ يكون التعريف جاماً مانعاً.

وبيان ذلك:

التعريف بالأعمَّ مطلقاً:

لو كان المعرف أعمَّ مطلقاً من المعرف لما كان مانعاً من دخول أفراد غير المعرف في التعريف؛ ذلك لأنَّ الأعمَّ مطلقاً يشمل الأخصَّ وغيره.

فلو عرَّفنا الإنسان بالحيوان لكان هذا التعريف خاطئاً؛ لأنَّ الحيوان وإنْ كان يشمل جميع أفراد الإنسان؛ لأنَّ ما من إنسان إلاً وهو حيوان إلاً أنه يصدق على غير أفراد الإنسان أيضاً، وهذا معناه أنَّ تعريف الإنسان بالحيوان ليس مانعاً.

وأمَّا منشأ عدم صحة التعريف بالأعمَّ مطلقاً فهو لأنَّ التعريف كما ذكرنا إما أنَّ يكون كافياً عن حقيقة الشيء وكنهه، وإما أنَّ يكون مميِّزاً له عن غيره، وكلَّ الأمرين لا ينطبقان على التعريف بالأعمَّ مطلقاً؛ وذلك لأنَّ الأعمَّ مطلقاً لا يكشف

عن حقيقة الشيء وكنهه كاملاً، فالحيوان مثلاً لا يعبر عن حقيقة الإنسان لأنَّ حقيقة الإنسان ليست هي الحيوانية فقط، بل هي بالإضافة إلى الناطقية.

كما أنَّ التعريف بالأعمَّ مطلقاً لا يميِّز الشيء المعرف عن جميع ما عداه، فتعريف الإنسان بالحيوان وإنْ كان يجب تمييز الإنسان عن كثير من الأشياء كالحجر والشجر إلَّا أنه لا يجب تمييزه عن كلِّ شيء مثل الفرس والأرنب.

التعريف بالأخصّ مطلقاً:

لو كان المعرف أخصّ مطلقاً من المعرف لما كان جاماً لأفراد المعرف؛ إذ أنَّ أفراد الأعمَّ أوسع من أفراد الأخصّ، فلو عرَّفنا الحيوان بأنه الإنسان لكان ذلك من التعريف بالأخصّ، والأخصّ لا يصدق على قام أفراد الأعمَّ، هذا مضافاً إلى أنَّ الأخص يكون دائماً أخفى من الأعمَّ مطلقاً في الذهن؛ ذلك لأنَّ قيود وخصوصيات الأخصّ أكثر من قيود وخصوصيات الأعمَّ، وكثرة القيود وخصوصيات للشيء تعني أنَّ تصوره في الذهن أصعب من تصور الأقلّ قيوداً؛ ولذلك كان الأخصّ مطلقاً أخفى من الأعمَّ، وذلك ما ينتج عدم صلاحيته للتعريف لبداية أنَّ المعرف لا بدَّ وأنْ يكون أجلَى من المعرف.

التعريف بالأعمَّ من وجه:

لو كان المعرف أعمَّ من وجه لما كان جاماً لأفراد المعرف، ولما كان مانعاً من دخول أفراد غير المعرف؛ ذلك لأنَّ الأعمَّ من وجه يتصادق مع بعض أفراد الأخصّ من وجه ويفترق عنه في أفراد أخرى، وهذا هو معنى أنَّ التعريف بالأعمَّ من وجه ليس مانعاً من دخول أفراد غير المعرف، ثم إنَّ الأخصّ من وجه يفترق عن الأعمَّ

مِنْ وَجْهِ فِي بَعْضِ الْأَفْرَادِ؛ لَأَنَّ الْأَخْصَّ مِنْ وَجْهِ أَعْمَّ مِنْ وَجْهِهِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى أَنَّ التَّعْرِيفَ بِالْأَعْمَّ مِنْ وَجْهِهِ لَيْسَ جَامِعًا لِلْأَفْرَادِ الْمُعْرَفَ.

فَلَوْ عَرَّفْنَا إِلَيْنَا بِالْأَبْيَضِ لَأَوْجَبَ ذَلِكَ خَرْوَجَ بَعْضِ اَفْرَادِ الْمُعْرَفَ "الْإِنْسَانَ" عَنِ التَّعْرِيفِ؛ إِذَا أَنَّ الْأَبْيَضَ لَا يَصِدِّقُ عَلَى جَمِيعِ اَفْرَادِ إِلَيْنَا، كَمَا أَنَّ تَعْرِيفَهُ بِالْأَبْيَضِ يَنْتَجُ دُخُولَ اَفْرَادَ غَيْرِ الْمُعْرَفِ فِي التَّعْرِيفِ؛ إِذَا أَنَّ الْأَبْيَضَ يَصِدِّقُ عَلَى مَثَلِ الْقَرْطَاسِ وَالثَّلْجِ وَغَيْرِهِمَا، وَهِيَ لَيْسَتِ مِنْ اَفْرَادِ إِلَيْنَا.

فَالْتَّعْرِيفُ بِالْأَعْمَّ مِنْ وَجْهِهِ يَفْضِي إِلَى عَدَمِ تَمِيزِ الْمُعْرَفِ عَمَّا عَدَاهُ، هَذَا مَضَافًا إِلَى أَنَّهُ لَا يَكْشِفُ عَنِ حَقِيقَةِ الْمُعْرَفِ وَكُنْهِهِ.

وَأَمَّا عَدَمِ صَحَّةِ التَّعْرِيفِ بِالْمَبَاهِنِ فَواضِحٌ؛ إِذَا هُوَ مِنْ تَعْرِيفِ الشَّيْءِ بِضَدِّهِ؛ لَذِكَرِ فَهُوَ لَا يَصِلُّ لِلْكَشْفِ عَنِ حَقِيقَةِ الْمُعْرَفِ كَمَا لَا يَصِلُّ لِتَميِيزِهِ، وَبِذَلِكَ يَتَعَيَّنُ اعْتِبَارُ التَّسَاوِيِّ فِي الصَّدْقِ بَيْنِ الْمُعْرَفِ وَالْمُعْرَفَ، فَكُلُّ مَا صَدِقَ عَلَيْهِ الْمُعْرَفُ لَا بَدْءٌ يَصِدِّقُ عَلَيْهِ الْمُعْرَفُ وَكَذَلِكَ الْعَكْسُ.

الشرط الثاني: أَنْ يَكُونَ التَّعْرِيفُ بِعِرْفٍ أَكْثَرَ وَضُوحاً مِنْ الْمُعْرَفَ، فَلَا يَصْحُّ التَّعْرِيفُ بِالْأَخْفَى، كَمَا لَا يَصْحُّ التَّعْرِيفُ بِالْمَسَاوِيِّ فِي الوضوح والخفاء؛ ذلك لأنَّ الغرض من التَّعْرِيفِ هو تحصيل التَّصوُّرُ لِلْمُعْرَفَ وَهُوَ مَا يَقْتَضِي الْاستِعَانَةُ بِالْمَعْلُومَاتِ وَالصُّورِ الْمُتَبَلُوَرَةِ عِنْدَ الْمَخَاطِبِ بِالتَّعْرِيفِ.

وَيَكُنَّ أَنْ نَمْثُلَ لِلتَّعْرِيفِ بِالْأَخْفَى بِمَا لَوْ عَرَّفَ أَحَدُهُمُ الْقَمَرَ بِأَنَّهُ جَوْهَرٌ مَوْجُودٌ لَا فِي مَوْضِعٍ، كَمَا يَكُنَّ التَّمثِيلُ لِلتَّعْرِيفِ بِالْمَسَاوِيِّ فِي الظَّهُورِ وَالْخَفَاءِ بِمَا لَوْ عَرَّفَ أَحَدُهُمُ الْمَاهِيَّةَ، أَوْ عَرَّفَ الْوِجْدَنَ بِالْكَائِنِ.

وبمجموع ما ذكرناه يتبيّن عدم صحة التعريف بالمجازات والمشتركات اللفظيّة دون قرينة، وبالمهجور من الألفاظ دون قرينة، وبالألفاظ الغريبة وغير المستعملة؛ لأنَّ التعريف بكلِّ ذلك إماً أنَّه لا يتحقّق الغرض، أو أنَّه ينتج نقىض الغرض.

الشرط الثالث: أنْ يكون التعريف بفهم مغاير لفهوم المعرف - وإنْ كان يلزم اتحادهما في الصدق - فلا يصحُّ تعريف الشيء بنفسه، لأنَّ نعرف الإنسان بالإنسان أو بما يراده من ألفاظ؛ ذلك لأنَّ المفترض أنَّ مفهوم المعرف غير متصور، والتعريف جاء لغرض تحصيل التصور له، وذلك لا يتمُّ بنفس مفهوم المعرف، نعم ذلك يتمُّ بواسطة حمل مفهوم مغاير عليه، على أنْ يكون بينهما اتحاد في الصدق على الأفراد.

فمفهوم الإنسان مغاير لفهوم الناطق إلاً أنَّه لما كان بينهما نسبة التساوي من جهة الصدق على الأفراد، أي أنَّه لما كان كلَّ أفراد الناطق صادقة على أفراد الإنسان، وكذلك العكس صحيح ذلك تعريف الإنسان بالناطق رغم تغايرهما في المفهوم.

الشرط الرابع: ألا يكون التعريف بمعْرَفٍ يتوقف فهمه على فهم المعرف؛ لأنَّ الغرض من التعريف هو فهم المعرف وتصوُّره، فإذا كان تصوُّر المعرف متوقًّفاً على تصوُّر المعرف وفهمه لزم الدور، وهو توقيف فهم كلِّ مِنْهما على فهم الآخر، وبذلك لا يتحقق الغرض من التعريف وهو فهم المعرف.

ويمكن أنْ نتّل ذلك بما لو عرَّفنا الثمر بالشيء الذي يكون من الشجر، والمفترض أنَّ الشجر قد عرَّف بالشيء الذي يكون منه الثمر، وبذلك يكون فهم

معنى الثمر متوقفاً على فهم معنى الشجر، ويكون فهم معنى الشجر متوقفاً على فهم معنى الثمر.

أقسام التعريف:

التعريف إما أن يكون بالحد أو بالرسم، وكل منها ينقسم إلى تام وناقص، فحاصل أقسام التعريف أربعة:

الأول - الحد التام: وهو تعريف الشيء بجنسه وفصله القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق.

فالحيوان هو الجنس القريب للإنسان، والناطق هو الفصل القريب له؛ ولذلك كان تعريف الإنسان بهما من التعريف بالحد التام.

ثم إن القول بأن الحد التام هو ما كان بالجنس والفصل القريبين لا يعني أن التعريف لو اشتمل على الجنس والفصل البعيدين مع اشتتماله على القريبين منهما لا يكون حدّاً تاماً؛ ذلك لأنَّ المنطَّ في تحقق التعريف بالحد التام هو اشتتماله على الجنس والفصل القريبين بقطع النظر عن اشتتماله على غيرهما، أو عدم اشتتماله على غيرهما؛ ولذلك يكون التعريف بالخاصة والعرض العام والجنس والفصل البعيدين من التعريف بالحد التام لو كان مشتملاً بالإضافة إلى ذلك على الجنس والفصل القريبين.

فلو قيل إنَّ الإنسان هو (الجسم النامي الحسَّاس الحيوان الناطق) لكان ذلك من التعريف بالحد التام؛ ذلك لاشتماله على الجنس والفصل القريبين، وهكذا لو قيل إنَّ الإنسان هو (الحيوان الماخي الناطق الضاحك).

ولو قيل مثلاً إنَّ الإنسان هو (الجسم النامي الحسَّاسُ الناطق) لكان ذلك مِن التعريف بالحدَّ التامِ أياضًا؛ وذلك لأنَّ الجسم النامي الحسَّاسُ هو الحيوان والذِي هو جنسُ الإنسان القريب، غاية ما في الأمر أنَّه استعِيَضَ عن ذكر الحيوان بذكر جنسه وفصله، وذلك يساوق ذكر الجنس القريب للمعرفَةِ "الإنسان".

ومتحصلُّ هو أنَّ الحدَّ التامَ هو ما كان مشتملاً على جميع ذاتيَّات المعرفَةِ بقطع النظر عن اشتتماله على غيرها أو عدم اشتتماله إلَّا عليها، وبقطع النظر عن ذكر ذاتيَّات المقومة للمعرفَةِ بنحو الإجمال كما في تعريف الإنسان بالحيوان الناطق، أو بنحو التفصيل كما في تعريف الإنسان بالجسم النامي الحسَّاسُ الناطق.

ومنشأ التعبير عن هذا القسم مِن التعريف بالحدَّ التامَ هو أنَّ الحدَّ يعني المنع في اللغة، ولما كان التعريف بالحدَّ التامَ مشتملاً على ذاتيَّات المعرفَةِ؛ لذلك فهو مانع مِن دخول الأغيار في المعرفَةِ.

وأمَّا التعبير عنه بالتامَ فلأنَّه واجد ل تمام ذاتيَّات المعرفَةِ مِن جنس وفصل قريبينِ.

وبما ذكرناه يتَّضح أنَّ التعريف بالحدَّ التامَ هو أكمل التعاريف؛ ذلك لأنَّه يحقق كلاً غرضيَّ التعريف، وهو الكشف عن تمام حقيقة المعرفَةِ وكنهِه وقييمِه عن غيره.

الثاني - الحدَّ الناقص: هو تعريف الشيءِ بفصله القريب أو به وبجنسه البعيد، كتعريف الإنسان بالناطق أو تعريفه بالجسم الناطق.

ومنشأ التعبير عن هذا القسم مِن التعريف بالحدَّ هو أنَّه مانع مِن دخول الأغيار في المعرفَةِ بواسطة ذكر جزئه المقومِ والمختصُّ به، أعني الفصل القريب،

فذكر الفصل القريب منع مِن دخول أفراد غير المعرف في المعرف وهو في ذات الوقت جزءً مقوّم للمعرف، أي أنه بعض ذاتياته.

فالمعرف لا يكون حداً إلّا حين اشتماله على كلاً المخصوصيّتين، وهو أنْ يكون مانعاً مِن دخول الأغيار في المعرف، وأنْ يكون ذلك بواسطة بعض ذاتيات المعرف.

وأمّا منشاً وصف الحدّ في هذا القسم بالناقص فهو عدم اشتماله على تمام ذاتيات المعرف وهو الجنس القريب.

الثالث - الرسم التام: وهو تعريف الشيء بجنسه القريب وخاصّته، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك، فالضاحك هو المخاصة للإنسان كما أوضحنا ذلك في بحث الكلّيات الخمس.

وأمّا منشاً التعبير عن هذا القسم مِن التعريف بالرسم فهو لأنَّ الرسم بمعنى الأثر في اللغة، ولأنَّ المخاصة خارجة مِن ذات المعرف لازمة له لذلك صَحَّ أنْ تكون أثراً للمعرف، وذلك هو ما اقتضى التعبير عنها بالرسم، فالمخاصة أثر للذات والأثر بمعنى الرسم لغة، إذن التعريف بالأثر رسم.

وأمّا منشاً وصف الرسم بالتام فلمشاهته – كما قيل – بالحدّ التام مِن جهة اشتماله على الجنس القريب.

وبما ذكرناه يتبيّن أنَّ التعريف بالرسم التام فاقد لخاصيّة الكشف عن حقيقة المعرف وكنهه إلّا أنه واجد لخاصيّة التمييز للمعرف عن الأغيار، وذلك وحده كاف لصحته اعتباره مِن أقسام التعريف.

الرابع - الرسم الناقص: وهو تعريف الشيء بالمخاصة وحدها أو بها

وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالضاحك، أو تعريفه بالجسم الضاحك.

ومنشأ وصفه بالناقص هو تقييذه عن الرسم التام، والرسم الناقص كالرسم التام من حيث احتفاظه بخصوصية المنع من دخول أفراد غير المعرف في التعريف.

هذا هو قام الأقسام للتعريف، وكل ما لم نذكره من فروض للتعريف فهو داخل في واحد من هذه الأقسام، وإن لم يكن داخلاً فلا يصح التعريف به، وذلك مثل تعريف الشيء بعرضه العام وحده، أو تعريفه بجنسه البعيد أو القريب وحده، وذلك لما ذكرناه من لزوم أن يكون التعريف مقتضاياً لتمييز المعرف عن جميع ما عداه.

التعريف بالمثال:

المقصود من التعريف بالمثال هو تعريف الشيء ببعض مصاديقه وأفراده، كتعريف الإنسان بزيد وخالد، وتعريف الطير بالعصافور والصقر.

وهذا النحو من التعريف عادة ما يكون لغرض تيسير فهم معنى المعرف للمخاطب وإعطاء صورة - ولو كانت مجازة - عنه؛ ولذلك فهو لا يتصدّي للكشف عن حقيقة المعرف وكتنه وتقييذه عمّا عداه

التعريف بالطريقة الاستقرائية .

وهو أن يتم تعريف الشيء بواسطة التنويه بجموعة من أفراده ومصاديقه ليتمكن المخاطب من استنباط الضابطة الكلية المعبرة عن حقيقة المعرف والمقتضية لتمييزه عمّا عداه، فهو من التعريف بالمثال ولكنّه ليس لغرض إعطاء صورة مجازة

عن المعرفَ، وإنَّما هو لغرض التمهيد للوصول إلى حقيقة المعرفَ وتمييزه عماً عداه.

مثلاً: عندما نريد تعريف الحيوان فإننا أولاً نبدأ بـتعداد الكثير من أفراده المختلفة في النوع فنقول الحيوان هو مثل البقر والغنم والأسد والثعلب والعصفور والصقر والخفافيش والإنسان والجراد والحشرات والتمساح والشعبان، وبعد ذلك يبدأ الذهن في استنباط الجامع بين هذه الأنواع فيكتشف أولاً - مثلاً - أنَّ كلَّ هذه الأفراد مِن الأجسام النامية، ويكتشف ثانياً أنَّها تحسُّ وتتحرَّك بالإرادة.

وبذلك ينتهي الذهن إلى هذه النتيجة، وهي أنَّ الحيوان هو الجسم النامي الحساس والمتحرَّك بالإرادة.

وغالباً ما يكون هذا النحو مِن التعريف متداولاً في المدارس المتصدية لتعليم الناشئة والتلاميذ؛ وذلك لغرض ترويض عقولهم على الاستنباط والاستنتاج.

التعريف بالتشبيه:

وهو تعريف الشيء بواسطة تنظيره بما يشبهه مِن أشياء، والغرض مِن هذا النحو مِن التعريف هو الغرض مِن التعريف بالمثال، وقد يكون لنفس الغرض مِن التعريف بالطريقة الاستقرائية.

ومثاله: أنْ يُعرَف البَلَور بالثلج، فيقال: إنَّ البَلَور شيء يشبه الثلج.

هذا لو كان الغرض مِن التعريف بالتشبيه هو الغرض مِن التعريف بالمثال، وأمَّا لو كان الغرض منه هو الغرض مِن التعريف بالطريقة الاستقرائية - وهو التمهيد للوصول إلى حقيقة المعرفَ أو تمييزه عماً عداه - فيمكن أنْ نذكر لذلك هذا المثال:

وهو أنْ نشَبِّهُ الْبَلَورَ بِالثَّلْجِ فِي الْبَياضِ وَالصَّفَاءِ، وَنشَبِّهُهُ بِالْحَجَرِ مِنْ جَهَةِ أَنَّ كُلَّاهُمَا جَسْمٌ غَيْرُ قَابِلٍ لِلنُّومَةِ، وَنشَبِّهُهُ بِالرَّصَاصِ مِنْ جَهَةِ أَنَّ كُلَّاً مِنْهُمَا مَعْدُنٌ، وَنشَبِّهُهُ بِالذَّهَبِ مِنْ جَهَةِ أَنَّ كُلَّاً مِنْهُمَا نَفِيسٌ وَيُسْتَعْمَلُ لِلزِّينَةِ، وَهَكُذا يَبْقَى نَظَرُ الْبَلَورِ بِالْمَفَاهِيمِ الْمُعْلَمَةِ عِنْدَ الْمُخَاطِبِ لِيُتَمَكَّنَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ اسْتِنْتَاجِ التَّعْرِيفِ الْمُنْسَبِ لِفَهْوِ الْبَلَورِ وَالْمُقْتَضِيِّ إِمَّا لِلْكَشْفِ عَنْ حَقِيقَتِهِ أَوْ تَعْيِيزِهِ عَمَّا عَدَاهُ.

وَكَيْفَ كَانَ فَالْتَعْرِيفُ بِالْطَّرَقِ الْمُتَلَاثَةِ الْمُذَكُورَةِ إِنْ أَوجَبَتِ الْكَشْفَ عَنْ حَقِيقَةِ الْمَعْرَفَ أَوْ تَعْيِيزِهِ عَمَّا عَدَاهُ فَهُوَ دَاخِلٌ تَحْتَ وَاحِدٍ مِنَ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي ذَكَرْنَا هَا، وَإِلَّا كَانَ إِطْلَاقُ عَنْوَانِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهَا مُبْنِيًّا عَلَىِ الْمَسَاحَةِ.



تَمَارِينُ الْمَبْحَثِ الْأُولِيِّ :

س١: مَا هِيَ الْفَائِدَةُ مِنَ التَّعْرِيفِ؟

س٢: لِمَاذَا تَصْدِيَ عِلْمُ الْمِنْطَقَةِ بِحْثَ الْمَعْرَفَ؟ وَمَا هِيَ أَهْمَىُ الْمَعْرَفَ لِلْعِلَمَاتِ الْأُخْرَى؟

س٣: مَا الْمَرَادُ مِنْ أَدْوَاتِ الْاسْتِفْهَامِ التَّالِيَّةِ مَعَ ذِكْرِ الْمَثَالِ لِكُلِّ مِنْهَا:

الْاسْتِفْهَامُ بِـ"مَا" الْحَقِيقَيَّةِ.

الْاسْتِفْهَامُ بِـ"مَا" الشَّارِحةِ

الْاسْتِفْهَامُ بِـ"هَلْ".

الْاسْتِفْهَامُ بِـ"لَمْ".

س٤: مَا مَعْنَى التَّعْرِيفِ؟

- س٥: ما هي شروط التعريف؟ عددها مع المثال لكل شرط.
- س٦: لماذا لا يمكن أن يكون المعرف أعم مطلقاً من المعرف أو أخص منه؟ مع ذكر المثال.
- س٧: هل يمكن أن يكون المعرف أعم من وجہ من المعرف أو مباینًا له؟ مثل لذلك.
- س٨: أقسام التعريف أربعة، عددها مع الشرح والمثال لكل منها.
- س٩: ما هو المقصود من التعريف بالمثال؟ ولماذا لم يدخل ضمن أقسام التعريف الأربع؟ مثل لذلك.
- س١٠: ما هو الفرق بين التعريف بالطريقة الاستقرائية والتعريف بالتشبيه؟ مثل لكل منها.

المبحث الثاني:

القسمة

ويتضمن :

١ - تعريف القسمة.

٢ - شرائط القسمة.

٣ - حقيقة القسمة.

٤ - أنواع القسمة:

أ - طبيعية.

ب - منطقية.

٥ - طرق القسمة:

أ - طريقة القسمة الثانية.

ب - القسمة الاستقرائية.

٦ - التعريف بالقسمة.

القسمة

كَنَّا قد بحثنا فيما سبق أقسام التعريفات وانتهينا إلى أنَّ التعريف قد يكون بالحدود وقد يكون بالرسوم، والبحث في المقام عن القسمة باعتبارها أحد أهم الطرق التي يستعان بها للوقوف على الحدود والرسوم للأشياء.

وببيان آخر:

لَمَّا كان الغرض من التعريف هو تحصيل التصور للشيء المعرف، ولَمَّا كان تحصيل التصور لا يكون إلَّا بالوقوف على حقيقة الشيء وكنهه أو تمييزه عما عداه من الأشياء، - لَمَّا كان الأمر كذلك - ناسب أنْ نبحث عن الطرق التي يستعان بها لتحقيق هذا الغرض؛ ولأنَّ القسمة من أهمُّ وسائل الوصول لهذا الغرض اقتضى ذلك بحثها في المقام.

تعريف القسمة:

المدلول اللغوي لِلفظ القسمة هو الفرز والتوزيع للشيء وتحصيصه إلى حصص، وهي بحسب مدلولها الاصطلاحي كذلك، فعندما يتمُّ توزيع الشيء الواحد إلى أزواج وحصص فذلك هو التقسيم.

وكلُّ حصةٍ من الحصص المقسمة إذا أضيفت إلى ما انقسمت منه يُقال لها قسم،

وإذا أضيفت إلى الحصة الأخرى يُقال لها قسيم، ويُقال للشيء الذي تم تقسيمه إلى حصص مُقسَّم.

مثلاً عندما نقسم الإنسان إلى ذكر وأنثى، فإنَّ الإنسان وهو العنوان الجامع للذكر والأنثى يُقال له "مُقسَّم"، ويُقال للذكر إذا لاحظناه من جهة أنه حصة الإنسان قسم، كما يُقال له - عندما نلاحظه من جهة الحصة التي هي بإزاره وهي الأنثى - قسيم، وهكذا الحال بالنسبة للأنثى، فهي قسم للإنسان وقسيم للذكر.

شرائط القسمة:

ولكي تكون القسمة منتجة للغرض المقصود منها يلزم اشتتماها على مجموعة من الشروط:

الشرط الأول: أن تكون جهة القسمة للشيء محددة؛ إذ أنَّ للشيء الواحد جهات متعددة، كلَّ جهة تقتضي تقسيماً مختلفاً عن التقسيم من الجهة الأخرى.

فالإنسان مثلاً وإنْ كان حقيقة واحدة إلاَّ أنه يمكن أنْ يلاحظ من جهات متعددة، وكلَّ جهة من هذه الجهات تقتضي تقسيماً مختلفاً عن التقسيم من الجهة الأخرى.

فحينما نلاحظ أنَّ الإنسان من جهة طبيعة خلقه فهو ينقسم إلى ذكر وأنثى، وحينما يلاحظ من جهة عمره فهو ينقسم إلى صبي وشاب وكهل وشيخ، وحينما يلاحظ من جهة لونه فهو ينقسم إلى أبيض وأسود، وعندما يلاحظ من جهة العلم فهو ينقسم إلى عالم وجاهل، وهكذا تختلف التقسيمات باختلاف الجهات المنظورة.

فلو لم يلاحظ في القسمة جهة التقسيم فإنَّ ذلك قد يؤدِّي إلى تداخل الأقسام،

فعندما نقسم الإنسان دون تحديد جهة التقسيم يمكن أن نذكر له عدّة أقسام، وبعدئذ نجد أننا قد ذكرنا القسم الواحد مرّتين أو أكثر.

فالإنسان عندما نقسمه دون ملاحظة جهة التقسيم يمكن أن تكون له هذه الأقسام: وهي أنه ذكر وأنثى وفقير وغنيّ وعالم وجاهل وأسود وأبيض وطويل وقصير وهكذا.

ولو دققنا النظر لوجدنا أن هذه الأقسام متداخلة، فالذكر قد يكون فقيراً وعالماً في حين أن القسمة مبنية على التباين بين الأقسام كما سيتضح إن شاء الله تعالى.

الشرط الثاني: أن تكون الأقسام المذكورة للمقسم متباعدة، بمعنى أنه يشترط عدم صدق أحدها على الآخر، ومثاله تقسيم الإنسان إلى ذكر وأنثى، فإن كلاً من القسمين لا يصدق على الآخر، فلا شيء من الذكر بأنثى وكذلك العكس. وبذلك يتضح عدم صحة تقسيم الإنسان إلى ذكر وأنثى وامرأة؛ وذلك لأن الأنثى تصدق على المرأة.

وبتعبير آخر:

إن اشتراط التباين بين الأقسام يقتضي اشتراط أن لا يكون قسيم الشيء قسماً من ذلك الشيء واقعاً، فالمرأة في المثال قسم من أقسام الأنثى؛ لأن الأنثى تنقسم إلى امرأة وصبية، فإذا جعلت المرأة قسيماً للأنثى كان معنى ذلك أنك جعلت قسم الشيء - وهي المرأة - قسيماً لذلك الشيء - الأنثى - وذلك ينافي اعتبار التباين بين الأقسام؛ إذ أن قسم الشيء لا يكون مبايناً للشيء المنقسم منه،

فالمرأة المنقسمة عن الأنثى لا تكون مبادنة للأنثى فكيف تكون قسيماً لها؟!

وبعبارة أخرى يشترط أن لا يكون قسيم الشيء ملتصقاً لنفس ذلك الشيء، فالأنثى التي اعتبرت في المثال قسيماً للمرأة هي واقعاً ملتصقاً للمرأة؛ لأنَّ الأنثى تنقسم إلى امرأة وصبيَّة، فعلاقة الأنثى بالمرأة علاقة المقسم بأحد أقسامه، وإذا كان كذلك كيف تكون المرأة قسيماً للأنثى؟!

الشرط الثالث: أن يكون المقسم صادقاً ومنظباً على كلّ أقسامه، فلا يصحُّ اشتمال الأقسام على ما هو مباین للمقسم، فلا يصحُّ أنْ يُقال مثلاً إنَّ الإنسان ينقسم إلى ذكر وأنثى وفرس؛ إذ أنَّ الفرس مباین للإنسان فكيف يكون واحداً مِنْ أقسامه؟!

وبذلك يتضح معنى قوله إنَّ الشيء لا ينقسم إلى نفسه وغيره، أي لا ينقسم إلى واحد أو أكثر مِن حصصه وآخر مِن غير حصصه؛ إذ أنَّ الذي مِن غير حصصه لا يكون المقسم صادقاً ومنطبقاً عليه، وهذا هو معنى مبaitته له.

الشرط الرابع: أن تكون الأقسام مساوية للمقسم، بمعنى لزوم استيعاب الأقسام لجميع حصص المقسم، فلا يصح تقسيم الإنسان مثلاً من جهة عمره إلى صبي وكهل وشيخ؛ إذ أن هذه الأقسام لا تساوي المقسم (الإنسان)، لأن ثمة قسماً يصدق عليه عنوان الإنسان إلا أنه لم يذكر ضمن الأقسام، وذلك هو معنى عدم استيعاب الأقسام لجميع حصص المقسم.

حقيقة القسمة:

قلنا إنَّ قسمة الشيء تعني توزيعه إلى حصة، وذلك يقتضي مجموعة مِن

الأمور:

الأمر الأول: إنَّ المقسم شيء واحد، وذلك هو ما نشأ عنه عدم صحة اشتتمال الأقسام على ما لا يصدق وينطبق عليه المقسم؛ إذ أنَّ اشتتماله على ذلك معناه أنَّ المقسم ليس شيئاً واحداً؛ لأنَّ افتراضه شيئاً واحداً يقتضي ألا يكون مبانياً لأقسامه.

الأمر الثاني: إنَّ كُلَّ حَصَّةً أو قسم للمقسم يشتمل على خصوصيَّة مفقودة في القسم الآخر وإلاًّ لما صحَّ اعتبارهما قسمين أو أقسام، فالمصحح مثلاً لاعتبار الذكر قسماً للإنسان والأنثى قسماً آخر للإنسان هو أنَّ الذكر مشتمل على خصوصيَّة مفقودة في الأنثى وكذلك العكس، فلو كانا مشتركَيْن في تمام الخصوصيَّات أو فاقدِيْن لتمام الخصوصيَّات لكانا شيئاً واحداً، نعم لا بدَّ أنْ تكون لهما جهة مشتركة وهي أنَّهما إنسان، وإنَّما صحَّ اعتبارهما قسمين لقسم واحد. فالتقسيم مبنيٌ على أنَّ الأقسام متصادقة مع المقسم، ولكن لـكُلَّ قسم خصوصيَّة تُميِّزه عن القسم الذي بإزاره.

وذلك هو منشأ اعتبار التباين بين الأقسام، أي عدم تصادقها مع بعضها رغم تصادقها جمِيعاً في المقسم، فسبب التباين هو أنَّ كُلَّ قسم مشتمل على خصوصيَّة مفقودة في القسم الآخر، وذلك هو ما ينشأ عنه عدم انطباق أحدهما على الآخر، وبما ذكرناه يتَضح منشأ اعتبار عدم التداخل بين الأقسام.

الأمر الثالث: إنَّ قسمة الشيء لـمَا كانت بمعنى توزيعه إلى حصص، فهذا يقتضي تساوي الحصص والأقسام للشيء المقسم وإنَّما لم تكن القسمة قسمة للشيء

بل تكون قسمة لبعضه.

وبذلك يتضح منشأ اعتبار تساوي الأقسام للمقسم وأنَّ المقسم لَمْ كان قام الشيء فهذا معناه لزوم أنْ لا تكون الأقسام أقلَّ مِن مستوى المقسم.

أنواع القسمة:

تارة تكون القسمة للشيء المركب من أجزاء وتارة تكون القسمة للشيء الكلّي الذي يصدق على كثرين، ويعبر عن النحو الأوّل من القسمة بالقسمة الطبيعية، ويعبر عن النحو الثاني بالقسمة المنطقية. وبيان ذلك :

القسمة الطبيعية: هي ما يكون المقسم فيها واحداً من المركبات الخارجية أو العقلية، على أنْ يكون لحاظ التقسيم هو تعداد ما يتراكب منه ذلك المقسم من عناصر وأجزاء.

فمدار التحقق لهذا النحو من القسمة هو أنْ يكون المقسم مركباً بقطع النظر عن كونه من المركبات الكلية أو من المركبات الجزئية، على أنْ يكون التقسيم بمعنى تحليل ما يتكون منه المركب.

ومثال ذلك تقسيم كتاب محدّد إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة.

فالقسمة هنا طبيعية؛ لأنَّ المقسم - وهو الكتاب - من المركبات، ولأنَ التقسيم هنا كان بمعنى تحليل ما يشتمل عليه الكتاب من أجزاء.

وهكذا تقسيم مفهوم الإنسان إلى حيوان وناطق، فإنَّ مفهوم الإنسان وإنْ كان كلّياً إلَّا أنه لَمَّا كان مركباً وكان التقسيم بمعنى تحليل مكونات هذا المفهوم صحيحاً

ذلك إطلاق القسمة الطبيعية على هذا التقسيم.

القسمة المنطقية: وهي تقسيم الكلّي إلى مصاديقه أي إلى ما ينطبق عليه من أشياء، كتقسيم الجسم إلى جامد ونام، وتقسيم الحيوان إلى إنسان وبقر وغنم وسباع وطيور، وتقسيم الإنسان إلى زيد وبكر وخالد، وتقسيم الموجود إلى مادي ومحرّد.

فالمقسم في القسمة المنطقية هو الكلّي، والذي يعني المفهوم القابل للصدق على كثرين، وليس الغرض من القسمة المنطقية تحليل مكونات الكلّي – كما هو الحال في القسمة الطبيعية – وإنّما الفرض هو تحديد ما ينطبق عليه الكلّي من أشياء؛ ولذلك تجدون من الأمثلة أنَّ الأقسام ليست من مكونات وعناصر المقسم، فالحيوان لا يتكون من الإنسان والسباع والطيور، وكذلك الموجود فهو ليس مركباً من المادة والمحرّد وإنّما يصدق على المحرّد والمادة، وهذا الإنسان، فإنّه لا يتكون من زيد وبكر وخالد، أي أنه ليس مركباً منهم، وإنّما صحة تقسيمه إليهم باعتباره يصدق عليهم جميعاً.

من هنا قلنا إنَّ المقسم في القسمة الطبيعية لا بد وأن يكون مركباً وإن لم يكن كلّياً، وأمّا المقسم في القسمة المنطقية فلا بد وأن يكون كلّياً وإن كان محرّداً وغير مركب.

وال التقسيم في القسمة الطبيعية يكون بمعنى التحليل لمكونات وأجزاء المركب المعبر عنه بـ (الكل)، وأمّا التقسيم في القسمة المنطقية فهو بمعنى تعداد ما ينطبق عليه الكلّي من أشياء.

أجزاء القسمة المنطقية:

النحو الأول: أن يكون المقسم مقوًماً لأقسامه، وهذا النحو ثلاثة فروض:

الأول: أن يكون المقسم جنساً ويكون تقسيمه بهذا الاعتبار، أي باعتباره جنساً لأشياء، وحينئذ يتبعَّن في الأقسام أن تكون فصولاً، ومثاله تقسيم الحيوان باعتباره جنساً إلى إنسان وسباع وطيور، ويسمى هذا التقسيم بالتنوع.

الثاني: أن يكون المقسم نوعاً ويكون تقسيمه باعتبار ما يلحق مصاديقه من عوارض خارجة عن ذاته، وذلك كتقسيم الإنسان إلى عالم وشاعر وكاتب، فالعلم والشاعرية عوارض تلحق الإنسان دون أن تكون مقومة له، ويسمى هذا التقسيم بالتصنيف.

الثالث: أن يكون المقسم جنساً أو نوعاً أو فصلاً، ويكون التقسيم بلحاظ العوارض الشخصية التي تلحق الأقسام؛ ولذلك تكون الأقسام أفراداً؛ وذلك لأنَّ العوارض الشخصية توجب التفريد.

ومثاله تقسيم الإنسان إلى زيد وبكر وخالد.

النحو الثاني: حينما لا يكون المقسم مقوًماً لأقسامه، وحينئذ يتبعَّن كونه صفة عامةً ومشتركة تقبل الصدق على أشياء متعددة، فت تكون هذه الأشياء أقساماً لتلك الصفة أو الجهة العامة.

ومثاله السواد، حيث هو مقسم لأشياء متعددة مثل التمر والغراب والفحمة.

طرق القسمة:

قلنا إنَّ القسمة لكي تكون صحيحة يشترط فيها الاستيعاب ل تمام الأقسام، ولتحقيق ذلك طريقان، الأول: القسمة الثنائيَّة، والثاني: هو اعتماد القسمة الاستقرائيَّة.

القسمة الثنائيَّة: وهي قسمة الشيء على أساس النفي والإثبات كتقسيم الحيوان إلى ناطق وغير ناطق، وتقسيم المعدن إلى ذهب وغير ذهب.

والقسمة بهذا النحو لا بدَّ وأن تكون حاصرة ومستوعبة للأقسام؛ وذلك لأنَّ ظرف النفي يشمل بقيَّة الأقسام، فعندما نقسِّم الحيوان إلى إنسان وغير إنسان فإنَّ غير الإنسان يستوعب بقيَّة أنواع الحيوان.

ويعُبَر عن هذه الطريقة من القسمة بالعقلية أيضًا؛ وذلك لأنَّ العقل معها يمنع وجود قسم لم يذكر في القسمة؛ لأنَّه إما أنْ يكون مذكوراً في طرف الإثبات أو يكون مشمولاً لطرف النفي؛ إذ أنَّ النقيضين لا يرتفعان فلا يكون تصور وجود قسم ليس موجوداً في طرق الإثبات وفي ذات الوقت ليس موجوداً في طرف النفي.

ثمَّ إنَّ القسمة الثنائيَّة يمكن أن تكون أطرافها أكثر من اثنين إلاَّ أنَّه لا بدَّ من أنْ يكون أحد أطرافها منفيًّا؛ إذ بذلك تكون حاصرة وعقلية.

فييمكن أنْ نقسِّم الحيوان بالقسمة الثنائيَّة فنقول: (الحيوان إما أنْ يكون إنساناً أو سبعاً أو غير سبع وغير إنسان)، فبواسطة الطرف الثالث المنفي صارت القسمة حاصرة وعقلية.

ثمَّ إنَّ القسمة الثنائيَّة قد تكون تفصيلية ورغم ذلك تحتفظ بكونها حاصرة

وعقلية، وذلك بأنْ يتمَّ تقسيم الأقسام إلى عدَّة تقسيمات ثنائية إماً عرضية أو متدرجة.

ومثال العرضية أنْ نقسِّم الحيوان إلى إنسان وغير إنسان، ثمَّ نقسِّم غير الإنسان إلى طير وغير طير، ثمَّ نقسِّم غير الطير إلى فرس وغير فرس، وهكذا تتدُّع القسمة أفقياً وعلى أيِّ حدٍ وقفت تكون حاصرة وعقلية؛ لأنَّ الأقسام التي لم تذكر ستكون في طرف المنفي.

ومثال المتدرجة أنْ نقسِّم الحيوان إلى إنسان وغير إنسان، ثمَّ نقسِّم غير الإنسان إلى جارح وغير جارح، ثمَّ نقسِّم غير الجارح إلى ألف وغير ألف، وهكذا.

ويكن أنْ نقسِّم طرف الإثبات أيضاً بالقسمة الثنائية، وبعد أنْ نقسِّم غير الإنسان مثلاً إلى جارح وغير جارح نقسِّم الجارح إلى طير وغير طير، ثمَّ نقسِّم الطير إلى صغير وغير صغير وهكذا.

القسمة الاستقرائية: وهي القسمة المبنية على تتبع الأقسام واستقرارها لغرض إحصائها جميعاً، كتقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، فإنَّ هذه القسمة مبنية على تتبع الأقسام والانتهاء بعد الاستقراء على أنها منحصرة في الأقسام الثلاثة.

وهذا النحو مِن القسمة لا يمنع العقل مِن وجود قسم آخر لم يتمَّ الوقوف عليه، إلاَّ أنه عندما يكون الاستقراء تماماً فإنَّ النفس تطمئنُ بانحصار الأقسام فيما تمَّ الوقوف عليه.

التعريف بالقسمة:

المقصود من التعريف هو أن نتوسل بتعـداد أو بيان الأقسام لغرض التعريف بحقيقة المقسم أو لغرض تـميـزه عـمـا عـداه.

مثلاً عندما نريد تعريف الحيوان بالقسمة يمكن أن نقول: إنَّ الحيوان هو الذي ينقسم إلى إنسان وغير إنسان، أو نقول: هو الذي ينقسم إلى إنسان وبفر وغمـنـ وفـرسـ، وهـكـذا حـتـىـ نـخـصـيـ جـمـيعـ أـقـاسـمـ الحـيـوانـ.

وبـهـ يـتـمـ تـحـصـيلـ التـصـوـرـ لـفـهـومـ الـحـيـوانـ (ـالـمـقـسـمـ)ـ بـوـاسـطـةـ تـعـدـادـ أـقـاسـمـهـ ذـلـكـ لـأـنـ الـانـقـسـامـ إـلـىـ هـذـهـ الـأـقـسـامـ بـمـثـابـةـ الـعـرـضـ الـخـاصـ لـلـمـقـسـمـ،ـ بـلـ هـوـ كـذـلـكـ إـذـ أـنـهـ لـأـنـ يـوـجـدـ شـيـءـ غـيرـ هـذـهـ الـأـقـسـامـ يـنـقـسـمـ إـلـىـ هـذـهـ الـأـقـسـامـ وـإـلـأـ مـاـ كـانـتـ الـقـسـمةـ صـحـيـحةـ.

فـإـذـاـ كـانـ الـانـقـسـامـ إـلـىـ هـذـهـ الـأـقـسـامـ عـرـضـ خـاصـ لـلـمـقـسـمـ صـحـ أـنـ يـكـونـ مـعـرـفـاـ لـهـ،ـ أـيـ مـكـيـزـاـ لـهـ عـمـاـ عـداـهـ مـنـ الـأـشـيـاءـ،ـ وـهـذـاـ هـوـ الـتـعـرـيفـ بـالـرـسـمـ النـاقـصـ



تمارين المبحث الثاني :

س١: ما هي حقيقة القسمة؟

س٢: ما الفرق بين القسمة الثنائية والقسمة الإستقرائية؟

س٣: يشترط في القسمة لكي تكون صحيحة ومنتجة عدة شروط، اذكر إثنين منها.

س٤: ما المقصود بالقسمة الطبيعية؟

س٥: إذكر أحد فروض النحو الأول من أنحاء القسمة المنطقية مع التوضيح.

الفَصْلُ الْخَامِسُ

مباحث القنایا

مباحث القضايا

تعريف القضية:

المراد من القضية هو كل جملة خبرية تامة.

شرح التعريف:

ونبدأ ببيان المنشأ من وصف الجملة بالتامة حيث إنَّه في مقابل الجملة الناقصة، وقد أوضحنا الفرق بينهما في بحث المركب وقلنا: إنَّ الجملة التامة هي الكلام المفيد لفائدة يحسن معها السكوت، بمعنى أنَّ المتكلِّم لو اكتفى به لما كان مخلاً بغرضه ولأفاد المخاطب فائدة لا يكون معها متظراً للمزيد؛ ذلك لأنَّها كانت فائدة تامة، فلو أضاف المتكلِّم على ما أفاده كلاماً لكان فضلة أو كان استئنافاً لكلام جديد، وذلك في مقابل الجملة الناقصة والتي يكون معها المخاطب متظراً للمزيد من الكلام؛ وذلك لعدم حصول الفائدة التي يحسن معها السكوت وعدم الاستزادة من المتكلِّم.

وأمَّا وصف الجملة بالخبرية فذلك لغرض إخراج الجملة الإنسانية، وقد ذكرنا في بحث المركب أنَّ الجملة الخبرية هي التي سبقت لغرض الحكاية عن الواقع؛ ولذلك فهي تحتمل المطابقة للواقع كما تحتمل عدم المطابقة له، فلو كان المحكي في

الجملة الخبرية مطابقاً للواقع كانت الجملة صادقة، ولو كان غير مطابق للواقع كانت الجملة كاذبة.

ولذلك قالوا إنَّ الجملة الخبرية هي كلُّ جملة تحتمل الصدق والكذب، ومعنى ذلك أنَّ كلَّ جملة لها شأنية الاتِّصاف بالصدق والكذب فهي جملة خبرية تامة.

ومن الواضح أنَّ الكلام لا تكون له شأنية الاتِّصاف بالصدق والكذب إلَّا أنْ يكون حاكياً عن نسبة واقعية، أي عن ثبوت شيء لشيء في الواقع أو عدم الثبوت في الواقع، وعندئذ تكون فعلية الاتِّصاف بالصدق أو فعلية الاتِّصاف بالكذب منوطاً بـمطابقة النسبة أو انتفاء النسبة المحكمة للواقع.

ومثال الجملة الخبرية التامة (زيد شاعر)، (زيد ليس بشاعر)، أمَّا الجملة الأولى فهي تحكي عن واقع خارجي وهو ثبوت نسبة الشاعرية لزيد، وأمَّا الجملة الثانية فهي تحكي عن واقع خارجي أيضاً وهو انتفاء صفة الشاعرية عن زيد، وكلتا الجملتين قابلتان للصدق والكذب، فالمطابق محكيها للواقع تكون صادقة وغير المطابق للواقع تكون كاذبة.

وممَّا ذكرناه يتَّضح المراد مِنْ معنى القضية وأنَّها الجملة الخبرية التامة والتي يصحُّ اتِّصافها بالصدق والكذب دون الجملة الإنسانية والتي لا يصحُّ وصفها بالصدق والكذب؛ ذلك لأنَّها لا تحكي عن الواقع، نعم يمكن اتِّصاف قائلها بالصدق والكذب، فالمتمني عندما لا يكون متمنياً واقعاً يكون كاذباً، إلَّا أنَّ جملة التمني نفسها لا توصف بالصدق والكذب كما أوضحتنا ذلك في بحث المركب.

تقسيمات القضايا:

يذكر المناطقة للقضية عدّة تقسيمات، وذلك تبعاً للجهة المحظوظة حين التقسيم، وهي كما يلي:

١- التقسيم بلحاظ النسبة الحكمية.

٢- التقسيم بلحاظ موضوع القضية.

٣- التقسيم بلحاظ محمول القضية.

٤- التقسيم باعتبار سور القضية.

٥- التقسيم باعتبار جهة القضية.

ال التقسيم بلحاظ النسبة الحكمية:

تنقسم القضية بلحاظ النسبة الحكمية إلى قسمين، الأول: هو القضية الحميلية، والثاني: هو القضية الشرطية، وهذا هو التقسيم الأولى للقضية؛ لأنَّ كلَّ التقسيمات الأخرى هي في الواقع تقسيمات للقضية الحميلية والشرطية، فهي تقسيمات للقضية ولكن بواسطة أقسامها الأولى - أعني الحميلية والشرطية -

فالقضية تنقسم أولاً إلى حميلية وشرطية، ثم إنَّ الحميلية تنقسم إلى موجبة وأخرى سالبة، وهكذا الشرطية تنقسم إلى موجبة وسالبة، ثم إنَّ الحميلية بقسميها تنقسم مثلاً إلى ضروريَّة واللاضروريَّة، والشرطية بقسميها تنقسم إلى لزوميَّة واتفاقيَّة، وهكذا الحال في بقية التقسيمات لقسمي القضية - أعني الحميلية والشرطية - ولذلك يعبر عن تقسيم القضية إلى حميلية وشرطية بالتقسيم الأولى للقضية.

وأمّا ما هو المراد من التقسيم بلحاظ النسبة الحكميّة فهو التقسيم باعتبار الرابط بين طرفين القضية، فإذا كان الرابط هو أداة "هو" فالقضيّة حملية، وإذا كان الرابط هو أدوات الشرط فالقضيّة شرطيّة، وسيأتي مزيد من التوضيح لذلك إن شاء الله تعالى.

القضيّة الحملية:

المراد من القضيّة الحملية هي كل قضيّة حُكِم فيها بثبوت شيء لشيء، أو حُكِم فيها بنفي شيء عن شيء.

فالقضيّة الحملية مؤلّفة من طرفين ونسبة، فالطرفان هما الموضوع والمحمول، أمّا الموضوع فهو الذي يكون في موقع المحكوم عليه، وأمّا المحمول فهو الذي يكون في موقع المحكوم به.

وأمّا النسبة فهي الحكم بثبوت المحمول للموضوع أو الحكم بـنفي المحمول عن الموضوع، فحينما يكون الحكم هو الثبوت فمعناه الحكم بالاتحاد بين المحمول والموضوع، وحينما يكون الحكم هو النفي فمعناه نفي الاتحاد بين المحمول والموضوع.

ومثال ذلك (زيد قائم) و(زيد ليس بقائم)، فـ(زيد) في القضيّة الأولى والثانية هو الموضوع، والتعبير عنه بالموضوع نشأ عن أنه وُضع وعُيّن ليحكم عليه بشيء، أو بـتعبير آخر ليكون موضعاً ومورداً للحكم عليه، وـ(قائم) هو المحمول في القضيّة الأولى، وـ(ليس بقائم) هو المحمول في القضيّة الثانية، والتعبير عنهمـا بالمحمول نشأ عن أنه بـثابة الحمل الذي يُحمل على الموضوع.

وأمّا النسبة في القضية الأولى فهي الحكم بثبوت القيام لزيد، ومعناه الحكم باتحاد القيام وزيد، والنسبة في القضية الثانية هي الحكم بانتفاء القيام عن زيد، أي الحكم بانتفاء الاتحاد بينهما، فالقيام ليس مجتمعاً مع زيد.

وبذلك يتضح منشأ وصف النسبة بالحكمية، وأنَّ الذي يربط بين الطرفين الموضوع والمحمول هو الحكم، فالنسبة هي الربط، والربط قد تمَّ بواسطة الحكم بثبوت المحمول للموضوع والحكم بانتفاء المحمول عن الموضوع.

ويعبَّر عن النسبة الحكمية المقتضية للثبوت والاتحاد بالنسبة الإيجابية، كما يعبَّر عن النسبة الحكمية المقتضية لانتفاء الثبوت والاتحاد بالنسبة السلبية.

القضية الشرطية:

المراد مِن القضية الشرطية هي ما حكم فيها بتعليق قضية حملية على قضية حملية أخرى.

ومثال ذلك أنْ يُقال: (إذا كانت النار مشتعلة فالحرارة موجودة)، فهذه القضية شرطية؛ لأنَّ وجود الحرارة قد عُلِقَ على اشتعال النار.

وتلاحظون أنَّ هذه القضية مؤلفة مِن قضايَتَيْن حمليتَيْن، الأولى هي: (النار مشتعلة)، والثانية هي: (الحرارة موجودة)، كما تلاحظون أنَّ القضية الثانية قد عُلِقَ ثبوتها على تحقق القضية الأولى.

وهذا التعليق هو النسبة الرابطة بين القضيَتَيْن، أي هي التي أوجبت صدوره القضيَتَيْن قضيَّة واحدة، وهذه النسبة الرابطة هي المَعْبُر عنها بالنسبة الحكمية؛ وذلك لأنَّها أفادت الحكم بثبوت القضية الثانية على تقدير تحقق القضية الأولى،

وهذا هو معنى التعليق.

وبذلك يتبيّن الفرق بين القضية الحملية والقضية الشرطية، فالقضية الحملية تتألف من مفردتين مثل زيد وقائم، أو تتألف من مركبَيْن ناقصَيْن مثل (غلام زيد صبيح الوجه) أو من مركب ناقص ومفرد مثل (غلام زيد شاعر).

وأمّا القضية الشرطية فمؤلفة من مركبَيْن تامَيْن، أي من قضيَتَيْن حمليتَيْن، وأمّا الفرق الثاني فهو أنَّ النسبة الحكمية في القضية الحملية تقتضي الحكم بالاتحاد أو نفي الاتحاد، وأمّا النسبة الحكمية في القضية الشرطية فتقضي التعليق، أي تعليق قضيَّة على تقدير تحقق قضيَّة أخرى، كتعليق وجود الحرارة على اشتعال النار، أو تعليق عدم وجود الليل مثلاً على تحقق النهار، كأنْ يُقال: (إذا تحقق النهار فالليل ليس موجوداً).

أجزاء القضية:

وبما ذكرناه نخلص إلى هذه النتيجة: وهي أنَّ أجزاء القضية الحملية ثلاثة:

الأول: هو الموضوع، ويعبر عنه بالمحكوم عليه، وهو إمَّا أنْ يكون مفرداً أو مركباً ناقصاً.

الثاني: هو المحمول، ويعبر عنه بالمحكوم به، وهو أيضاً إمَّا أنْ يكون مفرداً أو مركباً ناقصاً.

الثالث: هو الرابطة، ويعبر عنها بالنسبة الحكمية، وهي تعني ثبوت الاتحاد بين طرفين في القضية أو نفي الاتحاد بينهما.

وأمامًا أجزاء القضية الشرطية ثلاثة أيضًا:

الأول: هو القضية الأولى المتعلق عليها، ويعبر عنها بالمدّم.

الثاني: هو القضية الثانية المتعلق وجودها أو انتفاؤها بوجود أو انتفاء القضية الأولى، ويعبر عنها وبالتالي.

الثالث: هو الرابطة، ويعبر عنها بالنسبة الحكميّة، وهي تعني الحكم بثبت قضيّة أو بانتفائها على تقدير ثبوت أو انتفاء قضيّة أخرى، وبتعبير آخر: النسبة الحكميّة تعني الحكم بثبت أو انتفاء التالي على تقدير ثبوت أو انتفاء المدّم.

أدوات الربط:

إنَّ البحث عن ألفاظ القضية بتمام أطرافها خارج عن اهتمام المنطقي؛ ذلك لأنَّ اهتمام المنطقي متحمّض في المعاني، فالبحث عن القضية وعن أطرافها وعن النسب الحكميَّة لها وعن أقسامها إلَّا ما هو البحث عن واقع ذلك بقطع النظر عن الألفاظ، إلَّا أنَّه لَمَّا كانت الألفاظ هي المبرزة للمعاني تصدِّي المنطقي في مورد الحاجة إلى تحديد وتنقیح ما يعبر عن المعاني من الألفاظ.

ومن تلك الموارد هي أدوات الربط بين أطراف القضايا؛ وذلك لما لتنقیحها من تأثير في تفہیم الطالب وإيقافه على الفرق بين أقسام القضايا وتحديد معناها.

وكيف كان، فالرابط بين طرف القضية الحملية قد يكون زمانياً وقد يكون غير زماني، فإنْ كان زمانياً فأدوات الربط تكون بالأفعال الناقصة، أي إذا أردنا أن ندلّ على اقتران النسبة الحكميَّة بأحد الأزمنة الثلاثة فإنَّ وسيلة ذلك هو

استعمال الأفعال الناقصة في الربط بين طرفين القضية الحملية.

مثلاً إذا أردنا أن نعبر عن اتحاد القيام مع زيد في الزمان الماضي فإن الأداة التي نعبر بها عن هذا النحو من النسبة الربطية الحكمية هو (كان) مثلاً، فنقول: (كان زيد قائماً) أو (زيد كان قائماً).

وإذا أردنا أن نعبر عن اتحاد القيام مع زيد في الزمان الاستقبالي فإن الأداة التي نعبر بها عن ذلك هي (سيكون) مثلاً، فنقول: (سيكون زيد قائماً).

وأماماً إذا لم يكن الرابط زمانياً فالرابط هي صيغ الضمائر، مثل: (هو) و(هم) و(هما)، وقد يستعان لذلك باستلاقات الأفعال الناقصة مثل (كائن) المشتقة من (كان)، والروابط غير الزمانية يستعان بها للدلالة على اتحاد طرفين القضية الحملية بقطع النظر عن الأزمنة الثلاثة: الماضي والحاضر والمستقبل.

فيقال مثلاً: (زيد هو شاعر) و(زيد كائن قائماً).

ثم إن الدال على الرابط "النسبة الحكمية" غير الزمني قد لا يذكر في القضية الحملية إلا أنه يكون مقدراً، فحينما يقال: (زيد قائم) فإن الرابط - أعني الضمير (هو) - يكون مقدراً، وتسمى القضية التي يحذف فيها الرابط بالقضية الثنائية، أماماً حينما يكون الرابط مذكوراً فإن القضية تسمى ثلاثة.

وأماماً أدوات الربط في القضايا الشرطية فهي من قبيل (إن) و(إذا) و(بينما) و(كلما) إذا كانت القضية الشرطية متصلة، وأماماً إذا كانت منفصلة فأدوات الربط فيها من قبيل (إما) و(أو) وأمثالهما.

تقسيم القضية الشرطية:

قلنا إنَّ المراد مِن القضية الشرطية هي كلّ قضيَّة حكم فيها بتعليق قضيَّة حملية على قضيَّة حملية أخرى، وهذا التعليق تارة يكون بمعنى التلازم أو يكون بمعنى الع nad والمنافرة بين القضيَّتين، ويعبرُ عن القضية الشرطية في الفرض الأوَّل بالمتصلة، ويعبرُ عنها في الفرض الثاني بالمنفصلة، وبيان ذلك:

القضية الشرطية المتصلة:

وهي ما حكم فيها بالتلازم بين قضيَّتين، أي الحكم بأنَّه كُلُّما تحقَّق المقدَّم لزم من تحقُّقه تحقُّق التالي.

ومثاله أنْ يُقال: (إذا كانت النار مشتعلة فالحرارة موجودة)، فمعنى هذه القضية أنَّ تحقُّق القضية الأولى - وهي اشتعال النار - يلزم منه تحقُّق القضية الثانية - وهي وجود الحرارة -

ومنشأ التعبير عن هذا النحو مِن القضايا بالمتصلة هو أنَّ التلازم ينسجم مع الاتصال، فكأنَّ إدراهما موصل بالأخرى، بحيث كُلُّما فرض وجود القضية الأولى جرَّ ذلك إلى فرض وجود القضية الثانية.

ثمَّ إنَّ الشرطية المتصلة تنقسم إلى موجبة وسالبة، ومفاد الموجبة هو الحكم بالاتصال والتلازم كالمثال السابق، ومفاد السالبة هو نفي الاتصال والتلازم، ومثالها أنْ يُقال: (ليس كُلُّما كان الوالد صالحًا كان الولد أميناً)، فهذه القضية تنفي التلازم والاتصال بين المقدَّم وال التالي، والتعبير عنها بالمتصلة إنَّما هو لمناسبة نفيها للاتصال والتلازم.

القضية الشرطية المنفصلة:

وهي ما حكم فيها بالتنافي بين قضيتيْن بنحو يكون تحقق إحداهما مقتضياً لانتفاء الأخرى، وانتفاء إحداهما مقتضياً لتحقق الأخرى، وهذا هو معنى أنَّ الرابط بين القضيتيْن في الشرطية المنفصلة هو حالة التعاند والانفصال.

ومثال ذلك أنْ يُقال: (العدد إِمَّا أَنْ يكون زوجاً أو فرداً)، ومعنى ذلك أنَّ العدد إذا كان متصفًا بالزوجيَّة فهو غير متصف بالفردية، فتحقق القضية الأولى يقتضي انتفاء القضية الثانية، كما أنَّ العكس كذلك، وبين القضيتيْن تعاند وتناف بحيث يلزم من ثبوت الأولى عدم الثانية وكذلك العكس.

ومثال آخر هو أنْ يُقال: (إِمَّا أَنْ يكون زيد حاضراً أو يكون عمرو مسافراً)، ومعنى هذه القضية هو أَنَّه لا يمكن أنْ يتحقق حضور زيد وسفر عمرو، فإذا كان زيد حاضراً فعمرو ليس مسافراً، وإذا كان عمرو مسافراً فزيد ليس حاضراً.

ثمَّ إنَّ الشرطية المنفصلة قد تكون موجبة وقد تكون سالبة، فالقضية الموجبة هي ما حكم فيها بالتنافي والتعاند والانفصال بين قضيتيْن كالمثالين السابقين.

وأَمَّا القضية السالبة فهي ما حكم فيها ببنفي التعاند والانفصال بين قضيتيْن، كأنْ يُقال: (ليست إِمَّا أَنْ يكون زيد حاضراً أو عمرو مسافراً)، ومعنى هذه القضية نفي التعاند بين القضيتيْن، أي أَنَّه من الممكن أنْ يكون زيد حاضراً ويكون عمرو مسافراً في ذات الوقت.

ثمَّ إِنَّه قد يُقال إِنَّكم قد ذكرتم أنَّ الجملة الشرطية هو ما حكم فيها بتعليق قضية على قضية أخرى، وهذا التعريف واضح الانطباق على القضية الشرطية

المتّصلة، إلّا أنَّ انطباقه على القضية الشرطية المنفصلة ليس واضحًا، حيث إنَّ مفادها – كما ذكرتم – هو الحكم بالتنافي والعناد بين قضيَّتين، وظاهر ذلك أنَّه لا تعلق لقضيَّة على قضيَّة أخرى.

إلّا أنَّ الصحيح هو أنَّ القضية المنفصلة شرطية ومفيدة للتعليق؛ وذلك لأنَّ مفادها هو تعليق انتفاء القضية الثانية على ثبوت القضية الأولى، وتعليق انتفاء الأولى على ثبوت الثانية.

فحينما يُقال: (العدد إِمَّا زوج أو فرد)، فإنَّ معنى هذه القضية هو أنَّ العدد إذا كان زوجاً فهو ليس فرداً، والعدد لو كان فرداً فهو ليس بزوج، والعدد إنْ لم يكن زوجاً فهو فرد، والعدد إنْ لم يكن فرداً فهو زوج.

القضيَّة إِمَّا موجبة أو سالبة:

أَنْجح فيما تقدَّم أنَّ القضية سواء كانت حملية أو شرطية، والشرطية سواء كانت متّصلة أو منفصلة فإنَّها تنقسم إلى موجبة وسالبة.

وتبين أنَّ القضية الحملية الموجبة تعني الحكم بالاتحاد بين الموضوع والمحمول، وأنَّ السالبة تعني سلب الاتحاد ونفيه.

كما تبيَّن أنَّ القضية الشرطية المتّصلة الموجبة تعني الحكم بالتلازم والاتصال، وأنَّ القضية المنفصلة الموجبة تعني الحكم بالتنافي والعناد بين قضيَّتين، وأنَّ السالبة تعني سلب التنافي والعناد بينهما.

وبناءً على ذلك كان مِن المفترض عدم صحة التعبير عن القضية السالبة في تمام الأقسام بالحملية والشرطية المتّصلة والمنفصلة؛ لأنَّ السالبة ليست حملية؛ إذ أنَّها

تعني سلب الحمل والاتحاد وتعني في الشرطية سلب التعليق والاتصال والانفصال.

وهذا الكلام وإنْ كان صحيحاً إلَّا أَنَّه لَمَّا كان الاصطلاح سهل المؤونة وأنَّ المنشأ مِن التسمية هو المشابهة باعتبار المقابلة - لَمَّا كان الأمر كذلك - صَحَّ التعبير عن سلب الحمل بالسالبة الحملية وعن سلب التعليق والاتصال بالسالبة المتصلة وعن سلب الانفصال بالسالبة المنفصلة.

تقسيم القضية الحملية بلحاظ الموضوع:

تنقسم القضية الحملية بلحاظ الموضوع إلى أربعة أقسام تبعاً للفرض المتصورة لموضع القضية الحملية؛ لأنَّ موضع القضية الحملية إما أنْ يكون جزئياً حقيقياً لا يقبل الصدق على غير نفسه مثل زيد، وقد يكون كلياً يقبل الصدق على كثيرين مثل الإنسان، فإذا كان كلياً فهو إما أنْ يكون ملحوظاً بما هو وبقطع النظر عمَّا يصدق عليه مِن أفراد، وإما أنْ يلحظ كعنوان مشير إلى أفراده، وفي هذا الفرض الأخير قد يكون مشتملاً على ما يحدّد كمية الأفراد التي يشير إليها، وقد لا يكون مشتملاً على ما يحدّد الأفراد.

فالفرض المتصورة لموضع القضية الحملية أربعة؛ لذلك كانت أقسام القضية الحملية بلحاظ الموضوع أربعة:

القسم الأول: هو افتراض موضع القضية الحملية جزئياً حقيقياً، وتسمى القضية حينئذ شخصية، كما أنها تسمى مخصوصة.

ومثاله: (زيد إنسان) و(هذا عالم)، وقد تكون القضية في الفرض المذكور سالبة، ومثالها (زيد ليس شاعراً).

وأماماً منشأ تسمية القضية الحملية في الفرض المذكور بالشخصية فهو لأنّ موضوعها شخص معين؛ إذ أنّ الجزئي الحقيقي لا يكون إلاّ شخصاً معيناً، وأماماً تسميتها بالمخصوصة فمنشؤه أنّ موضوعها ذو خصوصية تمنع من صدقه على غير نفسه.

القسم الثاني: هو افتراض أنّ موضوع القضية كليّ على أنّ يكون الحكم ثابتاً على نفس طبيعة الموضوع لا على ما يصدق عليه من أفراد، أي أنّ الحكم ثابت على نفس حقيقة هذا الموضوع الكلّي بقطع النظر عن الأفراد التي يصلح للصدق عليها، وتسمى القضية في هذا القسم بالطبيعية.

ومثال ذلك أنْ يُقال: (الإنسان نوع) و(الحيوان جنس)، فحمل النوعية على الإنسان يعبر عن أنّ الملحوظ هو نفس طبيعته وحقيقة، وليس الملحوظ في الإنسان هنا الأفراد التي يصلح للصدق عليها وإلاّ لما صحّ حمل النوعية عليه؛ لأنّ أفراد الإنسان لا تتصف بنوعية.

القسم الثالث: هو افتراض أنّ الموضوع كليّ على أنّ يكون ملحوظاً كعنوان مشير للأفراد التي يصدق عليها دون تحديد كميّتها، فالحكم في هذا القسم من القضايا الحملية ثابت لأفراد الموضوع واقعاً، وإنّما جيء بعنوان الكلّي ليكون مثيراً إلى أفراده.

ومثاله: (الإنسان يأكل ويشرب) و(الإنسان لا يطير ولا يبيض)، فالحكم على الإنسان بأنه يأكل ليس حكماً على حقيقة الإنسان وإنّما هو حكم على أفراده، فكأنّه قيل إنَّ زيداً وعمرو يأكل وهكذا.

وتسمى القضية في هذا الفرض بالمهلة؛ وذلك لإهمال تحديد كمية ما ثبت له الحكم من أفراد الموضوع، فحينما يقال: (إنَّ الإنسان يأكل) فإنَّ معنى ذلك أنَّ أفراد الإنسان يأكلون دون تحديد أنَّ الحكم بالأكل هل هو ثابت لجميع أفراد الإنسان أو أنَّه ثابت لبعضهم.

القسم الرابع: هو نفس الفرض الثالث والفرق إنَّما هو من جهة أنَّه في هذا القسم يتمُّ فيه تحديد كمية الأفراد المحكوم عليها، وتسمى هذه القضية بالمحصورة، كما تسمى بالمسوَّرة.

ومثال ذلك أنْ يُقال: (كلُّ إنسان يأكل ويشرب) ولا شيء من الإنسان يطير) و(بعض الإنسان عالم) و(بعض الإنسان ليس بعالم).

ففي هذه الأمثلة تمَّ تحديد كمية الأفراد المحكوم عليها، ففي المثال الأول تمَّ الحكم بالأكل على جميع أفراد الإنسان، وفي المثال الثالث تمَّ الحكم على بعض أفراد الإنسان.

ومنشأ تسميتها بالمحصورة هو أنَّ هذه القضية قد تمَّ فيها حصر كمية الأفراد المحكوم عليها، وأمَّا تسميتها بالمسوَّرة فتشبيه بالبلد المسوَّرة، ووجه الشبه أنَّ تسوير البلد يكون لغرض تحديد ما هو داخل في حدود البلد وما هو خارج عن حدودها.

وكذلك الحال بالنسبة لهذا القسم من القضايا الحملية، حيث إنَّ ذكر ما يحدُّد أفراد الموضوع ينتج التعرُّف على ما هو داخل في حدود الحكم عليه من أفراد.

تقسيم القضية المحصورة:

تنقسم القضية المحصورة إلى أربعة أقسام؛ وذلك لأنَّ ما يبيِّن كميَّة الأفراد المحكوم عليها إما أنْ يكون مفيداً للعموم والاستيعاب ل تمام أفراد الموضوع، وإما أنْ يكون مفيداً لثبوت الحكم على بعض أفراد الموضوع، ففي الصورة الأولى تكون القضية كليَّة، وفي الصورة الثانية تكون القضية جزئية، والقضية الكلية قد تكون موجبة وقد تكون سالبة، وهكذا القضية الجزئية، فيكون حاصل الأقسام أربعة:

القسم الأول: هو القضية الكلية الموجبة، وفادها ثبوت الحكم ل تمام أفراد الموضوع، ومثال ذلك (كل نار فهي حارَّة)، أي كلَّ فرد مِن أفراد النار فهو متصف بالحرارة.

القسم الثاني: هو القضية الكلية السالبة، وفادها سلب المحمول عن تمام أفراد الموضوع، ومثال ذلك: (لا شيء مِن الإنسان يطير)، أي أنه ما مِن فرد مِن أفراد الإنسان يطير، فمفاد هذه القضية هو سلب صفة الطيران عن كلَّ فرد مِن أفراد الإنسان.

القسم الثالث: هو القضية الجزئية الموجبة، وفادها ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع، ومثال ذلك: (بعض الإنسان عالم)، أي بعض أفراد الإنسان متصف بالعالمية.

القسم الرابع: هو القضية الجزئية السالبة، وفادها سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع، ومثال ذلك: (بعض الإنسان ليس عالم)، أي أنَّ بعض أفراد الإنسان ليس متصفًا بال العالمية، فمفاد هذه القضية هو سلب صفة العالمية عن بعض أفراد

الإنسان.

الفاظ سور القضية المحصورۃ:

المراد مِن سور القضية هو اللفظ الدالّ علی كمیّة أفراد الموضوع في القضية المحصورۃ، وقد اتّضح مما تقدّم منشأ التعبير عنه بسور القضية، والبحث هنا عن تحديد الفاظ سور القضايا المحصورۃ الأربع.

أمّا سور القضية الكلية الموجبة فهو كلّ لفظ يدلّ علی استيعاب الحكم وثبوته ل تمام أفراد الموضوع في القضية مثل: (كلّ) و(جميع) و(عامة) و(كافّة) و(لام الاستغراق) وغيرها.

وأمّا سور القضية الكلية السالبة فهو كلّ لفظ يدلّ علی سلب المحمول عن جميع أفراد الموضوع في القضية مثل: (لا شيء) و(لا واحد).

وأمّا سور القضية الجزئية الموجبة فهو كلّ لفظ يدلّ علی أنَّ المحمول ثابت لبعض أفراد الموضوع مثل: (بعض) و(واحد) و(كثير) و(قليل) ونحوها مِن الألفاظ المعبرة عن عدم استيعاب الحكم ل تمام أفراد الموضوع.

وأمّا سور القضية السالبة فهو كلّ لفظ يدلّ علی سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع مثل: (ليس كلّ) و(ليس بعض) و(بعض الشيء ليس) وهكذا.

المهملة في قوّة الجزئية:

قلنا إنَّ المراد مِن القضية المهملة هي ما أهمل فيها بيان كمیّة الأفراد المحکوم عليها بالإثبات أو النفي، ومثلنا لذلك بهذه القضية وهي: (إنَّ الإنسان يأكل)، فإنَّ

الحكم بالأكل ثابت لموضوعه وهو الإنسان، ولما كان الإنسان عنواناً مشاراً إلى ما يصدق عليه من أفراد، إذن فالحكم بالأكل ثابت لأفراد الإنسان، ولأن القضية لم يحدّد فيها أنَّ هذا الحكم ثابت لجميع أفراد الإنسان أو لبعضهم؛ كان ذلك سبباً لاعتبار القضية مهملة.

والقضية المهملة في قوَّة الجزئيَّة، أي أنَّها متلازمان في الصدق؛ لأنَّه متى ما صدق المهملة صدق معها الجزئيَّة وكذلك العكس؛ إذ أنَّ القضية المهملة إمَّا أنْ يكون الحكم فيها ثابتاً لجميع أفراد الموضوع أو لبعض أفراد الموضوع، فهي على أيِّ تقدير تصدق على بعض أفراد الموضوع؛ لأنَّ الصدق على الكلّ صدق على البعض.

وكذلك العكس، فعندما تكون القضية جزئيَّة - أي مفيدة لثبت المحمول لبعض أفراد الموضوع - فإنَّ ذلك يقتضي صحة إثبات الحكم لأفراد الموضوع دون تحديد الكميَّة، وهذا هو معنى صدق القضية المهملة في مورد القضية الجزئيَّة.

وأمَّا القضية الكلَّيَّة فهي لا تتصادق مع القضية المهملة على أيِّ تقدير؛ لأنَّه على تقدير ثبوت الحكم في القضية المهملة على بعض أفراد الموضوع واقعاً فإنَّ القضية الكلَّيَّة لا تكون صادقة عليها، فلا تلازم بينهما إذن.

مثلاً حينما يُقال: إنَّ الإنسان يأكل، فإنَّ هذه قضيَّة مهملة، وهي تتصادق مع القضية الجزئيَّة؛ لأنَّه على تقدير أنَّ الأكل ثابت لبعض أفراد الإنسان فالأمر واضح؛ وعلى تقدير أنَّ الأكل ثابت لكلَّ أفراد الإنسان فإنَّ القضية الجزئيَّة تصدق أيضاً؛ لأنَّه إذا كان كلَّ أفراد الإنسان يأكلون فهذا معناه أنَّ البعض يأكل، فصدق الكلَّيَّة يلازم صدق الجزئيَّة.

وكذلك لو افترضنا قضيّة جزئيّة مفادها أنَّ بعض الإنسان عالم، فإنّها تتصادق مع المهملة لأنَّه إذا صدق أنَّ بعض الإنسان عالم صدق القول إنَّ الإنسان عالم، دون تحديد الكميّة التي ثبت لها الحكم، وبذلك يتضح أنَّ بين القضيّة الجزئيّة والقضيّة المهملة تلازم في الصدق.

أمّا القضيّة الكلّيّة فإنّها لا تتصادق مع المهملة على تقدير أنَّ الواقع في القضيّة المهملة هو ثبوت الحكم على بعض أفراد الموضوع كما هو في هذه القضيّة: (الإنسان في خسر)، فإنَّ واقع هذه القضيّة هو أنَّ بعض الإنسان في خسر؛ ولذلك فهي لا تتصادق مع القضيّة الكلّيّة، والنّتيجة أنَّ القضيّة المهملة لا تتصادق مع الكلّيّة على أيٍّ تقدير، وإنّما تتصادق معها على تقدير دون تقدير.

وممّا ذكرناه يتبيّن معنى قولهم: إنَّ القضيّة المهملة في قوَّةِ الجزيئيَّةِ، فإنَّ معنى ذلك هو أنَّ القدر المتيقَّن من مفاد القضيّة المهملة هو ثبوت الحكم فيها لبعض أفراد موضوعها؛ لذلك فهي في قوَّةِ القضيّةِ الجزيئيَّةِ.

المحصورات مورد اهتمام العلوم:

السبب الذي نشأ عنه بحث المنطقي في القضايا هو أنَّ منها تتَّلَفُ الأقىسة التي تعتمدُها العلوم للوصول إلى النتائج، ولما كانت القضايا التي تتَّلَفُ منها الأقىسة هي المحصورات فحسب سبب ذلك في اختصاص اهتمام العلوم بها دون غيرها مِن القضايا.

وأمّا (لماذا كانت القضايا المحصورة هي وحدتها المؤهّلة لإنتاج الأقىسة؟) فهذا ما سيتَّضح فيما بعد إن شاء الله تعالى.

ويبقى الحديث عن بقية القضايا.

فالقضايا المهمة لما كانت في قوّة الجزئيّة اقتضى ذلك اندراجها في الجزئيّة، فهي إذن ضمن المتصورات روحًا، وأمّا القضايا الشخصيّة فلا اعتبار لها في العلوم؛ وذلك لتغييرها وعدم ثباتها، فالبحث عنها يقع في ضمن البحث عن المتصورات؛ لأنّه إذا تمّ الحكم على الكلّ أو على البعض كان ذلك مستلزمًا للحكم على الأشخاص. وأمّا القضايا الطبيعيّة فليست مورداً لبحث العلوم أصلًا؛ لأنّ الطبائع من حيث هي لا وجود لها في الخارج، والمقصود من العلوم هو معرفة أحوال الموجودات في الخارج، والقضايا الطبيعيّة لا حكم فيها على الموجودات الخارجيّة.

تقسيم الحملية بلحاظ وجود موضوعها:

القضية الحملية الموجبة تارة يكون موضوعها موجوداً في الخارج، وتارة يكون موجوداً في الذهن، وأخرى يكون مقدار الوجود، فالقضية الحملية الموجبة منقسمة بلحاظ الوجود لموضوعها إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: هو ما يعبر عنه بالقضية الخارجيّة، وهي ما يكون ممدوها ثابتاً على أفراد محققة الوجود خارجاً، أي أنّ مؤلف القضية بعد أن يتحقق من وجود الأفراد خارجاً، تكون منحصرة عنده في عدد معين يحمل إليها حكماً من الأحكام، فيكون هذا الحكم ثابتاً لخصوص هذه الأفراد التي كانت متحققة الوجود ومنضبطة الكميّة عند مؤلف القضية.

ويعبر عن هذه القضية بالخارجيّة نظراً لوجود موضوعها في الخارج، ولأنّ إضافتها بالحكم يكون أيضاً في الخارج.

ثم إنَّ مؤلَّف القضية الخارجية قد يعبر عن الموضوع بعنوان كلي، إلا أنَّ غرضه من ذلك هو ما يصدق عليه هذا العنوان مِن أفراد، فموضوع القضية روحًا هي الأفراد، وإنما جاء بالعنوان الكلي لغرض التعبير به عن الأفراد، وقد يذكر الأفراد التي هي موضوع القضية الخارجية ابتداءً.

ومثال القضية الخارجية: (أولاد زيد علماء)، (زيد وبكر وخالد مسافرون).

فمؤلف القضية بعد أن تحقق مِن وجود أولاد زيد وأحصاهم حكم عليهم بأنَّهم علماء، وبدلًا مِن أن يعدد أسماءهم توسل عوضًا عن ذلك بذكر عنوان كلي يصدق عليهم، وهذا العنوان ليس مقصودًا بنفسه، وإنما هو لغرض الإشارة إلى موضوع القضية واقعًا، وهم الأفراد الموجودة والذين يجمعهم عنوان أولاد زيد، والحكم المذكور لا يشمل غير الموجودين حين تأليف القضية، فلو ولد لزيد ولد آخر فإنه لا يكون مشمولاً للحكم؛ لأنَّ موضوع القضية واقعًا ليس هو عنوان أولاد زيد، وإنما هو خالد وبكر وعامر مثلاً، غايته أنَّ المؤلَّف للقضية استعراض عن تعداد أسمائهم بذكر عنوان يجمعهم.

القسم الثاني: هو ما يعبر عنه بالقضية الذهنية، وهي ما يكون محمولها ثابتاً على موضوع موجود في الذهن، أي أنَّ وعاء وجوده هو الذهن دون الخارج.

ومثاله: (اجتماع النقيضين مستحيل) و(شريك الباري ممتنع)، فالموضوع في القضية الأولى - وكذلك الثانية - ليس له أفراد محققة الوجود في الخارج، نعم هو موجود في الذهن، بمعنى أنَّ اجتماع النقيضين متصور ونحن نحكم على هذا التصور باستحالة وجوده في الخارج، فمعنى هذه القضية أنَّ اجتماع النقيضين متتصف في الذهن باستحالة الوجود في الخارج، فالموضوع والاتصال بالحكم "الاستحالة"

كلاهما في الذهن، غايتها أنَّ اتّصافه بالاستحالة إنما هو بلحاظ الخارج، أي أنَّ العقل يحكم باستحالة وجود اجتماع النقيضين في الخارج.

القسم الثالث: هو ما يعبر عنه بالقضية الحقيقة، وهو ما يكون محمولاً ثابتاً على الأعمّ من الأفراد المحقّقة الوجود أو المقدرة الوجود، فمؤلف القضية يقدّر موضوعاً ثمَّ يحمل عليه حكماً، وهذا الموضوع المدّر قد تكون له أفراد محقّقة الوجود حين تأليف القضية، وقد لا تكون له أفراد محقّقة الوجود حين تأليف القضية، فتكون كلَّ أفراد الموضوع مقدرة.

وعلى كلا التقديرتين يكون مقتضى القضية الحقيقة هي ثبوت الحكم لكلَّ فرد مشمول للموضوع اتفق له الوجود خارجاً.

وبذلك تختلف القضية الحقيقة عن القضية الخارجية، فالقضية الخارجية يكون فيها الموضوع محقّق الوجود؛ ولذلك لو استجداً فرد يصدق عليه عنوان الموضوع فإنه لا يكون مشمولاً لحكم القضية الخارجية، وأمّا القضية الحقيقة فإنَّ موضوعها لما كان مقدّر الوجود فإنَّ ذلك يقتضي ثبوت الحكم في القضية الحقيقة لكلَّ فرد صدق عليه الموضوع حتّى لو لم يكن موجوداً حين تأليف القضية.

مِن هنا اعتبر في القضية الحقيقة أنَّ يكون محمولاً ثابتاً على الطبيعة لا بما هي، وإنما باعتبارها المرأة لأفرادها المحقّقة الوجود والمقدرة.

ومثال القضية الحقيقة: (كلَّ إنسان يأكل ويشرب)، ومفاد هذه القضية أنَّ كلَّ إنسان على تقدير وجوده خارجاً فإنه متّصف بقابلية لأنَّ يأكل ويشرب، وهذه القضية تصحُّ حتّى لو فرض عدم وجود أي فرد من أفراد الإنسان خارجاً؛ لأنَّ

مقصود المؤلف للقضية هو حمل الحكم على الأفراد على تقدير وجودها، ولا نظر له إلى فعليّة وجودها كما هو الحال في القضية الخارجية.

انقسام الحميّة إلى محصلة ومعدولة:

وهذا الانقسام بلحاظ اعتبار السلب جزء من موضوع أو محمول القضية وعدم اعتباره كذلك، فإذا اعتبر السلب جزء من الموضوع والمحمول كانت القضية معدولة، وإذا لم تكن القضية مشتملة على السلب أو كانت مشتملة عليه إلا أنها ليست جزءاً من الموضوع ولا جزءاً من المحمول فهي محصلة.

بيان ذلك:

إنَّ القضية الحميّة قد يكون كلَّ مِن طرفيها أمراً وجودياً ثابتاً أو منفيَاً، فالقضية حينئذ تكون محصلة.

ومثال ذلك: (زيد عالم) و(زيد ليس عالماً)، فطرفاً القضية في المثال الأول والمثال الثاني مِن الأمور الوجوديَّة، غايتها أنَّ القضية في المثال الأول موجبة لأنَّ مفادها ثبوت أمر وجودي لأمر آخر وجودي، والقضية في المثال الثاني سالبة لأنَّ مفادها سلبُ لأمر وجودي عن أمر وجودي.

فالسلب في القضية الثانية ليس جزءاً من المحمول، وإنما هي أداة مستقلة عن المحمول إلاَّ أنَّها معبرة عن انتفاء المحمول عن الموضوع.

وبذلك يتبيَّن أنَّ القضية المحصلة هي ما يكون طرفاها أمراً وجودياً، وهذا هو معنى التحصيل، فالتحصيل يساوق معنى الوجود في المقام.

وإذا كان طرفا القضية الحاملة أو أحد طرفيها مسلوباً - أي كان السلب جزءاً منه - كانت القضية معدولة.

ومثال ذلك: (اللإنسان هو اللاناطق)، فحرف السلب جزء من موضوع القضية، وهذا المحمول، فإن حرف السلب جزء منه، وهذه القضية يعبر عنها بمعدوله الطرفين؛ لأن حرف السلب جزء من طرف القضية.

وهذه القضية موجبة لأن مفادها هو ثبوت الإنسان إلى اللاناطق، وقد تكون معدوله الطرفين سالبة مثل: (اللحيوان ليس بالإنسان).

وقد تكون القضية معدولة الموضوع دون المحمول وقد يكون العكس.

ومثال الأول: (اللحي جماد) أو (اللحي ليس متحرك بالإرادة)، فالقضية في المثالين معدوله الموضوع؛ ذلك لأن حرف السلب جزء من موضوعها، غايتها أن القضية في المثال الأول موجبة، وفي المثال الثاني سالبة.

وأما مثال القضية معدوله المحمول فهو: (الجماد هو اللامتحرك بالإرادة)، وهذه قضية موجبة، وقد تكون معدوله المحمول سالبة مثل: (الحي ليس هو اللامتحرك بالإرادة).

ويعبر عن كل قضية معدوله من أحد الطرفين محصلة من الطرف الآخر، فمعدوله الموضوع يعبر عنها بمحصلة المحمول، ومعدوله المحمول يعبر عنها محصلة الموضوع.

واما منشأ التعبير عن القضية التي يكون السلب جزء من موضوعها أو محموها بالمعدوله؛ فهو لأن حرف السلب وضع للدلالة على التنافي بين طرفين القضية،

وإفادة انتفاء المحمول عن الموضوع، فلما استعمل جزء من الموضوع أو المحمول فذلك عدول به عن المعنى الموضوع له إلى معنى آخر.

فحرف السلب حينما يكون جزءاً من المحمول مثلاً فإنه لا يفيد سلب الحمل، بل يكون مفاده أو مقتضاه حمل السلب، لو كانت القضية موجبة، فحينما يُقال: (اللاماد هو اللاحى) فإنَّ مفاد القضية هو ثبوت المنفي عنه الحياة للموضوع - أعني الجماد - وهذا هو معنى حمل السلب.

وهكذا حينما تكون القضية سالبة مثل: (الحي ليس هو الامتحرك)، فإنَّ (اللامتحرك) لا تعني سلب الحمل، وإنَّما استفيد سلب الحمل من "ليس" والتي هي ليست جزءاً من المحمول، فيكون مفاد القضية هو سلب المنفي عنه "التحرك" سلبه عن الموضوع "الحي".

الموجَّهات:

القضية سواء كانت موجبة أو سالبة لا بدَّ وأنَّ تكون مكيفة واقعاً بكيفية معينة، أي أنَّ ثبوت مجموعها لموضوعها أو انتفاء مجموعها عن موضوعها إما أنَّ يكون ضرورياً واقعاً، أو ممكناً أو ممتنعاً أو غير ذلك.

فحينما يُقال مثلاً: الإنسان حيوان ناطق، فإنَّ ثبوت المحمول للموضوع إما أنَّ يكون ضرورياً أو ممكناً أو ممتنعاً، وهذا النحو من الثبوت الواقعي - أو قل: هذه الصفة الواقعية لثبت المحمول للموضوع - يعبر عنه بالكيفية الواقعية للقضية، كما يعبر عنه بعادَةَ القضية.

فمادةَ القضية هي الكيفية الواقعية للنسبة الإيجابية أو السلبية بين المحمول

والموضوع، أو بتعبير آخر: هي ما عليه واقع النسبة بين المحمول والموضوع بقطع النظر عن أنَّ الإنسان أدرك هذا الواقع أو لم يدركه، وبقطع النظر عن أنَّ القضية الملفوظة معبرة عن هذا الواقع أو لم تكن معبرة عنه، أو كانت معبرة عن نسبة منافية له.

ويكن تقريب ذلك بوجود الشبح، فهذا الشبح إما أنْ يكون إنساناً واقعاً أو حيواناً أو حبراً أو غير ذلك، وعندما يقع عليه النظر عن بُعد فقد يتصور أنَّ ذلك الشبح إنسان، وهذا التصور قد يكون مطابقاً للواقع وقد لا يكون مطابقاً للواقع، فواقع هذا الشبح منحفظ بقطع النظر عن مطابقة التصور له أو عدم المطابقة، بل وبقطع النظر عن عدم أصل التصور، فقد لا يقع النظر على هذا الشبح فلا ينقدح تصور له في الذهن، ومع ذلك يظلُّ هذا الشيء محتفظاً بواقعه.

والنسبة الواقعية للقضايا كذلك، فقد تكون ضرورية واقعاً، وقد تكون محكمة، وقد تكون ممتنعة، وقد تكون غير ذلك، وهذه النسبة الواقعية منحفظة بقطع النظر عن إدراكتها أو عدم إدراكتها، وبقطع النظر عن التصريح بها في القضية الملفوظة أو عدم التصريح بها، وبقطع النظر عن مطابقة المصحّح به للواقع أو عدم مطابقته للواقع.

هذه النسبة الواقعية يعبر عنها بادئه القضية، ومنشأ التعبير عنها بالمادة هو استحاله خلوُّ واقع القضية منها، فهي واحد من عناصر القضية واقعاً.

ثم إنَّ مادة القضية قد يصرّح بها في القضية فيقال مثلاً: (كلَّ إنسان حيوان بالضرورة)، وقد لا يصرّح بها فيؤتى بالقضية دون بيان كيفية النسبة الواقعية لها، أي دون بيان مادة القضية، فيقال مثلاً: (كلَّ إنسان حيوان)، ففي الفرض الأول

يعبر عن القضية بالوجهة، وفي الفرض الثاني يعبر عن القضية بالمطلقة.

ويعبر عن اللفظ الدال على مادة القضية بجهة القضية، وكذلك يعبر عن مادة القضية المتصورة لدى العقل عند تصور القضية بجهة القضية، فإذا كانت جهة القضية المدلول عليها باللفظ في القضية الملفوظة مطابقة لمادة القضية الواقعية كانت القضية صادقة وإلاً كانت كاذبة، وهكذا عندما يتطرق المتصورة من جهة القضية لدى العقل مع كيفية النسبة الواقعية "مادة القضية"، فالقضية العقلية صادقة وإنما فهي كاذبة.

وببيان آخر:

إنَّ كيفية النسبة بين المحمول والموضوع – كالضرورة والإمكان والامتناع – لها ثلاثة وجوهات، الأولى وجودها في نفس الأمر الواقع وحينئذ يعبر عن هذه الكيفية الواقعية بعادة القضية، والوجود الثاني في العقل عندما تكون كيفية النسبة مدركة لدى العقل وهنا يعبر عن كيفية النسبة بجهة القضية، وجهة القضية تختلف عن مادة القضية؛ لأنَّ مادة القضية هي الكيفية الواقعية للنسبة بقطع النظر عن تعقلها وعدم تعقلها، وأمَّا جهة القضية المعقوله فهي كيفية النسبة المدركة لدى العقل عند تصور القضية وتصور كيفية النسبة لها؛ ولذلك قد تتطابق كيفية النسبة المدركة مع الواقع فتكون صادقة، كما لو أدرك العقل أنَّ كلَّ إنسان حيوان بالضرورة، فإنَّ إدراكه لضرورة النسبة يطابق الواقع، وقد لا يكون المدرك مطابقاً للواقع، كما لو توهَّم العقل أنَّ كلَّ حيوان حجر بالضرورة، فإنَّ كيفية النسبة المدركة غير مطابقة للواقع، أي غير مطابقة للكيفية الواقعية للنسبة، من هنا كانت القضية المعقوله كاذبة.

والوجود الثالث هو وجود القضية في مقام اللفظ، وهذا ما يعبر عنه بالقضية الملفوظة، وهنا قد يصرّح فيها بكيفية النسبة، وقد يطابق المصحّ به مع الكيفية الواقعية للنسبة فتكون القضية الملفوظة صادقة، وقد لا يطابق المصحّ به للكيفية الواقعية للنسبة ف تكون القضية الملفوظة كاذبة.

أصول الكيفيات الواقعية:

اتَّضح ممَّا تقدَّم أنَّ كُلَّ نسبَة إيجابيَّة أو سلبية في قضيَّة مِن القضايا لا بدَّ وأنْ تكون مكِيَّفة واقعاً بكيفية معينة، هذه الكيفية الواقعية للنسبة – أو قل هذه الحيثيَّة أو الصفة الواقعية للنسبة – يعبر عنها بعادةً القضية، وهي على كثرتها يمكن إرجاعها إلى ثلات كيفيات واقعية؛ لأنَّ ثبوت المحمول للموضوع في كُلَّ قضيَّة أو انتفاء المحمول عن الموضوع لا يخلو أنْ يكون واجباً أو ممتنعاً أو ممكناً، فحينما يُقال: (إنَّ كُلَّ إنسان حيوان)، فإِمَّا أنْ يكون ثبوت الحيوانية للإنسان واجباً أو ممتنعاً أو ممكناً، وهكذا حينما يُقال: (الإنسان ليس بحجر)، فإِمَّا يكون انتفاء الحجرية عن الإنسان واجباً أو ممتنعاً أو ممكناً.

أمَّا الوجوب: فيعني ضرورة ثبوت المحمول للموضوع بنحو يكون الانفكاك بينهما مستحيلاً، على أنْ تكون ضرورة الثبوت ناشئة عن ذات الموضوع، أي أنَّ ذات الموضوع تقتضي هي نفسها ثبوت المحمول لها، لا أنَّ الضرورة واللزوم نشأ عن أمر خارج عن ذات الموضوع.

مثلاً ثبوت الحرارة للنار ضروري، وهذه الضرورة نشأت عن اقتضاء ذات النار لذلك، وهذا بخلاف ثبوت الضاحكيَّة للإنسان، فإنَّه وإنْ كان ضروريَاً إلَّا أنَّ

ضرورة الثبوت لم تنشأ عن اقتضاء ذات الإنسان، وإنما نشأت عن أنَّ الإنسان لما كان متعجباً فإنَّ اتصافه بالتعجب يقتضي ضرورة أنْ يكون ضاحكاً.

وأمَّا الامتناع: فيعني استحالة ثبوت المحمول للموضوع بنحو يكون التنافي بينهما ضروريَاً، على أنْ تكون ضرورة التنافي بينهما ناشئة عن اقتضاء ذات الموضوع لذلك، لا أنْ تكون استحالة الثبوت ناشئة عن أمر خارج عن ذات الموضوع، مثلاً ثبوت الحجرية للإنسان مستحيل، والاستحالة نشأت عن اقتضاء ذات الإنسان لذلك، وهذا بخلاف استحالة ثبوت الحركة الإرادية للإنسان الميت، فإنَّ هذه الاستحالة لم تنشأ عن اقتضاء ذات الإنسان لذلك، وإنما نشأت عن اتصافه بالموت.

وأمَّا الإمكان: فيعني أنَّ كلاً من الثبوت والانتفاء ليس ضروريَاً، أي من الجائز ثبوت المحمول للموضوع كما أنَّ من الجائز انتفاء عنه، فلا الثبوت ضروري، ولا الانتفاء ضروري، وهذا هو معنى سلب الضرورة مِن الطرفين، أي ضرورة الإيجاب وضرورة السلب.

ومثاله: (الإنسان كاتب)، فإنَّ ثبوت الكاتبية للإنسان ليس ضروريَاً، كما أنَّ انتفاء الكاتبية عن الإنسان ليس ضروريَاً، فثبتوت الكاتبية للإنسان ممكن وانتفاء الكاتبية عن الإنسان ممكن أيضاً.

ويعبَّر عن هذا الإمكان بالإمكان الحقيقى، كما يعبَّر عنه بالإمكان الخاص، وذلك في مقابل الإمكان العام، والذي يعني سلب الضرورة مِن طرف واحد، إمَّا طرف الإيجاب أو طرف السلب دون التصدِّي للطرف الآخر، والذي قد لا يكون

مسلوب الضرورة أيضاً، وقد يكون ضروريّاً، وهذا ما سيتمُ إيضاحه فيما بعد إنْ شاء الله تعالى.

أنواع الموجّهات

اَتَّضح مِمَّا تقدَّمَ أَنَّ القضيَّةَ إِذَا تَمَّ التصرِّحُ فِيهَا بِعَادَةِ القاضيَّةِ عَبَرَ عَنْهَا بِالموْجَّةِ، وَإِذَا لَمْ يصُرَّحْ فِيهَا بِعَادَةِ القاضيَّةِ عَبَرَ عَنْهَا بِالْمُطْلَقَةِ أَوْ غَيْرِ الْمُوجَّهَةِ، وَنَتَحدَّثُ هُنَا عَنْ أَنْوَاعِ الْقَضَايَا الْمُوجَّهَةِ وَعَنْ كُلِّ نَوْعٍ مِّنْهَا.

فَنَقُولُ إِنَّ الْقَضَايَا الْمُوجَّهَةَ إِمَّا أَنْ تَكُونَ بِسِيَطَةٍ وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مَرْكَبَةً.

أَمَّا المراد من الموجّهة البسيطة: فهي القضيَّةُ المشتملة على حكم واحد إِمَّا إيجابيًّا أو سلبيًّا، ومثاله: (كُلُّ إِنْسَانٍ فَهُوَ حَيْوَانٌ بِالْمُضْرُورَةِ)، فهذا القضيَّةُ موجَّهَة بسيطة لعدم اشتتماها على أكثر من حكم واحد، وهو في هذا المثال إيجابي مفاده ثبوت الحيوانية للإنسان.

ومثال آخر هو: (لا شيءٌ مِنْ الإِنْسَانِ بِحَجْرٍ بِالْمُضْرُورَةِ)، فهو قضيَّةٌ موجَّهَةٌ بسيطة أيضاً لعدم اشتتماها على أكثر من حكم واحد وهو حكم سلبي، حقيقته سلب الحجرية عن الإنسان.

وَأَمَّا المراد من الموجّهة المركبة: فهي القضيَّةُ المشتملة على حكمين مختلفين بالإيجاب والسلب على أن يكون أحدهما مُقاد بعبارة غير مستقلة.

ومثال ذلك: (كُلُّ إِنْسَانٍ ضَاحِكٌ لَا دَائِمًا)، فهذا قضيَّةٌ مركبة لأنَّها تنحلُّ إلى قضيَّتين إِحْدَاهُما موجَّةٌ - وهو ثبوت الضاحكيَّة للإنسان - وَالثَّانِيَةُ هي سلب

الضاحكيَّة عن الإنسان بالفعل، والقضيَّة الأولى الإيجابيَّة مستفادة من عبارة (كل إنسان ضاحك)، وأمَّا القضيَّة الثانية فهي مستفادة من عبارة (لا دائمًا)؛ إذ أنَّ مفاد هذه العبارة هو أنَّ النسبة الإيجابيَّة بين الضاحكيَّة والإنسان ليست دائميَّة، وذلك يقتضي أنَّ سلب الضاحكيَّة عن الإنسان واقع بالفعل وإلَّا لما صحَّ نفي الدوام عن النسبة الإيجابيَّة.

والملاحظ أنَّ نسبة السلب استفيدة من عبارة غير مستقلَّة هي (لا دائمًا)، فعبارة (لا دائمًا) كما تدلُّ على كيفية النسبة الإيجابيَّة والمعبر عنها بالجهة، فهي تدلُّ أيضًا على القضيَّة السالبة، فالتعبير بـ (لا دائمًا) يدلُّ على أنَّ ثبوت الضاحكيَّة للإنسان ليس بنحو الدوام، وهذا يقتضي أنَّ الإنسان قد لا يكون ضاحكًا، وهذه هي القضيَّة السلبيَّة.

ومنشأ التقييد في تعريف المركبة باستفادة القضيَّة الثانية بعبارة غير مستقلَّة هو أنَّه لو استفيدة القضيَّة الثانية من عبارة مستقلَّة لكان عندنا قضيَّتان مستقلَّتان بسيطتان لا قضيَّة واحدة مركبة.

القضايا البسيطة والمركبة:

القضايا البسيطة والقضايا المركبة ليس لها عدد محصور، إلَّا أنَّ عادة المناطقة قد جرت على بحث خمسة عشر قضيَّة، ثمان من البسيط وسبع من المركبات. أمَّا البسيط فهي كما يلي:

١- **الضروريَّة المطلقة:** وهي القضيَّة التي مفادها الحكم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع مطلقاً، أو مفادها الحكم بضرورة انتفاء المحمول عن الموضوع

مطلقاً، أي أنَّ الحكم بضرورة الثبوت أو ضرورة الانتفاء ليس متقيداً بوقت أو بوصف، بل هو ثابت ما دام ذات الموضوع موجوداً؛ ولذلك سميت ضروريَّة مطلقة، وقد تسمى بالضروريَّة الذاتيَّة؛ وذلك لأنَّ ضرورة الثبوت أو الانتفاء نشأت عن ذات الموضوع، فذات الموضوع هو الذي يقتضي ضرورة الثبوت أو الانتفاء.

ومثال ذلك: (كلُّ إنسان حيوان بالضرورة)، فمفاد هذه القضية هو ضرورة ثبوت الحيوانية للإنسان، وأنَّ هذا الثبوت غير مقيد بوقت، كما أنه ليس متقيداً بحالة مِن الحالات، بل إنَّ الحيوانية ثابتة للإنسان في كلِّ الأوقات وفي تمام الحالات.

وهذه القضية موجبة لأنَّ الحكم فيها بضرورة الثبوت، وقد تكون سالبة عندما يكون الحكم فيها بضرورة السلب.

ومثال ذلك: (لا شيء من الإنسان بحجر بالضرورة)، وهي أيضاً قد تمَّ الحكم فيها بضرورة السلب مِن غير تقدير بزمان أو وصف، فانتفاء الحجرية عن الإنسان ضروري بنحو مطلق، أي ما دام ذات الموضوع موجوداً.

٢- الدائمة المطلقة: وهي القضية التي مفادها الحكم بدوام ثبوت المحمول للموضوع مطلقاً، أو الحكم بدوام انتفاء المحمول عن الموضوع مطلقاً بقطع النظر عن أنَّ الثبوت أو الانتفاء ضروري أو ليس ضروريَاً، لأنَّ الدوام لا يلازم الضرورة، فقد يكون ثبوت شيء دائمياً إلاَّ أنَّ الانفصال ليس ممتنعاً، وهذا هو الفرق بين الدائمة المطلقة والضروريَّة المطلقة.

فهما وإنْ كانا يشتراكان في أنَّ الثبوت والانتفاء دائمي - أي غير متقييد بوصف أو وقت - ، إلاَّ أنَّ الفرق بينهما هو أنَّ الضروريَّة المطلقة يمتنع فيها عقلأً

تبديل الحكم، فإذا كان الحكم فيها هو الثبوت فهذا معناه أن الانتفاء مستحيل، وإذا كان الحكم فيها هو السلب فهذا معناه أن الثبوت مستحيل.

وأمام الدائمة المطلقة فلا يتنع عقلاً تبدل الحكم فيها وإن كان ذلك لم يقع خارجاً، فالدائمة المطلقة إذا كانت موجبة كان مفادها دوام الثبوت بقطع النظر عن أن هذا الثبوت ضروري أو أنه قابل للانفكاك، وإذا كانت سالبة كان مفادها دوام الانتفاء والسلب بقطع النظر عن أن هذا الانتفاء ضروري أو أن الثبوت ممكناً.

ومثال الدائمة المطلقة: (كل الأفلاك متحرّكة دائماً)، (لا شيء من الفرس يتكلّم دائماً).

-٣- المنشروطة العامة: وهي القضية التي مفادها الحكم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف العنوي للموضوع ثابتاً، أو الحكم بضرورة سلب المحمول عن الموضوع ما دام الوصف العنوي للموضوع ثابتاً.

فهي منشروطة لأن ضرورة الثبوت أو السلب منوطه ببقاء وصف الموضوع على حاله، فلو انتفى وصف الموضوع انتفت ضرورة الثبوت أو السلب عن ذات الموضوع، وأماماً منشأ التعبير عنها بالعامة فلأنّها أعمّ من المنشروطة الخاصة كما سيتضح فيما بعد إن شاء الله تعالى.

ومثال ذلك: (كل كاتب متحرّك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً)، (لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً).

فضرورة الإيجاب في الأولى، وضرورة السلب في الثانية منشروطة ببقاء وصف الكاتب بالكتابة، وهذا هو معنى الوصف العنوي لذات الكاتب.

٤- **العرفية العامة:** وهي القضية التي مفادها الحكم بدوام ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف العنوي للموضوع ثابتاً، أو الحكم بدوام سلب المحمول عن الموضوع ما دام الوصف العنوي للموضوع ثابتاً.

فهي لا تختلف عن المشروطة العامة إلا من جهة أنَّ الحكم في المشروطة العامة ضروري، وأما في العرفية العامة فدائم بقطع النظر عن الضرورة وعدتها، ومثال العرفية العامة هو (كلُّ كاتب متحرِّك الأصابع ما دام كاتباً) ولا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتباً.

فالحكم بثبوت التحرُّك للأصابع للكاتب في القضية الأولى، والحكم بعدم سكون الأصابع للكاتب دائم ما دام وصف الكاتب بالكتابة ثابتاً.

ومنشأ التعبير عنها بالعرفية هو أنَّ العرف يفهم من مثل هذه القضية المعنى المذكور حتى مع الإطلاق وعدم التقييد بـ "ما دام" الوصف العنوي ثابتاً، بمعنى أنه لو قيل مثلاً (كلُّ كاتب متحرِّك الأصابع) فإنَّ العرف يفهم من هذه القضية ثبوت التحرُّك دائماً بدوام عنوان الكاتب حتى لو لم تقيِّد القضية بذلك، أي حتى لو لم تشتمل القضية على عبارة (ما دام كاتباً)، وأما منشأ التعبير عنها بالعامة فهو لأنَّها أعمَّ من العرفية الخاصة كما سيتضح إنْ شاء الله تعالى.

٥- **المطلقة العامة:** وهي القضية التي مفادها الحكم بفعليَّة ثبوت المحمول للموضوع أو بفعليَّة سلب المحمول عن الموضوع بقطع النظر عن أنَّ فعلية الثبوت أو السلب ضروري أو لا، دائم أو لا.

والمراد من الفعلية هو ما يقابل الاستعداد، فقد يكون الثبوت يعني استعداد

الموضوع لأنْ يثبت له المحمول، كما أنَّ السلب قد يكون بمعنى استعداد الموضوع لأنْ ينفي عنه المحمول، وأمَّا الفعلية فهي تعني تحقق الثبوت أو السلب.

ومثال المطلقة العامة (كلُّ إنسان متنفس بالفعل)، (لا شيء من الأفلاك بساكن بالفعل)، فمفاد القضية الأولى والثانية هو فعلية النسبة بين المحمول والموضوع.

ومنشأ التعبير عنها بالمطلقة هو أنَّ كلَّ قضية جرَدت من كلٍّ قيد فإنَّ العرف يفهم منها فعلية النسبة، فلو قلنا: (كلُّ إنسان متنفس) دون تقييدها بالضرورة أو الدوام أو غير ذلك، لكان المعنى المبادر من هذه القضية هو أنَّ ثبوت التنفس للإنسان فعلي.

وأمَّا منشأ التعبير عنها بالعامة فهو لأنَّها أعمَّ من الوجودية اللادائمة واللاضرورية كما سيتَّضح إن شاء الله تعالى.

٦- الممكنة العامة: وهي القضية التي مفادها سلب الضرورة عن الطرف المقابل للحكم في القضية، فلو كان الحكم في القضية هو الإيجاب كان معنى الإمكان العام هو عدم ضرورة السلب، ولو كان الحكم في القضية هو السلب كان معنى الإمكان هو عدم ضرورة الإيجاب.

مثلاً: عندما يُقال: (كلُّ نار حارة بالإمكان العام)، فإنَّ معنى هذه القضية هو أنَّ ثبوت الحرارة للنار ليس مستحيلاً، وهذا يقتضي أنَّ سلب الحرارة من النار ليس ضروريًا؛ إذ لو كان السلب ضروريًا لما صَحَّ ثبوت الحرارة للنار، فمقتضى ثبوت الحرارة للنار هو أنَّ انتفاءها عن النار ليس واجباً وضرورياً، نعم هذه القضية لا تعبِّر عن أنَّ ثبوت الحرارة للنار ضروري كما أنها لا تنفي ضرورة الثبوت،

ومفادها يتمحّض في أنَّ الثبوت ممكِن وليس مستحيلاً، وهذا معناه عدم ضرورة سلب الحرارة عن النار.

وهكذا لو كانت القضية سالبة، فعندما يُقال: (لا شيء من الحرّ بارد بالإمكان العام)، فإنَّ معنى ذلك هو أنَّ سلب البرودة عن الحر ليس مستحيلاً، وذلك يقتضي أنَّ ثبوت البرودة للحر ليس ضروريّاً.

فالطرف المقابل لسلب البرودة عن الحرّ هو الإيجاب وثبوت البرودة للحرّ، ولأنَّ القضية ممكنة بالإمكان العام، فإنَّ ذلك يقتضي أنَّ الإيجاب وثبوت البرودة للحر ليس ضروريّاً.

ومنشأ تسمية هذه القضية بالمكانة لاشتمالها على الإمكان، وأمّا تسميتها بالعامّة فهو في مقابل المكانة الخاصة.

٧- **وقتية مطلقة:** وهي القضية التي مفادها الحكم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع ولكن في وقت معين، أو الحكم بضرورة سلب المحمول عن الموضوع ولكن في وقت معين.

ومثال ذلك: (كلُّ شمس فهي مشرقة بالضرورة وقت الصباح)، ولا شيء من القمر ببعضه بالضرورة وقت النهار).

ومنشأ التعبير عن مثل هذه القضية بالوقتية هو أنَّ ضرورة الثبوت أو السلب فيها مقيد بالوقت، وأمّا منشأ تسميتها بالمطلقة فهو لأنَّها لم تقيّد باللادوام.

٨- **منتشرة مطلقة:** وهي القضية التي مفادها الحكم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في وقت ولكن غير محدّد، أو مفادها الحكم بضرورة سلب المحمول عن

الموضوع في وقت غير محدد.

ومثال ذلك: (كل إنسان متنفس بالضرورة وقتاً ما)، (ولا شيء من الإنسان متنفس بالضرورة وقتاً ما).

ومنشأ التعبير عن هذه القضية بالمنتشرة هو أنَّ وقت ضرورة الحكم فيها غير محدد، وهو بمعنى الانتشار، وأما منشأ تسميتها بالمطلقة فلأنَّها لم تقيد باللادوام.

القضايا المركبة:

قلنا إنَّ القضايا المركبة ليس لها عدد محصور كما هو الحال في القضايا البسيطة، إلاَّ أنَّ المناطقة جرت عادتهم على بحث سبع منها.

١- المشروطة الخاصة: هي المركبة من المشروطة العامة والمطلقة العامة على أنَّ تكون الأولى مصراً بها والثانية مشار إليها بـ "لا دائماً"، وتكون إحداها موجبة والأخرى سالبة.

ومثالها: (كل كاتب متحرك الأصابع بالضرورة ما دام كاتباً لا دائماً)، فهذه القضية مركبة من قضيتين، الأولى هي المشروطة العامة؛ وذلك لأنَّ مفادها الحكم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع ما دام الوصف العنوي للموضوع ثابتاً، والثانية هي المطلقة العامة، وهي المشار إليها بـ "لا دائماً"، فإنَّ معنى لا دائماً هو أنه لا شيء من الكاتب متتحرك الأصابع بالفعل، وهي مطلقة عامة لأنَّ مفادها هو الحكم بفعليَّة سلب المحمول عن الموضوع.

هذا فيما لو كانت المشروطة العامة موجبة فإنَّ المطلقة العامة المشار إليها تكون سالبة، أمَّا لو كانت المشروطة العامة سالبة فإنَّ المطلقة العامة تكون موجبة.

والمتحصل أنَّ المشروطة الخاصة هي المشروطة العامة المقيدة بالمطلقة العامة.

والمنشأ من تقييد المشروطة العامة بالمطلقة العامة دون غيرها هو أنَّ المشروطة العامة تعني ضرورة الحكم بثبوت المحمول للموضع ما دام الوصف العنوي ثابتًا للموضع، أو ضرورة سلب المحمول عن الموضع ما دام الوصف العنوي؛ إذ لا يمكن افتراض الثبوت أو السلب ضروريًا ثمَّ لا يكون دائميًّا، فإذا أردنا أن نقييد الثبوت أو السلب باللادوام فلا يصحُّ تقييده باللادوام ما دام الوصف العنوي ثابتًا، نعم يصحُّ تقييده باللادوام بحسب الذات، أي سلب المحمول عن ذات الموضع عندما لا يكون الموضع متصفًا بالوصف العنوي، أو ثبوت المحمول لذات الموضع عندما لا يكون الموضع متصفًا بالوصف العنوي.

فيكون حاصل المشروطة الخاصة لو كانت موجبة هو ضرورة ثبوت المحمول للموضع عندما يكون متصفًا بالوصف العنوي، وفعليًّة سلب المحمول عن الموضع عندما لا يكون متصفًا بالوصف العنوي.

فمعنى (كلَّ كاتب متعرِّك الأصابع بالضرورة ما دام كاتبًا لا دائمًا) هو ضرورة تحركُ الأصابع للكاتب حينما يكون كاتبًا، والكاتب ليس متعرِّك الأصابع بالفعل أي عندما لا يكون متصفًا بالكتابة، فحركة الأصابع سُلبت عن ذات الكاتب حينما لا يكون متصفًا بوصف الكتابة.

-٢- **العرفية الخاصة:** هي المركبة من العرفية العامة والمطلقة العامة على أن تكون الأولى مصريح بها والثانية مشار إليها بـ "لا دائمًا"، وتكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة.

ومثالها: (كلّ ماش فهو متتحرّك ما دام ماشيًّا لا دائمًا)، فهذه القضية مركبة من قضيّتين، الأولى: العرفيّة العامة؛ لأنّ مفادها الحكم بدوام ثبوت المحمول للموضوع ما دام الموضوع متّصفاً بالوصف العنوياني، والثانية: هي المطلقة العامة، وهي المشار إليها بـ(لا دائمًا)، ومعناها أَنَّه لا شيءٌ من الماشي يمتحرّك بالفعل.

فيكون حاصل القضية هو دوام ثبوت الحركة للماشي ما دام متّصفاً بالمشي، والحركة ليست ثابتة لذات الماشي، أي أَنَّه عندما لا يكون متّصفاً بالمشي.

وسُمِّيت العرفيّة هنا بالخاصّة لأنّها أخصّ من العرفيّة العامة؛ إذ أنّ العرفيّة العامة غير مقيّدة باللادوام الذاتي؛ ولذلك فهي تتحمل دوام ثبوت الحركة للماشي حتى حينما لا يكون متّصفاً بالمشي، كما تتحمل عدم ثبوت الحركة عندما لا يكون متّصفاً بالوصف العنوياني، وأمّا العرفيّة الخاصّة فهي مقيّدة باللادوام الذاتي، وذلك معناه عدم دوام الحركة عند عدم اتّصاف ذات الماشي بالمشي.

٣- الوجوديّة اللاضروريّة: هي المركبة من المطلقة العامة والمكنة العامة على أنْ تكون الأولى مصريحاً بها، والثانية مشاراً إليها بــ(اللاضروريّة)، وتكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة.

ومثالها: (كلّ إنسان متنفس بالفعل لا بالضرورة)، فهذه القضية مركبة من قضيّتين، الأولى مطلقة عامة لأنّ مفادها الحكم بفعليّة ثبوت المحمول للموضوع، والثانية ممكنة عامة وهي المشار إليها باللاضرورة، ومعناها لا شيءٌ من الإنسان بمتّنفس بالإمكان العام؛ لأنّ ذلك هو حاصل معنى سلب الضرورة عن الطرف المقابل.

وبتعبير آخر: إنَّ المطلقة العامة - والتي مفادها الحكم بفعليَّة ثبوت المحمول للموضوع - تجتمع مع ضرورة الثبوت، فإذا أردنا تقييدها بعدم ضرورة الثبوت كان معنى ذلك تقييدها بمكنته عامَّة؛ لأنَّ ذلك هو مفاد المكنته العامَّة.

فعندما يُقال: (كلُّ إنسان متنفس بالفعل)، فإنَّ فعليَّة التنفس للإنسان يمكن أنْ تجتمع مع ضرورة التنفس، كما أنَّ التنفس قد يكون ثابتاً للإنسان فعلاً إلاَّ أنه ليس ضروريَّاً للثبوت له بمعنى إمكانية انفكاكه عن التنفس.

فلو أردنا تقييد القضية المفيدة لفعليَّة التنفس بما يدلُّ على أنَّ ثبوت التنفس للإنسان ليس ضروريًّا وأنَّ من الممكن انتفاء التنفس عن ذات الإنسان، كان مقتضى ذلك تقييده بالمكنته العامَّة، والتي مفادها لا شيء من الإنسان بتنفس بالإمكان العامَّ؛ إذ مفاد المكنته العامَّة في المثال هو سلب الضرورة عن ثبوت التنفس للإنسان.

وسمِّيتُ وجوديَّة لأنَّ مفادها تحقُّق لثبوت المحمول للموضوع خارجاً، وسمِّيتُ لا ضروريَّة لتقييدها بذلك.

٤- الوجوديَّة اللادائمة: وهي المركبة من قضيَّتين مطلقتين عامتين إحداهما مصريح بها والأخرى مشار إليها بـ "لا دائمًا"، وتكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة.

ومثالها: (كلُّ إنسان متنفس بالفعل لا دائمًا)، فالقضيَّة الأولى والمصريح بها مطلقة عامَّة لأنَّ مفادها فعليَّة ثبوت التنفس للإنسان، والقضيَّة الثانية هي المشار إليها بلا دائمًا، ومعناها (لا شيء من الإنسان بتنفس بالفعل)؛ لأنَّ ذلك هو معنى

سلب الدوام الذاتي عن ثبوت المحمول للموضوع.

فالمطلقة العامة لما كانت تحتمل أن فعليّة الثبوت مثلاً دائمةً كما تحتمل أنه ليس دائمةً، وأردنا أن نقيدها بعدم الدوام كان ذلك معناه تشكيل قضية مطلقة عامة سالبة؛ لأن مفادها فعليّة سلب الدوام.

٥- الوقتية اللادائمة: وهي المركبة من الوقتية المطلقة والمطلقة العامة، والأولى مصراً بها والثانية مشار إليها باللادوام، على أن تكون إحداها موجبة والأخرى سالبة.

ومثالها: (كل شمس فهي مشرقة بالضرورة وقت الصباح لا دائماً)، وهذه القضية مركبة من قضيتين، الأولى وقتيّة مطلقة لأن مفادها الحكم بضرورة ثبوت الإشراق للشمس في وقت معين، والقضية الثانية - المشار إليها بلا دائماً - مطلقة عامة لأن معنى لا دائماً هنا هو: (لا شيء من الشمس يشرقة بالفعل)؛ لأن ذلك هو معنى سلب الدوام الذاتي عن ثبوت المحمول للموضوع.

وبتعبير آخر: إنّ الوقتية المطلقة لما كان مفادها الحكم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في وقت معين، فهذا يقتضي احتمال أنّ الثبوت دائمي، أي حتى في غير الوقت المعين، كما يحتمل أنه ليس دائمةً في غير الوقت المعين، فإذا أردنا تقدير القضية بعدم الدوام في غير الوقت المعين كان مقتضى ذلك تقييده باللادوام الذاتي، والذي يعني فعليّة سلب المحمول عن الموضوع في غير الوقت المعين، وهذا هو مفاد المطلقة العامة.

إذا قلنا: (إن كل شمس فهي مشرقة بالضرورة وقت الصباح)، وأردنا القول

بأنها لا تكون مشرقة في غير هذا الوقت كان هذا التقيد يساوق مفad المطلقة العامة والتي مفادها فعليّة سلب المحمول عن الموضوع، أي فعليّة سلب الإشراق عن الشمس.

٦- منتشرة خاصة: وهي المركبة من المنتشرة المطلقة والمطلقة العامة، والأولى مصراح بها والثانية مشار إليها باللادوام، وتكون إداتها موجبة والأخرى سالبة.

ومثالها: (كل إنسان متنفس في وقت ما بالضرورة لا دائماً)، وهذه القضية مركبة من قضيتين، الأولى منتشرة مطلقة لأن مفادها الحكم بضرورة ثبوت التنفس للإنسان في وقت ما غير محدد، والقضية الثانية - المشار إليها بـ "لا دائماً" - مطلقة عامة لأنّ معنى لا دائماً هنا هو لا شيء من الإنسان بمتنفس بالفعل؛ لأن ذلك هو معنى سلب الدوام الذاتي عن ثبوت المحمول للموضوع.

وبتعبير آخر: المنتشرة المطلقة لما كان مفادها الحكم بضرورة ثبوت المحمول للموضوع في وقت ما، كان ذلك مقتضياً لاحتمال أنَّ الثبوت دائمي وأنَّ التنفس في المثال ثابت للإنسان في كل وقت؛ لأنَّ ثبوته في وقت لا ينفي ثبوته في بقية الأوقات، كما يحتمل ألا يكون التنفس ثابتاً في بقية الأوقات، فإذا أردنا تقيد القضية بعدم الدوام في غير الوقت المنتشر كان مقتضى ذلك تقيده باللادوام الذاتي، والذي يعني فعليّة سلب التنفس عن الإنسان في غير الوقت المنتشر، وهذا هو مفاد المطلقة العامة.

٧- الممكنة الخاصة: وهي المركبة من مكتفين عامتين إداتها مصراح بها

والآخر مشار إليها بـ "الللاضرورة"، وتكون إحداهما سالبة والأخرى موجبة.

ومثالها: (كلّ إنسان كاتب بالإمكان العامّ لا بالضرورة)، فهذه القضية مركبة من مكنتين، الأولى مصريّة بها ومفادها عدم ضرورة سلب الكتابة عن الإنسان، أي أنَّ انتفاء الكتابة عن الإنسان ليس ضروريًّا، والأخرى مشار إليها باللاضرورة؛ وذلك لأنَّ معنى اللاضرورة هو: (لا شيء من الكاتب بإنسان بالإمكان العامّ)، ومعنى هذه القضية هو أنَّ ثبوت الكتابة للإنسان ليس ضروريًّا.

فِيَكُونُ حَاصلًا كُلُّ الْقَضِيَّتَيْنِ هُوَ أَنَّ اِنْتِفَاءَ الْكِتَابَةِ عَنِ الْإِنْسَانِ لَيْسَ ضَرُورِيًّا،
وَأَنَّ ثَبَوتَ الْكِتَابَةِ لِلْإِنْسَانِ لَيْسَ ضَرُورِيًّا، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى سَلْبِ الْمُنْدَرَةِ مِنِ
الْطَّرْفَيْنِ، أَيْ طَرْفِ الْإِيجَابِ وَطَرْفِ السَّلْبِ.

وبتعبير آخر: إن المكنته العامة لما كان مفادها سلب ضرورة السلب لو كانت موجبة فإن ذلك يجتمع مع احتمال أن يكون الثبوت ضروريًا، فإذا أردنا التعبير عن عدم ضرورة الثبوت والإيجاب لزم تقييد المكنته العامة الموجبة باللاضرة، أي بمحنة عامة سالبة لتكون النتيجة هي سلب ضرورة السلب وسلب ضرورة الإيجاب.

مثلاً عندما يُقال: (كل إنسان كاتب بالإمكان العام)، فإن ذلك لا يعني أكثر من أن عدم الكتابة ليس ضروريًا للإنسان، أما أن الكتابة ضرورية له أو لا فإن القضية المذكورة لا تثبت ذلك ولا تنفيه، فإذا أردنا نفي ضرورة ثبوت الكتابة للإنسان احتجنا أن نقيد القضية المذكورة بالضرورة، وعندما تكون النتيجة هي أن عدم الكتابة ليس ضروريًا، وهذا مفاد القضية الأولى، وأن ثبوت الكتابة ليس ضروريًا، وهذا مفاد القضية الثانية المشار إليها.

أقسام الشرطية:

كان البحث فيما سبق عن القضايا الحتمية وأقسامها، وبعد أن تم الفراغ من ذلك يقع البحث عن أقسام القضايا الشرطية، وكنا قد بحثنا حقيقة القضايا الشرطية، وذكرنا أن القضية الشرطية تترَكَب من قضيَّتين عُلِّقت إحداهما على الأخرى، أي أنَّ النسبة الحكمية على القضية الشرطية هي الحكم بثبوت أو انتفاء قضيَّة على تقدير ثبوت أو انتفاء قضيَّة أخرى.

وقلنا إنَّ التعليق في القضية الشرطية تارة يكون بمعنى التلازم والاتصال، وتارة يكون بمعنى العناد والمنافرة بين القضيَّتين، ويُعبَّر عن القضية الشرطية في الفرض الأوَّل بالمتصلة، كما يُعبَّر عنها في الفرض الثاني بالمنفصلة.

فالقضيَّة المتصلة هي ما حكم فيها بالتلازم بين قضيَّتين، أي الحكم بأنَّه كلما تحقَّق المقدم لزم من تحقُّقه تحقُّق التالي، والقضيَّة المنفصلة هي ما حكم فيها بالتنافي بين قضيَّتين بنحو يكون تحقُّق إحداهما مقتضياً لانتفاء الأخرى، وانتفاء إحداهما مقتضياً لتحقُّق الأخرى، وهذا هو معنى أنَّ الرابط بين القضيَّتين في المنفصلة هو حالة التعاند والانفصال.

ثمَّ إنَّا قد ذكرنا أنَّ كلاً من القضيَّة المتصلة وال القضيَّة المنفصلة تارة تكون موجبة وأخرى تكون سالبة، وقلنا إنَّ مفاد القضيَّة المتصلة الموجبة هي الحكم بالاتصال والتلازم، ومفاد القضيَّة المتصلة السالبة هو نفي الاتصال والتلازم.

وقلنا إنَّ مفاد القضيَّة المنفصلة الموجبة هو الحكم بالتنافي والتعاند والانفصال، ومفاد القضيَّة المنفصلة السالبة هو نفي التعاند والانفصال.

بعد اتضاح كل ذلك يقع البحث في تقسيم المتأصلة أولاً بلحاظ طبيعة الاتصال بين المقدم وال التالي ومنشأ تعليق أحدهما على الآخر.

تقسيم المتأصلة:

تنقسم الشرطية المتأصلة إلى لزومية واتفاقية.

المراد من اللزومية: هي ما يكون فيها الحكم بصدق قضية على تقدير أخرى ناشئاً عن علاقة موجبة لذلك الحكم والتعليق، وهذه العلاقة من قبيل العلة أو التضائف.

إذن فاللزومية هي ما يكون فيها الحكم بالتعليق ليس جزافياً وإنما يكون ناشئاً عن علاقة واقعية، أو هكذا تكون الدعوى عند مؤلف القضية، أي أنه يدعى أنَّ التعليق لم ينشأ جزافاً وإنما نشاً عن علاقة من قبيل العلية أو التضائف.

فالعلية إما بنحو يكون المقدم علة لل التالي أو يكون المقدم معلولاً لل التالي، أو يكونان معلولين لعلة واحدة.

ومثال الأول: (إنْ كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)، فهنا تمَّ الحكم بوجود التالي عن تقدير وجود المقدم، وكان منشأ التعليق هو أنَّ العلاقة بين وجود المقدم وجود التالي هو أنَّ وجود المقدم علة لوجود التالي.

ومثال الثاني: (إذا كان النهار موجوداً فالشمس طالعة)، فالمقدم لما كان معلولاً لوجود التالي أوجب ذلك صحة تعليق وجود التالي على وجود المقدم، بمعنى أنَّ وجود المقدم يكشف عن وجود التالي باعتبار أنه لا يمكن للمعلول أنْ يكون موجوداً، ولا تكون علته وهي طلوع الشمس موجودة.

ومثال الثالث: (إذا كان النهار موجوداً فالعالم مضيء)، فالعلاقة المصححة لتعليق التالي على المقدم هو أنَّ كلاً من المقدم وال التالي معلومان لعلة واحدة هي طلوع الشمس.

وأمّا العلاقة الناشئة عن التضائف فمثاها: (إذا كان زيد أباً خالد فخالد ابن زيد)، فمنشأ التعليق في هذه القضية هو علاقة التضائف بين زيد و خالد؛ ولذلك صارت هذه القضية الشرطية من قسم المتصلة اللزومية.

المراد من الاتفاقية: هي ما يكون فيها الحكم بصدق التالي على تقدير صدق المقدم ناشئًا عن غير علاقة موجبة لذلك الحكم والتعليق، وإنما هو من قبيل الصدفة المتكررة.

ومثاله: (إذا كان زيد ناطقاً كان الحمار ناهقاً)، فالقضية قد عُلِّقَ فيها صدق المقدم على صدق التالي رغم عدم وجود علاقة مقتضية لتعليق ناطقية زيد على ناهقية الحمار.

وهكذا لو وجدنا أنه كلما جاء زيد هطل المطر، فإنه يمكن القول: (كلما جاء زيد هطل المطر)، فيعلق هطول المطر على بحثي زيد رغم عدم العلاقة بين تحقق الأمرين.

تقسيم المنفصلة:

تنقسم القضية الشرطية المنفصلة - باعتبار الأثر المترتب على طبيعة العلاقة بين المقدم وال التالي - إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول - وهو المنفصلة الحقيقية: وهي القضية التي حكم فيها بتنافي النسبتين في مقام الاجتماع وتنافيهما في مقام الارتفاع.

ومثال الموجبة: (إنَّ هذَا العدُّ إِمَّا أَنْ يَكُونْ زوْجًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونْ فرْدًا)، وَمَعْنَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ هُوَ الْحُكْمُ بِعَدْمِ صَدْقِ الزَّوْجِيَّةِ وَالْفَرْدِيَّةِ عَلَى عَدْدِ وَاحِدٍ، فَهَذَا العدُّ الْمُعِينُ لَا يَكُونْ مُتَصَفًا بِالْزَوْجِيَّةِ وَالْفَرْدِيَّةِ، وَهَذَا هُوَ مَعْنَى تَنَافِي النَّسَابَتَيْنِ - أَيْ نَسَبَةُ الزَّوْجِيَّةِ إِلَى هَذَا العدُّ وَنَسَبَةُ الْفَرْدِيَّةِ إِلَيْهِ - فَهُمَا مُتَنَافِيَانِ فِي مقامِ الْاجْتِمَاعِ، أَيْ أَنَّ النَّسَابَتَيْنِ لَا يَجْتَمِعُانِ عَلَى عَدْدِ وَاحِدٍ.

وَهُمَا أَيْضًا مُتَنَافِيَتَانِ فِي مقامِ الْارْتِفَاعِ، أَيْ لَا يَكُونُ ارْتِفَاعُهُمَا عَنِ الْعَدُّ فِي كُوْنِ لَا هُوَ فَرْدٌ وَلَا هُوَ زَوْجٌ، بَلْ لَا بُدًّا إِمَّا أَنْ يَكُونْ مُنْتَسِبًا إِلَى الزَّوْجِيَّةِ أَوْ مُنْتَسِبًا إِلَى الْفَرْدِيَّةِ.

فَكُلَّمَا كَانَ الأَثْرُ الْمُتَرَبُّ عَنِ النَّسَابَتَيْنِ هُوَ عَدْمُ إِمْكَانِ اجْتِمَاعِهِمَا وَعَدْمُ إِمْكَانِ ارْتِفَاعِهِمَا كَانَتِ الْقَضِيَّةُ مُنْفَصِّلَةً حَقِيقَيَّةً؛ وَمِنْشَا التَّعْبِيرِ عَنْهَا بِالْحَقِيقَيَّةِ هُوَ أَنَّ بَيْنَ النَّسَابَتَيْنِ كَمَالُ الْأَنْفَصالِ، فَهُمَا لَا يَجْتَمِعُانِ وَلَا يَرْتَفِعُانِ، وَهَذَا بِخَلَافِ الْقَسْمَيْنِ الْآخَرَيْنِ لِلْقَضِيَّةِ الْمُنْفَصِّلَةِ، فَإِنَّ التَّنَافِيَ بَيْنَ النَّسَابَتَيْنِ فِيهِمَا إِمَّا أَنْ يَكُونَ فِي مقامِ الْاجْتِمَاعِ أَوْ فِي مقامِ الْارْتِفَاعِ.

وَأَمَّا مَثَلُ السَّالِبَةِ: (لَيْسَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ العدُّ زوْجًا أَوْ مُنْقَسِّمًا إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ)، فَمَعْنَى هَذِهِ الْقَضِيَّةِ هُوَ الْحُكْمُ بِعَدْمِ التَّنَافِيِّ بَيْنَ النَّسَابَتَيْنِ، بَلْ إِنَّ النَّسَابَتَيْنِ مُتَلَازِمَتَانِ لَأَنَّ كُلَّ عَدْدٍ مُنْتَسِبٌ إِلَى الزَّوْجِيَّةِ فَهُوَ مُنْقَسِّمٌ إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ، وَكُلُّ عَدْدٍ لَا يَكُونُ زوْجًا فَهُوَ لَيْسَ مُنْقَسِّمًا إِلَى مُتَسَاوِيَيْنِ؛ وَلَذِكَّ كَانَ التَّنَافِيُّ وَالْعِنَادُ بَيْنَهُمَا مُنْتَفِيًّا.

القسم الثاني - وهو المنفصلة مانعة الجمع: وهي القضية التي حكم فيها بتنافي النسبتين في مقام الاجتماع، وعدم التنافي في مقام الارتفاع، هذا في الموجبة وأما في السالبة فهي التي مفادها الحكم بعدم تنافي النسبتين في مقام الاجتماع دون مقام الارتفاع.

ومثال الموجبة: (هذا الشيء إما أن يكون حبراً وإما أن يكون شجراً)، ومعنى هذه القضية الحكم بعدم اجتماع الحجرية والشجرية على شيء واحد، فلا يصح أن يكون هذا الشيء المعين منتسباً إلى الحجرية وفي ذات الوقت يكون منتسباً إلى الشجرية، وهذا هو معنى الحكم بتنافي النسبتين في مقام الاجتماع، أما في مقام الارتفاع فلا مانع من تصادقهما على شيء واحد، فالحيوان مثلاً يصدق عليه أنه ليس حبراً وليس شجراً.

فارتفاع الحجرية هو عدم الحجرية، وارتفاع الشجرية هو عدم الشجرية، وهم يتصادقان في الحيوان حيث هو لا حبر ولا شجر، وهذا معنى عدم التنافي في مقام الارتفاع.

واماً مثال السالبة فهو: (ليس إما أن يكون الشيء حبراً وإما أن لا يكون شجراً)، فمعنى هذه القضية هو الحكم بعدم التنافي بين الحجرية وعدم الشجرية فإن من الممكن اجتماعهما في الحجر؛ إذ هو حبر وليس بشجر.

القسم الثالث - وهو المنفصلة مانعة الخلوة: وهي القضية التي حكم فيها بتنافي النسبتين في مقام الارتفاع دون الاجتماع، بمعنى عدم إمكان ارتفاع النسبتين وإنْ كان يمكن اجتماعهما.

هذا في الموجبة، وأمّا السالبة فهي التي مفادها الحكم بعدم تنافي النسبتين في مقام الارتفاع دون الاجتماع، بمعنى إمكان ارتفاعهما وعدم إمكان اجتماعهما.

ومثال الموجبة: (إما أنْ يكون زيد في البحر وإما أنْ لا يغرق)، ومعنى هذه القضية هو الحكم بعدم خلو الواقع من أحد النسبتين، فإما أن تكون النسبة الأولى هي الواقعه وهي أنه في البحر، وإما أن تكون النسبة الثانية هي الواقعه وهي أنه لا يغرق، أما أن تنتفي كلا النسبتين عنه فلا، لأن لا يمكن في البحر وفي ذات الوقت يغرق، وهذا هو معنى عدم ارتفاعهما، وأمّا اجتماع النسبتين على زيد فممكّن بأن يكون زيد في البحر وفي ذات الوقت لا يغرق.

ومثال السالبة: (ليس إما أنْ يكون زيد في البر أو يغرق)، ومعنى هذه القضية هو سلب التنافي بين النسبتين، أي المنع من خلو الواقع من النسبتين فيكون من الممكن ارتفاع كلا النسبتين عن زيد فلا يمكن في البر ولا يغرق بأن يكون في البحر، ولكنه في سفينة، فـ(زيد في السفينة) انتفت عنه كلا النسبتين فهو ليس في البر وفي ذات الوقت هو لا يغرق.

وأمّا اجتماع النسبتين على زيد فغير ممكّن بأن يكون في البر وفي ذات الوقت يغرق.

تقسيم المنفصلات الثلاث:

كما أنَّ القضايا المتصلة تنقسم إلى لزومية واتفاقية، فكذلك المنفصلات الثلاث، وهي الحقيقة ومانعة الجمع ومانعة الخلو تنقسم إلى لزومية واتفاقية.

فاللزومية: هي ما كان الحكم بالتنافي بين النسبتين ناشئاً عن اقتضاء ذاتي

للنسبتين - أو قل للحكمين - بأنْ يكون طبع كلّ حكم مناف ذاتاً للحكم الآخر.

ومثال ذلك: (العدد إما أنْ يكون زوجاً وإما أنْ يكون فرداً)، فإنَّ الحكم على العدد بالزوجية يقتضي طبعاً المنافة مع الحكم عليه بالفردية.

وأما الاتفاقية: فهي ما كان الحكم فيها بالتنافي غير ناشئ عن التنافي الذاتي للحكمين، وإنما هو تناف تكرر اتفاقاً ومن الممكن أنْ لا يكتب لهذا التنافي الاستمرار.

ومثال ذلك: (زيد إما أنْ يكون عاملاً أو عالماً)، فالحكم بالتنافي بين انتساب العمل لزيد وانتساب العلم إليه لم ينشأ عن اقتضاء النسبتين للتنافي؛ ولذلك فالقضية اتفاقية.

تقسيم الشرطية:

تنقسم الشرطية من جهة السعة والضيق لدائرة الحكم بالاتصال أو الانفصال إلى ثلاثة أقسام، ويعبر عن القضية في القسم الأول بالمحصورة، ويعبر عنها في الثاني بالمهملة، وفي الثالث بالشخصية أو المخصوصة.

الشرطية المحصورة:

وهي الشرطية المشتملة على ما يدلُّ على استيعاب الحكم بالاتصال أو الانفصال لجميع الأحوال والأزمان أو لبعض الأحوال والأزمان دون تعين.

إذا كانت مشتملة على ما يدلُّ على استيعاب الحكم لجميع الأحوال والأزمان فهي محصورة كليّة، وإنْ كانت مشتملة على ما يدلُّ على استيعاب بعض الأحوال

والأزمان فهي محصورة جزئية.

ومثال المحصورة الكلية: (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)، فهذه القضية محصورة كلية؛ وذلك لاشتمالها على ما يدل على أن التالي لازم للمقدم في جميع الأحوال والأزمان، المراد من الأزمان واضح، وأماماً المراد من الأحوال فهي أوضاع الشمس، فقد تكون في الشرق، وقد تكون في كبد السماء، وقد تكون في المغرب، وعليه يكون مفاد القضية المذكورة هو أن وجود النهار لازم لظهور الشمس سواء كان وضعها إنما في الشرق، أو في المغرب، أو في كبد السماء، أو في أيّ وضع آخر.

هذا فيما لو كانت الشرطية متصلة، وأماماً لو كانت منفصلة فمثاليها: (دائماً إنما أن يكون العدد زوجاً وإنما أن يكون فرداً)، وهذه الشرطية المنفصلة كلية لاشتمالها على ما يدل على أن التالي مناف ومعاند للمقدم في جميع الأحوال والأزمان، فالزوجية منافية للفردية إلى الأبد، سواء كانت في ضمن أحجار أو أشجار أو مقدرة أو محققة أو مكتوبة أو مقروءة أو غيرها من الأوضاع فإنما تكون منافية.

وأماماً المحصور الجزئية فمثاليها: (قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً)، وهذه القضية جزئية؛ وذلك لاشتمالها على ما يدل على أن التالي لازم للمقدم في بعض الأزمان أو الأحوال، ففي المثال المذكور دلت القضية على التلازم بين كون الشيء حيواناً وكونه إنساناً، ولكن لا مطلقاً بل في بعض الأحوال، وهي في المثال حينما يكون الشيء ناطقاً فإن ذلك يستوجب تلازمه مع الحيوانية.

هذا فيما لو كانت القضية متصلة، وأماماً لو كانت منفصلة فمثاليها: (قد يكون الشيء إما ناماً أو جماداً)، وهذه القضية جزئية؛ وذلك لاشتمالها على أن التالي

مناف للمقدم ولكن لا مطلقاً وإنما هو في بعض حالات الشيء، وهو فيما لو كان من قبيل الأجسام.

سور الشرطية المحصورة:

أما سور المتأصلة الكلية الموجبة فمثل: "كلما" و"مهما" و"متى"، كأن يُقال: (كلما - أو مهما أو متى - كانت الشمس طالعة فالنهار موجود).

وأما سور المنفصلة الكلية الموجبة فمثل: "دائماً" و"أبداً" كأن يُقال: (دائماً - أو أبداً - إما أن تكون الشمس طالعة أو لا يكون النهار موجوداً).

واما سور السالبة الكلية المتأصلة والمنفصلة فمثل: "ليست أبتهة"، كأن يُقال في المتأصلة: (ليس أبتهة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود)، وفي المنفصلة: (ليس أبتهة إما أن تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجوداً).

واما سور الموجبة الجزئية في المتأصلة والمنفصلة فمثل: "قد يكون"، كأن يُقال في المتأصلة: (قد يكون إذا كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً)، وفي المنفصلة: (قد يكون إما أن تكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجوداً).

واما سور السالبة الجزئية في المتأصلة والمنفصلة فمثل: "قد لا يكون"، كأن يُقال في المتأصلة: (قد لا يكون إذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً)، وفي المنفصلة: (قد لا يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً).

وكذلك يكون سور السالبة الجزئية بإدخال حرف السلب على سور الموجبة الكلية؛ وذلك لأن سلب الإيجاب الكلي يساوي السلب الجزئي.

فحينما يُقال: (ليس كلّما - أو ليس مهما - كان الشيء حيواناً كان إنساناً)، فإنَّ مفادها: (قد لا يكون إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً).

الشرطية المهملة:

وهي التي لم تتصدَّ لتحديد دائرة الحكم بالاتصال أو الانفصال، وإنَّما أهملت ذلك واكتفت ببيان الحكم بالاتصال أو التنافي بقطع النظر عن الاستيعاب لجميع الأزمان والأحوال أو بعضها.

ومثالها: (إذا كان الشيء حيواناً كان إنساناً)، فهذه قضيَّة مهملة لعدم تصديها لتحديد دائرة الحكم وأنَّه مستوعب ل تمام الأحوال والأزمان أو لبعضها، فهي إنَّما أفادت أنَّ التالي لازم للمقدم دون أنْ يتبيَّن منها أنَّ ذلك بنحو مطلق أو في بعض الأحوال.

الشرطية الشخصية:

وهي التي مفادها الحكم بالاتصال أو الانفصال في زمان أو حال معين.

ومثالها: (إنْ جئني اليوم أكرمتك)، و(إنْ جاء زيد من السفر أكرمته)، فالقضيَّة الأولى متصلة شخصيَّة لأنَّ الحكم فيها بالاتصال حدَّد بزمن معين، وكذلك القضيَّة الثانية متصلة شخصيَّة لأنَّ الحكم فيها بالاتصال حدَّد بوضع وحال معين، ويمكن التمثيل للمنفصلة بهذا المثال وهو: (إمَّا أنْ يكون زيد في هذا الوقت نائماً أو مستيقظاً)، فالحكم في القضيَّة بالتنافي حدَّد له وقت معين.

وكذلك حينما يُقال: (إمَّا أنْ يكون زيد وهو في البحر غارقاً أو في السفينة)،

فالحكم بالتنافي حدد له وضع معين وهو كونه في البحر.

تأليف الشرطيات:

قلنا إنَّ القضية الشرطية مؤلفة واقعاً من قضيتين، والمقصود من ذلك الأعمّ من الحملية والشرطية المتصلة أو المنفصلة، وعلى ذلك يمكن تقسيم الشرطية بلحاظ ما ترتكب منه إلى ستة أقسام، فإما أنْ تتألف الشرطية من حمليتين أو متصلتين أو منفصلتين، أو حملية ومتصلة، أو حملية ومنفصلة، أو منفصلة ومتصلة.

ونحن هنا سنذكر لكلٍّ قسم مثالاً:

- ١- **مثال الحمليتين:** (كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان).
- ٢- **مثال المتصلتين:** (إذا كان كلما كان الشيء إنساناً فهو حيوان فكلما لم يكن الشيء حيواناً لم يكن إنساناً).
- ٣- **مثال المنفصلتين:** (إذا كان دائماً إما أنْ يكون هذا العدد زوجاً أو فرداً فدائماً إما أنْ يكون منقسمًا بتساويين أو غير منقسم).
- ٤- **مثال الحملية والمتصلة:** (إنْ كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود).
- ٥- **مثال الحملية والمنفصلة:** (إنْ كان هذا عدداً فهو إما زوج أو فرد).
- ٦- **مثال المتصلة والمنفصلة:** (إنْ كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائماً إما أنْ تكون الشمس طالعة وإما أنْ لا يكون النهار

موجداً).

القضايا المنحرفة:

المراد من القضايا المنحرفة هي القضايا التي صيغت على خلاف مقتضى الوضع أو الطبع أو هما معاً، كأن تزدف أدوات الشرط عن القضايا الشرطية في حين أن مقتضى الوضع هو اشتتماها على أدوات الشرط، أو نجعل المحمول في موقع الموضوع وذلك مناف لمقتضى الطبع؛ إذ طبع القضية أن يكون الموضوع أولاً ثم المحمول؛ لأن الموضوع مسند إليه وموقعه بمقتضى الطبع سابق على موقع المحمول والذي هو مسند.

والانحراف قد يكون في القضايا الحملية وقد يكون في القضايا الشرطية، ومثال الانحراف في القضايا الحملية: (الإنسان ليس كلّ الحيوان)، فهذه القضية الحملية منحرفة لمنافاتها لمقتضى الطبع، والذي يناسب أن يُقال: (ليس كلّ الحيوان إنسان).

ومثال الانحراف في القضايا الشرطية: (لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجداً)، فهذه القضية الشرطية منحرفة لمنافاتها لمقتضى الوضع والذي يناسب أن يُقال: (إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود).

والانحراف في القضايا قد ينتج مع عدم الانتباه وعدم التوجّه إلى واقع القضية وأنّها حملية أو شرطية أو أنّها متصلة أو منفصلة.



تمارين الفصل الخامس :

- س١: اشرح العبارة التالية : (المراد من القضية هو كل جملة خبرية تامة).
- س٢: يقسم المناطقة القضية عدة تقسيمات تبعاً للجهة الممحوظة حين التقسيم، عددها فقط.
- س٣: ما هو المراد من التقسيم بلحاظ النسبة الحكمية؟
- س٤: إلى كم قسم تنقسم القضية بلحاظ النسبة الحكمية؟ ووضح ذلك مع المثال.
- س٥: إذا قلنا:(القضية الحملية مؤلفة من طرفين ونسبة)، ماذا يعني بالطرفين والنسبة؟ مثل لذلك.
- س٦: ما المراد من القضية الشرطية؟ ووضح ذلك مع المثال.
- س٧: هناك فرقان بين القضية الحملية والشرطية، ووضحهما مع المثال.
- س٨: وضح ما يلي: (الرابط بين طرفي القضية الحملية قد يكون زمانياً وقد يكون غير زماني)، مع المثال لكل منهما.
- س٩: ما هي أدوات الربط في القضايا الشرطية المتصلة والمنفصلة؟ عددها فقط.
- س١٠: اشرح ما يلي مع المثال:
- ١- القضية الشرطية المتصلة.
 - ٢- القضية الشرطية المنفصلة.
 - ٣- القضية الحملية الموجبة.
 - ٤- القضية الحملية السالبة.
- س١١: وضح كيفية انقسام القضية الشرطية المتصلة والمنفصلة إلى موجبة وسالبة مع المثال.

س١٢: إلى كم قسم تنقسم القضية الحملية بلحاظ الموضوع؟ عددها مع المثال.

س١٣: وضح ما يلي مع المثال :

- ١- القضية المهملة. ٢- القضية المحصورة.

س١٤: إلى كم قسم تنقسم القضية المحصورة؟ عددها مع المثال.

س١٥: ما هو المراد من سور القضية؟

س١٦: اذكر سور القضية في كل مما يلي:

١- الكلية الموجبة.

٢- الكلية السالبة.

٣- الجزئية الموجبة.

٤- الجزئية السالبة.

س١٧: كيف تكون القضية المهملة في قوة الجزئية؟ وضح ذلك مع المثال.

س١٩: وضح ما يلي مع المثال:

- ١- القضية الحملية المحصلة. ٢- القضية الحملية المعدولة.

س٢٠: ماذا نعني بمادة القضية؟ وضح ذلك مع المثال.

س٢١: وضح كلًا مما يلي في العبارة التالية مع المثال: (إن ثبوت المحمول للموضوع في كل قضية أو انتفاء المحمول عن الموضوع لا يحلو أن يكون واجبًا أو ممكناً أو ممتنعاً):

- ١- الوجوب.
- ٢- الامتناع.
- ٣- الإمكان.

س٢٢: ما الفرق بين القضية الموجهة البسيطة والقضية الموجهة المركبة؟ وضح ذلك مع المثال.

س٢٣: عدد القضايا البسيطة مع المثال لكل منها.

س٢٤: عدد القضايا المركبة مع المثال لكل منها.

س٢٥: اشرح ما يلي مع المثال:

١- القضية الشرطية المتصلة اللزومية.

٢- القضية الشرطية المتصلة الاتفاقية.

س٢٦: تنقسم القضية الشرطية المنفصلة إلى ثلاثة أقسام، عددها مع شرح مختصر ومثال لكل منها.

س٢٧: وضح كلًا مما يأتي مع المثال:

١- الشرطية المحصورة.

٢- الشرطية المهملة.

٣- الشرطية الشخصية.

س٢٨: ماذا نعني بالقضايا المنحرفة؟ مثل لذلك في القضايا الحملية والشرطية.

الْفَضْلُ الْسِّلَادِيُّ

أحكام القنایا

المبحث الأول : التناقض وشروطه الثمانية.

المبحث الثاني : التضاد والدخول تحت التضاد والتدخل.

المبحث الثالث : العكس المستوى.

المبحث الرابع : عكس النقيض.

المبحث الأول:

التناقض وشروطه الثمانية

أحكام القضايا

تمهيد:

بعد أن تم الفراغ من بيان معنى القضية وبيان أقسامها يقع البحث في أحكام القضايا، وهو بحث عن النسب بين القضايا، فكما بحثنا النسب بين الكليات وقلنا إن العلاقة بين كليتين إذا ما قسنا أحدهما بالآخر إما أن تكون التباين أو التساوي أو العموم والخصوص المطلق أو العموم والخصوص من وجه، فكذلك حال القضايا إذا قسنا إحداها بالأخرى، فإن هذه المقايسة يتربع عليها الوقوف على نحو العلاقة بين القضيتين المنظورتين، وهكذا الحال عندما تقع المقايسة بين قضيتين أخرىين، وهذه العلاقة أو النسب المستنيرة عن المقايسة بين القضايا هي المقصود من أحكام القضايا، فأحكام القضايا هي مثل التناقض والتضاد والتدخل وغيرها من النسب، وهي كثيرة إلا أن المناطقة بحثوا خصوص النسب الناتجة عن مقاييسة القضايا المتشدة موضوعاً ومحولاً والمختلفة من جهة الكم والكيف، وخلصوا إلى أن النسب بين القضايا لا تعدو أربعاً وهي: التناقض والتضاد والتدخل والدخول تحت التضاد.

إذا اتحدت القضيتان موضوعاً ومحولاً واختلفتا في الكلية والجزئية بأن كانت إحداهما كلية والأخرى جزئية، واختلفتا كذلك في الإيجاب والسلب بأن

كانت إحداها موجبة والأخرى سالبة كانت النسبة بينهما التناقض، أي كان الحكم المترتب على المعايسنة بينهما هو التناقض.

مثلاً حينما يُقال: (كلّ إنسان ناطق)، ويُقال أيضاً: (بعض الإنسان ليس بناطق)، فإنَّ النسبة بين هاتين القضيّتين هو التناقض.

وإذا افترض أنْ كانت القضيّتان متّحدتَين موضوعاً وحكمَا، وكانتا كليّتين إلا أنَّ إحداها موجبة والأخرى سالبة، فإنَّ النسبة بينهما هي التضاد.

ومثال ذلك أنْ يُقال: (كلّ إنسان ناطق)، (ولا شيء من الإنسان بناطق).

وإذا افترض اتحاد القضيّتين في الموضوع والمحمول وكانتا جزئيّتين إلا أنَّهما مختلفتان في الكيف بأنْ كانت إحداها موجبة والأخرى سالبة، فإنَّ النسبة بينهما يعبر عنها بـ "الداخلة تحت التضاد".

ومثال ذلك أنْ يُقال: (بعض الإنسان ناطق)، (وبعض الإنسان ليس بناطق).

وأمّا إذا افترض اتحاد القضيّتين في الموضوع والحكم وكانتا متّحدتَين في الكيف بأنْ كانتا موجبتَين أو سالبتَين إلا أنَّهما مختلفتان في الحكم، أي أنَّ إحداها كليّة والأخرى جزئية فالنسبة بينهما حينئذ هي التداخل.

ومثال ذلك: (كلّ إنسان ناطق)، (وبعض الإنسان ناطق)، (ولا شيء من الإنسان بحجر)، (وبعض الإنسان ليس بحجر).

والفائدة المترتبة على معرفة النسب بين القضايا هو أنَّ ذلك قد يساهم في البرهنة على صوابيّة قضيّة أو البرهنة على كذب قضيّة.

مثلاً حينما نبحث عن صدق هذه القضية أو عدم صدقها وهي: (إنَّ كُلَّ إِنْسَانَ نَاطِقٌ)، فإنَّ مِنَ الْمُمْكِنَ الْبَرْهَنَةَ عَلَى صدقها بِوَاسْطَةِ مِقَايِسْتَهَا بِقَضِيَّةِ نَحْرَزْ كَذِبَهَا وَهِيَ: (بعضُ الْإِنْسَانَ لَيْسَ بَنَاطِقٌ)؛ فَلَأَنَّا نَعْلَمُ بِكَذْبِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ الثَّانِيَةِ وَلَأَنَّ النَّسْبَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْقَضِيَّةِ الْأُولَى هِيَ التَّنَاقْضُ، وَلَأَنَّ النَّقِيضَيْنَ لَا يَرْتَفِعُانِ - أَيْ لَا يَكُونُ كُلُّهُمَا كَاذِبًا - فَالْمُتَابِعَةُ هِيَ إِحْرَازُ صَدَقَةِ الْقَضِيَّةِ الْأُولَى.

وبالإضافة إلى ذلك من أحكام القضايا يقع البحث عن تفصيل ما أجملناه إن شاء الله تعالى.

التناقض:

المقصود من تناقض القضايا هو الاختلاف بالإيجاب والسلب بين قضيتيَّن بحيث يتضمن الاختلاف لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى، فإذا اتفق أنْ كانت القضيَّتان مختلفتان بالإيجاب والسلب، وكان هذا الاختلاف مقتضياً بنفسه صدق إحداهما وكذب الأخرى كانت النسبة بين القضيَّتين هي التناقض، وهذا معناه أنَّ الاختلاف بالإيجاب والسلب بين القضيَّتين لا يعني دائمًا أنَّ العلاقة بينهما هي التناقض.

فلو افترض أنَّ الاختلاف بالإيجاب والسلب لا يتضمن لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى فإنَّ هذا الاختلاف لا يجعل مِنَ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ الْقَضِيَّتَيْنِ عَلَاقَةَ التناقض، فمثلاً قولنا: (بعضُ الْحَيْوَانَ إِنْسَانٌ)، و(بعضُ الْحَيْوَانَ لَيْسَ بِإِنْسَانٍ)، قضيَّتان مختلفتان من حيث الإيجاب والسلب إلا أنَّهما جمِيعاً صادقتان، وكذلك عندما يُقال: (لا شئٌ مِنَ الْحَيْوَانَ بِإِنْسَانٍ)، و(كُلُّ حَيْوَانٍ إِنْسَانٌ)، فإنهما قضيَّتان

مختلفتان بالإيجاب والسلب إلا أنَّهما جمِيعاً كاذبتان، فليس الم納ط في تحقق علاقة التناقض بين القضيَّتين هو اختلافهما بالإيجاب والسلب مطلقاً، بل لا بدَّ من إضافة قيد زائد وهو أنَّ هذا الاختلاف يقتضي لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى.

شروط التناقض:

لكي يكون بين قضيَّتين نسبة التناقض لا بدَّ من توفر مجموعة من الشروط، فلو كانت القضيَّتان شخصيَّتين - أي مخصوصتين - فالشروط الالزمه لتحقيق نسبة التناقض بينهما ثانية، أمَّا لو كانتا محصورتين فهي مشروطة - بالإضافة إلى الشروط الثمانية - بالاختلاف في الكلمة والجهة لو كانت موجَّهة، ويُعبَّر عن الشروط الثمانية المشتركة بين الشخصيَّتين والمحصورتين بالوحدات الثمان، وهي كما يلي:

١- **وحدة الموضوع:** إذ مع اختلاف الموضوع في القضيَّتين لا يتحقق التناقض؛ وذلك لإمكان صدقهما معاً أو كذبهما معاً، ومثال ذلك أنْ يُقال: (زيد قائم)، و(عمرو ليس بقائم)، وكذلك حينما يُقال: (كلُّ إنسان ناطق)، (وبعض الفرس ليس بناطق)، فلأنَّ الموضوع مختلف في القضيَّتين الأوليين وكذلك في القضيَّتين الآخريين لم يكن ثمة تناقض.

٢- **وحدة المحمول:** إذ مع اختلاف القضيَّتين في المحمول لا يتحقق التناقض؛ وذلك لما ذكرناه في الشرط الأوَّل من إمكان صدق القضيَّتين معاً وكذبهما معاً، ومثال ذلك: (زيد قائم)، و(زيد ليس نائماً)، وكذلك حينما يُقال: (كلُّ إنسان ناطق)، (وبعض الإنسان ليس بكاتب).

٣- **وحدة الشرط:** يعني أنَّ القضيَّتين لا يتحقق التناقض بينهما لو كان

ثبوت المحمول للموضوع مشروطاً بشرط وكان انتفاؤه عنه غير مشروط به أو كان مشروطاً بشرط آخر، فلو قيل: (زيد قادر على الكتابة)، و(زيد غير قادر على الكتابة)، وكانت القضية الأولى مشروطة بالتعلم دون الثانية، أو كانت الثانية مشروطة بشرط آخر - وهو أن يكون مضطرباً مثلاً - لم يكن تناقضاً بين القضيتين بخلاف ما لو اتحدتا في الشرط.

٤- وحدة الكل والجزء: بمعنى لزوم اتحاد أجزاء الموضوع التي ثبت لها الحكم والأجزاء التي نفي عنها الحكم، فلو قيل: (الإنسان كاتب)، وكان المقصود بعض أفراده، ثم قيل: (الإنسان ليس بكاتب)، وكان المقصود نفي الكتابة عن بعض آخر من أفراد الإنسان لم يكن بين القضيتين تناقض؛ لأن حاصل المراد من القضيتين هو ثبوت وصف الكتابة لبعض أفراد الإنسان وانتفاؤه عن بعض آخر من أفراده.

وهذا بخلاف ما لو قيل: (الإنسان كاتب) وكان المقصود جميع أفراده، و(الإنسان ليس بكاتب) وكان المقصود كل أفراده، فإن في ذلك تناقض؛ وذلك لأن اتحاد أجزاء الموضوع التي ثبت لها الحكم والأجزاء التي نفي عنها الحكم.

٥- وحدة الزمان: بمعنى لزوم اتحاد الزمان الذي حكم فيه بثبوت المحمول للموضوع، والزمان الذي حكم فيه بانتفاء المحمول عن الموضوع، أمّا لو اختلف الإثبات والنفي زماناً لم يكن بين القضيتين تناقض.

ولو قيل: (زيد مسافر)، و(زيد ليس مسافراً)، وكان المقصود أنه مسافر أمس وليس مسافراً اليوم لم يكن بين القضيتين تناقض.

٦- وحدة المكان: بمعنى لزوم اتحاد المكان الذي حكم فيه بثبوت المحمول للموضوع والذي حكم فيه بنفي المحمول عن الموضوع، أمّا لو اختلفا مكاناً لم يكن بين القضيّتين تناقض.

فلو قيل: (زيد جالس) وكان المقصود أنّه جالس في منزله، وقيل (زيد ليس بجالس) وكان المقصود أنّه ليس جالساً في الطريق لم يكن بين القضيّتين تناقض.

٧- وحدة الإضافة: بمعنى لزوم اتحاد اللحاظ في الموضوع والمحمول، أمّا لو حكم بثبوت المحمول للموضوع بلحاظ معين وحكم بنفي الموضوع عن المحمول بلحاظ آخر لم يكن بين القضيّتين تناقض.

فلو قيل: (زيد أب) و(زيد ليس أباً) وكان المقصود من القضية الأولى هو أنّه أب بالإضافة لخالد، والمقصود من الثانية أنّه ليس أباً بالإضافة لبكر، لم يكن بين القضيّتين تناقض؛ وذلك لاختلاف الحكمين في اللحاظ.

٨- وحدة القوّة والفعل: بمعنى لزوم اتحاد القضيّتين في الشائنيّة والفعليّة، أي إمّا أن يكون الحكم في القضيّتين شائنيّاً أو يكون الحكم فيما فعليّاً، أمّا لو كان في إداهما شائنيّاً وفي الأخرى فعليّاً لم يكن بينهما تناقض.

فلو قيل مثلاً: (زيد كاتب) أي شائناً، و(زيد ليس كاتباً) فعلاً، لم يكن بين القضيّتين تناقض، أمّا لو قيل: (زيد كاتب) شائناً، و(زيد ليس كاتباً) شائناً لكان بين القضيّتين تناقض.

هذه هي شروط التناقض المشتركة بين القضايا الشخصيّة والقضايا المحصور، أمّا لو كانت القضيّتان محصورتان فهي مشروطة - بالإضافة إلى ما ذكرناه -

بالاختلاف في الكلم، بمعنى لزوم اختلاف القضيّتين في الكلية والجزئية، فلا تناقض إلاّ حينما تكون إحداهما كليّة والأخرى جزئية.

وذلك لأنّهما لو كانتا كليّتين لكان من الممكن أنْ يكذبا معاً، ولو كانتا جزئيتين لكان من الممكن أنْ يصدقوا معاً، وذلك فيما لو كان الموضوع أعمّ من المحمول. كما لو قيل: (كلُّ حيوان إنسان)، و(لا شيء من الحيوان بإنسان)، فكلا القضيّتين كاذبتان، وهكذا لو قيل: (بعض الحيوان إنسان)، و(بعض الحيوان ليس بإنسان)، فإنَّ كلا القضيّتين صادقتان.

وهذا بخلاف ما لو كانت إحداهما كليّة والأخرى جزئية فإنَّ التناقض بينهما يكون محققاً دائماً لو توفرت بقية الشروط.

كما لو قيل: (كلُّ حيوان إنسان)، و(بعض الحيوان إنسان)، فلأنّهما مختلفتان في الكلم أنتج ذلك تحقق التناقض بينهما، فكانت إحداهما كاذبة والأخرى صادقة.

ولو كانت القضيّتان موجّهتين لزم اختلافهما في الجهة لأنّهما لو اتحدتا في الجهة لما تناقضتا، فلو كانت جهة القضيّتين هي الضرورة لكان النتيجة هي كذب القضيّتين معاً لو افترض أنَّ ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه ممكناً، كما لو قلنا: (إنَّ كلَّ إنسان كاتب بالضرورة)، و(ليس كلَّ إنسان كاتباً بالضرورة).

وهكذا لو كانت الجهة هي الإمكان العام ل كانت النتيجة هي صدق القضيّتين معاً لو افترض أنَّ مادة القضية فيها هي الإمكان الخاص، كما لو قلنا: (كلَّ إنسان كاتب بالإمكان العام) و(ليس كلَّ إنسان كاتباً بالإمكان العام).

فلا بدَّ إذن من الاختلاف في الجهة بمعنى أنَّ تكون كلَّ قضيّة مشتملة على

جهة منافية للجهة الأخرى حتى يتحقق التناقض بينهما.

مثلاً عندما تكون جهة القضية الأولى هي ضرورة الإيجاب فإنَّ نقيضها هو إمكان السلب، فقولنا: (كلُّ إنسان كاتب بالضرورة)، فإنَّ نقيضها: (بعض الإنسان ليس بكاتب بالإمكان).



تمارين المبحث الأول :

س١: ما هو المقصود من أحكام القضايا؟ ووضح ذلك مع المثال.

س٢: عرف التناقض مع ذكر المثال.

س٣: عدد شروط التناقض مع المثال لكل منها.

المبحث الثاني:

مباحث التضاد

ويتضمن :

- ١ - التضاد.
- ٢ - الدخول تحت التضاد.
- ٣ - التداخل.

التضاد:

المراد من التضاد في القضايا هو اختلاف القضيتين الكليتين في الكيف دون الكم، وحينئذ تكون القضيتان متضادتين، ومنشأ التعبير عنهما بالمتضادتين أنهما كالضدين، فكما أنَّ الضدين يستحيل اجتماعهما ويمكن ارتفاعهما فكذلك القضيتان المتضادتان يستحيل صدقهما إلا أنَّهما يمكن أنْ يكذبا معاً.

أي أنَّ القضيتين المتضادتين لو صدق إدعاها فإنه يلزم كذب الأخرى، أما لو كذبت إدعاها فيمكن أنْ تكون الأخرى كاذبة أيضاً.

مثلاً: (كلَّ إنسان حيوان)، هذه القضية لما كانت صادقة فالقضية المضادة معها لا بدَّ وأنْ تكون كاذبة، والقضية المضادة معها هي المُتَّحدة مع القضية المذكورة في الموضوع والمحمول والمختلفة معها في الكيف وهي: (لا شيءٌ من الإنسان بحيوان).

ولو افترضنا أنَّ القضية كانت كاذبة مثل: (كلَّ حيوان إنسان)، فإنَّ من الممكن أنْ تكون القضية المضادة معها كاذبة وهي في المثال: (لا شيءٌ من الحيوان إنسان).

الدخول تحت التضاد:

وفرض هذا العنوان هو ما لو اختلفت قضيتان في الكيف وكانت كلَّا منها جزئية، أي اتحدتا في الكمَّية ولكن بنحو تكون كلَّا واحدة من القضيتين جزئية، فالنسبة بين هاتين القضيتين يعبر عنها بالدخول تحت التضاد.

والحكم المترتب في الفرض المذكور هو امتناع اجتماعهما على الكذب مع إمكان اجتماعهما على الصدق، أي أنه إذا كذبت إحدى القضيّتين لزم من ذلك صدق الأخرى إلا أنه لو صدقت إحدى القضيّتين فلا يلزم من ذلك كذب الأخرى، بل يمكن أن تكون الأخرى صادقة أيضاً.

فمثلاً: (بعض الفرس إنسان)، هذه القضية لما كانت كاذبة فلا بد وأن تكون القضية الأخرى - المتشدة معها محمولاً وموضوعاً وجزئية والمختلفة معها كيماً - صادقة وهي: (بعض الفرس ليس بإنسان).

أما لو افترضنا أنَّ القضية كانت صادقة وهي مثلاً: (بعض الحيوان إنسان)، فإنَّ من الممكن أن تكون القضية الأخرى صادقة وهي: (بعض الحيوان ليس بإنسان). وأما منشأ التعبير عن هذه النسبة بالدخول تحت التضاد فلأنَّ الاستدلال على صحة هذه النسبة في الفرض المذكور يتمُّ بواسطة الاستعارة بنسبة التضاد.

فيقال مثلاً إنَّ الدعوى هي استحالة كذب هاتين القضيّتين معاً وهم: (بعض الفرس إنسان)، و(بعض الفرس ليس بإنسان)، والدليل على ذلك هو أنه لو كانت القضية الأولى كاذبة لكان نقيضها صادقاً وهو: (لا شيء من الفرس إنسان)، ولو كانت القضية الثانية كاذبة لكان نقيضها صادقاً وهو: (كلَّ فرس إنسان)، وقد قلنا في بحث التضاد باستحالة صدق قضيّتين متّحدتين موضوعاً ومحولاً وكلّيَّة مع اختلافهما في الكيف، وإنْ صدق إحداهما يلزم منه كذب الأخرى، فإذا كانت إحداهما كاذبة فنقيضها صادق قطعاً ونقيضها هو القضية الجزئية، فإذا كانت القضية الكاذبة هي الموجبة الكلّيَّة فهذا معناه صدق نقيضها وهو: (بعض الفرس ليس بإنسان)، وبذلك يثبت عدم كذب القضيّتين الجزئيتين معاً وهم: (بعض

الفرس إنسان) وبعض الفرس ليس بإنسان)، بل إنَّ الكاذب مِن القبيثين هو إحداهما دون الأخرى.

التدخل:

وفرض هذا العنوان هو ما لو اختلفت قضيتان في الكلمة دون الكيف مع اتحادهما موضوعاً ومحولاً، بمعنى افتراض أنْ تكون كلاً القضيتين موجبة أو تكون كلاً هما سالبة.

والحكم المترتب على الفرض المذكور هو أنَّه إذا صدقت الكلية صدقت معها الجزئية، أمَّا لو صدقت الجزئية فليس من الضروري أنْ تكون الكلية المُتَّحدة معها في الكيف صادقة.

كما أنَّه لو كذبت الجزئية لزم من ذلك كذب الكلية، أمَّا لو كذبت الكلية فليس من الضروري أنْ تكون الجزئية كاذبة.

فالجزئية أعمَّ من الكلية بمعنى أنَّها تصدق في كلٍّ مورد تصدق فيه الكلية، وقد تصدق في موارد كذب الكلية.

وبذلك يتَّضح منشأ التعبير عن هذه النسبة بالتدخل؛ إذ أنَّ موارد القضية الكلية تدخل في موارد القضية الجزئية دائماً، ففي كلٍّ مورد تصدق فيه الكلية تصدق معها الجزئية، إلاَّ أنَّ من الممكن أن تستقلَّ الجزئية في الصدق دون الكلية، فما من مورد صدقت فيه الكلية إلاَّ والجزئية تكون فيه صادقة لكنَّ العكس ليس كذلك، أي أنَّ ثُمَّةً موارد تصدق فيها الجزئية ولا تكون فيها الكلية صادقة.

مثلاً قولنا: (كلُّ إنسان حيوان)، هذه القضية الكلية لما كانت صادقة فإنَّه يلزم

من ذلك صدق المجزئية المتشدة معها في الكيف وهي: (بعض الإنسان حيوان)، وأما قولنا: (بعض الحيوان إنسان)، فهي قضيّة جزئية صادقة ولا يلزم من صدقها صدق الكلية المتشدة معها في الكيف وهي: (كل حيوان إنسان): فإنّها قضيّة كاذبة.

ولو افترضنا أنْ ثمة قضيّة كلية كاذبة مثل: (لا شيء من الحيوان إنسان) فإنّه لا يلزم من ذلك كذب المجزئية المتشدة معها في الكيف وهي: (بعض الحيوان ليس بإنسان): فإنّها قضيّة صادقة.

ولو افترضنا أنْ ثمة قضيّة جزئية كاذبة مثل: (بعض الحيوان حجر)، فإنّ ذلك يلزم منه كذب الكلية المتشدة معها في الكيف وهي: (كلّ حيوان حجر): فإنّها أيضاً كاذبة.

فالنتيجة أنَّ القضيّة الكلية كلّما صدقت كانت المجزئية المتشدة معها في الكيف صادقة، إلاّ أنه ليس كلّما كذبت الكلية كانت المجزئية كاذبة بل قد تكون صادقة، وهذا هو معنى أنَّ القضيّة المجزئية أعمّ من القضيّة الكلية المتشدة معها في الكيف.



تمارين المبحث الثاني :

س١: عرف التضاد مع ذكر المثال.

س٢: ماذا نعني بـ "الدخول تحت التضاد"؟ اشرح ذلك مختصرًا مع المثال.

س٣: ما هو المقصود من التداخل؟ ووضح ذلك مع المثال.

المبحث الثالث:

العكس المستوي

ويتضمن :

- ١ - تعريفه.
- ٢ - اتجاه العكس المستوي.
- ٣ - الموجبة الكلية تتعكس موجبة جزئية.
- ٤ - الموجبة الجزئية تتعكس موجبة جزئية.
- ٥ - السالبة الكلية تتعكس سالبة كلية.
- ٦ - السالبة الجزئية لا عكس لها.

العكس المستوي

العكس المستوي أحد أحكام القضايا؛ وذلك لأنّه إذا صدق قضيّة من القضايا صدق عكسها المستوي، أي أنّ لازم الصدق لقضيّة هو صدق عكسها المستوي، فصدق القضيّة ملزوم وصدق العكس المستوي هو اللازم، وهذا هو المراد من أنّ العكس المستوي أحد أحكام القضايا.

تعريف العكس المستوي:

المراد من العكس المستوي هو تبديل جزأى القضيّة الأعمّ من الحملية والشرطية المتصلة بأنْ يجعل الأوّل ثانياً والثاني أوّلاً مع التحفظ على الاتّحاد في الكيف والصدق.

والعكس المستوي تارة يطلق ويراد منه نفس التبديل، وتارة يطلق ويراد منه نفس القضيّة المُبدلة، فالقضيّة بعد التبديل يُقال لها عكس مستوى، كما يُعبّر عن القضيّة قبل التبديل بالأصل، ومثال ذلك أنْ يُقال: (كل إنسان حيوان)، وعكسها المستوى هو: (بعض الحيوان إنسان)؛ وذلك لأنّنا بدلنا جزأى القضيّة الأولى فوضعنا الثاني في موقع الأوّل ووضعنا الأوّل في موقع الثاني واحتفظنا بكيف الأولى في الثانية فكان كلّ منها موجبة.

ومثال العكس المستوي للقضايا الشرطية هو: (إذا كان شيء إنساناً فهو

حيوان)، وعكسها المستوي هو: (قد يكون إذا كان الشيء حيواناً فهو إنسان)، فالمقدم في القضية الأولى أصبح تاليًا في القضية الثانية والتالي في القضية الأولى أصبح مقدماً في القضية الثانية مع التحفظ على اتحاد الكيف في القضيتين، فكان كلّ منها موجبة.

إذا أتضح ما ذكرناه نقول: إنَّ كُلَّ قضيَّةً "الأصل" إذا فرض أنَّها صادقة لزم من ذلك صدق عكسها المستوي، وهذا هو معنى لزوم الاتِّحاد في الصدق، فلزم الاتِّحاد في الصدق معناه أنَّ القضية الأصل متى ما فرض صدقها كان لازم ذلك صدق عكسها المستوي، ويترتب على ذلك أنَّ كذب العكس المستوي لازمه كذب الأصل، لأنَّه لو فرض كذب العكس مع افتراض صدق الأصل فذلك ينافي ما ذكرناه من أنَّ الأصل إذا صدق صدق العكس المستوي، فلا بدُّ إذن من الالتزام بأمرتين:

الأول: هو أنَّه إذا صدق الأصل لزم من صدقه صدق العكس المستوي.

الثاني: هو أنَّه إذا كذب العكس المستوي لزم من ذلك كذب الأصل.

والأمر الثاني مترتب على الأمر الأول، نعم قد يكذب الأصل ورغم ذلك يكون العكس صادقاً؛ لأنَّه لا ملازمة بين صدق العكس وصدق الأصل.

ومثال ذلك هو أنْ يقال إذا صدق: (كلَّ إنسان حيوان) لزم من ذلك صدق: (بعض الحيوان إنسان)؛ فلأنَّ الأصل افترض صادقاً ترتب على ذلك صدق عكسه المستوي.

ومثال أنَّ كذب العكس المستوي يلزمه كذب الأصل هو أنَّه لو افترضنا أنَّ

القضية الأصل هي: (كلّ حجر إنسان) فإنّ عكسها المستوي: (بعض الإنسان حجر); فلأنّ العكس المستوي كاذب فإنّ لازم ذلك هو كذب الأصل لأنّه لو صدق الأصل لكان العكس المستوي صادقاً.

نعم قد يكذب الأصل ورغم ذلك يكون عكسه المستوي صادقاً، كما لو فرضنا أنّ: (كلّ حيوان إنسان) كاذب، فإنّ عكسه المستوي وهو أنّ: (بعض الإنسان حيوان) ليس كاذباً بل هو صادق.

أحياء العكس المستوي:

لما كان المدار في تحقق العكس المستوي هو بقاء الصدق بالإضافة إلى تبديل جزأى القضية واحفاظ الكيف - لما كان المدار هو ذلك - اختلفت أحياء العكس المستوي، فتارة يكون موجبة جزئية، وتارة يكون سالبة كليّة؛ إذ أنّ بقاء الصدق لا يتمُّ في بعض الموارد إلاّ أنْ يكون العكس المستوي موجبة جزئية، وفي موارد أخرى لا يتمُّ إلاّ أنْ يكون العكس المستوي سالبة كليّة.

فحينما يكون الأصل المفترض صدقه موجبة كليّة أو جزئية فإنّ عكسه المستوي يكون موجبة جزئية؛ لأنّه لو لم يكن كذلك لما كان صادقاً، وإذا لم يكن صادقاً فهو ليس عكساً مستوياً؛ لأنّ المدار في تتحقق العكس المستوي هو اتحاده مع الأصل في الصدق؛ ولذلك لا يُقال عن القضية بمجرد تبديل جزأيها مع التحفظ على كيدها أنها عكس مستوٍ، وإنما يُقال عن ذلك "انقلاباً"، ولا يصحُّ تسميتها بالعكس المستوي إلاّ حينما يكون الصدق باقياً.

وحينما يكون الأصل المفترض صدقه سالبة كليّة فإنّ عكسها المستوي سالبة

كليّة؛ وذلك لأنّ حفاظ الصدق فيها كما سيتّضح ذلك إنْ شاء الله تعالى.

أمّا لو كانت القضية الأصل سالبة جزئيّة فإنّه لا عكس لها؛ لأنّه لا يبقى الصدق مع تبديل جزءيّ القضية مع التحفظ على الكيف كما سيتّضح ذلك إن شاء الله تعالى.

وبما ذكرناه يتّضح أنّه لا عبرة ببقاء الکم في تحقّق العكس المستوي، وأنّ المدار هو بقاء الصدق، فقد يقتضي بقاء الصدق اختلاف الأصل والعكس في الکم، وقد يقتضي اتحاد الأصل والعكس في الکم، وبيان ذلك:

الموجبة الكلية تتعكس موجبة جزئية:

أي أنّ الأصل إذا كان موجبة كليّة لزم من ذلك أنْ يكون عكسها المستوي موجبة جزئيّة.

مثلاً: إذا فرض أنّ الأصل هو: (كلّ إنسان حيوان) لزم أنْ يكون عكسها المستوي: (بعض الحيوان إنسان)، ولا يصحُّ أنْ يكون عكسها المستوي موجبة كليّة وهي: (كلّ حيوان إنسان).

والدليل على أنّ العكس المستوي للموجبة الكلية موجبة جزئيّة يتكون من مقدّمات:

المقدّمة الأولى: إنّ الموضوع في القضية الأصل سيصبح محمولاً في العكس المستوي - أي محكوماً به - وسيصبح المحمول في القضية الأصل موضوعاً في العكس المستوي - أي محكوماً عليه -

المقدمة الثانية: إنَّ معنى القضية الكلية هو الحكم على جميع أفراد الموضوع بالمحمول، فما مِنْ فردٍ مِنْ أفراد الموضوع إلَّا وهو محكوم عليه بالمحمول، وهذا يقتضي إِمَّا أنْ يكون المحمول أعمَّ مِنْ الموضوع أو مساوِيًّا له، ولا يصحُّ أنْ يكون أخصَّ مِنْ الموضوع لَأَنَّه لو كان أخصَّ مِنْه لما صَحَّ أنْ يحكم به على جميع أفراد الموضوع؛ لأنَّ الأخصَّ لا يشمل جميع أفراد الأعمَّ.

المقدمة الثالثة: إنَّ القضية الأصل لَمَّا كانت كُلُّية فهذا معناه أنَّ المحمول فيها إِمَّا أنْ يكون أعمَّ مِنْ الموضوع أو يكون مساوِيًّا له، فلو كان المحمول أعمَّ فإنَّ الموضوع يكون أخصَّ مِنْه، فإذا بُدُّل المحمول إلى موضوع والموضوع إلى محمول في العكس المستوي فلا بدَّ أنْ تكون القضية جزئية؛ لأنَّ المحمول في العكس المستوي هو الموضوع في القضية الأصل وقد افترضناه أخصَّ، ولَمَّا كان المحمول أخصَّ فإِنَّه لا يشمل جميع أفراد الأعمَّ، فلا يصحُّ أنْ يحكم به على جميع أفراد الأعمَّ، وذلك هو ما يقتضي تعيين الموجبة الجزئية في العكس المستوي عندما تكون القضية الأصل موجبة كُلُّية.

أمَّا حينما يكون المحمول في القضية الأصل مساوِيًّا للموضوع فإِنَّه بعد تحويله إلى موضوع في العكس المستوي، وتحويل موضوع القضية الأصل إلى محمول في العكس المستوي يمكن جعل العكس المستوي موجبة كُلُّية؛ لأنَّ الموضوع بعد تحويله إلى محمول يصدق على جميع أفراد الموضوع المتحول عن محمول؛ وذلك لافتراض التساوي بينهما، إلَّا أنَّ الموجبة الكلية لَمَّا لم يكن المحمول فيها مساوِيًّا للموضوع دائمًا اقتضى ذلك أنْ يكون العكس المستوي للموجبة الكلية موجبة جزئية لأنَّها تكون صادقة على أيٍّ تقدير، أي على تقدير كون المحمول أعمَّ مِنْ

الموضوع وعلى تقدير أنَّ المحمول مساوٍ للموضوع في القضية الأصل.

ولكي يتضح الدليل أكثر نطبقه على المثال التالي:

وهو: (كل إنسان حيوان)، فإنَّ الدعوى هي أنَّ العكس المستوي في هذه القضية هو الموجبة الجزئية: (بعض الحيوان إنسان).

والدليل على ذلك هو أنَّ المحمول في القضية الأصل أعمٌ من الموضوع، فالحيوان يصدق على الإنسان وغيره، وهذا هو ما صحيح أنَّ تكون القضية الأصل موجبة كليًّا، فلو كان العكس المستوي بهذه القضية موجبة كليًّا أيضاً لصدق الأخص على جميع أفراد الأعم؛ إذ أنَّ المحمول الأعم سوف يصبح في العكس المستوي موضوعاً، وسوف يصبح الموضوع الأخص محمولاً، فإذا كان العكس المستوي موجبة كليًّا كان معناه أنَّ الأخص - وهو الإنسان - يصدق على جميع أفراد الأعم - وهو الحيوان - وذلك لا يصحُّ قطعاً، فالقول بأنَّ كلَّ حيوان إنسان كاذب قطعاً، والحال أنَّ العكس المستوي يجب أنْ يكون صادقاً بعد افتراض صدق القضية الأصل.

وبذلك يثبت أنَّ العكس المستوي للقضية المذكورة هو بعض الحيوان إنسان، لأنَّ الأخص - وهو الإنسان - يصدق على بعض أفراد الأعم - وهو الحيوان -

هذا فيما لو كان المحمول أعمٌ من الموضوع في القضية الأولى، وأمَّا لو كان المحمول مساوياً للموضوع فكذلك تكون الموجبة الجزئية صادقة؛ لأنَّه إذا كانت الموجبة الكلية صادقة تكون الموجبة الجزئية المتردة معها في الكيف والمحمول والموضوع صادقة قطعاً.

فحينما تكون القضية الأصل: (كل إنسان ناطق)، فإن الدعوى هي أن عكسها المستوي هو: (بعض الناطق إنسان): ذلك لأن الناطق لما كان مساويا للإنسان فذلك يصح حمل كل منها على الآخر، فيصح أن يقال: (كل ناطق إنسان)، وإذا صح أن: (كل ناطق إنسان) صح أن: (بعض الناطق إنسان) لأن الكل يشمل الجزء وزيادة.

وبذلك يثبت أن العكس المستوي للموجبة الكلية هو الموجبة الجزئية لأنها تكون صادقة على أي تقدير، أي على تقدير كون المحمول في القضية الأصل أعم من الموضوع، وعلى تقدير كون المحمول مساويا للموضوع.

الموجبة الجزئية تتعكس موجبة جزئية:

أي أن الأصل إذا كان موجبة جزئية فإن عكسها المستوي يكون موجبة جزئية، مثلاً إذا فرض أن الأصل هو: (بعض الإنسان أبيض)، فإن العكس المستوي لهذه القضية هو: (بعض الأبيض إنسان).

والدليل على ذلك يتكون من مقدمات:

المقدمة الأولى: إن معنى الموجبة الجزئية هو أن المحمول يصدق على بعض أفراد الموضوع، وأما الأفراد الأخرى للموضوع فقد يصدق عليها المحمول وقد لا يصدق عليها.

المقدمة الثانية: إن المحمول في الموجبة الجزئية قد يكون أعم مطلقاً من الموضوع وقد يكون أخص مطلقاً من الموضوع، وقد يكون مساوياً للموضوع، وقد يكون المحمول أعم من وجه.

ومثال الأول: (بعض الإنسان حيوان).

ومثال الثاني: (بعض الحيوان إنسان).

ومثال الثالث: (بعض الإنسان ناطق).

ومثال الرابع: (بعض الإنسان أبيض).

المقدمة الثالثة: لو كان المحمول في القضية الأولى أخصّ من الموضوع أو كان مساوياً لصدق الموجبة الكلية في العكس المستوي، فلو كان الأصل هو: (بعض الحيوان إنسان)، لصح أن يكون العكس المستوي: (كل إنسان حيوان)؛ وذلك لأنّ المحمول في القضية الأصل أخصّ ولأنه سيصبح موضوعاً وسيصبح الموضوع الأعمّ في الأصل محمولاً في العكس المستوي، والمحمول يصدق على جميع أفراد الموضوع لذلك يصح أن يكون العكس المستوي للموجبة الجزئية موجبة كلية في الفرض المذكور.

وهكذا لو كان المحمول في القضية الأصل مساوياً للموضوع فإنه يصح أن يكون العكس المستوي موجبة كلية؛ لأنّ المساوي يصدق على جميع أفراد المساوي له، فلو كان الأصل هو: (بعض الإنسان ناطق)، فإنه يصح أن يكون عكسه المستوي: (كل ناطق إنسان)؛ وذلك لافتراض التساوي بين الناطق والإنسان، إلا أنه لو كان المحمول في القضية الأصل أعمّ مطلقاً من الموضوع أو كان أعمّ من وجه فإنه لا يصح أن يكون العكس المستوي للموجبة الجزئية موجبة كلية؛ لأنّه لو كان المحمول أعمّ مطلقاً منه فسوف يصبح في العكس المستوي موضوعاً؛ وسوف يصبح الموضوع في الأصل محمولاً في العكس، فلو كان العكس المستوي موجبة كلية لكان معناه أنّ الأخصّ يصدق على جميع أفراد الأعمّ، وهو مستحيل، وهذا بخلاف ما لو

جعلنا العكس المستوي موجبة جزئية فإنّها تكون صادقة لأنّ الأخص يصدق على بعض أفراد الأعم.

فحينما يكون الأصل: (بعض الإنسان حيوان)، فإنّ العكس المستوي لو كان: (بعض الحيوان إنسان)، لكان صادقاً بخلاف ما لو كان العكس المستوي: (كلّ حيوان إنسان)، فإنه لا يصدق لأنّ الإنسان - والذي هو أخص - لا يصدق على جميع أفراد الأعم (الحيوان).

وهكذا لو كان المحمول أعم من وجه في القضية الأصل فإنه لا يصح أن يكون عكسها المستوي موجبة كليّة؛ لأنّ الأعم من وجه لا يصدق على جميع أفراد الأخص من وجه؛ إذ أنّ الأخص من وجه أعم من وجه.

فلو كان الأصل: (بعض الإنسان أبيض) فإنه لا يصح أن يكون عكسه المستوي: (كلّ أبيض إنسان)؛ وذلك لأنّ الأعم من وجه لا يصدق على كلّ أفراد الأخص من وجه لأنّ الأخص من وجه أعم من وجه.

المقدمة الرابعة: العكس المستوي للموجبة الجزئية لو كان موجبة جزئية لأنّها تكون صادقة في جميع الفروض، أي سواء كان المحمول في القضية الأصل أعم مطلقاً من الموضوع أو أخص مطلقاً منه، أو كان المحمول مساوياً للموضوع أو أعم منه من وجده.

وذلك لأنّ الموجبة الجزئية معناها أنّ المحمول يصدق على بعض أفراد الموضوع بقطع النظر عن صدقه على الأفراد الأخرى وعدم صدقه، وللتوضيح نذكر العكس المستوية للأمثلة الأربع:

- ١- الأصل: (بعض الإنسان حيوان)، العكس: (بعض الحيوان إنسان).
- ٢- الأصل: (بعض الحيوان إنسان)، العكس: (بعض الإنسان حيوان).
- ٣- الأصل: (بعض الإنسان ناطق)، العكس: (بعض الناطق إنسان).
- ٤- الأصل: (بعض الإنسان أبيض)، العكس: (بعض الأبيض إنسان).

السالبة الكلية تتعكس سالبة كلية:

أي أنَّ الأصل إذا كان سالبة كلية فإنَّ عكسه المستوي سالبة كلية، فحينما يكون الأصل: (لا شيء من الإنسان بحجر) فإنَّ عكسه المستوي هو: (لا شيء من الحجر بإنسان).

والدليل على ذلك أنَّ معنى السالبة الكلية هو أَنَّه ما مِنْ شيءٍ مِنْ أفراد المحمول يصدق على شيءٍ مِنْ أفراد الموضوع، وهذا يقتضي أنَّ تكون العلاقة بين الموضوع والمحمول هي التباین التام.

وإذا كان الأمر كذلك فالموضوع أيضاً لا يصدق على شيءٍ مِنْ أفراد المحمول، أي كما أنَّ المحمول لا يصدق على شيءٍ مِنْ أفراد الموضوع فكذلك الموضوع لا يصدق على شيءٍ مِنْ أفراد المحمول، فتحويل الموضوع إلى محمول والمحمول إلى موضوع لا يغير في النتيجة شيئاً.

فلذلك إذا صدق (لا شيء من الإنسان بحجر) صدق (لا شيء من الحجر بإنسان)، وبه يثبت أنَّ العكس المستوي للسالبة الكلية سالبة كلية.

السالبة الجزئية لا عكس لها:

أي أنَّ السالبة الجزئية لا تتعكس إلى سالبة جزئية ولا إلى سالبة كليَّة؛ لأنَّ شرط البقاء على الصدق في العكس المستوى لا يمكن تحقُّقه إذا كان الأصل سالبة جزئية.

والدليل على ذلك هو أنَّ معنى السالبة الجزئية هو أنَّ المحمول لا يصدق على بعض أفراد الموضوع، وهذا معناه أنَّ المحمول إما أنْ يكون أخصَّ مِن الموضوع مطلقاً أو أَنَّه أخصَّ مِن وجه.

ومثال الفرض الأول هو: (بعض الحيوان ليس بإنسان).

ومثال الفرض الثاني هو: (بعض الإنسان ليس بأبيض).

فلو أردنا أنْ نجعل للقضية الأولى عكساً مستوىً فإنَّا أنْ يكون سالبة كليَّة أو سالبة جزئية، ولا يصحُّ افتراض غيرهما؛ وذلك لما ذكرناه من أنَّ العكس المستوى لا بدَّ وأنْ يتَّحد مع الأصل في الكيف.

فلو افترضنا أنَّ عكس السالبة الجزئية سالبة كليَّة لكان مقتضى ذلك هو سلب الأعمَّ مطلقاً عن الأخصَّ مطلقاً، أو سلب الأعمَّ مِن وجه عن الأخصَّ مِن وجه سلباً كليَّاً وكلاهما مستحيل.

فلو فرضنا أنَّ المحمول في السالبة الجزئية أخصُّ مطلقاً مِن الموضوع مثل: (بعض الحيوان ليس بإنسان)، وافتراضنا أنَّ العكس المستوى للسالبة الجزئية سالبة كليَّة، لكان ذلك مقتضياً أنْ يكون العكس المستوى: (لا شيء مِن الإنسان بحيوان) وهو مستحيل؛ لأنَّ الحيوان أعمَّ مطلقاً مِن الإنسان، ومعنى ذلك أنَّ الحيوان يصدق

على الإنسان وغيره، وإذا كان كذلك فكيف يصح سلب الأعمّ مطلقاً عن الأخصّ
مطلقاً سلباً كلياً؟!

وإذا افترضنا أنَّ المحمول في السالبة الجزئيَّة أعمَّ من وجه مثل: (بعض الإنسان ليس بأبيض)، وافتراضنا أنَّ العكس المستوي للسالبة الجزئيَّة سالبة كليَّة لكان ذلك مقتضياً أنْ يكون العكس المستوي: (لا شيءٌ من الأبيض بِإنسان) وهو مستحيل، فافتراض الأبيض أعمَّ من وجه معناه صدق الأبيض على بعض أفراد الإنسان، وحيثُنَّد كيف يصحُّ سلب الإنسان عن الأبيض سلباً كليَّاً؟!

وأمّا لو افترضنا أنَّ عكس السالبة الجزئيَّة سالبة جزئيَّة لكان مقتضى ذلك سلب الأعمَّ مطلقاً عن الأخصَّ مطلقاً، وهو مستحيل لأنَّ الأعمَّ مطلقاً يصدق على جميع أفراد الأخصَّ مطلقاً.

فلو فرضنا أنَّ المحمول في السالبة الجزئيَّة أخصَّ مطلقاً من الموضوع مثل: (بعض الحيوان ليس بِإنسان)، وافتراضنا أنَّ العكس المستوي سالبة جزئيَّة لكان ذلك مقتضاً لأنَّ يكون العكس المستوي: (بعض الإنسان ليس بِحيوان) وهو مستحيل؛ لأنَّ الحيوان أعمُّ مطلقاً من الإنسان، ومعنى ذلك أنَّ الحيوان يصدق على جميع أفراد الإنسان وحينئذ كيف يصحُّ سلب الحيوان عن بعض أفراد الإنسان؟!

نعم لو كان المحمول في السالبة الجزئية أخص من وجه فإن افتراض أن العكس المستوي سالبة جزئية لا محدود فيه، فلو فرضنا أن السالبة الجزئية هي: (بعض الإنسان ليس بأبيض) فإن افتراض أن عكسها المستوي هو: (بعض الأبيض ليس بإنسان) لا محدود فيه؛ لأنّه لا محدود في سلب الأعمّ من وجه عن بعض أفراد الأخص من وجه؛ إذ أنّ الأعم من وجه لا يصدق على جميع أفراد الأخص من

وجه.

وبما ذكرناه يتضح أن السالبة الجزئية لا تنعكس سالبة كليّة مطلقاً، كما أنها لا تنعكس سالبة جزئية لو كان المحمول في القضية الأصل أخصّ مطلقاً، نعم يصح انعكاس السالبة الجزئية إلى سالبة جزئية في فرض واحد، وهو ما لو كان المحمول في القضية الأصل أخصّ من وجه.

إلاً أنه لما لم تكن السالبة الجزئية منعكسة إلى سالبة جزئية على أي تقدير صح أن يقال: إن السالبة الجزئية لا عكس لها.



تمارين المبحث الثالث :

- س١: عَرَفْ العَكْسَ الْمُسْتَوِيَّ مَعَ الْمَثَالِ.
- س٢: هَلْ يُمْكِنُ أَنْ يَكْذِبَ الْأَصْلَ وَيَكُونَ الْعَكْسُ صَادِقًا؟ وَضَحَّ ذَلِكَ مَعَ الْمَثَالِ.
- س٣: مَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَوْجَةَ الْكُلِّيَّةَ تَنْعَكِسُ مَوْجَةً جُزْئِيَّةً؟ مِثْلُ لَذِكْرِهِ.
- س٤: مَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَوْجَةَ الْجُزْئِيَّةَ تَنْعَكِسُ مَوْجَةً جُزْئِيَّةً؟ مِثْلُ لَذِكْرِهِ.
- س٥: مَا هُوَ عَكْسُ السَّالِبَةِ الْكُلِّيَّةِ؟ وَمَا هُوَ الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ؟
- س٦: هَلْ لِلْسَّالِبَةِ الْجُزْئِيَّةِ عَكْسٌ؟ وَمَاهُذَا؟

المبحث الرابع:

العكس النقيض

- ١- تعریفه عند القدماء.
- ٢- تعریفه عند المتأخرین.
- عكس النقيض بناءً على التعریفين.
- عكس النقيض للقضايا عند القدماء.
- عكس النقيض للقضايا عند المتأخرین.
- السالبة الكلية تعكس سالبة جزئية.
- السالبة الجزئية تعكس سالبة جزئية.
- الموجبة الكلية تعكس موجبة كلية.
- الموجبة الجزئية لا تعكس بعكس النقيض.
- أحكام عكس النقيض عند المتأخرین.
- السالبة الكلية تعكس موجبة جزئية.
- السالبة الجزئية تعكس موجبة جزئية.
- الموجبة الكلية تعكس سالبة كلية.
- الموجبة الجزئية لا تعكس بعكس النقيض.

عكس النقيض

وهو من أحكام القضايا أيضاً بنفس التقريب الذي ذكرناه في العكس المستوي، فهو يستدلّ بصدق القضية على صدقه، كما يستدلّ بصدقها على صدق عكسها المستوي.

تعريف القدماء لعكس النقيض:

المراد من عكس النقيض عند القدماء: "هو تبديل جزأى القضية بعد نقضها مع التحفظ على الكيف والصدق".

فحينما تكون القضية الأصل: (كل إنسان حيوان)، فعكس النقيض لها هو: (كل لا حيوان فهو لا إنسان)، فالموضوع في القضية الأصل أصبح محمولاً ولكن بعد نقضه، والمحمول في القضية الأصل أصبح موضوعاً في القضية الثانية ولكن بعد نقضه مع التحفظ على الكيف، فكما أنَّ القضية الأصل موجبة فكذلك عكس النقيض قضية موجبة، كما أنَّ افتراض صدق القضية الأولى يقتضي صدق القضية الثانية، وهذا هو معنى التحفظ على الصدق.

تعريف المتأخرین لعكس النقيض:

المراد من عكس النقيض عند المتأخرین: "هو تبديل جزأى القضية بعد نقض

محموها فيصبح عين موضوع الأصل محمولاً في القضية الثانية، ومحموها موضوعاً ولكن بعد نقضه مع التحفظ على الصدق دون الكيف".

فحينما تكون القضية الأصل: (كل إنسان حيوان)، فعكس النقيض لها هو: (لا شيء من اللاحيوان بإنسان)، فالموضوع في القضية الأصل أصبح محمولاً، والمحمول في القضية الأصل أصبح موضوعاً في القضية الثانية ولكن بعد نقضه، ولأنَّ القضية الأصل موجبة أصبح عكس النقيض قضية سالبة إلاَّ أنه تم الاحتفاظ بالصدق، فكما أنَّ القضية الأصل صادقة فكذلك عكس النقيض.

عكس النقيض بناءً على التعريفين:

اختلاف التعريف لعكس النقيض بين القدماء والمتاخرين لا يُنتج فرقاً في الحكم من جهة الكم، فكما أنَّ عكس النقيض للسالبة الكلية مثلاً قضية جزئية بناء على التعريف الأول، فكذلك هو الحال بناء على التعريف الثاني، نعم اختلاف التعريف يقتضي الاختلاف في الكيف، فالسالبة الكلية مثلاً عكس نقيضها بناء على التعريف الأول سالبة جزئية، وأمّا بناء على التعريف الثاني فعكس النقيض للسالبة الكلية موجبة جزئية.

وبيان ذلك:

عكس النقيض للقضايا عند القدماء:

- ١- السالبة الكلية تتعكس سالبة جزئية.
- ٢- السالبة الجزئية تتعكس سالبة جزئية.
- ٣- الموجبة الكلية تتعكس موجبة كلية.

٤- الموجبة الجزئية لا تتعكس بعكس النقيض.

عكس النقيض عند المتأخرین:

- ١- السالبة الكلية تتعكس موجبة جزئية.
- ٢- السالبة الجزئية تتعكس موجبة جزئية.
- ٣- الموجبة الكلية تتعكس سالبة كلية.
- ٤- الموجبة الجزئية لا تتعكس بعكس النقيض.

هذه هي أحكام عكس النقيض بناء على التعریفین، والكلام بعد ذلك فيما هو الدليل على هذه الأحكام، وذلك يستدعي الوقوف على كل واحد من هذه الأحكام على حدة، ونبداً بأحكام عكس النقيض بناء على تعريف القدماء، ويسمى بعكس النقيض الموافق؛ لأن العكس يوافق أصله في الكيف.

السالبة الكلية تتعكس سالبة جزئية:

أي أنَّ القضية لو كانت سالبة كلية فإنَّ عكس النقيض لها يكون سالبة جزئية، ولا يصحُّ أن يكون سالبة كلية.

فلو صدق الأصل (لا شيء من الإنسان بحجر) صدق عكس نقيضه (بعض اللاحجر ليس بلا إنسان)، ولا يصحُّ أن يكون عكس نقيضه (لا شيء من اللاحجر بلا إنسان).

والدليل على ذلك:

١- إنَّ السالبة الكلية تعني أنَّ لا شيء من المحمول يصدق على الموضوع، وهذا

معناه أنَّ النسبة بينهما هو التبادل الكلّي، فلا شيءٌ منهما يصدق على الآخر، ولذلك قالوا: إنَّ السالبة الكلّية تنحلُّ إلى سالبتين كليتين موضوع إحداهما محمول الأخرى ومحموها موضوع الأخرى.

٢ - وإذا كانت النسبة بين طرفي السالبة الكلّية هو التبادل الكلّي فينقيضيهما هو نسبة التبادل الجزئي كما ثبت ذلك في بحث النسب، ومعنى التبادل الجزئي هو أنَّ بينهما عموماً وخصوصاً مِن وجه.

إذا كان بين الحجر والإنسان تبادل كلي فإنَّ بين اللاحجر والإنسان عموماً وخصوصاً مِن وجه، فهناك مورد يتصادق عليه كلاً العنوانين وهو مثلاً "الذهب" فهو لا حجر ولا إنسان.

٣ - فإذا كانت النسبة بين نقيضي المتبادلين هو العموم والخصوص مِن وجه فلا يصحُّ سلب أحد النقيضين عن الآخر سلباً كلياً.

فلا يصحُّ أنْ يُقال: (لا شيءٌ من اللاحجر بلا إنسان)؛ لأنَّ الذهب لا حجر وهو في ذات الوقت لا إنسان.

كما لا يصحُّ أنْ يُقال: (لا شيءٌ من الإنسان بلا حجر) لنفس ما ذكرناه من أنَّ الذهب مثلاً لا إنسان وهو في ذات الوقت لا حجر.

وبذلك يثبت عدم صدق عكس النقيض لو كان سالبة كليّة، وهو في المثال: (لا شيءٌ من اللاحجر بلا إنسان).

٤ - وإذا كانت النسبة بين نقيضي المتبادلين هو العموم والخصوص مِن وجه، فهذا معناه أنَّ كلاً من النقيضين يصدق على الآخر في بعض الأفراد ويفترق عن

الآخر في بعض الأفراد، وهذا ما يصحّ سلب أحدهما عن الآخر بنحو السلب الجزئي فِيقال: (بعض اللاإنسان ليس بلا حجر)، وهكذا تصدق (بعض اللاحجر ليس بلا إنسان)؛ لأنَّ الإنسان هو لا حجر وهو ليس لا إنسان.

وبذلك يثبت أنَّ عكس النقيض للسالبة الكلية هو السالبة الجزئية، وهو في المثال: (بعض اللاحجر ليس بلا إنسان)، وثبت أيضاً أنَّه لا يصحُّ أنْ يكون عكس نقيض السالبة الكلية سالبة كلية على بعض الفروض كما في: (لا شيء من اللاحجر هو لا إنسان)، وإن صدق في بعض الفروض كما في: (لا شيء من الال موجود بلا معدوم).

السالبة الجزئية تتعكس سالبة جزئية:

أي أنَّ القضية الأصل لو كانت سالبة جزئية فإنَّ عكس النقيض لها يكون سالبة جزئية، ولا يصحُّ أنْ يكون عكس نقيضها سالبة كلية.

فلو صدق الأصل (بعض الإنسان ليس أبيضاً) أو (بعض الحيوان ليس بإنسان) صدق عكس نقيضه وهو: (بعض الأبيض ليس لا إنسان) و(بعض اللاإنسان ليس لا حيوان)، ولا يصحُّ أنْ يكون عكس النقيض (لا شيء من الأبيض هو لا إنسان) و(لا شيء من اللاإنسان هو لا حيوان).

والدليل على ذلك:

- ـ إنَّ السالبة الجزئية تعني سلب المحمول عن بعض أفراد الموضوع ويكون البعض الآخر لأفراد الموضوع مسكتاً عنه، فقد يكون مسلوباً واقعاً، وقد يكون المحمول متتصادقاً مع البعض الآخر لأفراد الموضوع.

٢- بناءً على ذلك فالنسبة بين المحمول والموضع في السالبة الجزئية قد تكون العموم والخصوص المطلق، فيكون الموضع أعمًّا مطلقاً من المحمول ويكون المحمول أخصًّا مطلقاً منه، ومثال ذلك: (بعض الحيوان ليس بإنسان).

وقد تكون النسبة بين المحمول والموضع هي التباین الكلّي، فكلّ مِنهما لا يصدق على شيءٍ من الآخر، ومثال ذلك: (بعض الإنسان ليس بحجر)، فالإنسان مباین قاماً للحجر، غايتها أنَّ القضية أفادت سلب الحجر عن بعض أفراد الإنسان وسكتت عن الأفراد الأخرى.

وقد تكون النسبة بين المحمول والموضع هي العموم والخصوص مِن وجه، أي يكون بينهما تباین جزئي، ومثال ذلك: (بعض الإنسان ليس بأبيض)، فالنسبة بين الإنسان والأبيض هي العموم والخصوص مِن وجه.

٣- لو قلنا إنَّ عكس النقيض للسالبة الجزئية هو السالبة الجزئية لكان صادقاً في تمام الفروض الثلاثة، أمّا لو كان عكس النقيض لها هو السالبة الكلية لما كان صادقاً في تمام الفروض.

فلو كان الموضع في السالبة الجزئية أعمًّا مطلقاً من المحمول فإنَّ اعتبار عكس النقيض سالبة جزئية يكون صادقاً لأنَّ المحمول - والذي هو أخصٌّ من الموضع - سيصبح موضوعاً، ولما كان أخصًّا مطلقاً فإنَّ نقيضه سوف يكون أعمًّا، والموضع سوف يصبح محمولاً، ولما كان أعمًّا مطلقاً فإنَّ نقيضه سوف يكون أخصًّا مطلقاً، وقد تبيَّن مما تقدَّم أنَّه يصحُّ سلب الأخصٍّ مطلقاً عن بعض أفراد الأعمٍّ مطلقاً، فكما يصحُّ سلب الإنسان عن بعض أفراد الحيوان في قولنا: (بعض الحيوان ليس بإنسان)، فكذلك يصحُّ أنْ يُقال: (بعض اللاإنسان لا حيوان)، لأنَّ اللاحيوان أخصٌّ

مطلقاً مِنَ الْإِنْسَانِ؛ إِذَا مِنْ شَيْءٍ يَصُدِّقُ عَلَيْهِ الْلَّاحِيُونَ إِلَّا وَيَصُدِّقُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ مِثْلُ الْذَّهَبِ وَالْحَجَرِ وَالشَّجَرِ، وَيَصُدِّقُ الْإِنْسَانُ عَلَى أَشْيَاءٍ لَا يَصُدِّقُ عَلَيْهَا الْلَّاحِيُونَ مِثْلُ الْغَزَالِ وَالْفَرَسِ، فَهِيَ لَا إِنْسَانٌ إِلَّا أَنَّ عَنْوَانَ الْلَّاحِيُونَ لَا يَصُدِّقُ عَلَيْهَا؛ وَلَذِكَ كَانَ الْإِنْسَانُ أَعْمَّ مطلقاً مِنَ الْلَّاحِيُونَ.

وَذَلِكَ هُوَ مَا يُصْحِّحُ سَلْبَ الْلَّاحِيُونَ عَنْ بَعْضِ أَفْرَادِ الْإِنْسَانِ بَأْنَ يُقَالُ: (بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ الْلَّاحِيُونَ).

وَكَذَلِكَ تَصُدِّقُ السَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ بَأْنَ يُقَالُ: (لَا شَيْءٌ مِنَ الْإِنْسَانِ هُوَ لَا حَيْوَانٌ)؛ لِأَنَّهُ كُلُّ لَا حَيْوَانٍ فَهُوَ لَا إِنْسَانٌ بِعَقْتَضِي كَوْنِ الْإِنْسَانِ أَعْمَّ مطلقاً مِنَ الْلَّاحِيُونَ.
إِلَّا أَنَّهُ لَمْ تَكُنِ السَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ صَادِقَةً فِي قَامِ الْفَرَوْضِ - كَمَا سَيَتَضَعُ ذَلِكَ - اقتَضَى ذَلِكَ أَنْ يُقَالُ: إِنَّ عَكْسَ النَّقِيضِ لِلْسَّالِبَةِ الْجُزِئَيَّةِ هُوَ السَّالِبَةُ الْجُزِئَيَّةُ؛ لِأَنَّهَا تَصُدِّقُ فِي هَذَا الْفَرَضِ فِي الْفَرَضَيْنِ الْأَتَيْنِ.

أَمَّا لَوْ كَانَ الْمَوْضِعُ فِي السَّالِبَةِ الْجُزِئَيَّةِ (الْأَصْل) مَبَيِّنًا كُلِّيًّا لِلْمَحْمُولِ مِثْلَ: (بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ) فَإِنَّ عَكْسَ النَّقِيضِ يَكُونُ سَالِبَةً جُزِئَيَّةً وَلَا يَصُحُّ أَنْ يَكُونَ سَالِبَةً كُلِّيَّةً، أَيْ أَنَّ عَكْسَ نَقِيضِهَا يَكُونُ: (بَعْضُ الْلَّاحِيُونَ لَيْسَ الْإِنْسَانَ)، وَلَا يَصُحُّ أَنْ يَكُونَ عَكْسَ نَقِيضِهَا: (لَا شَيْءٌ مِنَ الْلَّاحِيُونَ لَا إِنْسَانٌ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ نَقِيضَيِ الْمُتَبَاينَيْنِ بَيْنَهُمَا تَبَاينٌ جُزِئَيٌّ، فَالْلَّاحِيُونَ وَالْإِنْسَانُ يَتَصَادِقُونَ عَلَى الْذَّهَبِ مُثُلاً فَهُوَ لَا حَجَرٌ وَلَا إِنْسَانٌ؛ وَلَذِكَ لَا يَصُحُّ سَلْبُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ سَلْبًا كُلِّيًّا، وَلَكِنْ يَصُحُّ سَلْبُ أَحَدِهِمَا عَنِ الْآخَرِ سَلْبًا جُزِئَيًّا؛ لِأَنَّ كُلَّاً مِنْهُمَا يَصُدِّقُ عَلَى غَيْرِ مَا يَصُدِّقُ عَلَيْهِ الْآخَرُ، وَإِنْ كَانَا يَتَصَادِقُونَ فِي بَعْضِ الْأَفْرَادِ.

فإنما يصدق عليه الاحجر، ولكن لا يصدق عليه الإناء، وهذا
الحجر يصدق عليه الإناء، ولكن لا يصدق عليه الاحجر.

ومن هنا صحَّ سلبُ الإنسان عن بعضِ اللاحجر، فَيُقال: (بعضُ اللاحجر ليسُ لِإنسان).
لِيسُ لِإنسان).

وبذلك يثبت أن السالبة الجزئية إذا كان بين موضوعها ومحموها تبايناً كلياً فإن عكس نقيضها يكون سالبة جزئية، ولا يصح أن يكون عكس نقيضها سالبة كلياً.

وأمّا لو كان بين الموضع والمحمول في السالبة الجزئيّة (الأصل) عموم وخصوص من وجه مثل: (بعض الإنسان ليس بأبيض)، فإنّ عكس نقيضها يكون سالبة جزئيّة لأنّ بين نقضي المتبادرتين جزئيّاً - العموم والخصوص من وجه تبادرنا جزئيّاً، فيكون عكس النقض هو: (بعض اللا أبيض ليس اللا إنسان).

فاللأبيض واللإنسان لَمْ كان بينهما تبادل جزئي - أي أنَّ النسبة بينهما عموم وخصوص مِن وجه - فهذا معناه أنَّ اللإنسان لا يصدق في بعض ما يصدق عليه اللأبيض، وكذلك العكس.

وهذا ما يُصحّح القول بأنَّ عكس النقيض للسالبة المجزئية سالبة جزئية.

الموجة الكلية تعكس موجة كلية:

أي أنه لو صدقت القضية الأصل وكانت موجبة كليّة لصدق عكس نقيضها وهو موجبة كليّة، فحينما تكون القضية الأصل: (كل إنسان حيوان)، فإنَّ عكس النقيض لها (كل لا حيوان فهو لا إنسان).

والدليل على ذلك:

- ١- إنَّ الموجبة الكلية تعني أنَّ المحمول يصدق على جميع أفراد الموضوع، وهذا معناه أنَّ المحمول في القضية الكلية الموجبة إما أنْ يكون أعمَّ مطلقاً من الموضوع أو مساوياً للموضوع.
- ٢- إنَّ عكس النقيض لِمَا كان بمعنى تبديل جزأى القضية بعد نقضها فهذا يقتضي أنَّ يصبح الأعمَّ مطلقاً أخصَّ مطلقاً، والأخصَّ مطلقاً أعمَّ مطلقاً، هذا لو كان المحمول في القضية الأصل أعمَّ مطلقاً، وأمَّا لو كان مساوياً للموضوع فإنَّ أحدهما سيكون في موقع الآخر بعد نقضه ويبقى كلُّ منها مساوياً للآخر؛ لأنَّ نقيضي المتساوين متساويان.
- ٣- فإذا ثبتت أنَّ المحمول في عكس النقيض أعمَّ مطلقاً من الموضوع أو مساوياً له كان ذلك مقتضاياً لصدق الموجبة الكلية؛ إذ أنَّ الأعمَّ مطلقاً يصدق على جميع أفراد الأخصَّ مطلقاً وزيادة، كما أنَّ المحمول المساوي يصدق على جميع أفراد الموضوع المساوي.

فالدعوى أنَّ عكس النقيض للمثال المذكور هو: (كلَّ لا حيوان فهو لا إنسان)؛ وذلك لأنَّ الإنسان أعمَّ مطلقاً من اللاحيوان، وهذا يقتضي صدق الإنسان على جميع أفراد اللاحيوان، وهذا المصحح للقول بصدق الموجبة الكلية.

وهكذا عندما يكون الأصل (كلَّ إنسان ناطق)؛ فإنَّ الدعوى هي أنَّ عكس النقيض لها هو: (كلَّ لا ناطق هو لا إنسان)، فاللإنسان لِمَا كان مساوياً لغير الناطق كان ذلك مصححاً لصدقه على جميع أفراد اللاناطق.

وبذلك يثبت أنَّ عكس النقيض للموجبة الكلية موجبة كلية.

ويكن أنْ نأتي بدليل ثان على دعوى أنَّ عكس النقيض للموجبة الكلية موجبة كلية، وذلك بأنْ يُقال:

إذا صدق (كل إنسان ناطق) صدق عكس نقيضه (كل لا ناطق فهو لا إنسان)، وهذه هي الدعوى.

والدليل هو أنه لو لم يصدق (كل لا ناطق فهو لا إنسان) لصدق (بعض اللاناطق ليس لا إنسان)، لأنَّ الشيء ما لم يصدق صدق نقيضه، ونقيض الموجبة الكلية سالبة جزئية.

وإذا صدق (بعض اللاناطق ليس لا إنسان) صدق عكس نقيضه وهو: (بعض الإنسان ليس ناطقاً)، لأنَّه قد ثبت مما سبق أنَّ عكس النقيض للسالبة الجزئية سالبة جزئية، وإذا صدق (بعض الإنسان ليس ناطقاً) كذب (كل إنسان ناطق)، لأنَّ نقيض السالبة الجزئية موجبة كلية.

والحكم بكذب (كل إنسان ناطق) خلف الفرض؛ لأنَّنا قد افترضنا صدق (كل إنسان ناطق)، فهو القضية الأصل التي افترضنا صدقها في الدعوى.

فحتى لا يلزم الخلف للفرض يتعيَّن القول بأنَّ عكس النقيض للموجبة الكلية هو الموجبة الكلية، أعني (كل لا ناطق فهو لا إنسان)، وبذلك يثبت المطلوب.

الموجبة الجزئية لا تتعكس بعكس النقيض:

أي أنَّ الموجبة الجزئية لا تتعكس بعكس النقيض إلى موجبة كلية أو موجبة

جزئية، فلا يلزم من صدقها صدق موجبة أخرى كلية أو جزئية.

فلو كانت القضية الأصل: (بعض الإنسان أبيض) فإنه لا يلزم من صدق هذه القضية صدق (كلّ لا أبيض هو لا إنسان)، كما لا يلزم من صدقها صدق (بعض اللأبيض هو لا إنسان).

والدليل على ذلك يتضح بأمور:

١- أنَّ الموجبة الجزئية تعني ثبوت المحمول لبعض أفراد الموضوع، وهذا يقتضي أنْ تكون النسبة بين المحمول والموضوع في الموجبة الجزئية إما العموم والخصوص من وجه أو التساوي أو العموم والخصوص المطلق.

٢- فلو كانت النسبة بين طرف الموجبة الجزئية هي العموم والخصوص من وجه كان بين نقبيضهما تبادل جزئي، أي أنَّ بين نقبيضهما إما العموم والخصوص من وجه أو التبادل الكلّي، ومثال الأول: (بعض الإنسان أبيض)، فإنَّ بين نقبيضهما - وهو الإنسان واللأبيض - عموم وخصوص من وجه، ومثال الثاني: (بعض الإنسان حيوان)، فإنَّ بينهما عموم وخصوص من وجه؛ لأنَّ الإنسان يتتصادق مع الحيوان في الفرس والغزال؛ فإنَّ كلاً من الغزال والفرس يصدق عليهما لا إنسان، كما يصدق عليهما حيوان، ويفترق الإنسان عن الحيوان في الحجر مثلاً، فهو لا إنسان لكنه ليس حيواناً، كما يفترق الحيوان عن الإنسان في زيد، فإنَّ عنوان الحيوان يصدق على زيد إلا أنَّ عنوان الإنسان لا يصدق على زيد.

إذن فالنسبة بين الإنسان والحيوان هي العموم والخصوص من وجه؛ ولذلك يصح أنْ يقال: (بعض الإنسان حيوان) و(بعض الحيوان هو الإنسان).

إلا أنَّ النسبة بين نقىضي الإنسان والحيوان هي التباين الكلّي، فنقىض الإنسان (إنسان) ونقىض الحيوان (لا حيوان) ولا شيء من الإنسان يجتمع مع اللاحيوان، كما أنه لا شيء من اللاحيوان يجتمع مع الإنسان.

٣- فإذا فرض أنَّ النسبة بين طرفي القضية الجزئية الموجبة هي العموم والمخصوص من وجهه، وفرض أنَّ النسبة بين نقىضيهما هي التباين الكلّي كما في المثال الثاني، فهذا معناه صدق السالبة الكلّية وهي: (لا شيء من اللاحيوان بإنسان).

٤- إذا صدقت السالبة الكلّية كذب نقىضها - أعني الموجبة الجزئية - وهي: (بعض اللاحيوان إنسان).

٥- فلو جعلنا القضية الأصل هي: (بعض اللاإنسان حيوان) فإنَّ المفترض أنَّ عكس نقىضها موجبة جزئية وهو: (بعض اللاحيوان إنسان)، وقد ثبت مما تقدَّم كذب هذه القضية.

٦- ولأنَّ (بعض اللاحيوان إنسان) كاذبة - أي الموجبة الجزئية - فإنَّ الموجبة الكلّية وهي: (كلَّ لا حيوان إنسان) تكون كاذبة أيضاً بطريق أولى.

٧- وبذلك أثَّر عدم انعكاس الموجبة الجزئية بعكس النقىض إلى موجبة جزئية أو موجبة كلّية؛ لأنَّ الموجبة الكلّية المنعكسة بعكس النقىض لا تصدق على كلَّ الفروض، فلا يصحُّ حينئذ أنْ يُقال: كلَّما صدقت الموجبة الجزئية صدق عكس نقىضها موجبة جزئية أو كلّية.

ولذلك قالوا بأنَّ الموجبة الجزئية لا تنعكَس بعكس النقىض لا إلى موجبة

جزئية ولا إلى موجبة كلية.

أحكام عكس النقيض عند المتأخرین:

قلنا إنَّ تعريف عكس النقيض عند المتأخرین: "هو تبديل جزأٍ من القضية بعد نقض محتواها فيصبح عين موضوع الأصل محمولاً في القضية الثانية ومحتواها موضوعاً ولكن بعد نقضه مع التحفظ على الصدق دون الكيف"; ولذا سمى بالمخالف لأنَّه يخالف أصله في الكيف.

فلو كانت القضية الأصل: (كل إنسان حيوان)، فعكس النقيض لها هو: (لا شيء من اللاحيوان بإنسان).

وقلنا إنَّ أحكام عكس النقيض بناءً على تعريف المتأخرین لا تختلف عن أحكام عكس النقيض عند القدماء إلاً من جهة الكيف، والبحث في المقام عن الأدلة المثبتة لصدق أحكام عكس النقيض بناءً على تعريف المتأخرین.

السالبة الكلية تنعكس موجبة جزئية:

أي أنَّ القضية الأصل إذا كانت سالبة كلية فإنَّ عكس نقيضها يكون موجبة جزئية، فإذا كان الأصل صادقاً كانت الموجبة الجزئية والتي هي عكس النقيض صادقة، مثلاً إذا كان الأصل: (لا شيء من الإنسان بحجر) فإنَّ عكس نقيضها يكون (بعض اللاحجر إنسان)، ولا يصحُّ أنْ يكون عكس نقيضها سالبة كلية وهي: (لا شيء من اللاحجر إنسان).

فالملدُّعى أنَّ السالبة الكلية تنعكس موجبة جزئية ولا تنعكس سالبة كلية.

والدليل على ذلك:

- ١- أنَّ القضية الأصل لَمَا كانت سالبة كُلُّيَّةً فهذا معناه أنَّ بين طرفيها تبایناً كُلُّيًّا، فلا يصدق أحدهما على الآخر كُلُّيًّا.
- ٢- فإذا كان بينهما تباین كُلُّيٌّ لِزَمِّ مِنْ ذلك صدق أحدهما مع نقيض الآخر، فاللاحجر لَمَا كان مبایناً كُلُّيًّا للإنسان فإنَّ ذلك يقتضي أنَّ يصدق اللاحجر على الإنسان، فزيد يصدق عليه إنسان كما يصدق عليه أَنَّه لا حجر.
- ٣- وإذا صدق أحد الطرفين مع نقيض الآخر صحَّ أنْ يؤلَّف ذلك موجبة جزئية.

ف لأنَّ اللاحجر يتصادق مع الإنسان صحَّ أنْ يُقال: (بعض اللاحجر إنسان) وبذلك يثبت المطلوب، وهو انعکاس السالبة الكلية إلى موجبة جزئية.

٤- إذا ثبت صدق الموجبة الجزئية وهي: (بعض اللاحجر إنسان) فهذا معناه استحالة صدق السالبة الكلية؛ لأنَّ نقيض الموجبة الجزئية سالبة كُلُّيَّة، فيستحيل صدق (لا شيء مِنْ اللاحجر إنسان).

وبذلك يثبت أنَّ عكس السالبة الكلية موجبة جزئية لأنَّها تصدق على كلٍّ تقدير، ويثبت أيضاً أنَّ عكس النقيض لا يكون سالبة كُلُّيَّة لأنَّها تكون كاذبة بعد افتراض صدق الموجبة الجزئية.

السالبة الجزئية تتعكس موجبة جزئية:

أي أنَّ القضية الأصل إذا كانت سالبة جزئية فإنَّ عكس نقيضها يكون موجبة

جزئية، فإذا كان الأصل صادقاً كانت الموجبة الجزئية - والتي هي عكس النقيض صادقة - والدليل على ذلك:

١- إنَّ السالبة الجزئية تصدق في حالات ثلاث:

الأولى: عندما تكون النسبة بين المحمول والموضع عموماً وخصوصاً مِن وجهه، مثل الإنسان والأبيض.

الثانية: عندما تكون النسبة بينهما التباین، مثل الإنسان والحجر.

الثالثة: عندما تكون النسبة بينهما العموم والخصوص المطلق، ويكون الموضع أعمّ مطلقاً والمحمول أخصّ مطلقاً، مثل الحيوان والإنسان.

ففي قام هذه الفروض تصدق السالبة الجزئية، فيقال في المثال الأول: (بعض الإنسان ليس بأبيض)، ويقال في المثال الثاني: (بعض الإنسان ليس بحجر)، ويقال في المثال الثالث: (بعض الحيوان ليس بإنسان).

٢- وفي الفرض الأول للسالبة الجزئية تكون النسبة بين نقيضي طرفيها هي التباین الجزئي - أي الأعمّ من التباین الكلّي والعموم والخصوص مِن وجهه - وعلى كلا التقديرَيْن يصدق أحدهما في مورد دون الآخر، فالإنسان يصدق في مورد لا يصدق معه اللأبيض - وهو الإنسان الأبيض -

وفي الفرض الثاني للسالبة الجزئية تكون النسبة بين نقيضي طرفيها هي التباین الجزئي أيضاً الأعمّ من التباین الكلّي والعموم والخصوص مِن وجهه، وعلى كلا التقديرَيْن يصدق أحدهما في مورد دون الآخر.

فاللإنسان يصدق في مورد لا يصدق معه اللاحجر - وهو الحجر - إذ هو لا

إنسان لكنه ليس لا حجر.

وفي الفرض الثالث للسالبة الجزئية يكون نقيض الأخص مطلقاً أعمّ مطلقاً ونقيض الأعمّ مطلقاً أخصّ مطلقاً، فحينما كانت السالبة الجزئية: (بعض الحيوان ليس بإنسان) كان الأعمّ مطلقاً هو الحيوان، وكان الأخصّ مطلقاً هو الإنسان، أمّا بعد نقضهما فإنَّ الموضوع يصبح أخصّ مطلقاً والمحمول أعمّ مطلقاً، فاللحيوان أخصّ مطلقاً من الإنسان والإنسان أعمّ مطلقاً منه، وبذلك يصدق الإنسان في مورد لا يصدق معه اللحيوان - وهو الغزال والفرس - فهو لا إنسان ولكنه ليس لا حيوان.

٣- فإذا صدق أحد نقيض الطرفين دون نقيض الطرف الآخر صدق ذلك النقيض مع نقيض النقيض للطرف الآخر.

فإذا صدق الإنسان دون الأبيض صدق مع الأبيض؛ لأنَّ النقيضين لا يرتفعان، فلا يمكن أنْ يكون الأبيض والأبيض غير صادقين أي غير متحققيْن. وهكذا إذا صدق الإنسان دون الاحجر صدق مع الحجر.

وإذا صدق الإنسان دون اللحيوان صدق مع الحيوان.

فتتصحُّ على جميع الفروض الموجبة الجزئية، أي أنْ يُقال: (بعض الإنسان أبيض) و(بعض الإنسان حجر) و(بعض الإنسان حيوان)، وهو عكس النقيض للسالبة الجزئية.

فالسالبة الجزئية في المثال الأول: (بعض الأبيض ليس بإنسان)، وفي المثال الثاني: (بعض الحجر ليس بإنسان)، وفي المثال الثالث: (بعض الحيوان ليس

پیانسان).

٤- ولا يصح أن يكون عكس النقيض للسالبة الجزئية موجبة كليّة؛ لأنّها لا تكون صادقة في جميع الفروض، وذلك يتّضح بالتأمّل فيما تقدّم.

الموجبة الكلية تتعكس سالبة كلية:

أي أنه إذا كانت القضية الأصل موجبة كليّة انعكست سالبة كليّة بعكس النقيض، فلو كان الأصل: (كل إنسان ناطق) صادقاً صدق: (لا شيء من اللاناطق إنسان).

والدليل على ذلك:

١- إنَّه لو لم تصدق السالبة الكلية لصدق نقيضها - وهي الموجبة الجزئية -
فلو لم يصدق: (لا شيء من اللاناطق إنسان) لصدق (بعض اللاناطق إنسان).

٢- ولو صدقت الموجبة الجزئية لصدق عكسها المستوي - وهو موجبة جزئية - كما ثبت فيما تقدّم، فلو صدق (بعض اللاناطق إنسان) لصدق (بعض الإنسان هو اللاناطق) وهي موجبة جزئية معدولة المحمول؛ ولذلك يصح تحويلها إلى سالبة جزئية محصلة المحمول كما تقدّم فتصبح: (بعض الإنسان ليس ناطقاً).

٣- والسلبة الجزئية إذا صدقت كذب نقيضها: (كل إنسان ناطق)، وهذه القضية هي القضية الأصل والتي افترضنا صدقها، فإذا كانت صادقة تعين صدق الشيء من اللاناطق إنسان) وبذلك ثبت المطلوب.

الموجبة الجزئية لا تتعكس بعكس النقيض:

أي أنَّ القضية الأصل إذا كانت موجبة جزئية فإنَّها لا تتعكس بعكس النقيض إلى سالبة جزئية، وذلك يقتضي أنْ لا تتعكس بعكس النقيض إلى سالبة كليَّة.

إذا كان الأصل: (بعض الإنسان حيوان) فإنَّها لا تتعكس إلى: (ليس كلَّ لا حيوان هو لا إنسان).

والدليل على ذلك:

١- إنَّ الموجبة الجزئية قد تكون النسبة بين نقيضي طرفيها تباعيناً كليًّا، كما بينَّا ذلك في بحث عدم انعكاس الموجبة الجزئية بناءً على تعريف القدماء.

٢- فعلى تقدير أنَّ النسبة بين الطرفين في الموجبة الجزئية هو التباعين الكلُّيَّ فإنَّ النتيجة المتحصلة - بعد نقض طرف الموجبة الجزئية - هو السالبة الكلية.

إذا كانت الموجبة الجزئية هي: (بعض الإنسان حيوان) كانت القضية المتحصلة بعد نقض طرفيها هي: (لا شيء من الإنسان لا حيوان) (ولا شيء من اللاحيوان إنسان).

٣- فإذا صدقت (لا شيء من اللاحيوان إنسان) صدق (كلَّ لا حيوان لا إنسان) لأنَّ سلب السلب إيجاب.

٤- وإذا صدق (كلَّ لا حيوان لا إنسان) كذب نقيضها وهو السالبة الجزئية: (ليس كلَّ لا حيوان لا إنسان).

وبذلك يثبت المطلوب - وهو كذب السالبة الجزئية - وإذا ثبت كذب السالبة الجزئية ثبت كذب السالبة الكلية (لا شيء من اللاحيوان بلا إنسان)، لأنَّ كلَّ لا حيوان هو لا إنسان.



تمارين المبحث الرابع :

س١: ما هو الفرق بين تعريف القدماء والمؤخرین لعكس النقيض؟ وضح ذلك مع المثال.

س٢: ما هو عكس النقيض للقضايا الآتية عند القدماء؟ مع ذكر الدليل والمثال:

١- السالبة الكلية.

٢- السالبة الجزئية.

٣- الموجبة الكلية.

٤- الموجبة الجزئية.

س٣: ما هو عكس النقيض للقضايا الآتية عند المؤخرین؟ مع ذكر الدليل والمثال:

١- السالبة الكلية.

٢- السالبة الجزئية.

٣- الموجبة الكلية.

٤- الموجبة الجزئية.

الفَصْلُ السِّيَّارُ

مباحث الحجة

المبحث الأول : كليات.

المبحث الثاني : القياس.

المبحث الثالث : لواحق القياس.

المبحث الرابع : القيمة العلمية للقياس والرد على الإشكالات.

المبحث الخامس : الاستقراء.

المبحث السادس : التمثيل.

المبحث السابع : مواد الأقىسة.

المبحث الأول:

كليات في مباحث الحجة

ويتضمن :

تمهيد

١ - تعريفه ونشأة التسمية.

٢ - أقسامه :

ا - القياس.

ب - الاستقراء.

ج - التمثيل.

مِبَاحَثُ الْحُجَّةِ

مباحث الحجّة

تمهيد:

قلنا إنَّ موضوع علم المنطق هو المعرف والحجّة، وقلنا إنَّ المراد من المعرف هو ما يوصل إلى معلوم تصوُّري، أي ما يُنْتَج الخروج من الجهل بفهم من المفاهيم إلى العلم به، فعندما يكون مفهوم الإنسان - مثلاً - مجهولاً فإنَّ ما يوجب العلم به يكون معرِّفاً.

وأمّا الحجّة فهو ما يوصل إلى معلوم تصدِيقي، أي ما يُنْتَج التصديق والإذعان بشبُوت حكم لموضوع، فعندما لا نعلم أنَّ الحديد يتمدَّد بالحرارة أو نشكُّ في ذلك فإنَّ ما يوجب الخروج من هذا الجهل أو الشكَّ يكون حجّة.

فعلم المنطق يبحث في مسائل التعريف ليحدِّد ما يصلح منها للتعريف وما لا يصلح، وما يُنْتَج الخروج من المجهولات التصوُّرية مما لا يُنْتَج، كما يبحث في المسائل التي يتمُّ بها إثبات حكم لموضوع، أي يبحث في وسائل الإثبات "الأدلة" ليحدِّد المنتج منها للمعلوم التصدِيقي من غير المنتج، وأنَّ ما يُنْتَج منها كيف ينبغي ترتيبه لضمان إنتاجه.

فالمنطق - بتعبير أخصر - هو المعلم لطرق التعريف بالأشياء وطرق البرهان

والاستدلال المنتج للمعلومات التصديقية، ويُعبّر عن مباحث طرق التعريف ببحث المعرف، كما يُعبّر عن مباحث طرق البرهان والاستدلال ببحث الحجّة.

هذا وقد استوفينا مباحث المعرف وما يرتبط به من مقدمات كمبحث الكلّيات الخامس، ثمّ وقع البحث بعد ذلك عن القضايا وأقسامها وذلك توطئة لمباحث الحجّة؛ وذلك لأنّ طرق الاستدلال - كما سيتّضح إنْ شاء الله تعالى - تقوم على أساس الاستعانة بقضايا معلومة للوصول بها إلى قضايا مجهولة، فكان لا بدّ من بحث القضايا أولاً.

تعريف الحجّة ومنشأ التسمية:

كئا قد عرّفنا الحجّة بالموصل للمعلوم التصدقي، أي بالمنتج للخروج من مجهول تصدقي إلى العلم به، وهذا ما يحتاج إلى شيء من التوضيح فنقول:

إنَّ الاستدلال على صحة قضيّةٍ مِنَ القضايا - وأنَّ معمولاً ثابت لموضوعها واقعاً أو لا - نحوً من التفكير، وهو يتقدّم بالنظر في القضايا المعلومة والمخزونة في الذهن، ثمَّ ترتيبها بشكل خاصٍ، وبذلك يتمُّ تحصيل العلم بالقضيّة التي هي محلَّ البحث.

فعندهما يتوجهُ الذهن إلى فرضيّةٍ مِنَ الفرضيّات ويجد نفسه غير عارف بصحة هذه الفرضيّة فإنه ولفرض تحصيل العلم بصحة هذه الفرضيّة أو عدم صحتها ينساق تلقائياً إلى معلوماته المخزنة عنده ثمَّ يقوم بترتيبها، فإنْ وجد أنَّ هذه الفرضيّة غير منسجمة مع القضايا المعلومة لديه حكم بعدم صوابيّة هذه الفرضيّة، وإنْ وجد هذه المعلومات المرئيّة بشكل خاصٍ مقتضية ومتّبعة لصحة هذه

الفرضيَّة وجد نفسه مذعنة بصحَّة هذه الفرضيَّة.

فحينما يكون الذهن مثلاً غير عارف بأنَّ زيداً يموت فهذا قضيَّة مجهولة، وموت زيد فرضيَّة يفترضها الذهن ليبحث عن ثبوتها أو عدم ثبوتها، ولغرض الوصول لذلك يلجأ الذهن إلى معلوماته الكثيرة والمخزنة عنده، فينتقي منها ما يرتبط بهذه الفرضيَّة مثل: (إنَّ زيداً إنسان)، ومثل: (إنَّ كلَّ إنسان يموت)، وبعد ذلك يقوم بترتيبها بشكل خاصٌ فيعتبر القضية الأولى المعلومة مقدمة أولى، ويجعل القضية الثانية مقدمة ثانية، وحينئذ سيجد أنَّ هاتين المقدمتين مقتضياتان لصحَّة الفرضيَّة المبحوث عن صحتها وهي: (إنَّ زيداً يموت)، وبذلك يحصل الإذعان بصدق هذه القضية.

إذا اتَّضح ما ذكرناه يتَّضح أنَّ معنى الحُجَّة هو الاستدلال، وأنَّ الاستدلال نحو من التفكير يقوم على أساس تأليف قضايا معلومة وتنظيمها بشكل خاصٌ ليصل بذلك إلى المطلوب، وهو تحصيل العلم بقضيَّة مجهولة.

وأمَّا منشأ التعبير عن الاستدلال بالحجَّة فلأنَّ عرض هذه العمليَّة الذهنيَّة على الخصم تكون سبباً للغلبة عليه، فالحجَّة في اللغة بمعنى الغلبة، وأطلقت الحُجَّة على الاستدلال باعتباره سبباً للغلبة فيكون ذلك من تسمية السبب باسم المسبَّب، فالحجَّة في اللغة هي وقوع الغلبة، إلاَّ أنَّها أطلقت في المقام على السبب المنتج للغلبة.

أقسام الحُجَّة:

بعد اتَّضاح ما هو المراد من الحُجَّة – وأنَّه بمعنى الاستدلال بواسطة الرجوع إلى

القضايا المعلومة وتنظيمها بشكل خاص للوصول بها إلى العلم بالقضية المفترضة - يقع البحث بعد ذلك عن طرق - أو قل عن أقسام - الاستدلال والمحاجة، وهي ثلاثة أقسام رئيسية تتضح بلاحظة حركة الذهن عند إرادة الوصول للعلم بقضية عن طريق الرجوع إلى القضايا المعلومة.

القسم الأول: القياس: ويتم بواسطة الرجوع إلى قضايا عامة معلومة ليصل بها إلى العلم بقضية خاصة، فحركة الذهن في الاستدلال بالقياس تكون نزولية؛ لأنَّه ينتقل من العام إلى الخاص، أو قل من الأكبر إلى الأصغر المحدود.

القسم الثاني: الاستقراء: ويتم بواسطة الرجوع إلى قضايا مخصوصة أو شخصية معلومة ليصل بها إلى قضية عامة، فحركة الذهن في الاستدلال بالاستقراء صعودية؛ لأنَّه ينتقل من الأصغر المحدود إلى الأكبر العام.

القسم الثالث: التمثيل: ويتم بواسطة الرجوع إلى قضايا معلومة يجد الذهن أنَّها موازية للقضية المفترضة؛ وذلك لوجود جهة مشتركة بينها وبين القضية - أو القضايا - المعلومة، بمعنى أنَّه يحصل له العلم بصحَّة القضية المفترضة من خلال ملاحظة القضايا المعلومة والوقوف على جهة اشتراك بينها وبين القضية المفترضة، تقتضي هذه الجهة المشتركة الاتحاد في الحكم، وحركة الذهن في الاستدلال بالتمثيل تكون أفقية؛ لأنَّ الذهن ينتقل من قضية - أو قضايا - معلومة إلى قضية موازية.

هذه هي طرق الاستدلال الثلاثة، وسوف نبحثها مفصلاً فيما يأتي إن شاء الله.

الاستدلال المباشر:

وئّة طريق رابع للاستدلال يعبر عنه بالاستدلال المباشر؛ وذلك لأنّه عبارة عن الانتقال مباشرة من العلم بقضيّة إلى العلم بقضيّة أخرى دون الحاجة إلى توسسيط شيء آخر.

فهناك قضايا إذا صدق لزم من صدقها صدق قضيّة أخرى، وهذا الاستلزم تقتضيه ذات القضيّة المفترض صدقها.

فالوجبة الكلية مثلاً إذا صدق صدق عكسها المستوى وصدق عكس نقيسها دون الحاجة إلى توسسيط قضيّة أخرى لإثبات الصدق، أي لإثبات صدق العكس المستوى لتلك القضيّة المعلومة أو عكس النقيس، فعكس النقيس للوجبة الكلية قضيّة تمّ العلم بها ب مجرد حصول العلم بالوجبة الكلية.

وفي الواقع إنّ اعتبار ما ذكرناه قسماً رابعاً للاستدلال لا يخلو من مسامحة؛ وذلك لأنّ التصديق بالعكس المستوى مثلاً وبعكس النقيس إنما هو جزء النتيجة المستفادة من الاستدلال على القضيّة الأصل.

فالقضيّة الأصل إنما حصل التصديق بها نتيجة الاستدلال بأحد الطرق الثلاثة المذكورة، وهو ما أنتج بالتبع التصديق بالعكس المستوى مثلاً لأنّ العكس المستوى لازم للقضيّة الأصل والاستدلال على الملزوم "القضيّة الأصل" استدلال على اللازم أيضاً.

فالاستدلال على صدق العكس المستوى تمّ واقعاً بواسطة أحد الطرق الثلاثة.



تمارين المبحث الأول:

س١: عَرَفْ الْحِجَةَ وَبَيْنَ مَنْشَا التَّسْمِيَةِ لِذَلِكَ.

س٢: مَا هِيَ أَقْسَامُ الْحِجَةِ الرَّئِيسِيَّةِ؟ عَدُّهَا مَعَ شَرْحٍ مُختَصِّرٍ.

س٣: مَاذَا لَا يَكُونُ الْاسْتِدْلَالُ الْمُبَاشِرُ قَسْمًا مِنْ أَقْسَامِ الْحِجَةِ؟ وَضَعْ ذَلِكَ مَعَ الْمَثَالِ.

المبحث الثاني:

القياس

ويتضمن :

١ - تعريفه.

٢ - اصطلاحاته.

٣ - أقسامه:

أولاً - القياس الاقتراني:

ا - القياس الاقتراني الحتمي.

ب - القياس الاقتراني الشرطي.

ثانياً - القياس الاستثنائي:

١ - تعريفه.

٢ - أقسامه.

٣ - شروطه.

القياس

إنَّ أَسْدَ طرق الاستدلال وأكثُرُها إتقاناً هو القياس؛ لذلِكَ كان اهتمام المنطقى به أكثُرَ مِنْ اهتمامه بسائر الطرق، فالطرق الأخرى - غير القياس - غالباً لا تكون مُنْتَجَةً للعلم اليقيني، وإذا ما أنتَجَتِ اليقين فهو بسبَبِ اشتِمامِها غالباً على قياس خفي لا يُبَدِّلُ إِلَّا بالتأمُّل، وهذا بخلاف القياس فإِنَّه دائمًا يكون منْتَجاً للإِيقين إذا مَا تَمَّ الالتزام بشروطه وضوابطه؛ ولذلِكَ كان هو المقصود الأقصى لعلم المنطق.

تعريف القياس:

يمكن تعريف القياس بـأنَّه: "دليل يتَأَلَّفُ مِنْ قضيَّتين أو أكثُرَ تستلزم لذاتِها الإِذْعَان بقضيَّةٍ أخْرى لـو فرض الإِذْعَان بالقضايا المُؤَلَّفة".

ومثاله: العالم متغير.

وكُلَّ متغير حادث.

النتيجة: العالم حادث.

ففي هذا المثال كُنَّا بـصدد الاستدلال على أنَّ العالم حادث، واعتمدنا في ذلك على استحضار قضيَّتين وألْفَنا بينهما فوجدنا أَنَّهُما يستلزمان لذاتِهِما - دون توسيط شيء آخر - قضيَّةً، كانت هي النتيجة وحيثُنَّدَ حصل الإِذْعَان بها؛ ولذلِكَ

لافتراض الإذعان بالقضيتين.

شرح التعريف:

اشتمل التعريف على مجموعة من الأمور نرى من المناسب الوقوف عليها ليكون التعريف أكثر وضوحاً.

الأمر الأول: هو أنه لا يكون الدليل قياساً إلا حينما يكون مؤلفاً من قضيتين أو أكثر، وبذلك لا يكون الاستدلال بقضية واحدة من القياس لو سلمنا بصححة الاستدلال بالقضية الواحدة كما قيل ذلك في الاستدلال المباشر.

الأمر الثاني: إن القياس قد يكون مؤلفاً من قضيتين كما في القياس البسيط، وقد يكون مؤلفاً من قضائيا متعددة تفوق القضيتين كما في القياس المركب، وهذا ما سنتتم إيضاحه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

الأمر الثالث: إن الدليل لا يكون قياساً ب مجرد تاليقه من قضيتين أو أكثر، بل لابد أن لا تكون القضائيا المؤلفة أجنبية عن النتيجة، يعني أنه لا بد وأن تكون النتيجة مستبطة في القضائيا المؤلفة كما في المثال المذكور، فإن النتيجة مستبطة في القضيتين، وهذا هو معنى الاستلزم بين القضائيا المؤلفة والنتيجة، كما أن معنى استلزم القضائيا المؤلفة للنتيجة هو أن لا يساهم في تحصيل النتيجة شيء آخر خارج عن القضائيا المؤلفة، على أن الاستلزم يعني عدم تخلف النتيجة بعد التسليم بالقضائيا المؤلفة، وبذلك يخرج الاستقراء والتمثيل؛ إذ كثيراً ما تكون النتيجة المستبطة عنهما ظنية، وذلك ما يعبر عن عدم استلزم القضائيا في التمثيل والاستقراء للنتيجة كما سنوضح ذلك إن شاء الله تعالى.

الأمر الرابع: إنَّ النتيجة المستنبطة عن القضايا المؤلفة في القياس لا تكون يقينية إلاً حينما تكون القضايا المؤلفة يقينية، فلا يشترط في صدق القياس أن تكون نتيجته يقينية، بمعنى أنَّ الممكن أنْ يتشكل القياس من قضايا ظنية أو محرزة الكذب، وحينئذ تكون النتيجة ضرورية، ولكنَّها قد لا تكون صادقة، بل يمكن أنْ تكون محرزة الكذب أيضاً، إلاً أنَّ المؤلف لهذا القياس لو كان مسلماً بصدق القضايا التي أَلْفَ منها القياس فلا بدَّ وأنْ يسلِّم بصدق النتيجة.

وبتعبير آخر: إنَّ استلزم القضايا المؤلفة للنتيجة لا يعني ضرورة صدق النتيجة، وإنَّما يعني ضرورة أنْ تكون هذه القضية هي النتيجة بعد أنْ كانت هذه هي مقدماتها.

مثلاً لو قلنا: (إنَّ الجماد ينطق)، و(كلَّ ما ينطق فهو إنسان)، وكانت النتيجة: (إنَّ الجماد إنسان)، وهذه النتيجة ضرورية باعتبار أنها لازمة للقضيتين المؤلف منها القياس، إلاً أنَّ ضرورة هذه النتيجة لا يعني صدقها بعد أنْ كانت المقدمتان كاذبتين.

والخلاصة أنَّ القضايا التي يتَّأْلَفُ منها القياس متى ما تمَّ التسليم بها كان ذلك مستلزمًا للتسليم بالنتيجة، وحينما تكون القضايا المؤلفة صادقة فِي المحتَم أنْ تكون النتيجة صادقة.

اصطلاحات القياس:

ثُمَّ اصطلاحات يستعملها المنطقى في بحث القياس نشرحها إجمالاً ليسهل تناولها فيما يأتي من بحوث:

الأول- المطلوب: وهو القضية المفترضة التي نشكل القياس لغرض الوصول إليها والتعرف على ثبوتها أو عدم ثبوتها، أو قل: هي المجهول التصديقى والذى يتوصل بالقياس لغرض تحصيل العلم به.

مثلاً: حينما نجهل بأنَّ زيداً يموت أو لا يموت فإنَّ قضيَّة (زيد يموت) يُعبَّر عنها بالمطلوب؛ لأنَّ تشكيل القياس إنَّما هو لطلب الوصول للتصديق بهذه القضية أو التصديق بنفيها.

وحينما يدعى أحد أنَّ زيداً يموت، فقبل أنْ يشكُّل القياس المثبت لهذه الدعوى يقال لهذه القضية إنَّها مطلوب؛ وذلك لأنَّ المطلوب من المدعى أنْ يثبت هذه الدعوى.

الثاني- النتيجة: وهي نفس القضية المطلوبة إلاً أنَّه يُقال لها نتائجٌ بعد تشكيل القياس والوصول إلى التصديق بها.

ف (زيد يموت) قضيَّة يُقال لها مطلوب قبل إثباتها بواسطة القياس، ويُقال لها نتائجٌ بعد إثباتها بواسطة القياس.

الثالث- مقدمات القياس: وهي القضايا التي يتتألف منها القياس، فكل قضيَّة تساهم مباشرة في الوصول إلى النتيجة يُعبَّر عنها بمقدمة القياس.

الرابع- مواد القياس: وهي نفس القضايا التي يتتألف منها القياس، وهي تختلف باختلاف الأقيسة؛ وذلك لأنَّ القضية يُقال عنها مادة القياس بلحاظ مضمونها لا بلحاظ صورتها، فالقضايا التي يتتألف منها القياس منضبطة بلحاظ صورها إلاً أنَّها ليست كذلك بلحاظ موادها.

الخامس- صورة القياس: وهي الهيئة التي تكون عليها القضايا، أي الترتيب الخاص بين القضايا المقتضي لاعتبار بعضها مقدمة أولى وبعضها مقدمة ثانية، فالتشكيلة الخاصة للقياس هي المُعَبَّر عنها بصورة القياس.

السادس- الحدود: هي أجزاء القضايا التي يتشكّل منها القياس، فالموضع والمحمول في القضايا الحميلية يُعبَّر عن كل واحد منها بالحد، والمقدم وبالتالي في القضايا الشرطية يُعبَّر عن كل واحد منها أيضاً بالحد.

السابع- الحد الأصغر: هو موضع المطلوب وكذلك هو موضع نتيجة القياس، وسمّي أصغرًا لأنَّه غالباً ما يكون أخص من المحمول وأقلَّ أفراداً منه، وإنْ كان في بعض الأحيان مساوياً للمحمول.

الثامن- الحد الأكبر: هو محمول المطلوب وكذلك هو محمول نتيجة القياس، وسمّي أكبرًا لأنَّه غالباً ما يكون أعمَّ من الموضع وإنْ كان في بعض الأحيان مساوياً للموضع.

التاسع- الصغرى: وهي القضية أو مقدمة القياس المشتملة على الحد الأصغر، وسمّيت صغرى لاشتمالها على الحد الأصغر، والحد الأصغر قد يكون في موقع الموضع منها، وقد يكون في موقع المحمول.

العاشر- الكبرى: وهي القضية أو مقدمة القياس المشتملة على الحد الأكبر، وسمّيت بذلك لاشتمالها على الحد الأكبر، وهو قد يكون في موقع الموضع منها، وقد يكون في موقع المحمول.

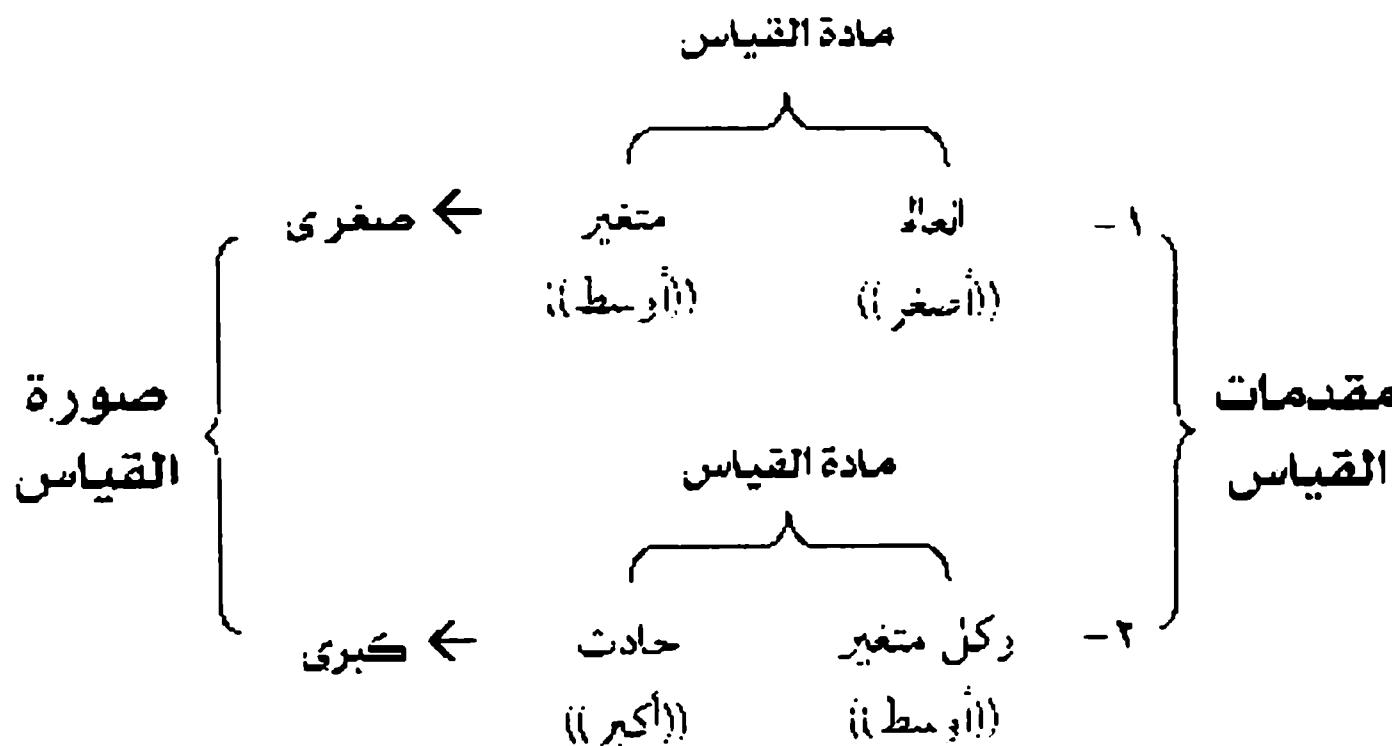
الحادي عشر- الحد الأوسط: وهو الحد المتكرر في الصغرى والكبرى، فحينما يكون الأصغر في الصغرى موضوعاً، ويكون الحد الأكبر في الكبرى محمولاً، فإنَّ الحد الأوسط يكون في الصغرى محمولاً وفي الكبرى موضوعاً، وقد يكون الحد الأوسط موضوعاً في القضيتين إذا كان الأصغر محمولاً في الصغرى وكان الحد الأكبر محمولاً في الكبرى، وقد يكون غير ذلك، فموقعه يختلف باختلاف الأشكال الأربعية كما سيأتي إن شاء الله تعالى، فالوسيلة التي يتم التعرُّف بها على الحد الأوسط هو ملاحظة أجزاء القضايا التي يتشكَّل منها القياس، فالجزء المتكرر فيها يعبر عنه بالحد الأوسط.

ومنشأ التعبير عنه بالحد الأوسط هو أنه الواسطة في ربط الأكبر بالأصغر في النتيجة.

فحينما يُقال: (العالم متغير)، و(كلَّ متغير حادث)، فالنتيجة هي أنَّ (العالم حادث)، فالحد الأوسط في هذا القياس هو "متغير"، فهو المتكرر في المقدَّمتين، وهو الواسطة في ثبوت الحدوث للعالم، أي في ثبوت الأكبر للأصغر.

وللأوضح اصطلاحات القياس لاحظ الشكل التالي:

المطلوب ← العالم حادث = الدعوى



النتيجة ← العالم حادث = **المطلوب**
('أصغر') ('أكبر')

أقسام القياس

يتقسم القياس إلى قسمين:

القسم الأول: القياس الاقتراني.

القسم الثاني: القياس الاستثنائي.

القياس الاقتراني:

ينقسم القياس الاقتراني إلى قسمين، الأول يعبر عنه بالحملي، والثاني يعبر عنه بالشرطى.

أما القياس الحملـي: فهو الذي تكون صغراء وكـبراه حـملـيتـين، ومثالـه: (الـعـالمـ مـتـغـيرـ) و(كـلـ مـتـغـيرـ حـادـثـ)، فـ (الـعـالمـ حـادـثـ)، فـ حيث إنـ المـقدـمةـ الأولىـ وـ كذلكـ الثانيةـ كـانتـاـ حـملـيتـينـ لـذـلـكـ كـانـ الـقيـاسـ حـملـيـاـ.

وـأـمـاـ الـقيـاسـ الشـرـطـيـ: فهو الذي تكون كـلاـ مـقـدـمـتـيهـ أوـ إـحـدـاهـماـ شـرـطـيـةـ، ومثالـه:

١ـ كـلـمـاـ كـانـ الشـمـسـ طـالـعـةـ فـالـنـهـارـ مـوـجـودـ.

٢ـ وـكـلـمـاـ كـانـ النـهـارـ مـوـجـودـاـ فـالـعـالـمـ مـضـيـءـ.

الـنـتـيـجـةـ هـيـ: كـلـمـاـ كـانـ الشـمـسـ طـالـعـةـ فـالـعـالـمـ مـضـيـءـ.

ف لأنَّ مقدَّمتَي هذا القياس شرطيتَين كان القياس شرطياً، وكذلك يكون شرطياً لو كانت إحدى مقدَّمتَيه شرطية، ومثاله:

١- كُلَّما كان هذا الشيء إنساناً كان حيواناً.

٢- وكلَّ حيوان جسم.

النتيجة: كُلَّما كان هذا الشيء إنساناً كان جسماً.

فهذا القياس شرطي لأنَّ إحدى مقدَّمتَيه - وهي الصغرى - شرطية.

والملاحظ من أمثلة القسمين أنَّ النتيجة قد اقترنَت فيها الحدود الثلاثة للقياس، وهي الأصغر والأكبر والأوسط، فالأصغر هو موضوع النتيجة والأكبر هو محمولها، وهذا معناه حمل الأكبر على الأصغر، وهو تعبير آخر عن الاقتران، أمَّا الأوسط فهو وإنْ لم يكن مذكوراً في النتيجة إلاَّ أنَّه في قوَّة المذكور والمقترن؛ وذلك لأنَّه الرابط بين الأصغر والأكبر، فلو لا أنَّ التغيير ثابت للعالم ولو لا ثبوت الحدوث لطلق التغيير لما أمكن إثبات الحدوث للعالم، فالعالم حادث لأنَّه متغيِّر.

وبهذا يتَّضح منشأ التعبير عن هذا القياس بالاقتراني.

القياس الاقتراني الحملي:

القياس الاقتراني الحملي يتَّقَوَّم بمقَدَّمتَين يُعبَّر عن إحداهما بالصغرى، وعن الأخرى بالكبيرى، فالمستمدَلة على الأصغر - وهو موضوع المطلوب "النتيجة" - يُعبَّر عنها بالصغرى، والمستمدَلة على الأكبر - وهو محمول المطلوب "النتيجة" - يُعبَّر عنها بالكبيرى.

وكلا المقدَّمتَين مشتملتان على جزء متكرر فيهما يُعبَّر عنه بالحدَّ الأوسط،

وهو قد يكون في موقع الموضوع للمقدمتين، وقد يكون في موقع المحمول فيهما، وقد يكون في موقع الموضوع في إحداهما وفي موقع المحمول في الأخرى.

والحدّ الأوسط وهو الجزء المتكرر يُحذف في النتيجة، ويؤخذ الحدّ الأصغر من الصغرى، فيكون في موقع الموضوع للنتيجة، ويكون الحدّ الأكبر المأخوذ من الكبري في موقع المحمول.

الشروط العامة للاقتران الحتمي:

الشرط الأول: تكرر الحدّ الأوسط.

وقد ذكرنا ذلك فيما تقدم وقلنا إنَّ الحدّ الأوسط هو منشأ الربط بين الأصغر والأكبر في النتيجة، فإنه عندما لا يكون متكرراً في المقدمتين فإنه لا يكون ثمة موجب لحمل الأكبر على الأصغر، فلو كان الحدّ الأوسط موجوداً في الصغرى دون الكبري أو في الكبري دون الصغرى لما كان ثمة من علاقة تقتضي حمل الأكبر على الأصغر.

فلو كانت الصغرى هي: (إنَّ العالم متغير)، وكانت الكبri هي: (كلَّ إنسان حادث)، فإنه لا يكون بين القضيتين من علاقة تقتضي استنتاجاً معيناً، فلو قلنا إنَّ النتيجة هي أنَّ العالم حادث لما كان ذلك تماماً لعدم وجود الموجب لهذا الربط، أي أنَّ المقدمتين لما كانت كلَّ واحدة منها أجنبية عن الأخرى كان من غير الممكن استنباط الربط بين جزء من المقدمة الأولى وجاء من المقدمة الثانية.

ثمَّ إنَّ الحدّ الأوسط لا بدَّ وأنْ يكون معناه في المقدمتين متحداً، فلا يكفي أنْ يتكرر لفظاً في القضيتين ليكون حدًّا أوسط لو كان المعنى من كلَّ واحد منهما

مختلفاً عن الآخر، كما لا يكفي أنْ يتّحد اللفظ في المقدّمتين رغم اختلافهما من جهة أنه قام الحدّ أو جزء الحدّ، بل لا بدَّ أنْ يكون المتكرر هو قام الحدّ.

مثلاً لو قيل: كلَّ فقير سائل.

وكلَّ سائل يتبحّر بالحرارة.

فإنه لا يصحُّ أنْ تكون النتيجة أنَّ كلَّ فقير يتبحّر بالحرارة؛ وذلك لأنَّ لفظ سائل ليس متّحد المعنى في القضيّتين، وإنْ اتّحد لفظاً في المقدّمتين.

وهكذا لو قيل: زيد خادم النبي.

وكلَّنبي معصوم.

فإنه لا يصحُّ أنْ تكون النتيجة أنَّ زيداً معصوم؛ وذلك لأنَّ قام الحدّ لم يتكرر في المقدّمتين، فلفظ النبي وإنْ كان قد تكرر في المقدّمتين ولكنه في المقدمة الأولى كان جزء الحدّ "المحمول"، وكان في المقدمة الثانية قام الحدّ "الموضوع"، فلم يتكرر الحدّ الأوسط بتمامه في المقدّمتين، وذلك هو ما نشأ عنه فساد النتيجة.

الشرط الثاني: إيجاب إحدى المقدّمتين.

يعني أنه يشترط في إنتاج القياس أنْ تكون إحدى المقدّمتين موجبة، أمّا لو كان كلَّ منها سالبة فإنَّ القياس لا يكون منتجاً؛ وذلك لأنَّ معنى القضيّة السالبة هو تبادل الموضوع مع المحمول إما كليّاً لو كانت القضيّة سالبة كليّة، وإما في بعض الأفراد وتكون الأفراد الأخرى مسكتواً عنها، وحينئذ لا يتّأثّر للحدّ الأوسط الرابط بين الأصغر والأكبر.

فإنَّ تبادل الحدّ الأوسط مع الأصغر وتبادلها مع الحدّ الأكبر لا يعبّر عن تبادل الأصغر للأكبر، كما لا يعبّر عن اتحادهما.

فحينما يُقال: لا شيءٌ مِنَ الإِنْسَانِ بِحَجْرٍ.

ولا شيءٌ مِنَ الْحَجْرِ بِنَاطِقٍ.

فإِنَّه لَا يَصْحُ أَنْ تَكُونَ النَّتْيُوجَةُ (لا شيءٌ مِنَ الإِنْسَانِ بِنَاطِقٍ): لِأَنَّ مَبَيْنَةَ الْحَجْرِ لِلْإِنْسَانِ وَلِلنَّاطِقِ لَا يَسَاوِقُ التَّبَاعِينَ بَيْنَ الإِنْسَانِ وَالنَّاطِقِ لَا حَتَّى احْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ الْحَجْرُ مَبَيْنًا لِأَمْرَيْنِ مُتَحَدِّيْنِ أَوْ بَيْنَهُمَا اتِّحَادٌ جَزِئِيٌّ.

كَمَا أَنَّه لَا يَصْحُ أَنْ تَكُونَ النَّتْيُوجَةُ (كُلُّ إِنْسَانٍ نَاطِقٌ): لِأَنَّ مَبَيْنَةَ الْحَجْرِ "الْحَدَّ الْأَوْسَطُ" لَا يَسَاوِقُ اتِّحَادَهُمَا لَا حَتَّى احْتِمَالٌ أَنْ يَكُونَ الْحَجْرُ "الْحَدَّ الْأَوْسَطُ" مَبَيْنًا لِأَمْرَيْنِ مُتَبَايِنَيْنِ فَيَكُونُ الْحَدَّ الْأَوْسَطُ مَبَيْنًا لَهُمَا وَيَكُونُ كُلُّ مِنَ الْحَدَّ الْأَصْغَرِ وَالْأَكْبَرِ مُتَبَايِنَيْنِ.

وَمَثَالُهُ: لَا شَيْءٌ مِنَ الْمَعْدَنِ بِحَجْرٍ.

ولا شيءٌ مِنَ الْحَجْرِ بِإِنْسَانٍ.

فإِنَّ الْحَدُودَ الْثَلَاثَةَ مُتَبَايِنَةٌ فِيمَا بَيْنَهُا، وَهَذَا لَوْ كَانَتِ الْقَضِيَّاتُ مُتَبَايِنَتَيْنِ جَزِئِيًّا كَمَا لَوْ كَانَ كُلُّ مِنْهُمَا سَالِبَةً جَزِئِيًّا، أَوْ كَانَتِ إِحْدَاهُمَا كَذَلِكَ وَالْأُخْرَى سَالِبَةً كُلِّيًّا؛ لِأَنَّ الْأَفْرَادَ الْمُسْكُوتُ عَنْهَا فِي السَّالِبَةِ الْجَزِئِيَّةِ قَدْ تَكُونَ مُتَبَايِنَةً أَيْضًا.

فَلَوْ قِيلَ مُثُلًا: بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِحَجْرٍ.

ولا شيءٌ مِنَ الْحَجْرِ بِنَاطِقٍ.

فإِنَّه لَا يَصْحُ أَنْ تَكُونَ النَّتْيُوجَةُ (بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِنَاطِقٍ)، فَإِنَّ مَبَيْنَةَ الْحَجْرِ لِلْإِنْسَانِ جَزِئِيًّا فِي الْقَضِيَّةِ لَا يَلْازِمُ أَنَّه مُتَّحِدٌ مَعَهُ جَزِئِيًّا حَتَّى يَكُونَ الْمَقْدَارُ الْمُتَّحِدُ فِيهِ مَبَيْنًا فِيْهِ مَعَ النَّاطِقِ، فَيَصْحُ بَعْضُ الْإِنْسَانِ لَيْسَ بِنَاطِقٍ.

والخلاصة أنَّ مقدَّمي القياس إذا كانتا سالبتين فإنَّ الحَدَّ الأوسط لا يصلح للربط بين الأكبر والأصغر.

الشرط الثالث: كليَّة إحدى المقدَّمتين.

يعنى أَنَّه يشترط في إنتاج القياس أنْ تكون إحدى مقدَّمتيه كليَّة، فلا يكون القياس منتِجاً لو كان كُلُّ مِنْهَا جزئيَّة؛ ذلك لأنَّ مفاد الجزئيَّة هو التقاء طرف في القضية في بعض الأفراد، وأمَّا بقية الأفراد فمسكوت عنها فقد لا يكون بينهما التقاء.

فلو كان القياس مؤلِّفاً مِن موجبَتَيْن جزئيَّتين فإنَّ الحَدَّ الأوسط المتكرر في القضيَّتين لا يصلح للربط بين الأصغر الموجود في الصغرى والأكبر الموجود في الكبُرى؛ وذلك لاحتمال أنَّ الأفراد التي يلتقي فيها الحَدَّ الأوسط مع الأصغر غير الأفراد التي يلتقي فيها الحَدَّ الأوسط مع الأكبر في القضيَّة الثانية، وفي هذا الفرض لا يصلح الحَدَّ الأوسط للربط بين الأصغر والأكبر.

مثلاً لو قيل: بعض الذهب معدن.

وبعض المعدن فضة.

فإنَّه لا يصحُّ أنْ تكون النتيجة (بعض الذهب فضة)؛ وذلك لأنَّ الأفراد التي يلتقي فيها المعدن مع الذهب تختلف عن الأفراد التي يلتقي فيها المعدن "الحدَّ الأوسط" مع الفضة.

أشكال القياس الاقتراني:

للقياس الاقتراني أشكال أربعة يتحدد كلَّ واحد منها بواسطة الملاحظة لموقع

الحدّ الأوسط في المقدمتين، فإنْ كان الحدّ الأوسط محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى كان القياس من الشكل الأول، وإنْ كان الحدّ الأوسط محمولاً في المقدمتين كان القياس من الشكل الثاني، وإنْ كان موضوعاً في المقدمتين كان القياس من الشكل الثالث، وإنْ كان الحدّ الأوسط موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى كان القياس من الشكل الرابع.

وهذا التقسيم لأشكال القياس حصري، بمعنى أنَّه ليس ثُمَّةَ مِن فرض آخر غير الفروض الأربع؛ وذلك لأنَّ أشكال القياس - كما قلنا - تتحدد بموقع الحدّ الأوسط في القضيتين، وقد استواعت الأشكال الأربع تمام الفروض مِن هذه الجهة.

وأماماً ترتيبها بهذا النحو فناشئ عن ترتيبها في الوضوح والمناسبة لمقتضى الطبع، ولا أرى مِن المناسب بيان ذلك في المقام إلَّا أنَّه سيتضح فيما يأتي بداهة الشكل الأول.

الشكل الأول:

اتَّضح مما تقدَّم أنَّ القياس يكون مِن الشكل الأول حينما يكون الحدّ الأوسط محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى.

ومثاله: بعض الحيوان إنسان.

وكلَّ إنسان ناطق.

النتيجة: بعض الحيوان ناطق.

فلا يَنْدَعُ الحدّ الأوسط - وهو "إنسان" - محمول في الصغرى وموضع في الكبرى، كان القياس من الشكل الأول، وللما لاحظ أنَّ الأصغر احتفظ ب موقعه في الصغرى،

فكمَا أَنَّه في النتيجة موضع دائمًا فكذلك هو في الصغرى، وهكذا الحال بالنسبة للأكبر، فقد احتفظ ب موقعه في الكبرى، فموقع الأكبر في الكبرى هو موقعه في النتيجة، وهذا أمر آخر يتميّز به الشكل الأوّل.

شروط الإنتاج:

لكي يكون الشكل الأوّل منتجًا لا بدّ من توفره على شرطين أحدهما مرتبط بالكيف، والآخر مرتبط بالكم.

الشرط الأوّل: هو أن تكون صغراء موجبة سواء كانت كليّة أو جزئيّة؛ وذلك لأنّ الصغرى لو كانت سالبة فذلك معناه أنّ الأوسط مسلوب عن الأصغر، فلا يكون الأصغر مندرجًا في الأوسط وحينئذ لا يمكن تعددية الحكم الثابت للوسط في الكبرى إلى الأصغر.

وبتعبير آخر: إنّ الكبرى لـما كان المفترض فيها أن تكون موجبة فذلك معناه أنّ الأكبر ثابت للوسط، وذلك يقتضي أنّ الأكبر ثابت للأصغر؛ لأنّه إذا كان ثابتًا للوسط فإنه - أي الأكبر - يكون ثابتًا لما ثبت له الوسط، وثبت الأكبر لما ثبت له الوسط متفرّع على أنّ الوسط ثابت للأصغر، أمّا لو كان مسلوباً عن الأصغر فإنه لا يصح ثبوت الأكبر للأصغر بعد أن لم يكن الوسط ثابتًا للأصغر.

فثبت الأكبر للأصغر في النتيجة متوقف على ثبوت الوسط للأصغر حتّى يكون من الممكن ثبوت الأكبر لما ثبت له الوسط، والوسط لا يكون ثابتًا للأصغر عندما تكون الصغرى سالبة.

ومثال ذلك لو قيل: لا شيء من الحجر بإنسان.

وكل إنسان حيوان.

فإنه لا يصح أن تكون النتيجة (كل حجر حيوان) أو (بعض الحجر حيوان): لأن ثبوت الأكبر - وهو الحيوان - للأصغر - وهو الحجر - ينشأ عن ثبوت الأوسط "الإنسان" للحجر حتى يصح ثبوت الأكبر لما ثبت له الأوسط، ولما كان الأوسط مسلوباً عن الأصغر فذلك يقتضي عدم صحة تعددية الحكم الثابت لل الأوسط إلى الأصغر.

ولو قيل إن النتيجة تكون سالبة لقلنا إنها لا تصلح دائماً لاحتمال أنَّ الأكبر الثابت لل الأوسط في الكبri يلتقي مع الأصغر في الأفراد التي لا يلتقي فيها الأصغر مع الأوسط في الصغرى.

فلو قيل: لا شيء من الحيوان بجماد.

وكل جماد فهو جسم.

فإنه لا يصح أن تكون النتيجة (لا شيء من الحيوان بجسم)، وذلك لأنَّ الأكبر "الجسم" يلتقي مع الأصغر في الأفراد التي لا يلتقي فيها الأصغر مع الأوسط، وهكذا لو قيل إنَّ النتيجة هي: (بعض الحيوان ليس بجسم) فإنه لا يصح؛ لأنَّ الأكبر لما كان أعمَّ من الأصغر فإنه يلتقي مع الأصغر ومع غيره فلا مانع من أن يكون الأكبر ثابتاً للحيوان وثابتاً للجماد أيضاً.

الشرط الثاني: هو أن تكون كبراه كليّة سواء كانت موجبة أو سالبة.

والدليل على اشتراط كليّة الكبri هو أنها لو كانت جزئية لكان معنى الكبri أنَّ الأكبر ثابت لبعض الأوسط، وحينئذ لا يصح إثبات الأكبر للأصغر؛

لأنه إنما يثبت الأكبر للأصغر بواسطة الحد الأوسط في حين أنَّ الأكبر ثابت لبعض الأوسط وليس ثابتاً لتمامه - كما هو الفرض - فيحتمل أنَّ أفراد الأوسط التي تلتقي مع الأكبر تختلف عن أفراد الأوسط التي تلتقي مع الأصغر، وبذلك لا يصح تعدية الحكم "الأكبر" الثابت للأوسط في الكبرى إلى الأصغر.

فلو قيل: كل إنسان حيوان.

وبعض الحيوان فرس.

فإنه لا يصح أن تكون النتيجة (بعض الإنسان فرس): لأنَّ الحكم على الحيوان "الأوسط" بأنه فرس لم يكن على قام الحيوان وإنما على بعض أفراده؛ ولذلك لم يصح تعدية الحكم الثابت للأوسط "الحيوان" في الكبرى إلى الأصغر؛ لأنَّ أفراد الأوسط التي تلتقي مع الأصغر مختلفة عن الأفراد التي يلتقي فيها الأوسط مع الأكبر.

ضروب الشكل الأول:

ضروب الشكل الأول هي الفروض المتصورة للشكل الأول بقطع النظر عن إنتاجها وعقمها.

وهي ستة عشر ضرباً؛ وذلك لأنَّ القضية الصغرى إما أنْ تكون كليَّة أو جزئيَّة وكلَّ مِنْهما موجبة وسالبة، فالفرض المتصورة للصغرى أربعة، وكذلك هو الحال في الفروض المتصورة للكبرى، فإذا ضربنا الفروض الأربع للصغرى بالفرض الأربع للكبرى صار حاصل الفروض المتصورة للشكل الأول ستة عشر ضرباً.

فالشكل الأول إما أنْ يكون مؤلفاً من كليتين أو من جزئيتين أو يكون مؤلفاً

من صغرى كليّة وكبري جزئية أو العكس، فهذه أربعة مضروبة في أربعة، وهي تركب الشكل الأول من موجبتين أو سالبتين أو تركبها من صغرى موجبة وكبري سالبة أو العكس، وبذلك يكون حاصل الضروب المتصوّرة للشكل الأول ستة عشر.

وهذه الضروب بعضها منتج وبعضاً غير منتج، والمنتج منها يعبر عنه "قياساً" وغير المنتج يعبر عنه "عقيماً".

والمنتج من هذه الضروب يُعرَف من ملاحظة الشرطين، وهم إيجاب الصغرى وكلية الكبري، فما كان منها واحد هذين الشرطين كان منتجاً وإلاً فهو عقيم.

وبملاحظة الضروب الستة عشر نجد أنَّ الواحد للشرطين أربعة:

الأول: هو المركب من كليتين موجبتين.

الثاني: هو المركب من صغرى كليّة وكبري سالبة كليّة.

الثالث: هو المركب من موجبة جزئية وكبري موجبة كليّة.

الرابع: هو المركب من موجبة جزئية وكبري سالبة كليّة.

وأمّا الباقي من الضروب فهي عقيمة لأنّها فاقدة لأحد الشرطين أو كليهما.

فالضروب التي تكون صغرها سالبة تكون فاقدة للشرط الأول، وهي ثانية ضروب وهو حاصل ضرب الصغرى السالبة الكلية والصغرى السالبة الجزئية في المصورات الأربع للكبري الكلية - أعني السالبتين والموجبتين -

والضروب الفاقدة للشرط الثاني أربعة، وهي المركبة من كبري موجبة جزئية

أو كبرى سالبة جزئية مع صغرى موجبة كلية أو صغرى موجبة جزئية.

فحاصل الضروب العقيمة للشكل الأول اثنا عشر ضرباً.

ولمزيد من الإيضاح نرسم هذا الجدول للضروب العقيمة والمنتجة للشكل الأول.

الرقم	الصغرى	الكبرى	منتج	عقيم	سبب الإنتاج أو العقم
١	موجبة كلية	موجبة كلية	منتج	-	واجد للشروطين
٢	موجبة كلية	موجبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشرط الثاني
٣	موجبة كلية	سالبة كلية	منتج	-	واجد للشروطين
٤	موجبة كلية	سالبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشرط الثاني
٥	موجبة جزئية	موجبة كلية	منتج	-	واجد للشروطين
٦	موجبة جزئية	موجبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشرط الثاني
٧	موجبة جزئية	سالبة كلية	منتج	-	واجد للشروطين
٨	موجبة جزئية	سالبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشرط الثاني
٩	سالبة كلية	موجبة كلية	-	عقيم	فاقد للشرط الأول
١٠	سالبة كلية	موجبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشروطين
١١	سالبة كلية	سالبة كلية	-	عقيم	فاقد للشرط الأول
١٢	سالبة كلية	سالبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشروطين
١٣	سالبة جزئية	موجبة كلية	-	عقيم	فاقد للشرط الأول
١٤	سالبة جزئية	موجبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشروطين
١٥	سالبة جزئية	سالبة كلية	-	عقيم	فاقد للشرط الأول
١٦	سالبة جزئية	سالبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشروطين

أمثلة الضروب المنتجّة:

الأول: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى موجبة كليّة.

- كلّ إنسان حيوان
وكلّ حيوان جسم
كلّ إنسان جسم.

- كلّ غراب طائر
وكلّ طائر حيوان
كلّ غراب حيوان.

الثاني: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى سالبة كليّة.

كلّ إنسان حيوان
ولا شيء من الحيوان بجماد
لا شيء من الإنسان بجماد.

الثالث: وهو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى موجبة كليّة.

بعض الحيوان إنسان
وكلّ إنسان ناطق
بعض الحيوان ناطق.

الرابع: وهو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كليّة.

بعض السائل حمر

ولا شيء من الخمر بحلال
بعض السائل ليس حلالاً.

والملاحظ من أمثلة الضروب الأربع المترتبة أنَّ النتيجة تتبع أحسنَ المقدمتين، فالضرب الأوَّل لما كانت صغراء وكبراه في مرتبة واحدة كانت النتيجة مساوية لهما في الرتبة، وأمَّا الضرب الثاني فنتيجه سالبة كليَّة لأنَّها أحسنَ من الموجبة الكليَّة، وأمَّا الضرب الثالث فنتيجه موجبة جزئية لأنَّها أحسنَ من الموجبة الكليَّة، وأمَّا الضرب الرابع فنتيجه سالبة جزئية لأنَّ السالبة أحسنَ من الموجبة؛ لذلك كانت النتيجة سالبة ولأنَّ الجزئية أحسنَ من الكليَّة كانت النتيجة جزئية.

الشكل الثاني:

اتَّضح مما تقدَّم أنَّ القياس يكون من الشكل الثاني حينما يكون الحدُّ الأوسط محمولاً في المقدمتين.

ومثاله:

كلُّ إنسان حيوان
ولا شيء من الحجر بحيوان
لا شيء من الإنسان بحجر.

فالحدُّ الأوسط - وهو الحيوان - محمول في الصغرى وكذلك هو محمول في الكبرى، والملاحظ أنَّ الحدُّ الأصغر احتفظ بموقعه في الصغرى، فكما أنَّ الأصغر في النتيجة في موقع الموضوع دائمًا كذلك هو في الصغرى، إلاً أنَّ الأكبر لم يحتفظ بموقعه فأصبح في موقع الموضوع في الكبرى رغم أنَّ موقعه في النتيجة محمول،

والأمر كذلك في تمام الضروب من الشكل الثاني.

شروط الإنتاج:

ولكي يكون القياس من الشكل الثاني منتجًا فلا بد من توفره على شرطين واحد منهما مرتبط بالكيف والآخر مرتبط بالكم:

الشرط الأول: أن تكون المقدّمتان مختلفتين كيماً يعني لزوم أن تكون الصغرى موجبة لو كانت الكبيرة سالبة، ولو كانت الكبيرة موجبة لزم أن تكون الصغرى سالبة، فلا يكون القياس من الشكل الثاني منتجًا لو اتحدت المقدّمتان في الكيف؛ ولذلك كانت النتيجة في الضروب المنتجة للقياس من الشكل الثاني دائمًا سالبة.

والدليل على اشتراط الاختلاف في الكيف هو أن المقدّمتين لو اتحدتا في الكيف لأدّى ذلك إلى عدم الانضباط في النتيجة، أي أن صدق القياس لو فرض اتحاد المقدّمتين في الكيف تارة يكون في جانب الإيجاب وتارة يكون في جانب السلب، فرغم أن القضيتين موجبتان مثلاً إلا أن النتيجة الصادقة قد تكون سالبة وقد تكون موجبة، وهكذا في القياس المركب من سالبتين قد تكون نتيجته الصادقة موجبة وقد تكون سالبة، وهو ما يعبّر عن عقم القياس من الشكل الثاني لو كانت مقدّمتاه متحدة في الكيف؛ إذ أن الاختلاف فيما هي النتيجة الصادقة يكشف أن التعرّف على الصدق إنما تم بوساطة العلم الخارجي وليس بواسطة القياس.

كما أثنا لو التزمنا بأن النتيجة في الموجبتين مثلاً تكون موجبة دائمًا لكان معنى ذلك العلم بفساد النتيجة في بعض الأحيان، وهو ما يعبّر عن القياس في

الفرض المذكور لا يُنْتَج الصدق، وهكذا لو فرضنا أنَّ النتيجة عند اِتّحاد المقدّمتين في السلب سالبة دائمًا فإنَّ معنى ذلك العلم بفساد النتيجة في بعض الأحيان.

ولكي يكون هذا الدليل واضحًا نذكر هذين المثالين.

المثال الأول: نفترض فيه اِتّحاد في الإيجاب.

فلو قيل: كل إنسان حيوان

وكل ناطق حيوان

وقيل أيضًا: كل إنسان حيوان

وكل فرس حيوان

فإنَّ النتيجة الصادقة في القياس الأول هي الإيجاب، أعني (كل إنسان ناطق)، أمَّا النتيجة الصادقة في القياس الثاني فهي السلب، أعني (لا شيء من الإنسان بفرس).).

فرغم أنهما من الشكل الثاني لأنَّ الحد الأوسط موضوع في مقدّمتى القياسين، ورغم صدق مقدّمتى القياسين واتّحادهما في الإيجاب، إلا أنَّ نتيجة أحدهما الصادقة موجبة ونتيجة الآخر سالبة.

فلو قلنا: إنَّ النتيجة في القياسين موجبة ل كانت إحداهما كاذبة قطعاً، وهكذا لو قلنا: إنَّها في القياسين سالبة، وذلك هو ما يعبّر عن عقم القياس لو اِتّحدت مقدّماته في الكيف.

المثال الثاني: نفترض فيه اِتّحاد في السلب.

فلو قيل: لا شيء من الإنسان بحجر

ولا شيء من الفرس بحجر

وقيل أيضاً: لا شيء من الإنسان بحجر

ولا شيء من الناطق بحجر

فإنَّ النتيجة الصادقة في الأوَّل هي السلب، أعني (لا شيء من الإنسان بفرس)،

وأمَّا النتيجة الصادقة في الثاني فهي الإيجاب، أعني (كلُّ إنسان ناطق).

الشرط الثاني: أنْ تكون كبرى القياس كليَّة سواء كانت موجبة أو سالبة،

فلا يكون القياس من الشكل الثاني منتجًا لو كانت كبراه جزئيَّة.

والدليل على ذلك هو ما ذكرناه من عدم الانضباط في النتيجة، ولإيضاحه

نكتفي بذكر مثالين نلتزم فيما يتوفرُ الشرط الأوَّل دون الثاني ليتبين أنَّ الخلل

إنَّما هو بسبب تخلُّف الشرط الثاني.

المثال الأوَّل: ونفترض فيه إيجاب الكبرى.

لو قيل: لا شيء من الإنسان بفرس

وبعض الحيوان فرس

وقيل أيضاً: لا شيء من الإنسان بفرس

وبعض الصاهيل فرس

ل كانت النتيجة الصادقة في الأوَّل هي الإيجاب، أعني (بعض الإنسان حيوان)،

والنتيجة الصادقة في الثاني هي السلب، أعني (بعض الإنسان ليس بصاهيل).

فرغم أنَّ الشرط الأوَّل وهو الاختلاف في الكيف محفوظ، ورغم اتحادهما في

الجزئية إلا أنَّ النتيجة الصادقة كانت مختلفة في الكيف، فلو قلنا: إنَّ النتيجة فيها سالبة لكانَت إحداها كاذبة قطعاً، وهكذا لو قلنا: إنَّ النتيجة فيها موجبة.

المثال الثاني: ونفترض فيه سلب الكبرى.

لو قيل: كل إنسان حيوان

وبعض الجسم ليس بحيوان

وقيل أيضاً: كل إنسان حيوان

وبعض الحجر ليس بحيوان

ل كانت النتيجة الصادقة في الأوَّل هي الإيجاب، أعني (بعض الإنسان جسم)، وأمَّا النتيجة الصادقة في الثاني فهي السلب، أعني (بعض الإنسان ليس بحجر).

الضروب المتصوَّرة للشكل الثاني:

الضروب المتصوَّرة للشكل الثاني ستة عشر ضرباً إلا أنَّ المنتج منها أربعة، وأمَّا بقية الضروب فهي ساقطة لعدم توفرها على أحد الشرطَين أو كليهما، فما يسقط منها بسبب فقدان الشرط الأوَّل ثانية، وهي الضروب المُتَّحدة في الكيف.

وما يسقط بسبب فقدان الشرط الثاني أربعة، وهي السالبتان في الصغرى مع الموجبة الجزئية في الكبرى والموجبتان في الصغرى مع السالبة الجزئية في الكبرى.

والمتبقي من الضروب يكون منتجاً وهي أربعة:

الأوَّل: هو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبيرى سالبة كليّة.

الثاني: هو المركب من صغرى سالبة كليّة وكبيرى موجبة كليّة.

الثالث: هو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية.

الرابع: هو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية.

ولمزيد من الإيضاح نرسم هذا الجدول للضروب العقيمة والمنتيجة للشكل

الثاني.

الرقم	الصغرى	الكبرى	منتج	عقيم	سبب الإنتاج أو العقم
١	سالبة كلية	سالبة كلية	-	عقيم	فاقد للشرط الأول
٢	سالبة كلية	سالبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشروطين
٣	سالبة كلية	موجبة كلية	منتج	-	واجد للشروطين
٤	سالبة كلية	موجبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشرط الثاني
٥	سالبة جزئية	سالبة كلية	-	عقيم	فاقد للشرط الأول
٦	سالبة جزئية	سالبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشروطين
٧	سالبة جزئية	موجبة كلية	منتج	-	واجد للشروطين
٨	سالبة جزئية	موجبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشرط الثاني
٩	موجبة كلية	سالبة كلية	منتج	-	واجد للشروطين
١٠	موجبة كلية	سالبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشرط الثاني
١١	موجبة كلية	موجبة كلية	-	عقيم	فاقد للشرط الأول
١٢	موجبة كلية	موجبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشروطين
١٣	موجبة جزئية	سالبة كلية	منتج	-	واجد للشروطين
١٤	موجبة جزئية	سالبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشرط الثاني
١٥	موجبة جزئية	موجبة كلية	-	عقيم	فاقد للشرط الأول
١٦	موجبة جزئية	موجبة جزئية	-	عقيم	فاقد للشروطين

أمثلة الضرب المنتجـة:

نظراً لكون النتيجة للشكل الثاني ليست بديهية لذلك لزالت البرهنة عليها، وذلك بواسطة إرجاع الشكل الثاني إلى الشكل الأول والذي هو بديهي.

مثال الضرب الأول: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى سالبة كليّة.

كل إنسان ناطق
ولا شيء من الفرس بناطق
لا شيء من الإنسان بفرس

البرهان:

يمكن إثبات صحة هذه النتيجة بواسطة عكس الكبرى بالعكس المستوى ثم ضمّها إلى نفس الصغرى، وحينئذ سيصبح القياس من الضرب الثاني للشكل الأول البديهي، وسوف تكون نتيجته هي نفس نتيجة هذا القياس الذي هو من الضرب الأول للشكل الثاني.

فالكبير في مثال الضرب الأول من الشكل الثاني هي: (لا شيء من الفرس بناطق)، والعكس المستوى لهذه الكبرى هو: (لا شيء من الناطق بفرس). وحينئذ نأخذ هذه الكبرى ونضمّها إلى الصغرى المذكورة في المثال، فيكون القياس بهذه الكيفية:

كل إنسان ناطق \rightarrow صغرى المثال

ولا شيء من الناطق بفرس \rightarrow العكس المستوي

لا شيء من الإنسان بفرس.

تلاحظون أنَّ ضمَّ العكس المستوي إلى الصغرى صيرَ القياس إلى الشكل الأول، وبذلك تكون نتيجته بدويَّة، وهي عين نتيجة القياس من الضرب الأول للشكل الثاني.

مثال الضرب الثاني: وهو المركب من صغرى سالبة كليَّة وكبرى موجبة كليَّة.

لا شيء من الفرس بناطقي

وكل إنسان ناطق

لا شيء من الفرس بإنسان.

البرهان:

يعکن إثبات صحة هذه النتيجة بواسطة هذه الخطوات الثلاث:

الأولى: عكس الصغرى بالعكس المستوي؛ لأنَّ إذا صدقَت القضية صدقَ عكسها المستوي.

الثانية: جعل الصغرى بعد عكسها كبرى، وجعل كبرى الأصل صغرى، وحينئذ سيصبح القياس من الضرب الثاني للشكل الأول.

الثالثة: تحويل النتيجة التي تظهر من قياس الشكل الأول إلى عكس مستوى، وحينها ستتجدد أنها عين النتيجة للضرب الثاني من الشكل الثاني.

وتطبيق ذلك على المثال هو أنَّ الصغرى (لا شيء من الفرس بناطق)، وعكسها المستوي هو: (لا شيء من الناطق بفرس).

فإذا جعلنا العكس المستوي كبرى وصيَّرنا كبرى الأصل صغرى، كانت صورة القياس هكذا:

كلَّ إنسان ناطق \leftarrow كبرى الأصل
ولا شيء من الناطق بفرس \leftarrow العكس المستوي

وهذا القياس كما تلاحظون من الشكل الأول، و نتيجته هي: (لا شيء من الإنسان بفرس).

وإذا عكست هذه النتيجة بالعكس المستوي أصبحت: (لا شيء من الفرس بإنسان)، وهي عين النتيجة لمثال الضرب الثاني من الشكل الثاني.

مثال الضرب الثالث: وهو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كليّة.

بعض الحيوان طائر
ولا شيء من الإنسان بطائر
بعض الحيوان ليس بإنسان.

البرهان:

يمكن إثبات صحة النتيجة بنفس الطريقة التي ذكرناها في مقام إثبات صحة النتيجة للضرب الأول من الشكل الثاني.

وهي أنْ نعكس كبرى الأصل بالعكس المستوي، ثمْ ضمَّه إلى الصغرى دون

تغير موقعها، وحينئذ سيصبح القياس من الشكل الأول.

وتطبيق ذلك على المثال هو أنْ نقول: إنْ كبرى المثال هي: (لا شيء من الإنسان بطائر)، وعكسها المستوي هو: (لا شيء من الطائر بإنسان).

فإذا شكلنا القياس من صغرى الأصل وكان في موقع الصغرى، ومن العكس المستوي لكبرى الأصل وكان في موقع الكبرى، أصبحت صورة القياس هكذا:

بعض الحيوان طائر
ولا شيء من الطائر بإنسان

وهو قياس من الشكل الأول، و نتيجته هي: (بعض الحيوان ليس بإنسان)، وهي عين النتيجة للضرب الثالث من الشكل الثاني.

مثال الضرب الرابع: وهو المركب من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية.

بعض الأسود ليس بطائر
وكلَّ غراب طائر
بعض الأسود ليس غرابةً.

البرهان:

يمكن إثبات صحة النتيجة المذكورة بواسطة ما يعبر عنه بـ "دليل الخلف"، وذلك بأنْ نقول إنْ هذه النتيجة لو لم تكن صادقة لصدق نقيضها، ونقىض السالبة الجزئية موجبة كلية، فإذا تحدَّد النقىض جعلناه صغرى لقياس، ونجعل كبراً كبرى الأصل، فيتشكَّلُ من ذلك قياس من الشكل الأول من الضرب الأول، وحينئذ

تظهر النتيجة لهذا القياس وسنجد لها مناقضة لصغرى قياس الأصل والتي مِن المفترض صدقها، فلأنَّه لو لم يُلتزم بصدق نتيجة الضرب الرابع لوجب الالتزام بصدق نقيضها، ولأنَّ الالتزام بصدق نقيضها يستلزم كذب الصغرى - والتي افترضنا صدقها - فلا بدَّ حتَّى لا يلزم خلف الفرض الالتزام بصدق نتيجة الضرب الرابع وكذب نقيضها.

وتطبيق البرهان على المثال هو أنْ يُقال:

لو لم تصدق النتيجة وهي: (بعض الأسود ليس غرابةً) لصدق نقيضها وهو: (كلَّ أسود فهو غراب)، وحينئذ نأخذ هذا النقيض ونجعله صغرى، ونجعل كبرى الأصل كبرى، لهذا القياس هكذا:

كلَّ أسود فهو غراب (ك نقيض النتيجة)
وكلَّ غراب طائر (ك كبرى الأصل)

وهذا قياس مِن الشكل الأول و نتيجته: (كلَّ أسود طائر)، وهذه النتيجة مناقضة لصغرى القياس الأصل، أعني: (بعض الأسود ليس بطائراً)، والمفترض صدق هذه الصغرى فيكذب نقيضها.

فحينما لا يلزم كذب صغرى الأصل المقطوع بصدقها حسب الفرض يلزم أن تكون النتيجة المذكورة للضرب الرابع مِن الشكل الثاني وهي: (بعض الأسود ليس غرابةً) صادقة، وبذلك يثبت المطلوب.

الشكل الثالث:

الشكل الثالث مِن القياس الاقتراني هو ما كان حدُّه الأوسط موضوعاً في

المقدّمتين.

ومثاله:

كلَّ غرابَ أسود
وكلَّ غرابَ طائر
بعضُ الأسودَ طائر

فالحدَّ الأوسط - وهو الغراب - موضوع في الصغرى وموضوع في الكبرى، واللاحظ أنَّ الحدَّ الأكبر احتفظ بموقعه في الكبرى، فكما أنَّ الحدَّ الأكبر في النتيجة فكذلك هو محمول في الكبرى، وأمَّا الحدَّ الأصغر فلم يحتفظ بموقعه، فالأصغر في النتيجة موضوع إلَّا أَنَّه في صغرى الشكل الثالث محمول.

شروط الإنتاج:

ولكي يكون القياس مِن الشكل الثالث منتجًا لا بدَّ مِن توفره على شرطَيْن أحدهما يرتبط بالكيف والآخر مرتبط بالكم:

الشرط الأوَّل: أَنْ تكون الصغرى موجبة سواء كانت كليَّة أو جزئيَّة.

والدليل على اشتراط الإيجاب في الصغرى هو أَنَّه لو كانت الصغرى سالبة لأَدَى ذلك إلى عدم الانضباط في النتيجة بنفس التقريب الذي ذكرناه في برهان الشرطين للشكل الثاني.

فلو كانت الصغرى سالبة فالكبيرى إمَّا أَنَّها ستكون موجبة أو سالبة، وعلى كلا التقديرَيْن فإنَّ نتائجَ القياس لن تنضبط، أي أَنَّ الصدق تارة سيكون في جانب الإيجاب وتارة سيكون في جانب السلب رغم الاتِّحاد في الفرض، وهو ما يعبَّر عن

عقم القياس وأنّ نتيجته لم يتم التعرّف عليها بواسطة القياس نفسه، وإنّما بواسطة العلم الخارجي؛ إذ أنّ القياس رغم اتحاده في الفرض والخصوصيات لا يمكن أن ينبع بالإيجاب تارة والسلب تارة أخرى.

الفرض الأول:

مثلاً لو فرضنا أنّ الصغرى كانت سالبة، وأنّ الكبيرة كانت موجبة لوجدنا أنّ النتيجة الصادقة تكون موجبة تارة وسالبة أخرى.

فلو قيل: لا شيء من الإنسان بفرس
وكلّ إنسان حيوان
ل كانت النتيجة الصادقة هي الإيجاب، أي: (كلّ فرس حيوان).

ولو قيل: لا شيء من الإنسان بفرس
وكلّ إنسان ناطق
ل كانت النتيجة الصادقة هي السلب، أي: (لا شيء من الفرس بناطقي).

فرغم أنّ المثالين متّحدين في الفرض، فالصغرى في كلّ مِنْهما سالبة كليّة والكبيرة في كلّ مِنْهما موجبة كليّة، وموضع الحدود الثلاثة متّحد، ورغم ذلك لم تنضبط النتيجة.

فلو التزمنا في كلا المثالين بالسلب أو بالإيجاب نظراً لاتحاد الفرض لكان من المقطوع به فساد إحدى النتيجتين، وهو ما يعبّر عن عقم القياس.

الفرض الثاني:

لو فرضنا أنَّ الصغرى سالبة، وأنَّ الكبُرى سالبة أيضًاً لوجدنا أنَّ النتيجة الصادقة تكون موجبة تارة وسالبة أخرى.

فلو قيل: لا شيءٌ من الإنسان بفرس
ولا شيءٌ من الإنسان بصاهل
ل كانت النتيجة الصادقة هي الإيجاب، أي: (كل فرس صاهل).

ولو قيل: لا شيءٌ من الإنسان بفرس
ولا شيءٌ من الإنسان بحمار
ل كانت النتيجة الصادقة هي السلب، أي: (لا شيءٌ من الفرس بحمار).

الشرط الثاني: أن تكون إحدى المقدمتين كُلية؛ وذلك لأنَّ القياس لا يكون منتجًا لو كانت مقدماته جزئيتين؛ إذ أنهما لو كانتا جزئيتين لاحتُمل أنَّ بعض الأوسط المحكوم عليه بالأكبر غير البعض من الأوسط المحكوم عليه بالأصغر، وحينئذ كيف يصحُّ تعميم الحكم الثابت لل الأوسط إلى الأصغر؟!

مثلاً لو قيل: بعض الحيوان إنسان
وبعض الحيوان فرس

فإنَّه لا يصحُّ أنْ يقال في النتيجة: (بعض الإنسان فرس)، وذلك لأنَّ الحكم بالفرسية إنما هو على بعض الحيوان، وهو غير البعض المحكوم عليه بالإنسانية، ففي الواقع لم يتكررَ الحدُّ الأوسط لأنَّ بعض الحيوان في الصغرى مختلف عن بعض الحيوان في الكبُرى؛ ولذلك لا يكون بعض الحيوان رابطًا بين الفرس والإنسان، أي أنَّ بعض الحيوان في الكبُرى لا يوجب تعميم الحكم بالفرسية الثابتة له إلى

الإنسان.

الضروب المتصورة للشكل الثالث:

الضروب المتصورة للشكل الثالث ستة عشر إلا أنَّ المنتج منها ستة، فبسبب فقدان الشرط الأول تسقط ثانية ضروب، وهو حاصل ضرب السالبتين في الصغرى في المخصوصات الأربع من الكبرى، وبفقدان الشرط الثاني يسقط الضرب المركب من موجبيتين جزئيتين والمركب من الموجبة الجزئية والسايبة الجزئية، وما بقي من الضروب يكون منتجًا وهي:

الأول: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى موجبة كليّة.

الثاني: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى سالبة كليّة.

الثالث: وهو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى موجبة كليّة.

الرابع: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى موجبة جزئية.

الخامس: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى سالبة جزئية.

السادس: وهو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كليّة.

ولمزيد من الإيضاح نرسم هذا الجدول للضروب المنتجة والعقيمة للشكل

الثالث.

الرقم	الصغرى	الكبرى	منتج	عقيم	سبب الإنتاج أو العقم
١	سالبة كليّة	سالبة كليّة	-	عقيم	فائد للشرط الأول
٢	سالبة كليّة	سالبة جزئيّة	-	عقيم	فائد للشرط الأول
٣	سالبة كليّة	موجبة كليّة	-	عقيم	فائد للشرط الأول
٤	سالبة كليّة	موجبة جزئيّة	-	عقيم	فائد للشرط الأول
٥	سالبة جزئيّة	سالبة كليّة	-	عقيم	فائد للشرط الأول
٦	سالبة جزئيّة	سالبة جزئيّة	-	عقيم	فائد للشروطين
٧	سالبة جزئيّة	موجبة كليّة	-	عقيم	فائد للشرط الأول
٨	سالبة جزئيّة	موجبة جزئيّة	-	عقيم	فائد للشروطين
٩	موجبة كليّة	سالبة كليّة	منتج	-	واجد للشروطين
١٠	موجبة كليّة	سالبة جزئيّة	منتج	-	واجد للشروطين
١١	موجبة كليّة	موجبة كليّة	منتج	-	واجد للشروطين
١٢	موجبة كليّة	موجبة جزئيّة	منتج	-	واجد للشروطين
١٣	موجبة جزئيّة	سالبة كليّة	منتج	-	واجد للشروطين
١٤	موجبة جزئيّة	سالبة جزئيّة	-	عقيم	فائد للشرط الثاني
١٥	موجبة جزئيّة	موجبة كليّة	منتج	-	واجد للشروطين
١٦	موجبة جزئيّة	موجبة جزئيّة	-	عقيم	فائد للشرط الثاني

أمثلة الضروب المنتجة وبراهينها:

مثال الضرب الأول: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبير موجبة

كليّة.

كلّ غراب أسود
وكلّ غراب طائر
بعض الأسود طائر.

البرهان:

ويكن إثبات صحة النتيجة بواسطة عكس الصغرى بالعكس المستوي، ثم تأليف قياس يكون العكس المستوي للصغرى هو الصغرى، وكبرى الأصل هي الكبرى، وبذلك يصبح القياس من الشكل الأول من الضرب الثالث، وحينئذ سنجد أنَّ نتائج هذا القياس البديهي هي عين النتيجة للضرب الأول من الشكل الثالث.

فالصغرى في مثال الضرب الأول من الشكل الثالث هي: (كلّ غراب أسود)، وعكسه المستوي: (بعض الأسود غراب)؛ لأنَّ العكس المستوي للموجبة الكلية موجبة جزئية.

فإذا جعلنا العكس المستوي صغرى، وضممنا إليه كبرى الأصل كانت صورة القياس هكذا:

بعض الأسود غراب \leftarrow العكس المستوي
وكلّ غراب طائر \rightarrow كبرى الأصل

وهذا قياس من الشكل الأول من الضرب الثالث، ونتيجته: (بعض الأسود طائر)، وهي عين النتيجة للضرب الأول من الشكل الثالث.

مثال الضرب الثاني: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى سالبة كليّة.

كلّ إنسان حيوان
ولا شيء من الإنسان بطائر
بعض الحيوان ليس بطائر.

البرهان:

ويكن إثبات صحة النتيجة بنفس الطريقة التي أثبتنا بها نتيجة الضرب الأولي من نفس الشكل، وذلك بأنّ نعكس الصغرى بالعكس المستوي، ثمّ نضمّ العكس المستوي إلى كبرى الأصل، فيتشكّل قياس من الشكل الأولي من الضرب الرابع هكذا:

بعض الحيوان إنسان \rightarrow العكس المستوي
ولا شيء من الإنسان \rightarrow بطائر كبرى الأصل
وهذا قياس من الشكل الأولي من الضرب الرابع، و نتيجته (بعض الحيوان ليس بطائر)، وهي عين النتيجة للضرب الثاني من الشكل الثالث.

مثال الضرب الثالث: وهو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى موجبة كليّة.

بعض الحيوان مفترس
وكلّ حيوان حساس
بعض المفترس حساس.

البرهان:

يمكن إثبات صحة النتيجة بنفس ما ذكرناه في الضرب الثاني من نفس الشكل، وذلك بأنّ عكس الصغرى بالعكس المستوي، ثمّ نضمّ العكس المستوي إلى كبرى الأصل، فيتشكّل قياس من الشكل الأول من الضرب الثالث هكذا:

بعض المفترس حيوان (ك العكس المستوي)

وكلّ حيوان حسّاس (ك كبرى الأصل)

وهذا قياس من الشكل الأول، و نتيجته: (بعض المفترس حسّاس)، وهي عين النتيجة للضرب الثالث من الشكل الثالث.

مثال الضرب الرابع: وهو المركب من صغرى موجبة كلّية وكبرى موجة جزئية.

كلّ حيوان حسّاس

بعض الحيوان مفترس

بعض الحسّاس مفترس.

البرهان:

ويمكن إثبات صحة النتيجة للضرب الرابع من الشكل الثالث بواسطة عكس الكبرى بالعكس المستوي، ثمّ تشكيل قياس يكون فيه العكس المستوي للكبرى صغرى هذا القياس، وصغرى الأصل كبرى لهذا القياس، وسنجد أنه قياس من الشكل الأول من الضرب الثالث، و نتيجته - إذا عكسناها بالعكس المستوي - تكون عين النتيجة للضرب الرابع من الشكل الثالث، فهنا ثلات خطوات للوصول

للمطلوب:

الخطوة الأولى: نعكس الكبرى بالعكس المستوي، فالكبرى كانت (بعض الحيوان مفترس)، وعكسها المستوي هو: (بعض المفترس حيوان).

الخطوة الثانية: نشكّل قياس تكون صغراء هي العكس المستوي وكراه صغري الأصل، هكذا:

بعض المفترس حيوان \leftarrow العكس المستوي

وكلّ حيوان حساس \leftarrow صغري الأصل

وهذا القياس من الشكل الأول من الضرب الثالث، ونتيجه: (بعض المفترس حساس).

الخطوة الثالثة: نعكس النتيجة بالعكس المستوي، فتصبح: (بعض الحيوان مفترس)، وهي عين نتيجة الضرب الرابع من الشكل الثالث.

مثال الضرب الخامس: وهو المركب من صغري موجبة كليّة وكبرى سالبة جزئية.

كلّ شراب سائل

بعض الشراب ليس بنافع

بعض السائل ليس بنافع.

البرهان:

ويكن إثبات صحة النتيجة بدليل المُخْلَف، وذلك بأنّ نقول: إنّ النتيجة لو لم

تصدق لصدق نقيضها، ثم نأخذ نقيض النتيجة ونشكّل قياساً من الشكل الأول يكون فيه نقيض النتيجة كبرى، وتكون صغراء هي صغرى الأصل، وسنجد أنَّ نتيجته مناقضة لكبرى الأصل وهو خُلف افتراض صدقها، وذلك يعبُّر عن كذب نقيض النتيجة للضرب الخامس من الشكل الثالث، فيتعيَّن صدق النتيجة، وبذلك يثبت المطلوب.

فهنا خطواتان للوصول للمطلوب:

الخطوة الأولى: هو أنْ ننقض النتيجة، فنقيض (بعض السائل ليس بنافع) هو: (كلَّ سائل نافع).

الخطوة الثانية: نشكّل قياساً يكون فيه النقيض كبرى، وتكون فيه صغرى الأصل صغرى هكذا:
كلَّ شراب سائل
كلَّ سائل نافع

وحيينئذ ستكون النتيجة: (كلَّ شراب نافع)، وهذه النتيجة مناقضة لكبرى الأصل وهي: (بعض الشراب ليس بنافع)، وهو خلف افتراض صدقها، فيتعيَّن أنَّ تكون نتيجة الضرب الخامس صادقة حتَّى لا يلزم كذب كبرى الأصل التي من المفترض صدقها.

مثال الضرب السادس: وهو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كليَّة.

بعض المسكر سائل

ولا شيء من المسكر بحلال
بعض السائل ليس حلالاً

البرهان:

ويكن إثبات صحة النتيجة بواسطة عكس الصغرى بالعكس المستوى، ثم تأليف قياس تكون صغراء العكس المستوى للصغرى، وكراه هي كبرى الأصل، فيكون من الشكل الأول من الضرب الرابع، وحينئذ ستكون نتيجته عين نتيجة الضرب السادس من الشكل الثالث هكذا:

بعض السائل مسكر
ولا شيء من المسكر بحلال

وهذا قياس من الشكل الأول، و نتيجته هي: (بعض السائل ليس حلالاً)، وهو عين نتيجة الضرب الخامس من الشكل الثالث.

الشكل الرابع:

الشكل الرابع من القياس الاقتراني هو ما كان حدّه الأوسط موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى، وبذلك يكون موقع الأصغر في النتيجة مختلفاً عن موقعه في الصغرى، فهو في النتيجة موضوع وأماماً في الصغرى فهو محظوظ، وهكذا الحال بالنسبة للحدّ الأكبر، فموقعه في النتيجة مختلف عن موقعه في الكبرى، فهو في النتيجة محظوظ، وأماماً في الكبرى فهو موضوع.

ومثاله:

كل إنسان حيوان

وكلّ ناطق إنسان
بعض الحيوان ناطق

شروط الإنتاج:

ولكي يكون الشكل الرابع منتجًا لا بدّ من توفره على أحد الشرطين على سبيل منع الخلوّ:

الأول: كليّة الصغرى مع إيجاب المقدّمتين.

الثاني: كليّة إحداهما مع اختلافهما في الكيف.

أحد هذين الشرطين كافٍ في صلاحية الشكل الرابع للإنتاج.

والدليل على لزوم توفر أحد الشرطين للإنتاج هو أنّه لو لم يكن الشكل الرابع واجداً لأحد الشرطين لكان إما مركباً من مقدّمتين سالبتين أو موجبتين مع جزئية الصغرى، أو مركباً من موجبة سالبة مع جزئيّتهما، وهذه الفروض الثلاثة لا يكون الإنتاج فيها منضبطاً، فكلّ فرض من هذه الفروض تكون نتيجته الصادقة تارة موجبة وأخرى سالبة رغم الاتّحاد في الفرض والخصوصيّات، وهو ما يعبّر عن العقم كما ذكرنا ذلك في دليل الشكل الثاني والثالث.

ولكي يتّضح ذلك نذكر مثلاً لكلّ فرض من الفروض الثلاثة:

الفرض الأول: أنْ يكون الشكل الرابع مركباً من سالبتين.

ومثاله: لا شيء من الإنسان بفرس
ولا شيء من الحمار بإنسان

والنتيجة الصادقة لهذا المثال هي: (لا شيء من الفرس بمحار).

ولو قيل: لا شيء من الإنسان بفرس

ولا شيء من الصاهل بإنسان

ل كانت النتيجة الصادقة هي الإيجاب، أي: (كل فرس صاهل)، فرغم اتحاد المتألين في الفرض والخصوصيات إلا أن النتيجة في المثال الأول كانت سالبة، وفي المثال الثاني كانت موجبة.

الفرض الثاني: أن يكون الشكل الرابع مركبًا من موجبتين مع كون الصغرى جزئية.

ومثاله: بعض الحيوان إنسان

وكل ناطق حيوان

والنتيجة الصادقة هي الإيجاب، أي: (بعض الإنسان ناطق).

ولو قيل: بعض الحيوان إنسان

وكل فرس حيوان

ل كانت النتيجة الصادقة في جانب السلب، أي: (بعض الإنسان ليس بفرس).

الفرض الثالث: أن يكون الشكل الرابع مركبًا من جزئيتين مع اختلافهما في الكيف، فهنا فرضان:

الأول: أن تكون الصغرى موجبة.

الثاني: أن تكون الكبرى موجبة.

مثال الأول: بعض الناطق إنسان

وبعض الحيوان ليس بناطِق
والنتيجة الصادقة هي الإيجاب، أي: (بعض الإنسان حيوان).

ولو قيل: بعض الناطِق إنسان
وبعض الفرس ليس بناطِق
ل كانت النتيجة الصادقة هي السلب، أي: (لا شيء من الإنسان بفرس).

مثال الثاني: بعض الإنسان ليس بفرس
وبعض الحيوان إنسان
والنتيجة الصادقة هي: (بعض الفرس حيوان).

ولو قيل: بعض الإنسان ليس بفرس
وبعض الناطِق إنسان
ل كانت النتيجة الصادقة هي السلب، أي: (بعض الإنسان ليس بفرس).

هذا وقد ذكر القدماء مِن المناطقة أَنَّه يُشترط في إنتاج الشكل الرابع - بالإضافة إلى ما ذكرناه - ألا يكون الشكل الرابع مركباً مِن صغرى سالبة كُلية وكبرى موجبة جزئية، وألا يكون مركباً مِن صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كُلية، وألا يكون مركباً مِن صغرى موجبة كُلية وصغرى سالبة جزئية.

واستدلوا على ذلك بـأَنَّ نتيجة هذه الضروب غير منضبطة، فالفرض الواحد منها قد تكون نتيجته الإيجاب، وقد تكون نتيجته السلب، وبالتأمُّل والتمثيل يتَّضح ذلك، إِلَّا أَنَّ المتأخرين ذهبوا إلى إنتاج هذه الضروب، وعالجوا الإشكال بالقول: إنَّ عدم الانضباط يثبت لو كان القياس مركباً مِن المقدّمات البسيطة، إِلَّا أنها تكون منتِجة لو كانت السوابق الثلاثة مِن المختصَّتين أي

المشروطه الخاصة والعرفية الخاصة، ولا نرى جدوى تذكرة من تفصيل ذلك.

الضروب المتصورة للشكل الرابع:

الضروب المتصورة للشكل الرابع ستة عشر إلا أنَّ المنتج منها بناءً على مذهب المتأخرين خمسة، فبسبب عدم إنتاج السالبتين تسقط أربعة ضروب، وبسبب عدم إنتاج الموجبتين مع جزئية الصغرى يسقط ضربان، وبسبب عدم إنتاج المختلفتين في الكيف - إذا كانتا جزئيتين - يسقط ضربان، فهذه ثانية ضروب ساقطة بالإضافة إلى الضروب الثلاثة التي ذكرناها فيكون المجموع إحدى عشر ضرباً، ويكونباقي من الضروب خمسة، وهي منتجة بناءً على مذهب القدماء والمتأخرين:

الأول: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى موجبة كليّة.

الثاني: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى موجبة جزئية.

الثالث: وهو المركب من صغرى سالبة كليّة وكبرى موجبة كليّة.

الرابع: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى سالبة كليّة.

الخامس: وهو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كليّة.

ولمزيد من الإيضاح نرسم هذا الجدول للضروب المنتجة والقيمة للشكل

الرابع:

الرقم	الصغرى	الكبرى	منتج	عقيم	سبب الإنتاج أو العقم
١	سالبة كليّة	سالبة كليّة	-	عقيم	فاقد للشروطين
٢	سالبة كليّة	سالبة جزئيّة	-	عقيم	فاقد للشروطين
٣	سالبة كليّة	موجبة كليّة	منتج	-	واجد للشرط الثاني
٤	سالبة كليّة	موجبة جزئيّة	-	عقيم	لعدم الانضباط في النتيجة
٥	سالبة جزئيّة	سالبة كليّة	-	عقيم	فاقد للشروطين
٦	سالبة جزئيّة	سالبة جزئيّة	-	عقيم	فاقد للشروطين
٧	سالبة جزئيّة	موجبة كليّة	-	عقيم	فاقد للشرط الأول
٨	سالبة جزئيّة	موجبة جزئيّة	-	عقيم	فاقد للشروطين
٩	موجبة كليّة	سالبة كليّة	منتج	-	واجد للشرط الثاني
١٠	موجبة كليّة	سالبة جزئيّة	-	عقيم	لعدم الانضباط في النتيجة
١١	موجبة كليّة	موجبة كليّة	منتج	-	واجد للشرط الأول
١٢	موجبة كليّة	موجبة جزئيّة	منتج	-	واجد للشرط الأول
١٣	موجبة جزئيّة	سالبة كليّة	منتج	-	واجد للشرط الثاني
١٤	موجبة جزئيّة	سالبة جزئيّة	-	عقيم	فاقد للشروطين
١٥	موجبة جزئيّة	موجبة كليّة	-	عقيم	فاقد للشروطين
١٦	موجبة جزئيّة	موجبة جزئيّة	-	عقيم	فاقد للشروطين

أمثلة الضروب المنتجة وبراهينها:

مثال الضرب الأول: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى موجبة

كُلِّيَّة.

كلَّ فرس حيوان
وكلَّ صاهيل فرس
بعض الحيوان صاهيل.

البرهان:

يمكن إثبات صحة النتيجة بالطريقة المُعَبَّر عنها بدليل الرد، وذلك بأنْ تجعل الصغرى كبرى وتجعل الكبيرة صغرى، وبذلك يُردّ القياس إلى الشكل الأول، ثمّ تعكس نتائجه بالعكس المستوى وحينئذ ستتجدد أنها عين نتائجة الضرب الأول من الشكل الرابع هكذا:

كلَّ صاهيل فرس \leftarrow كبرى الأصل
وكلَّ فرس حيوان \rightarrow صغرى الأصل

وهذا هو الشكل الأول؛ لأنَّ الحدَّ الأوسط أصبح محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبيرة، ونتائجه: (كلَّ صاهيل حيوان)، ولأنَّ العكس المستوى للوجبة الكلية وجبة جزئية كانت النتيجة هي: (بعض الحيوان صاهيل) صادقة.

مثال الضرب الثاني: وهو المركب من صغرى وجبة كليّة وكبرى وجبة جزئية.

كلَّ ذهب معدن
وبعض الأصفر ذهب
بعض المعدن أصفر.

والبرهان على صحة النتيجة يُعرف من ملاحظة ما ذكرناه في الضرب الأول.

مثال الضرب الثالث: وهو المركب من صغرى سالبة كليّة وكبرى موجبة كليّة.

لا شيء من الفرس بإنسان

وكلّ صاهل فرس

لا شيء من الصاهل إنسان.

والبرهان هو البرهان المذكور في الضرب الأول.

مثال الضرب الرابع: وهو المركب من صغرى موجبة كليّة وكبرى سالبة كليّة.

كلّ طائر حيوان

ولا شيء من السمك بطائر

بعض الحيوان ليس بسمك.

البرهان:

يمكن إثبات صحة النتيجة بعكس المقدمتين بالعكس المستوى على أنْ تبقى كلّ مقدمة بعد عكسها في موقعها، فالعكس المستوى للصغرى يكون في موقع الصغرى، والعكس المستوى للكبرى يكون في موقع الكبرى، وبذلك يتتألف قياس من الشكل الأول، هكذا:

بعض الحيوان طائر \rightarrow العكس المستوى للصغرى

ولا شيء من الطائر بسمك \rightarrow العكس المستوى للكبرى

والنتيجة لهذا القياس وهي: (بعض الحيوان ليس بسمك) هي عين نتيجة الضرب الرابع من الشكل الرابع.

مثال الضرب الخامس: وهو المركب من صغرى موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية.

بعض الطائر أسود

ولا شيء من النبات بطائر
بعض الأسود ليس نباتاً.

ويمكن إثبات صحة النتيجة بنفس البرهان للضرب الرابع.

القياس الاقتراني الشرطي

التعريف:

المراد مِن القياس الاقتراني الشرطي هو ما اشتمل على مقدمة شرطية سواء كانت المقدمة الأخرى أيضاً شرطية أو كانت حملية، فالمصحح لإطلاق عنوان القياس الاقتراني الشرطي هو أن تكون إحدى مقدماته شرطية بقطع النظر عن المقدمة الأخرى.

تقسيم الاقتراني الشرطي باللحاظ مقدماته:

ينقسم القياس الاقتراني الشرطي بهذا اللحاظ إلى خمسة أقسام:

الأول: هو ما يترَكَبُ مِن شرطيتين متصلتين.

الثاني: هو ما يترَكَبُ مِن شرطيتين منفصلتين.

الثالث: هو ما يترَكَبُ مِن قضيَّة حملية وشرطية متصلة.

الرابع: هو ما يترَكَبُ مِن قضيَّة حملية وشرطية منفصلة.

الخامس: هو ما يترَكَبُ مِن شرطية متصلة وشرطية منفصلة.

ثم إنَّ القياس الاقتراني الشرطي لا يختلف عن القياس الاقتراني الحولي من جهة أنَّ له أشكالاً أربعة؛ وذلك لأنَّ الحد الأوسط المتكرر إنْ كان تاليًا في الصغرى

ومقدماً في الكبرى فهو الشكل الأول، وإنْ كان الحدّ الأوسط تاليًا في القضيّتين فهو الشكل الثاني، وإنْ كان الحدّ الأوسط مقدماً في القضيّتين فهو الشكل الثالث، وإنْ كان الحدّ الأوسط مقدماً في الصغرى وتاليًا في الكبرى فهو الشكل الرابع.

كما أنَّ الشروط المعتبرة في كلِّ شكل هي المعتبرة في القياس الاقتراني الشرطي.

أمثلة الأقسام الخمسة:

القسم الأول: كُلُّما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ← صغرى
وكُلُّما كان النهار موجوداً فالعالم مضيء ← كبرى
كُلُّما كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء ← نتيجة
هذا القياس مركب من صغرى شرطية متصلة وكبير شرطية متصلة.

وهو من الشكل الأول لأنَّ الحدّ الأوسط وهو: (فالنهار موجود) كان تاليًا في الصغرى ومقدماً في الكبرى، وهو من الضرب الأول؛ وذلك لأنَّه مركب من كليتين موجبتين.

والنتيجة اشتملت على الأصغر فكان مقدماً وهو: (كُلُّما كانت الشمس طالعة)، واشتملت على الأكبر فكان تاليًا وهو: (فالعالم مضيء).

القسم الثاني: إِمَّا أَنْ يَكُونُ العدُّ زوجاً أَوْ فرداً ← صغرى
ودائماً إِمَّا أَنْ يَكُونُ الزوج زوج الزوج أو زوج الفرد ←
كبير

إِمَّا أَنْ يَكُونُ العدُّ زوج الزوج أو زوج الفرد أو يَكُونُ فرداً ←

نتيجة

والحد الأوسط لهذا القياس هو: (زوج) وهو جزء من المقدم.

القسم الثالث: هذا الشيء إنسان \leftarrow صغرى
وكلما كان الشيء إنساناً كان حيواناً \leftarrow كبرى
هذا الشيء حيوان \leftarrow نتيجة

هذا القياس كانت فيه الصغرى حملية والكبرى شرطية، وقد يكون العكس،
يعنى أنَّ الصغرى قد تكون شرطية متصلة والكبرى حملية، ومثال ذلك:
كلما كان الشيء ناطقاً كان إنساناً \leftarrow صغرى
وكل إنسان حيوان \leftarrow كبرى
كلما كان الشيء ناطقاً كان حيواناً \leftarrow نتيجة

القسم الرابع: هذا عدد \leftarrow صغرى
ودائماً إما أنْ يكون العدد زوجاً أو يكون فرداً \leftarrow كبرى
هذا العدد إما أنْ يكون زوجاً أو فرداً \leftarrow نتيجة

هذا القياس صغراه حملية وكبراها شرطية، وقد يكون العكس ومثاله:
إما أنْ يكون العدد زوجاً أو فرداً \leftarrow صغرى
وكل زوج منقسم إلى متساوين \leftarrow كبرى
إما أنْ يكون العدد منقسماً إلى متساوين أو فرداً \leftarrow

نتيجة

القسم الخامس: كلما كان هذا الشيء ثلاثة فهو عدد \leftarrow صغرى

ودائماً إِمَّا أَنْ يَكُونَ الْعَدْدُ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا ← كُبْرَى
 كُلَّمَا كَانَ هَذَا الشَّيْءُ ثَلَاثَةً فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا ←

نتيجة

القياس الاستثنائي

التعريف:

القياس الاستثنائي هو المركب من مقدمتين، الأولى منها شرطية والأخرى استثنائية مفادها إما إثبات لأحد طرف الشرطية أو نفيه لينتج بذلك ثبوت الطرف الآخر أو نفيه.

ومثاله: كُلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوْجُودٌ
لَكِنَّ الشَّمْسَ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوْجُودٌ.

فهذا القياس استثنائي لاشتماله أولاً على قضية شرطية ثم قضية استثنائية مفادها إثبات أحد طرف الشرطية وهو المقدم في المثال.

ولأنَّ مفاد القضية الاستثنائية هو ثبوت التالي كان ذلك مقتضياً لأنَّ يكون القياس متبيعاً لثبوت التالي - وهو وجود النهار - ولو كان مفادها هو نفي التالي مثلاً لكانَت النتيجة انتفاء المقدم.

والنتيجة في هذا القياس تكون مذكورة بعينها أو بنفيها في المقدمة الأولى ولكنها مذكورة بوصفها جزءاً في المقدمة، أي أنها غير مستقلة وغير محززة الصدق،

إلا أنَّها تصبح في النتيجة قضيَّة مستقلَّة ومحرزة الصدق.

ففي المثال المذكور النتيجة هي: (النهار موجود)، وهي بعينها مذكورة في المقدمة - أعني القضية الشرطيَّة - إلا أنَّها مذكورة بوصفها تاليًا في المقدمة؛ ولذلك فهي - أي (النهار موجود) - قضيَّة غير مستقلَّة نظرًا لوقعها طرفاً في القضية الشرطيَّة وهي غير محرزة الصدق؛ وذلك لأنَّ صدقها معلق على ثبوت المقدم فكانت فائدة المقدمة الثانية الاستثنائيَّة هي ثبوت المقدم وعندئذ يثبت التالي ويكون هو النتيجة.

فتحصيل النتيجة نشأ عن ثبوت أمرَين، الأوَّل هو ثبوت تعليق التالي على المقدم، والثاني هو ثبوت المقدم خارجًا، ومجموع ذلك أنتج إحراز ثبوت التالي خارجًا.

تقسيم القياس الاستثنائي:

ينقسم القياس الاستثنائي باعتبار المقدمة الأولى - والتي هي شرطيَّة - إلى قسمَين، فهو إما اتصالي وإما انفصالي، فإنْ كانت مقدمته شرطيَّة متصلة فهو اتصالي، وإنْ كانت مقدمته منفصلة فهو انفصالي.

ومثال القسم الأوَّل - وهو القياس الاستثنائي الاتصالى - هو ما ذكرناه في التعريف.

وأمَّا مثال القسم الثاني - وهو القياس الاستثنائي الانفصالي - فهو دائمًا إما أنْ يكون العدد زوجًا أو فرداً لكن هذا العدد زوج

إنه ليس بفرد.

ولو كانت المقدمة الثانية الاستثنائية هي: (الكئه ليس بزوج) لكان النتيجة هي: (إنه فرد).

شروط الإنتاج:

يشترط في إنتاج القياس الاستثنائي ثلاثة شروط:

الشرط الأول: أن تكون المقدمة الأولى - والتي هي شرطية - موجبة، فلا يكون القياس منتِجاً لو كانت سالبة؛ وذلك لأنّ معنى السالبة في القضايا الشرطية هو سلب اللزوم في المتأصلة وسلب العناد في المنفصلة، فإذا لم يكن بين المقدم وال التالي لزوم فعندئذ لا يلزم من وجود أحدهما وجود الآخر، كما لا يلزم من عدم أحدهما عدم الثاني في حين أنّ نتيجة القياس الاستثنائي عبارة عن استنتاج وجود أحدهما من إحراز وجود الآخر المستفاد بواسطة المقدمة الثانية أو استنتاج عدم أحدهما من إحراز عدم الآخر.

وهكذا لو كانت المنفصلة سالبة فإنّها تعني سلب التعاوند بين المقدم وال التالي، وحينئذ لا يلزم من عدم أحد الطرفين وجود الآخر، كما لا يلزم من وجود أحد الطرفين عدم الآخر.

الشرط الثاني: أن تكون المقدمة الأولى - والتي هي شرطية - لزومية في المتأصلة، وعناديه في المنفصلة، فلا يكفي أن تكون الشرطية موجبة لو كانت اتفاقية لأنّ الاتفاقية ليست شرطية واقعاً وإنما هي في صورة الشرطية؛ لأنّ قوام الشرطية في المتأصلة اللزوم وفي المنفصلة العناد.

الشرط الثالث: كُلّيَّة إحدى المقدَّمتين، فإما أنْ تكون الشرطيَّة كُلّيَّة وإما أنْ تكون المقدَّمة الثانية الحمليَّة الاستثنائيَّة كُلّيَّة، فلو انتفت الكُلّيَّة عن كلا المقدَّمتين لكان المحرز مِن الثبوت هو بين بعض أجزاء طرفِي القضيَّة، وحينئذ لا يمكن إحراز وجود أحد الطرفين مِن وجود الآخر أو عدمه لاحتمال أنَّ الجزء المحرز وجوده مِن أحد الطرفين غير ملازم للطرف الآخر.

مثلاً لو قيل:

في بعض الحالات إذا كانت النار مشتعلة فالماء الذي فوقها حارٌ
لكتها مشتعلة

فهنا لا تكون النتيجة أنَّ الماء حارٌ؛ لاحتمال أنْ يكون هذا المورد مِن الحالات التي لا تكون معها ملزمة بين اشتعال النار وحرارة الماء.

نتيجة الاستثنائي الاتصالى:

القياس الاستثنائي إذا كانت مقدَّمته الأولى شرطية متصلة فتارة يكون مفاد المقدَّمة الثانية هو استثناء عين المقدم فحينئذ تكون النتيجة هي عين التالي، وتارة يكون مفاد المقدَّمة الثانية هو نقىض التالي فحينئذ تكون النتيجة هي نقىض المقدم.
فهنا صورتان:

الصورة الأولى: أنْ يكون الاستثناء في المقدَّمة الثانية لعين المقدم، ومثاله:
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة
فالنهار موجود.

فالنتيجة هي إحراز عين التالي؛ وذلك لإحراز عين المقدم بواسطة المقدمة الثانية والدليل على صحة هذه النتيجة هي أنه لو لم تكن النتيجة هي عين التالي للزم انفكاك اللازم "ال التالي" عن الملزم، والحال أن المفترض - كما هو مقتضى الشرطية - هو ثبوت الملازمة بينهما.

الصورة الثانية: أن يكون الاستثناء في المقدمة الثانية لنقيض التالي،

ومثاله:

كَلَّمَا كَانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مُوْجُودٌ
لَكِنَ النَّهَارُ غَيْرُ مُوْجُودٍ
إِنَّ الشَّمْسَ لَيْسَ طَالِعَةً.

فالنتيجة هي إحراز عدم المقدم؛ وذلك لإحراز عدم التالي بواسطة المقدمة الثانية، والدليل على صحة هذه النتيجة هو أنه لو لم يصدق عدم المقدم عند انتفاء التالي للزم من ذلك وجود الملزم وهو عين المقدم بدون وجود اللازم، وهو خلف الفرض في القضية الشرطية المقتضي للملازمة بين وجود الملزم وجود اللازم.

ولو كانت المقدمة الثانية هي استثناء عين التالي فإن القياس لا ينتج عين المقدم؛ وذلك لجواز أن يكون اللازم أعمّ، وثبوت الأعمّ لا يلزم منه ثبوت الأخصّ.

وهكذا، لو كانت المقدمة الثانية هي استثناء نقيض المقدم فإنه لا ينتج نقيض التالي؛ وذلك لجواز أن يكون اللازم أعمّ، وانتفاء الأخصّ لا يستلزم انتفاء الأعمّ.

فهنا صورتان غير متوجتين في القياس الاستثنائي الاتصالى:

الصورة الأولى: هي أن يكون الاستثناء في المقدمة الثانية لعين التالي،

ومثاله:

كَلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مُوجَدًا كَانَ الْجَوُّ مُضِيًّا
لَكِنَّ الْجَوُّ مُضِيًّا

فإنَّ هذا قياس لا ينتج عين المقدم وهو وجود النهار؛ وذلك لأنَّ اللازم - وهو ضياء الجوَّ - أعمُّ من المقدم "الملزم"؛ وثبوت الأعمَّ لا يلزم منه ثبوت الأخصَّ.

الصورة الثانية: هي أنْ يكون الاستثناء في المقدمة الثانية لنقيض المقدم،

ومثاله:

كَلَّمَا كَانَ النَّهَارُ مُوجَدًا كَانَ الْجَوُّ مُضِيًّا
لَكِنَّ النَّهَارَ لَيْسَ مُوجَدًا

فإنَّ هذا القياس لا ينتج نقيض التالي - وهو عدم وجود الضياء للجوَّ - وذلك لأنَّ الضياء للجوَّ أعمَّ، وانتفاء الأخصَّ - وهو المقدم - لا يلزم منه انتفاء الأعمَّ.

نتيجة الاستثنائي الانفصالي:

القياس الاستثنائي إذا كان مقدمته الأولى شرطية منفصلة فتارة تكون الشرطية حقيقة، وتارة تكون شرطية مانعة جمع، وتارة تكون مانعة خلو، وهذه ثلاثة أقسام:

القسم الأول: وهو أنْ تكون الشرطية حقيقة، وفي هذا القسم يكون استثناء عين أحد الطرفين منتجاً لنقيض الآخر؛ وذلك لامتناع الجمع بين الطرفين، ولو استثنى نقيض أحد الطرفين فإنَّ النتيجة هي عين الطرف الآخر؛ وذلك لامتناع ارتفاعهما وخلو الواقع عنهما، وبهذا تكون لهذا القسم أربع نتائج، الأولى عندما

يُستثنى عين الطرف الأول، والثانية عندما يُستثنى عين الطرف الثاني، والثالثة عندما يُستثنى نقىض الطرف الأول، والرابعة عندما يُستثنى نقىض الطرف الثاني.

فلو قيل: دائمًا يكون العدد إما زوجاً أو فرداً

فلو كانت المقدمة الثانية هي:

- ١- لكن هذا العدد زوج \rightarrow فالنتيجة هو ليس بفرد
- ٢- لكن هذا العدد فرد \rightarrow فالنتيجة هو ليس بزوج
- ٣- لكن هذا العدد ليس بزوج \rightarrow فالنتيجة هو فرد
- ٤- لكن هذا العدد ليس بفرد \rightarrow فالنتيجة هو زوج

ولو كان الترديد في المنفصلة بين ثلاثة أمور أو أكثر فاستثناء عين أحدهما ينتج نفي الباقى، واستثناء نقىض أحدهما ينتج ثبوت أحد الباقي دون تعين، ولو استثنى نقىض اثنين وكان الترديد بين ثلاثة كانت النتيجة هو تعين عين الثالث.

مثلاً لو قيل: الجسم إما أن يكون حيواناً أو نباتاً أو جاداً

فلو كانت المقدمة الثانية هي:

- ١- لكنه حيوان \rightarrow فالنتيجة هو ليس نباتاً وليس جاداً
- ٢- لكنه ليس حيواناً \rightarrow فالنتيجة هو إما نبات أو جاد
- ٣- لكنه ليس نباتاً وليس جاداً \rightarrow فالنتيجة هو حيوان

القسم الثاني: وهو أن تكون الشرطية مانعة جمع، وفي هذا القسم يكون استثناء عين أحد الطرفين منتجاً لنقىض الآخر لامتناع الاجتماع، ولا ينتج نقىض أحدهما عين الآخر؛ وذلك لإمكان ارتفاعهما، فيكون لهذا القسم نتيجتان، الأولى

حينما يُستثنى عين الطرف الأول، والثانية حينما يُستثنى عين الطرف الثاني.

مثلاً لو قيل: إما أن يكون هذا الشيء شجراً أو حمراً

فلو كانت المقدمة الثانية هي:

١- لكنه شجر ← فالنتيجة هو ليس حمراً

٢- لكنه حمر ← فالنتيجة هو ليس شجراً

القسم الثالث: وهو أن تكون الشرطية مانعة خلو، وفي هذا القسم يكون استثناء نقىض أحد الطرفين منتجاً لعين الآخر لامتناع ارتفاعهما وخلو الواقع منهما، ولا ينتج استثناء عين أحد الطرفين لنقىض الآخر لإمكان اجتماعهما، فيكون لهذا القسم نتيجتان، الأولى حينما يُستثنى نقىض الطرف الأول، والثانية حينما يُستثنى نقىض الطرف الثاني.

مثلاً لو قيل: إما أن يكون هذا الشيء لا شجراً أو لا حمراً

فلو كانت المقدمة الثانية هي:

١- لكنه شجر ← فالنتيجة هو أنه لا حمر

٢- لكنه حمر ← فالنتيجة هو أنه لا شجر



تمارين المبحث الثاني:

س١: ما هو تعريف القياس؟ مثل لذلك.

س٢: عرف اصطلاحات القياس التالية مع المثال:

١- المطلوب.

٢- النتيجة.

٣- مقدمات القياس.

٤- مواد القياس.

٥- صورة القياس.

٦- الحدود.

٧- الحد الأصغر.

٨- الحد الأكبر.

٩- الصغرى.

١٠- الكبرى.

١١- الحد الأوسط.

س٣: عرف كلًّا مما يلي مع المثال:

١- القياس الاقتراني الحملي.

٢- القياس الاقتراني الشرطي.

س٤: هناك شروط عامة للقياس الاقتراني، ما هي شروط إنتاجه؟

س٥: ما هو الشكل الأول للقياس الاقتراني؟ ما هي شروط إنتاجه؟

س٦: ما هي الضروب المنتجة في الشكل الأول؟ عددها مع المثال والبرهان.

س٧: ما هو الشكل الثاني في القياس؟ وما هي شروط إنتاجه؟

- س.٨: ما هي الضروب المنتجة للشكل الثاني؟ عددها مع المثال والبرهان.
- س.٩: ما هو الشكل الثالث من القياس؟ وما هي شروط إنتاجه؟
- س.١: ما هي الضروب المنتجة للشكل الثالث؟ عددها مع المثال والبرهان.
- س.١١: ما هو الشكل الرابع من القياس؟ وما هي شروط إنتاجه؟
- س.١٢: ما هي الضروب المنتجة للشكل الرابع؟ عددها مع المثال والبرهان.
- س.١٣: ما هو المراد من القياس الاقتراني الشرطي؟
- س.١٤: ينقسم القياس الاقتراني بلحاظ مقدماته إلى خمسة أقسام، عددها مع ذكر الأمثلة.
- س.١٥: عرف القياس الاستثنائي مع المثال.
- س.١٦: مثل لكل مما يلى:
- ١- القياس الاستثنائي الاتصالي.
 - ٢- القياس الاستثنائي الانفصالي.
- س.١٧: يشترط في إنتاج القياس الاستثنائي شروط ثلاثة، اذكرها مع المثال.
- س.١٨: نتيجة القياس الاستثنائي الاتصالي يكون على صورتين، ووضحهما مع المثال.
- س.١٩: عين نتيجة القياس الاستثنائي الانفصالي للأقسام التالية:
- ١- المقدمة الأولى شرطية حقيقة.
 - ٢- المقدمة الأولى شرطية مانعة جمع.
 - ٣- المقدمة الأولى شرطية مانعة خلو.

المبحث الثالث:

لواحق القياس

ويتضمن :

أولاً: القياس المركب:

- ١ - تعريفه.
- ٢ - مورده.
- ٣ - أقسامه.

ثانياً: قياس الخلف.

ثالثاً: قياس المساواة.

رابعاً: القياس المضمر.

القياس المركب

لواحق القياس

القياس المركب

تعريف القياس المركب:

المراد من القياس المركب هو المؤلف من قياسين مرتبين أو أكثر، على أن يكون القياس الثاني مؤلفاً من نتيجة القياس الأول ومقدمة أخرى، ونتيجة القياس الثاني إما أن تكون هي المطلوب وإلاً وقعت مقدمة لقياس ثالث مع ضمها إلى مقدمة أخرى، وهكذا حتى نصل إلى المطلوب.

ومثاله: هو أنه لو كان المطلوب إثباته هو: (إن كل إنسان قابل للتعلم)، فإنه يمكن الوصول لهذا المطلوب من تأليف قياسين تكون نتيجة الأول مقدمة في الثاني:

(١) كل إنسان ناطق \rightarrow صغرى

وكل ناطق مفكر \rightarrow كبرى

كل إنسان مفكر \rightarrow نتيجة

(٢) كل إنسان مفكر \rightarrow نتيجة الأول صغرى الثاني

وكل مفكر قابل للتعلم \rightarrow كبرى

كل إنسان قابل للتعلم \rightarrow النتيجة = المطلوب

مورد القياس المركب:

تنشأ الحاجة لقياس المركب حينما تكون مقدمتا المطلوب أو إدراها نظرية، فلأنَّ المقدمات النظرية الكسبية لا يصحُّ الاستدلال بها على مطلوب إلاً حينما تكون مبرهنة؛ فلذلك لا بدَّ أولاً من البرهنة على صدقها وحينئذ تكون صالحة للوقوع في طريق الاستدلال على المطلوب الأصلي.

وبتعبير آخر:

إنْ أمكن الوصول إلى المطلوب بواسطة قياس مقدماته بديهيَّات فعندها لا حاجة لقياس المركب، أمّا لو كانت إحدى مقدمتي القياس المنتج للمطلوب أو كلاهما نظريَّتين فلا بدَّ أولاً من إثبات صحتهما، وبعد ذلك يصحُّ وقوعهما أو وقوع إدراها في طريق الوصول للمطلوب؛ ولذلك يكون الوصول للمطلوب الأصلي مفتقرًا لتأليف أكثر من قياس.

فالمطلوب إثباته في المثال المذكور هو: (أنَّ الإنسان قابل للتعلم)، إلاً أنَّ المقدمة الموصلة لإثبات هذا المطلوب هي: (أنَّ كلَّ إنسان مفكِّر)، والمفترض أنَّ هذه المقدمة نظرية تحتاج إلى دليل لإثبات صحتها، إذن لا بدَّ من تأليف قياس لإثبات هذه المقدمة، فإنْ كان القياس المثبت لهذه المقدمة مؤلَّف من مقدمتين بديهيَّتين فعندها يتمُّ الاكتفاء به، أمّا لو كانت مقدمتا القياس المنتج للمقدمة نظريَّتين فعندها نحتاج إلى قياس آخر وهكذا.

ولأنَّ المفترض أنَّ المقدمة النظرية - وهي: (كلَّ إنسان مفكِّر) - كانت نتيجة لقياس مؤلَّف من مقدمتين بديهيَّتين؛ لذلك لم تكن ثمة حاجة لأكثر من تأليف

قياسين للوصول للمطلوب، القياس الأول أثبتنا به صحة النتيجة التي ستصبح مقدمة في القياس الثاني، والثاني هو القياس المنتج للمطلوب الأصلي.

أقسام القياس المركب:

ينقسم القياس المركب إلى قسمين:

القسم الأول: ويعبر عنه بالوصول، أو بوصول النتائج، وهو الذي يُصرح فيه بالنتيجة التي ستقع بعد ذلك مقدمة في قياس آخر، ولو كان القياس المركب مؤلفاً من ثلاثة أقىسة أو أكثر فإنَّ الوصول منه هو ما تمَّ فيه التصريح بنتيجة كلَّ قياس مركب ثمَّ وضع تلك النتيجة في مقدمات القياس التالي وهكذا.

وستُّي موصول النتائج لأنَّ نتيجة كلَّ قياس توصل بمقدمات القياس الذي يليه.

ومثاله: (١) كلَّ إنسان ناطق \rightarrow صغرى
وكلَّ ناطق مفكِّر \rightarrow كبرى
كلَّ إنسان مفكِّر \rightarrow نتيجة

(٢) كلَّ إنسان مفكِّر \rightarrow صغرى
وكلَّ مفكِّر قادر على التعلم \rightarrow كبرى
كلَّ إنسان قابل للتعلم \rightarrow نتيجة

ففي المثال تمَّ التصريح بنتيجة القياس الأول ثمَّ إيقاعها في مقدمات القياس الثاني؛ ولذلك فهو من قسم المركب الموصول.

القسم الثاني: ويعبر عنه بالفصل أو بفصل النتائج، وهو الذي لم يصرّح فيه بالنتيجة التي سيقع مقدمة في القياس الذي سيلي القياس الأول؛ وذلك اعتماداً على وضوحاها، فهي وإنْ كانت مقصودة نظراً لاعتماد الإنتاج في القياس الثاني عليها إلاً أنَّها تكون مطوية ومحبوبة في الذهن.

ومثاله أنْ يقال: كلَّ إنسان ناطق \rightarrow صغرى الأول
 وكلَّ ناطق مفكِّر \rightarrow كبرى الأول
 وكلَّ مفكِّر قابل للتعلُّم \rightarrow كبرى الثاني
 كلَّ إنسان قابل للتعلُّم \rightarrow النتيجة المطلوبة

فالوصول للنتيجة الأخيرة كان معتمداً على نتيجة القياس الأول وهي: (كلَّ إنسان مفكِّر)، إلاً أنَّه لم يتم التصريح بها - رغم توقف الإنتاج في القياس الثاني على أنْ تكون هذه النتيجة في مقدماته - وذلك لوضوحاها وكونها مطوية في الذهن.

قياس الخلف:

هو القياس الذي يتم فيه إثبات المطلوب بواسطة إبطال نقشه، وهو مركب من قياسين أحدهما اقتراني شرطي مؤلف من شرطية متصلة وحملية، والثاني استثنائي.

ومثاله: لنفترض أن المطلوب إثباته: (ليس كل حيوان إنساناً).

فنبدأ بتأليف القياس الاقتراني الشرطي فنقول:

لو لم يصدق (ليس كل حيوان إنسان) لصدق نقشه (كل حيوان إنسان) \leftarrow
صغرى شرطية

و(كل إنسان ناطق) \leftarrow كبرى حملية - والمفترض أنها مسلمة.

لو لم يصدق ليس كل حيوان إنسان لصدق كل حيوان ناطق \leftarrow النتيجة

هذه النتيجة يجعلها مقدمة في القياس الاستثنائي ثم نستثنى نقيض التالي؛ لأن عينه محال بحسب الفرض فعندئذ تصبح النتيجة هي عين المطلوب هكذا:

١- لو لم يصدق (ليس كل حيوان إنساناً) لصدق (كل حيوان ناطق) \leftarrow
المقدمة الأولى للاستثنائي

٢- لكن ليس كل حيوان ناطق \leftarrow المقدمة الثانية
النتيجة هي: ليس كل حيوان إنسان \leftarrow ثبت المطلوب

قياس المساواة:

وهو قياس يبني على الحكم بمساواة شيء ثالث للشيء الأول باعتبار مساواة الشيء الأول للثاني ومساواة الثاني للثالث، فالنتيجة التي أضافها قياس المساواة هي الحكم بمساواة الثالث للأول.

فإذا قلنا: إنَّ (أ) مساوٍ لـ (ب)، و(ب) مساوٍ لـ (ح)، فإنَّ النتيجة هي أنَّ (أ) مساوٍ لـ (ح).

وهذه النتيجة إنما تمَّ تحصيلها بسبب مقدمة مطوية مسلمة هي: (أنَّ مساوي المساوي مساواً).

١- فإذا كان (أ) مساوٍ لـ (ب)

٢- و(ب) مساوٍ لـ (ح)

٣- وكان المساوي لمساوي الشيء مساوٍ له
فالنتيجة سوف تكون: (أ) المساوية لـ (ب) هي مساوية لـ (ح).

فالذي كنَا نعرفه قبل القياس أنَّ (أ) مساوية لـ (ب)، وأنَّ (ب) مساوية لـ (ح)، وأمَّا بعد القياس فعرفنا أنَّ (أ) مساوية لـ (ح)، ولو لا المقدمة المذكورة لما تمَّ إثراز صحة هذه النتيجة.

وقياس المساواة لا ينحصر بعادة المساواة - وإنْ كان قد اشتهر بها - بل يشمل كلَّ قياس يعتمد في الوصول إلى النتيجة على مقدمة خارجية مسلمة، وهذا هو ما يميِّزه عن القياس الصوري الذي تمَّ بحثه.

مثلاً نقول: (أ) ملزوم لـ (ب)، و(ب) ملزوم لـ (ح)، النتيجة: (أ) ملزوم لـ (ح).

أو نقول مثلاً: النهار ملزوم للضياء، والضياء ملزوم لشروق الشمس

النتيجة هي: أنَّ النهار ملزوم لشروق الشمس.

والمصحُّح لهذه النتيجة هو مقدمة خارجية مسلمة وهي: (ملزوم الملزوم للشيء ملزوم له).

هذا وقد اختلف المناطقة في واقع هذا القياس، فبعضهم عدَّه من القياس المركب وبعضهم لم يقبل بذلك، ولا أرى من المناسب بيان ذلك.

القياس المضرم

يُطلق مصطلح القياس المضرم على كلّ قياس حُذِفتْ منه بعض مقدماته أو حُذِفتْ فيه النتيجة اتّكالاً على وضوحاها مطلقاً أو وضوحاها عند المخاطب.

ومثاله أنْ يُقال: (الماء يتبخّر بالنار لأنَّ كلَّ سائل يتبخّر بالنار).

فهذا القياس مضرم لأنَّ صغراه قد طُويَتْ فلم تُذَكَّر، وأصل هذا القياس هكذا:

كلَّ ماء سائل ← صغرى

وكلَّ سائل يتبخّر بالنار ← كبرى

الماء يتبخّر بالنار ← النتيجة

فالنتيجة قد ذكرت أولاً على خلاف ما هو متعارف، والصغرى قد حُذفت اعتماداً على وضوحاها؛ لذلك فهو قياس مضرم.

وقد يكون المذوق هو الكبرى، وذلك لأنْ يُقال: (الماء يتبخّر لأنَّه سائل).

المذوق في هذا القياس هو: (كلَّ سائل يتبخّر بالنار).

وقد تُحذف النتيجة، وذلك لأنْ يُقال: (الماء سائل، والسائل يتبخّر بالنار)

المذوق في هذا القياس هو النتيجة.

والقياس المضرم هو المتداول في الكلام وفي المقالات والكتب، فلا تجد من يصوغ القياس فيما يكتب وفيما يقول بالطرق المنطقية المتعارفة، فهو تارة يقدم

النتيجة على المقدمات وقد يؤخّر الصغرى ويقدم الكبرى، وقد يكتفي بذكر الكبرى ويهمل الصغرى اعتماداً على وضوحاها، وقد يفعل العكس.



تمارين المبحث الثالث :

- س١: عرف القياس المركب مع المثال.
- س٢: متى تنشأ الحاجة إلى القياس المركب؟
- س٣: عدد أقسام القياس المركب مع الشرح والمثال.
- س٤: ما المقصود في قياس الخلف؟ ووضح ذلك مع المثال.
- س٥: عرف كلاً مما يلي مع المثال:
- ١- قياس المساواة.
 - ٢- القياس المضمر.

المبحث الرابع

القيمة العلمية للقياس

والرد على الإشكالات

القيمة العلمية للقياس

كَنَّا قد ذكرنا فيما سبق أنَّ أَسْدَ طرق الاستدلال وأكثرها إتقاناً هو القياس، وأنَّه الطريق الوحيد المنتج لليقين دائمًا لو تمَ التحفظ والالتزام بضوابطه وشروطه إنتاجه.

إلاَّ أنَّ هذه الدعوى لم تحظَ بالقبول عند البعض فأوردوا عليها مجموعة من الإشكالات بعضها ينتهي للقول بأنَّ نتيجة القياس خاطئة، وبعضها الآخر ينتهي للقول بأنَّ نتيجة القياس عديمة الفائدة، وعلى كلا التقديرَيْن يكون القياس بنظرهم فاقدًا لأي قيمة علمية تذكر.

ونحن هنا سوف نستعرض مجموعة من هذه الإيرادات المُتصلة بالجهتين، ثمَّ نحجب عنها بما يناسب المقام.

الإيراد الأول:

إنَّ القياس لو كان عاصِمًا عن الخطأ في النتيجة وموجِبًا لليقين بضوابطِها فما معنى اختلاف العلماء وال فلاسفة فيما يصلون إليه من نتائج في المسألة الواحدة رغم اعتمادهم على القياس؟ ورغم معرفتهم بضوابط القياس وشروطه إنتاجه؟ إلاَّ أنَّ يُقال بصحَّة جميع ما وصلوا إليه من نتائج رغم اختلافها بل وتبينها، وذلك ما لا

يُكن قبولة، وعليه لا بد من الالتزام بخطأ بعضهم أو بخطئهم جميعاً، وبذلك يثبت عدم عاصمیة القياس عن الخطأ.

والجواب عن هذا الإيراد:

ويمكن أن يُحاب هذا الإيراد بجوابين كما أفاد الشهيد مطهري تالث:

الجواب الأول: إن ضمان الصحة في نتيجة القياس ت تقوم بأمرَين، الأول يرتبط بشكل القياس، والثاني يرتبط بمادة القياس، وإن الذي يضمن علم المنطق سلامة الواقع في الخطأ من جهته هو شكل القياس دون مادته، فهو يدّعى أن الباحث إذا ما اعتمد الضوابط والشروط المرتبطة بترتيب شكل القياس فإنه لن يقع الخطأ من جهته، إلا أنه لا يضمن للباحث عدم الواقع في الخطأ من جهة مادة القياس.

فلو رتب الباحث القياس بشكل صحيح إلا أنه اعتمد في مادته على مقدمات خاطئة فإن نتيجة القياس لن تكون مصيبة.

وبذلك يتضح أن وقوع الاختلاف والخطأ عند العلماء وال فلاسفة لا يعني عقم القياس من جهة الشكل، فقد يكون المنشأ لذلك هو الفساد في المقدمات المعتمدة في مادة القياس.

فالإيراد لا يصلح للنقض على المناطقة لاحتمال أن منشا الواقع في الخطأ غير مرتبط بشكل القياس والذي يدّعى المناطقة ضمان عدم الواقع في الخطأ من جهته لو تم الالتزام بضوابطه، فلا بد من إيراد نقض يعبر عن أن شكل القياس يُنتج الخطأ بقطع النظر عن المادة.

وبتعبير آخر:

إنَّ الذي يتصدَّى له المناطقة هو تحديد الضوابط التي يُنْتَج مراعاتها العصمة عن الخطأ في الشكل المنتج للقياس؛ لذلك يُعَبِّر عن المنطق الأرسطي بالمنطق الصوري.

وأمَّا ما يرتبط بادَّة القياس فهو مرهون بدقة الباحث نفسه، فإنْ كان قد اعتمد القضايا الضروريَّة أو النظريَّة المنتهية إلى القضايا الضروريَّة فإنه لن يقع في الخطأ وإنَّه هو في معرض الخطأ.

الجواب الثاني: إنَّ فهم قواعد المنطق وضوابط القياس لا يعني بالضرورة الالتزام بها، فلعلَّ الخطأ نشاً عن عدم الالتزام بالضوابط المقرَّرة للقياس المنتج، كما أنَّ العلم بضوابط النحو والإعراب لا يلزِم عدم الوقع في خطأ النطق فكذلك الحال في المقام.

فإنْ قيل إنَّ العلماء وال فلاسفة يحرصون على مرااعة الضوابط المنطقية، قلنا إنَّ الحرص لا يمنع عن الوقع في الغفلة أو الاغترار بالغالطة والتي قد تخفي على البعض ويتفطن لها البعض الآخر.

الإيراد الثاني:

إنَّ علم المنطق - وهكذا القياس - لا يضيف إلى معلومات الإنسان شيئاً، وليس بوسعه اكتشاف المجهولات الطبيعية كما هو الحال في الاستقراء والتجربة حيث إنَّهما الوسيلة الوحيدة لاكتشاف المجهولات الطبيعية، وعليه لا فائدة مترتبة على دراسة القياس وضوابطه.

الجواب:

إنَّ هذا الإيراد نشاً عن عدم المعرفة بوظيفة علم المنطق والقياس؛ فقد توهمَ صاحب هذا الإيراد أنَّ وظيفة علم المنطق والقياس هو تحصيل العلوم وتجميغ المعلومات، والحال أنَّ الأمر ليس كذلك؛ إذ أنَّ وظيفة علم المنطق تتمحَّض في تمييز النتيجة الصحيحة للتفكير مِن النتيجة الخاطئة، فهو بمثابة المسطرة للمعمار الذي يقيم حائطاً، فكما أنَّ المسطرة لا توفر تراباً أو آجراً وإنما يكون لها دور التعريف باستقامة البناء أو انحرافه، فكذلك الحال بالنسبة للقياس، فهو لا يكشف عن معلومات وليس مِن وظيفته تحصيلها، ويتمحَّض دوره في التعريف بالطريقة التي إذا ما اعتمدت في التفكير والترتيب للمعلومات كان ذلك مفضياً للوصول إلى النتيجة الصحيحة.

فلا يصحُّ مقارنة التجربة والاستقراء بالقياس؛ إذ أنَّهما يمتازان عن القياس مِن جهة أنَّهما يعتمدان في الوصول إلى النتيجة على تجميغ المعلومات بواسطة المتابعة والملاحظة، إلاَّ أنَّ الخلوص بعد ذلك إلى النتيجة لا يتمُّ إلاَّ بواسطة تشكيل قياس تكون صغراً هي المعلومات التي تمَّ تحصيلها بالمتابعة والملاحظة، وقد أوضحنا ذلك في بحث الاستقراء والتجربة فلاحظ.

الإيراد الثالث:

إنَّ القياس عديم الفائدة أو أنَّ فائدته لا تكاد تذكر؛ لأنَّ وظيفته على أحسن التقادير تتمحَّض في الحيلولة دون وقوع الذهن في الخطأ مِن جهة الصورة إلاَّ أنَّه لا يقدم ضوابط تحول دون الواقع في الخطأ مِن جهة المادة، وبذلك لا تكون قد جنينا

من القياس ما كنّا نطمح إليه من العصمة عن الخطأ في التفكير، فائيٌ فائدة تذكر لوسيلة لا يضن متخذها الوصول لغايته؟!

والجواب:

إنَّ عدم ضمان القياس لعصمة الفكر عن الخطأ من المادة لا ينفي فائدته ولا يقلل من أثرها؛ ذلك لأنَّ الخطأ في التفكير غالباً ما ينشأ عن أحد منشأين، أحدهما يرتبط بكيفية التفكير والترتيب للمعلومات، والأخر يرتبط بالمعلومات المخزنة في الذهن أو التي تمَّ تحصيلها، وهي المعبر عنها باءة التفكير.

والقياس يضمن للإنسان عدم الوقع في الخطأ من جهة المنشأ الأول، وهو أثر بالغ الأهمية؛ لأنَّ الإنسان لو التزم بضوابطه فإنَّ مستوى احتمال الوقع في الخطأ سيتضائل إلى حدٍ كبير، ويبقى عليه بعد ذلك التثبت من دقة المعلومات التي سيعتمد لها مادة في التفكير.

المبحث الخامس:

الاستقراء

ويتضمن :

١ - تعريفه.

٢ - أقسامه:

أ - قام.

ب - ناقص.

٣ - قيمته العلمية.

الاستقراء

تعريف الاستقراء:

المراد من الاستقراء هو الاستدلال على حكم كلي عن طريق المتابعة لأحكام جزئياته، فهو انتقال من أحكام خاصة ثابتة لجزئيات شيء تم التعرف عليها بواسطة التتبع واللحظة إلى حكم عام وقاعدة كلية.

مثلاً يقوم المستقرى بمتابعة أفراد الحيوان واحداً بعد الآخر فيجد أن كل واحد منها يأكل ويشرب، وهذا هو معنى المتابعة واللحظة لأحكام جزئيات الشيء، فجزئيات الشيء هي أفراد الحيوان في المثال، والمقصود من الأحكام الخاصة هو الحكم على كل فرد لاحظه بالأكل والشرب، ثم إن المستقرى ينتقل بعد هذه الملاحظات إلى استخلاص حكم عام وقاعدة كلية مفادها أن كل حيوان فهو يأكل ويشرب.

واللحظة للجزئيات والأفراد قد لا تحتاج لأكثر من المشاهدة أو قد لا يناسبها غير المشاهدة، وقد تحتاج إلى الدراسة والاختبار، وعلى كلا التقديرتين يكون الاستدلال بهذه الطريقة من الاستقراء.

تقسيم الاستقراء:

ينقسم الاستقراء إلى قسمين:

القسم الأول - الاستقراء التام:

المراد من الاستقراء التام هو التتبع واللاحظة ل تمام أفراد الشيء للوقوف على حال كل واحد منهاج وللخروج بذلك إلى حكم عام.

مثلاً: لو تتبع المستقرئ أحوال الجنود هذه البلد دون استثناء واحد منهم وكانوا محصورين، فوجد بعد التتبع واللاحظة أنهم جميعاً من الذكور فإنَّ له أن يخرج بهذه النتيجة الكلية وهي: (إنَّ كلَّ جنود هذه البلد من الذكور).

وهذا الاستقراء تام نظراً لكون التتبع واللاحظة قد شمل تمام أفراد الموضوع.

القسم الثاني - الاستقراء الناقص:

والمراد منه هو التتبع واللاحظة لعدد من أفراد الشيء للوقوف على أحواها وللخروج بذلك إلى حكم عام وقاعدة كلية.

ومثاله: أن يتبع المستقرئ عدداً من أفراد الطيور فيجد أنها بيضاء، أي أنها تتکاثر بهذه الطريقة، فيستنتج من ذلك أنَّ كلَّ طير فهو بيضاء.

وهذا الاستقراء ناقص نظراً لكون التتبع واللاحظة لم تشمل تمام الأفراد للطيور.

فالنتيجة في كلا القسمين كلية، والخطوات المعتمدة للوصول إلى النتيجة في كلا القسمين واحدة، وهو التتبع واللاحظة لجزئيات وأفراد الشيء، والفرق بينهما في حدود ما يتم تصفحه ومتابعته ولاحظته، ففي الاستقراء التام يكون التتبع لجميع

الأفراد، وأمّا في الاستقراء الناقص فيقتصر التتبع على عدد من أفراد الشيء.

القيمة العلمية لل والاستقراء التام:

لم يختلف المناطقة في أنَّ الاستقراء التام منتج لليقين بالقاعدة الكلية المستنبطة، وإنما أنكر بعضهم اعتباره من أقسام الاستدلال والاستنباط ببيان حاسله:

إنَّ القاعدة الكلية التي يخرج بها المستقرئ لا تعدو كونها صياغة أخرى للنتائج المتحصلة بواسطة الملاحظة، فبدلاً من أنْ يصوغ المستقرئ النتائج الجزئية التي حصل عليها بالمشاهدة والملاحظة في قوالب متعددة يقوم بصياغتها بعبارة جامدة، فيستعيض عن القول مثلاً بأنَّ الجندي الأول من الذكور، والجندي الثاني من الذكور وهكذا حتَّى يُحصيهم جميعاً، يستعيض عن ذلك بالقول: إنَّ كلَّ جنود البلد من الذكور، وهذا الحكم العام لا يضيف للنتائج الجزئية شيئاً زائداً؛ لذلك فهو ليس من الاستدلال والاستنباط الذي هو عبارة عن الموصل لنتيجة لم تكن معلومة.

وفي المقابل ذهب آخرون إلى أنَّ الاستقراء التام نوع من الاستدلال، إلا أنَّ الوصول به للنتيجة لم يكن بواسطة التتبع وحسب، بل إنَّ التتبع يُمثل واحداً من مقدمات الوصول للنتيجة وإلا فهو في الواقع من تطبيقات القياس المقسم، وهو من القياس الاقترани المؤلف من شرطية منفصلة وحملية، والقضية الحملية تتعدد بعدد أجزاء المنفصلة.

فلو افترضنا أنَّ المستقرئ تكُن من الوقف على جميع أفراد الحيوان فوجدها جميعاً تأكل وتشرب، فإنَّ له أنْ يؤلف هذا القياس هكذا:

كلّ حيوان فهو إماً إنسان أو غزال أوأسد أو أرنب أو غراب
 وكلّ إنسان يأكل ويشرب
 وكلّ غزال فهو يأكل ويشرب
 وكلّأسد فهو يأكل ويشرب
 وكلّ أرنب فهو يأكل ويشرب
 وكلّ غراب فهو يأكل ويشرب
 إنَّ كلَّ حيوان فهو يأكل ويشرب.

وبناءً على أنَّ الاستقراء التامَّ من تطبيقات القياس المقسم يكون اعتباره قسيماً للقياس خطأ؛ إذ هو بذلك من أقسام القياس، ولعلَّ اعتباره دليلاً مستقلاً عن القياس نشاً عن التسامح نظراً لكونه يعتمد فيما يعتمد في الوصول إلى النتيجة على التتبع.

القيمة العلمية للاستقراء الناقص:

ذهب أكثر المناطقة إلى أنَّ الاستقراء الناقص لا يُنتج اليقين؛ وذلك لاحتمال أنَّ حكم الأفراد التي لم تقع تحت الملاحظة مختلف عن حكم الأفراد التي وقعت تحت الملاحظة؛ فلذلك فالحكم الكلّي على قام الأفراد بمجرد الملاحظة والتبع لعدد مِن الأفراد لا يكون إلاً ظنّياً.

وفي مقابل هذه الدعوى ذهب بعض الأعلام إلى أنَّ تحصيل العلم من الاستقراء الناقص ممكن، وذلك فيما لو كان التبع لعدد كبير من أفراد الموضوع الكلّي، وذلك على أساس حساب الاحتمالات.

فالمستقرئ لأفراد موضوع إذا وقف على حال فرد فإنه يحتمل أنَّ الحكم الثابت لهذا الفرد ثابت لبقية الأفراد، إلاَّ أنَّ هذا الاحتمال ضعيف جدًا، وحينما يقف على فرد آخر فيجد أنَّ له نفس الحكم فإنَّ الاحتمال بشبوت الحكم لبقية الأفراد يكون أقلَّ ضعفًا، وهكذا يقوى الاحتمال بالوقوف على الفرد الثالث ويزداد قوَّة بال الوقوف على الرابع إلى أنْ يصل المستقرئ إلى مرحلة يشعر فيها بالاطمئنان بشبوت الحكم ل تمام الأفراد رغم عدم ملاحظته ل تمامها.

والاطمئنان وإنْ لم يكن بمستوى اليقين إلاَّ أنَّ العقلاء قاطبة يعتمدونه في مقام الاستدلال والاحتجاج.

والمتحصل مما ذكرناه أنَّ الاستقراء الناقص يُنتج في بعض صوره الاطمئنان والذي هو بمعنى ركون النفس واستقرارها بصحة النتيجة، وهو وإنْ كان لا يُلغى احتمال الخطأ - كما هو الحال في اليقين - إلاَّ أنَّ هذا الاحتمال لما كان ضعيفاً جداً فإنَّ العقلاء لا يعنون به ويعتبرونه في حكم المعدوم.

القيمة العلمية للتجربة:

التجربة هي إحدى صور الاستقراء، وإذا لم تكن مستوعبة ل تمام الأفراد والحالات فهي من الاستقراء الناقص، وهي تختلف شيئاً ما عن الاستقراء الناقص الذي بيَّناه؛ وذلك لأنَّها تعتمد - بالإضافة إلى التجميع العددي للأفراد وملاحظتها - على تطبيق مبدأ عقلي مفاده أنَّ الصدفة لا تكون دائميَّة ولا أكثرية، فبضمَّ هذا المبدأ العقلي إلى مجموع المشاهدات يستنبط العقل حكمًا كليًّا.

فالتجربة في مصطلح المناظقة هي: الدليل الاستقرائي المستبطن للقياس

والمعتمد في كبراه على المبدأ العقلاني المذكور، وفي صغراه على النتاج الجزئية المتحصلة بواسطة الملاحظة والتتبع.

وبذلك يكون الدليل الاستقرائي المستبطن للقياس منتجًا للبيتين، إلا أن إنتاجه للبيتين لم ينشأ عن مجرد التتابع والملاحظة، وإنما نشأ عن القياس، فليس التتابع والملاحظة سوى التأسيس لصغرى القياس وبعدئذ ينضم المبدأ العقلاني لتلك الصغرى ليتألف منها قياس منتج للبيتين.

فحينما يلاحظ المستقرئ أن هذه القطعة من الحديد، والقطعة الثانية والثالثة والعشرة تتمدد بالحرارة، فإن له أن يقول: (إن تمدد الحديد بالحرارة قد تكرر كثيراً)، وهذه النتيجة مساوية لقدر التتابع والملاحظة، فإذا أضاف هذه المقدمة مقدمة أخرى وهي: (أن الاقتران بين ظاهرتين كثيراً يعبر عن وجود علاقة سببية بينهما لأن الاقتران صدفة لا يكون دائمياً ولا أكثرياً)، فإن النتيجة المتحصلة من ذلك هي (أن الاقتران بين الحرارة وتمدد الحديد نشأ عن علاقة سببية بينهما)، وإذا كانت بينهما علاقة سببية فإن ذلك معناه استحاللة تختلف إحداها عن الأخرى، أي استحاللة تختلف التمدد للحديد عندما يقترن الحديد بالحرارة، وذلك هو الموجب لاستنتاج أن كل حديد فهو يتتمدد بالحرارة.



تمارين المبحث الخامس :

س١: عرف الاستقراء مع ذكر المثال.

س٢: وَضْحَ الْفَرْقِ بَيْنَ الْاسْتِقْرَاءِ التَّامِ وَالنَّاقِصِ مَعَ ذِكْرِ الْأُمْثَلَةِ.

س٣: أَيُّ قَسْمٍ مِّنْ أَقْسَامِ الْقِيَاسِ مُنْتَجٌ لِّلِّيَقِينِ؟ وَلِمَاذَا؟

س٤: بِمَاذَا تَخْتَلِفُ التَّجْرِبَةُ عَنِ الْاسْتِقْرَاءِ النَّاقِصِ؟ وَضْحَ ذَلِكَ مَعَ الْمَثَالِ.

س٥: كَيْفَ تَكُونُ التَّجْرِبَةُ مُنْتَجَةً لِّلِّيَقِينِ؟ اشْرُحْ ذَلِكَ مَعَ الْمَثَالِ.

المبحث السادس:

التمثيل

ويتضمن :

- ١ - تعريفه.
- ٢ - أركانه.
- ٣ - قيمته العلمية.

التمثيل

التعريف:

هو الاستدلال على ثبوت حكم لجزئي بسبب ثبوت ذلك الحكم لجزئي آخر نظراً لاشراكهما في العلة الموجبة لثبت الحكم الآخر.

ومثاله: أنْ يُستدلَّ على ثبوت الحرمة للنبيذ بما ثبت مِن الحرمة للخمر؛ وذلك لاشراكهما في علة الحرمة للخمر وهي الإسكار.

فالتمثيل قد اقتضى في المثال تسرية الحكم بالحرمة الثابت للخمر إلى النبيذ، وكان منشأ هذه التسرية هو أنَّ النبيذ واجد للعلة التي اقتضت ثبوت الحرمة للخمر وهي الإسكار.

أركان التمثيل:

تبين مما ذكرناه أنَّ للتمثيل أركاناً أربعة:

الأول - الأصل: وهو الموضوع الذي ثبت له الحكم كالخمر في المثال.

الثاني - الحكم: وهو الذي ثبت للموضوع الأصل، أي هو المحول المحرز

ثبوته للأصل بوحدة من وسائل الإحراز، وهو الذي يُراد تسريره وإثباته للموضوع الآخر كالحرمة في المثال.

الثالث - الفرع: وهو الموضوع الآخر المجهول الحكم، وهو الذي نسعى بواسطة دليل التمثيل إثبات حكم الأصل له.

الرابع - الجامع: وهي جهة الاشتراك بين الموضوع الأصل والموضوع الفرع، أعني العلة التي أوجبت ثبوت الحكم للأصل والتي هي موجودة في الفرع.

وباتّضاح ذلك يتبيّن أنَّ الوصول للنتيجة . وهي ثبوت حكم الأصل للفرع يتوقف على مقدّمات ثلاثة:

المقدمة الأولى: هي العلم بثبوت الحكم للأصل، كالعلم بثبوت الحرمة للخمر.

المقدمة الثانية: هي تشخيص العلة التي أوجبت ثبوت الحكم للأصل.

المقدمة الثالثة: هي العلم باشتمال الفرع على الوصف الذي شخّصنا كونه علة.

فحينما تكون المقدّمات الثلاث تامةً فعندئذ يصحُّ لنا الاستدلال بثبوت الحكم للأصل على ثبوته للفرع، وهذا النحو من الاستدلال هو ما يعبّر عنه بالتمثيل.

والإشكال على الاستدلال بالتمثيل عادةً ما ينشأ من عدم تمامية المقدمة الثانية، وإنَّ المقدمة الأولى والثالثة عادةً ما يتمُّ إثرازهما، فثبتوت الحكم للأصل يتمُّ إثرازه بواسطة دليله، باشتمال الفرع على الوصف - الذي شخّصنا أنه علة

لثبت الحکم للأصل - يكون محراً بالوجدان.

أما تشخيص أن ذلك الوصف كان هو العلة لثبت الحکم للأصل فهو مورد الإشكال، ومن الواضح أنه من غير الممكن تعدية الحکم من الأصل إلى الفرع إذا لم يتم إثبات أن الوصف المحرز اشتتمال الفرع عليه هو العلة التي نشأ عنها ثبوت الحکم للأصل.

فقد نحرز أن هذا الوصف موجود في كل من الأصل والفرع إلا الذي يصعب إحرازه أن هذا الوصف هو علة ثبوت الحکم للأصل.

ولذلك تم التصدّي لبيان الطرق الموجبة - بحسب الدعوى - لتشخيص العلة، ونذكر هنا طريقتين يمثلان أهم الطرق المذكورة:

الطريق الأول - الدوران: وهو يعني البحث عن الوصف الذي يدور الحکم مداره وجوداً وعدماً، أي أنه متى كان موجوداً كان الحکم ثابتاً للأصل، وحينما يتّفق زوال ذلك الوصف فإن ذلك الحکم ينتفي عن الأصل، فلو افترضنا أن الإسکار هو علة التحریم للخمر فإن الطريق لاكتشاف صحة هذا الفرض هو اعتبار الإسکار موجوداً تارة ومنتفيأ أخرى، فإن وجدنا التحریم ثابتاً للخمر عند اعتباره مسکراً ومنتفيأ عند اعتباره غير مسکر عرفنا أن الإسکار هو علة الحرمة، وبذلك نتمكن من تعدية الحرمة من الخمر "الأصل" إلى النبیذ "الفرع"؛ وذلك لإحراز اشتتمال النبیذ على علة الحرمة وهي الإسکار.

أما لو وجدنا أن الخمر يبقى على الحرمة حتى عند اعتباره غير مسکر عندئذ نكتشف أن الإسکار ليس هو العلة للتحريم فلا يمكن التعدّي.

الطريق الثاني - السبب والتقسيم: والمقصود من ذلك هو تحديد أوصاف الأصل التي يُحتمل أن يكون أحدها هو علة التحرير للأصل، وبعد ذلك يقوم باستبعاد كل واحد على حدة اعتماداً على مبرر معتمد حتى يصل لوصف لا يمكن استبعاد علية للتحرير، وعندئذ يكون هو المتعيين نظراً لعدم صلاحية الأوصاف الأخرى للعلية، وصلاحية هذا الأخير لذلك.

مثلاً: عندما تثبت الحرمة للخمر مع افتراض عدم العلم بعلة التحرير فإنَّ لنا أن نفترض العلة في مجموعة من الأوصاف التي يتَّصف بها الخمر.

فأوصاف الخمر التي يُحتمل أن تكون سبب الحرمة هو أنه متَّخذ من العنبر، أو أنه سائل، أو أنه لونه أصفر، أو أنه طعمه مر، أو أنه مسكر.

أمَّا احتمال أن يكون اتِّخاذه من العنبر هو السبب في التحرير فبعيد؛ وذلك لأنَّ العصير العنب غير المغلي متَّخذ من العنبر وهو غير محرَّم، وأمَّا أن يكون سبب التحرير هو أنه سائل فبعيد أيضاً؛ وذلك لأنَّ كلَّ العصائرات من السوائل وهي ليست محرَّمة، فيحتمل إذن أنَّ منشأ التحرير هو لونه أو طعمه وكلا الاحتمالين ساقطان؛ لأنَّ لطعم الخمر ولونه نظائر في الأطعمة والأشربة المباحة، وبذلك يتَّعيَّن السبب في الإسكار إذ لم نجد فيما هو مباح من الأطعمة والأشربة مس克拉ً.

القيمة العلمية للتمثيل:

في غالب الأحيان يكون التمثيل موجباً للظن على أحسن الأحوال؛ وذلك لصعوبة الوقوف على العلة التامة في الأصل.

فالطريق الأول - وهو الدوران - لا يوجب تشخيص العلة التامة؛ لأنَّه كما

يدور الحكم وجوداً وعدماً مدار العلة التامة كذلك هو يدور مدار الجزء الأخير للعلة وجوداً وعدماً، فلعل ما توهمناه علة تامة لم تكن كذلك، بل هي الجزء الأخير للعلة.

ومن هنا لا يكون الحكم قد نشا عنه وحده وإنما نشا عنه وعن أمور أخرى لم يتم اكتشافها، وحينئذ كيف يمكن تعدية الحكم الثابت للأصل إلى الفرع بمجرد أنه واجد للجزء الأخير للعلة ولا تعلم واجديته لبقية أجزاء العلة؟!

فإسكار وإنْ كانت الحرمة للخمر تدور مداره وجوداً وعدماً إلا أنَّ ذلك لا يعني أنه العلة التامة؛ إذ لعله جزء العلة والجزء الآخر لم يتم إحرازه، وحينئذ لا يمكن معرفة اشتغال الفرع على الجزء الآخر نظراً لعدم اكتشافه.

صحيح أنَّ الإسكار إذا كان موجوداً كان الخمر محرماً، وإذا لم يكن موجوداً كان الخمر محللاً، إلا أنه يحتمل أنه ذلك خاص بالخمر، أي أنَّ الدوران خاص بالخمر لاشتماله على وصف اقتضى أن تثبت له الحرمة بمجرد استكماله بوصف الإسكار.

وأمَّا الطريق الثاني - وهو السبر والتقييم، والمعبر عنه بالترديد أيضاً - فتشخيصه للعلة لا يعدو مستوى الظن الذي لا يغنى من الحق شيئاً.

وذلك لأنَّ حصر العلة في الأوصاف المرددة ظنٌ؛ إذ من المحتمل أن يكون ثمة وصف لم يكن طرفاً في الترديد هو العلة للتحريم، ولا صارف لهذا الاحتمال.

وبتعبير آخر:

لأنَّ الترديد بين الأوصاف لِمَا لم يكن بنحو الإثبات والنفي، يعني أنه إنما أنْ

يكون هذا الوصف علةً أو ذاك، فإذا لم يكن الأول فالثاني هو العلة قطعاً، - لما لم يكن الأمر كذلك - فيمكن أن تكون العلة غير هذا أو ذاك.

على أنه لو ثبت أنَّ العلة لا تخلو من الأوصاف المذكورة فإنه ورغم ذلك لا يصحُّ تسرية حكم الأصل للفرع لاحتمال وجود خصوصية في الأصل كانت شرطاً في علية أحد الأوصاف للحكم، أو لاحتمال وجود خصوصية في الفرع تمنع من ثبوت حكم الأصل للفرع.

وبذلك يتبيَّن عدم صحة الاستدلال بالتمثيل خصوصاً في الأحكام الشرعية التي يصعب استكشاف عللها إذا لم يتقدَّم الشارع نفسه للكشف عنها، نظراً لتبعيتها للمصالح والمفاسد الكامنة في متعلقات الأحكام، ومن الواضح أنَّ الوقوف على جميع حيثيات أوجه المصالح والمفاسد أمر لا يكاد يتيسَّر لأحد، فقد يقف الإنسان على مصلحة في فعل إلاَّ أنه قد يغفل عن اكتناها بفسدة تمنع من تأثير المصلحة أثراًها في ترتيب الحكم المناسب للمصلحة، على أنَّ الإحاطة بأوجه المصالح والمفاسد هو المصحح للجزم بالحكم؛ إذ أنَّ الشريعة لا تجعل حكماً لموضوع إلاَّ بعد ملاحظة ذلك، والوقوف على جميع أوجه المصالح والمفاسد أمر متعرِّض جداً.

ثمَّ إنَّ التمثيل في اصطلاح المناطقة هو القياس في اصطلاح الأصوليين، وهو حجَّة بنظر الكثير من فقهاء السنَّة خلافاً لفقهاء الشيعة حيث ذهبوا إلى عدم حجيَّته تبعاً لأنَّمَّة أهل البيت عليهما السلام.



تمارين المبحث السادس :

س١: عَرَفْ التمثيل مع ذكر المثال.

س٢: عَدَد أركان التمثيل مع شرح مختصر لكل منها.

س٣: يتوقف ثبوت حكم الأصل للفرع على مقدمات، اذكرها مع المثال.

س٤: هناك طرق يمكن من خلالها تشخيص العلة، عددها مع شرح مختصر.

س٥: هل ينتج التمثيل اليقين؟ ولماذا؟ ووضح ذلك.

المبحث السابع:

مواد الأقىسة

ويتضمن :

أقسام مواد الأقىسة.

أولاً: اليقينيات وأصولها.

ثانياً: المشهورات وأقسامها.

ثالثاً: المظنو نات.

رابعاً: المقبولات.

خامساً: المسلمات.

سادساً: المخيلات.

سابعاً: المشتبهات.

ثامناً: الوهميات.

مواد الأقىسة

المراد من مادة القياس هي مضامين القضايا التي يتتألف منها القياس، فكل قياس فهو يتكون من صورة ومادة، فالصورة هي تلك الهيئة المخصوصة التي يكون عليها القياس، أي الترتيب الخاص المقتضي لوضع الصغرى مثلاً مقدمة أولى والكبرى مقدمة ثانية، ويكون الحد الأوسط - كما في الشكل الأول - محمولاً في الصغرى وموضوعاً في الكبرى، والأصغر موضوعاً في الصغرى، والأكبر محمولاً في الكبرى، وتكون الصغرى موجبة والكبرى كليّة.

وأما المادة فالمقصود منها المعاني المتحصلة من كل قضية يتتألف منها القياس.

والغرض من البحث عن مواد الأقىسة هو صيانة الذهن عن الخطأ في التفكير من جهة المادة، فكما أنَّ البحث عن صور القياس هو لغرض صيانة الذهن عن الخطأ في التفكير من جهة الصورة، فكذلك هو البحث عن مواد الأقىسة؛ إذ من الواضح أنَّ وقوع الذهن في الخطأ لا ينشأ عن عدم اعتماد الضوابط المنطقية لصورة القياس فحسب، بل قد ينشأ عن عدم التمييز بين القضايا الصالحة للبرهان من القضايا غير الصالحة لذلك.

فالبحث عن مواد الأقىسة يساهم في تشخيص القضايا والتعرف على هويتها وأيُّها الذي إذا وقع في قوالب الأقىسة يكون مُنتِجاً للثيقين، وأيُّها يكون المنتج

لإفحام الخصم، وما هي القضايا المنتِجَة لإقناع المتلقِّي، ومتى تكون القضيَّة منتجة للمغالطة.

إذن فالبحث عن مواد الأقىسة يهُدِّد البحث عن الصناعات الخمس وهي: صناعة البرهان وصناعة الجدل وصناعة الخطابة والشعر والمغالطة.

أقسام مواد الأقىسة:

يُقسَّم المناطقة مواد الأقىسة بلحاظ معطياتها ومفاداتها إلى ثانية أقسام:

- | | | | |
|--------------|---------------|---------------|--------------|
| ١- اليقينيات | ٢- المشهورات | ٣- المظنوَنات | ٤- المقبولات |
| ٥- المسلمات | ٦- المخيَّلات | ٧- المشبهات | ٨- الوهَميات |

الأول - اليقينيات:

المراد مِن اليقين في اصطلاح المناطقة هنا هو التصديق والاعتقاد بشبُوت شيءٍ بمستوى لا يتخلَّل معه الاحتمال بالخلاف، على أنَّ لا يكون ذلك الاعتقاد ناشئاً عن تقليد، وعلى أنْ يكون المُعتقد به مطابقاً للواقع.

وبذلك يكون اليقين متقوِّماً بأمور خمسة:

الأول: التصديق، وبه يخرج الوهم والشك؛ وذلك لأنَّ التصديق أحد قسمي العلم، والشكُّ والوهم خارجان عن العلم، وكذلك يخرج العلم بالنسب الناقصة والتصورات أيضاً لأنَّهما وإنْ كانوا مِن العلم إلَّا أنَّهما ليسا مِن قسم التصديق.

الثاني: الاعتقاد، وهو الجزم وعدم احتمال الخلاف، وبذلك يخرج الظن.

الثالث: أن يكون متعلق الاعتقاد نسبة تامة، وهذا هو معنى التصديق والذي لا يتحقق إلا حينما يكون متعلقه ثبوت شيء لشيء كثبوت الوجود لزيد والشروع للشمس.

الرابع: مطابقة المعتقد به للواقع، وبذلك يخرج الجهل المركب؛ لأنّه قد يتّفق الجزم بثبوت شيء لشيء إلا أنّ هذا الجزم لا يكون مطابقاً للواقع كما في الجهل المركب، وحينئذ لا يكون هذا الجزم يقيناً.

وسمى الجهل في فرض عدم المطابقة للواقع مركباً لأنّه مركب من جهلين، جهل بالواقع وجهل بالجهل، فالجازم بعدالة زيد - رغم أنه ليس عادلاً واقعاً - جاهم مركباً؛ لأنّه جاهم بواقع زيد وجاهل أيضاً لأنّه جاهم بالواقع.

الخامس: ثبات الاعتقاد والجزم، وبذلك يخرج التقليد؛ لأنّ المقلّد جازم، إلا أنّ جزمه ناشئ عن تقليد، فهو في معرض الزوال لأنّه قد يتّفق عدوله عن يقلّده أو عدول من يقلّده عن رأيه.

وبما ذكرناه يتّضح المراد من اليقينيات، فهي القضايا الثابتة واقعاً والمعتقد بشبوتها لا عن تقليد بل عن كسب أو لأنّها بدويّة.

وبذلك تكون القضايا اليقينية منقسمة إلى قسمين، فإما أن تكون ضروريّة أي بدويّة، وإما أن تكون نظرية أي يتم تحصيلها بالكسب والنظر.

ثم إنّ القضايا النظرية تكتسب اليقين عندما يتم إرجاعها للقضايا البدويّة،

أي عندما ينتهي البرهان عليها إلى القضايا البدئية، فكلّ نظري لا بدّ وأنْ يرجع إلى ما هو بدائي وإلاً لزم التسلسل.

وبذلك يتَّضح أنَّ القضايا البدئية الضروريَّة هي المبادئ الأولى للقضايا النظريَّة، فالبدئيات - أو قل الضروريَّات - هي إذن أصول القضايا اليقينيَّة؛ لأنَّ اليقين بالقضيَّة إمَّا أنْ يكون ناشئًا عن أنَّها ضروريَّة بدائيَّة، وإمَّا أنْ يكون ناشئًا عن أنَّها مبرهنة بالقضايا الضروريَّة، أو هي مبرهنة بما هو مبرهن بقضايا ضروريَّة، أي أنَّ القضيَّة النظريَّة قد تكون مبرهنة بقضايا نظريَّة إلاً أنَّ هذه القضايا النظريَّة مبرهن عليها بقضايا بدائيَّة ضروريَّة.

أصول اليقينيات:

قلنا إنَّ القضايا الضروريَّة البدائيَّة هي أصول اليقينيات، وهي بحسب الاستقراء تنقسم على ستَّة أنواع، وهي إمَّا أنْ يتمَّ تحصيلها بواسطة العقل محضًا أو بواسطة الحسَّ أو بواسطة المركَّب مِنهما، وذلك ما سوف يتَّضح من استعراض الأنواع الستَّة لأصول اليقينيات.

١- الأوليَّات: وهي القضايا التي يكون مجرَّد التصور لطرفها مع النسبة بينهما موجَّاً للجزم بصدقها، فلا يحتاج الجزم والاعتقاد بالمطابقة للواقع لأكثر من تصور الموضوع وتصور المحمول وتصور النسبة بينهما.

ومثالها: (الكلُّ أعظم مِن الجزء)، و(النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان).

فمثل هذه القضايا يكون التصور لأطرافها موجَّاً للإذعان بصدقها، وإذا كان ثُمَّة مِن توقف فهو ناشئ عن عدم التصور لبعض أو قام أطراف القضيَّة.

٢- الفطريات: ويُعبر عنها بالقضايا التي قياساتها معها، وهي القضايا التي يكون الجزم بصدقها متوقف على واسطة عقلية إلا أن هذه الواسطة حاضرة في الذهن فلا يحتاج العقل إلى أن يتتكلّف مؤنة البحث عنها.

ومثالها: (الأربعة زوج)، فإن الذهن إذا تصور معنى الأربعة، وتصور معنى الزوجية وأنّها تعني الانقسام إلى متساوين، فإنه يجد أنّ قياساً يحضر عنده مجرد التصور لمعنى الطرفين، فإنه يجد عند تصور معنى الأربعة أنها منقسمة إلى متساوين، وأن كل ما هو منقسم إلى متساوين فهو زوج، فالنتيجة أنّ الأربعة زوج.

٣- المشاهدات: ويُعبر عنها بالمحسوسات، وهي التي يُدركها العقل بواسطة المحسّ الأعمّ من الظاهر والباطن، فهي إذن لا يكفي مجرد التصور لطرفيها للجزم بالنسبة، بل لا بدّ من توسط المحسّ وحينئذ يحصل الجزم بصدقها.

والمحسّ تارة يكون ظاهراً وتارة يكون باطناً.

والمحسّ الظاهر هو المعتمد على الحواس الخمس، وهي: البصر والسمع واللمس والشمّ والذوق، فكلّ قضيّة كان الجزم بصدقها ناشئاً عن توسط واحد من أدوات المحسّ المذكورة فهي من المشاهدات ويُعبر عنها بالحسّيات.

وأمّا المحسّ الباطني فهو ما يُعبر عنه بالوجودان، وهو إحساس تستشعره النفس وتجده وتنتافع معه دون أن تكون له مظاهر قابلة للوقوع تحت أدوات المحسّ الظاهري، نعم قد تكون لآثار هذا الشعور مظاهر قابلة للوقوع تحت أدوات المحسّ الظاهري.

ومثال الحس الباطني هو الشعور بالألم أو الشعور بالخوف أو الحزن أو الفرح أو الم Joue أو المخجل.

فهذه المشاعر هي المعبر عنها بالحس الباطني، وكل قضية كان الجزم بصدقها ناشئاً عن توسط الحس الباطني فهي من المشاهدات أيضاً، ويعبر عنها بالوجدانيات.

فالمشاهدات إذ تنقسم إلى حسيّات ووجدانيات، فالقضايا التي كان الجزم بها ناشئاً عن توسط أدوات الحس الظاهري تسمى حسيّات، والقضايا التي كان الجزم بها ناشئاً عن توسط الحس الباطني تسمى وجدانيات.

ومثال الحسيّات قولنا: (الشمس مضيئة)، فإنَّ الجزم بصدق هذه القضية نشا عن توسط الباصرة والتي هي إحدى أدوات الحس الظاهري.

ومثال الوجدانيات هو قولنا: (أنا خائف)، أو (أنا جائع)، أو (أنا حزين)، فإنَّ الجزم بصدق هذه القضايا نشا عن وجدان هذا الشعور في النفس.

٤- المتواترات: وهي القضايا التي يحصل الجزم بصدقها نتيجة إخبار جماعة كثيرة يمنع العقل من تواظئهم على الكذب أو اتفاق خطئهم.

فالقضية المتواترة هي القضية التي أخبر بعضونها جماعة كثيرة على أن تكون الكثرة بمستوى يرى العقل معها استحالة تواظؤ المخبرين على الكذب، واستحالة وقوع الاشتباه منهم جميعاً.

وبما ذكرناه يتضح أنَّ التصديق بالقضية المتواترة ينشأ عن مقدمتين:

الأولى: هي الإخبارات المتكررة، والمقصود من الإخبار هنا هو الإخبار عن حسّ لا عن حدس واجتهاد.

الثانية: نفي العقل لأسباب احتمال عدم مطابقة الخبر للواقع، فالسبب الذي ينشأ عنه احتمال عدم مطابقة الخبر للواقع هو إماً تعمّد المخبر للكذب وإماً اشتباه الخبر، فعندما ينفي العقل منشأي الاحتمال يحصل الجزم بالصدق.

وأما ما هو المبرّ لنفي العقل لمنشأي الاحتمال فهو خارج عن محل الكلام، وقد تم استيفاء البحث عن ذلك في علم الأصول.

ومثال القضايا المتواترة هو أنَّ مكَّة الشريفة موجودة، فإنَّ من يسمع بهذه القضية يجزم بصدقها حتّى ولو لم يذهب إلى مكَّة الشريفة؛ وذلك لكثره المخبرين بها.

٥- المجرّبات: وهي القضايا التي يحصل الجزم بصدقها نتيجة تكرار المشاهدة الحسّية لاقتران ظاهرتين.

فحصول الجزم بصدق القضايا التجريبية ينشأ عن مقدّمتين إحداهما حسّية، وهي مشاهدة الاقتران بين ظاهرتين في موارد متعدّدة وفي ظروف مختلفة، والمقدمة الثانية عقلية، وهي إدراك العقل بالبداهة أنَّ الصدفة لا تكون دائمية ولا أكثرية، وهذا المُدرَك العقلي يقتضي الحكم بأنَّ اقتران الظاهرتين نشأ عن علاقة سببية بينهما؛ لأنَّه إذا لم يكن الاقتران صدفة فيتعيّن نشوؤه عن علاقة سببية، وإذا كان بين الظاهرتين علاقة سببية فهذا معناه أنَّ وجود إحداهما يلزمه وجود الأخرى؛ لأنَّ المسبِّب لا يختلف عن سببه وكذلك العكس.

من هنا يحصل اليقين بالقضية التي مفادها أنه إذا وُجدت هذه الظاهرة وُجدت معها الأخرى، مثلاً: إذا كانت درجة الحرارة للماء مائة فإنَّه يغلي، وإذا كانت درجة الحرارة للماء صفرًا فإنَّه يتجمد.

وقد ذكرنا في بحث الاستقراء الناقص تحت عنوان "القيمة العلمية للتجربة" أنَّ منشأ حصول اليقين بنتيجة التجربة هو كون الاستقراء الناقص مستبطناً للقياس.

وَمِنْ تقريب آخر لمنشأ استنتاج اليقين من التجربة رغم أنها استقراء ناقص، وهو حساب الاحتمالات الذي أوضحناه بشكل موجز في بحث الاستقراء، وخلاصة تطبيقه على المقام:

هو أنه إذا لوحظ الاقتران بين ظاهرتين مثل تمدد الحديد إذا وقع تحت درجة من الحرارة، فإنَّ العقل يحتمل عند ملاحظة هذا التقارن أنَّ ذلك نشاً عن علاقة سببية بين الظاهرتين، كما يحتمل أنه نشاً عن خصوصية هذه القطعة من الحديد، أو لخصوصية الأجواء الذي وقع فيه التقارن، فإذا لاحظنا أنَّ التقارن وقع مرة أخرى مع قطعة حديد أخرى وفي أجواء مختلفة عن الأجواء الأولى فإنَّ احتمال نشوء التقارن من السببية يقوى، وفي المقابل يضعف الاحتمال الآخر، فإذا تكرر التقارن مع قطعة ثالثة وفي أجواء مبادنة لأجواء التقارن الأولى والثاني فإنَّ هذا الاحتمال الأول يزداد قوَّة وفي المقابل يزداد الاحتمال الآخر ضعفاً؛ وذلك لأنَّ بينهما تناسباً عكسيًّاً، وهكذا يزداد الاحتمال الأول قوَّة بتكرار المشاهدة للتقارن حتى يصبح الاحتمال الآخر ضعيفاً جداً لا يعتدُ به العقلاء فيكون بحكم المعدوم، ويكون الاحتمال الأول هو مورد الجزم واليقين.

٦- **الحدسيات**: وهي القضايا التي يحصل الجزم بصدقها نتيجة الحدس القوي، والمراد من الحدس هو سرعة انتقال الذهن إلى النتيجة، وذلك من خلال طي المقدمات الموصولة لها، فالحدس مختلف عن التفكير من جهة أنَّ التفكير يتوصل للنتيجة بحركة تدريجية، فهو ينتقل أولاً من المطلب الذي هو مورد البحث إلى المقدمات التي يمكن أنْ تساهم في الوصول إلى النتيجة، ثمَّ ينتهي من المعلومات ما يناسب الوصول للنتيجة، ثمَّ يرتبها في الذهن ترتيباً خاصاً، وحينئذ يصل للنتيجة والتي كانت مطلباً.

وأما الحدس فهو الانتقال من المقدمات المرتبة في الذهن إلى النتيجة، وهو سرُّ الانتقال السريع للنتيجة؛ إذ أنَّ المقدمات حاضرة في الذهن ومرتبة أو أنَّ استحضارها وترتيبها يتمُّ بسرعة فائقة وكأنَّها كانت حاضرة ومرتبة، وذلك غالباً ما يتَّفق مع أصحاب الذكاء الحادِّ جداً.

وعلى أيِّ حال، فالحدسيات لا تكون حُجَّة على الغير، فعلى صاحب الحدس إذا أراد إثبات القضية المتيقنة عنده أنْ يبرهن على صدقها بوحد من طرق الاستدلال.

ومثال القضايا الحديَّة هو الحكم بأنَّ ضوء القمر مستفاد من ضوء الشمس؛ وذلك للحظة الاختلاف في تشكيُّلات النورِيَّة تبعاً لاختلاف وضعه وقربه وبعده عن الشمس.

فإنَّ هذه القضية إذا لم تعتمد على تكرار المشاهدة للاقتران بين الظاهرتين - وهي ظاهرة اختلاف التشكيُّلات النورِيَّة للقمر، وظاهرة القرب والبعد ووضع القمر بالنسبة للشمس - فإنَّها تكون ناشئة عن الحدس.

الثاني - المشهورات:

المشهورات هي القضايا التي تطابقت على صحة مضمونها آراء العقلاء جميعاً أو آراء ملة منهم، أو تم التباني على قبول مضمونها عند أهل صناعة فيما بينهم دون أن يكون ذلك التطابق والتباني ناشئاً عن إدراك العقل.

فالتباني والتطابق قد يكون ناشئاً عن مصلحة عامة مقتضية لذلك، وقد يكون التطابق على ذلك المضمون ناشئاً عن تناسبه مع مقتضى الطبع أو الانفعال، أو لأنّه موافقاً للشريعة أو الآداب.

وبذلك يتم التفريق بين الأوليات والمشهورات، فال الأوليات متيقنة الصدق بقطع النظر عن هذه المناسئ، وأما المشهورات فإن العقل لو قطع النظر عن هذه المناسئ لما أدرك صدقها ومطابقتها للواقع.

وبتعبير آخر: الأوليات يستقل العقل بإدراكتها والتصديق بمطابقتها للواقع، وأما المشهورات فإنّها ليست من المدركات العقلية وإنّما نشا التباني عليها من مناسئ لو اتفق زواها لما كان من وجوب لقبوها والتصديق بضمونها، ثم إنّ المشهورات قد تكون صادقة واقعاً وقد لا تكون كذلك.

وببناءً على ما ذكرنا تُقسم القضايا المشهورة إلى خمسة أقسام بلحاظ مناسئ القبول بها:

١- التأديبات الصلاحية:

وهي القضايا التي كان المنشأ لتطابق العقلاء على قبولها هو أنّ مضمونها مما تقتضيه المصلحة العامة، ومثاله: (أن الالتزام بالنظام واجب)، و(إنه لا بد للناس من

أمير برّ أو فاجر)، ويتمثل المناطقة عادةً لهذا القسم من المشهورات بقضية أنَّ الظلم قبيح وأنَّ العدل حسن، ويدركون أنَّ المراد من تقبيع الظلم هو أنَّ العقلاء قد تبناوا على ذمِّ الظلم وفاعلِه، وأنَّ المراد من تحسين العدل هو أنَّ بناء العقلاء عموماً على أنَّ العدل ممدوح، وأنَّ فاعله يستحقُ المدح، وأنَّ العقل لا يدرك الحسن والقبح للعدل والظلم وإنما هو بناء قد تطابقت عليه آراء العقلاء نظراً ل المناسبته لقتضي المصلحة العامة، وأفادوا أنَّه لو اتفق عدم وجود مجتمع فإنَّ عقل الإنسان لا يدرك حسن العدل وقبح الظلم، وهذا بخلاف إدراك العقل لقاعدة أنَّ الكلَّ أعظم من الجزء مثلاً، فإنه غير منوط بشيء، بل إنَّ العقل يستقلُّ بإدراكه بقطع النظر عن كلِّ شيء.^٤

إلا أنَّ مشهور فلاسفة المسلمين ومشهور الأصوليين الشيعة ذهبوا إلى أنَّ قضية الحسن والقبح من القضايا العقلية المستقلة وليس من المشهورات والتآديبات الصالحيَّة، غايتها أنها مِن مدركات العقل العملي، وقضية أنَّ الكلَّ أعظم من الجزء مثلاً مِن مدركات العقل النظري، وقد أوضحنا ذلك مفصلاً في كتاب المعجم الأصولي فراجع.

٢- الخلقيَّات:

ويُعبَّر عنها بالأراء المحمودة، وهي القضايا التي كان المنشأ لتطابق العقلاء على قبول مضمونها هو مناسبتها لقتضي الخلق.

ومثالها: (الإحسان إلى الناس فضيلة)، و(مقابلة الإحسان بالإعراض مذموم)، و(الكرم مِن السجايا الحميدة) وهكذا.

والمراد من المخلق هو الفعل الاختياري الذي يستحق فاعله عليه المدح والثناء، على أن يكون الباعث له هو حب الفضيلة والخير أو القرب الإلهي.

٣- الانفعاليات:

وهي القضايا التي نشأ التبني على قبول مضمونها بسبب مناسبتها للانفعالات النفسية، فقد لا يكون مضمونها مناسباً للمصلحة، بل قد لا يكون مناسباً للخلق إلا أنَّه ورغم ذلك تحظى بالقبول ملائمة لانفعالات النفس.

ويكن التمثيل لذلك بقضية: (إنَّ الانتصار للعشيرة أمر لازم)، فإنَّ منشأ التوافق على هذه القضية هو الحمية، كما يمكن التمثيل بقضية: (إنَّ قتل الحيوان مذموم)، فإنَّ منشأ القبول بضمون هذه القضية هو الشعور بالشفقة، ويمكن التمثيل كذلك بقضية: (إنَّ حضور المرأة في محافل الرجال مرجوح)، فإنَّ الدافع من وراء القبول بهذه القضية هو الغيرة.

٤- العاديَّات:

وهي القضايا المقبولة بسبب مناسبتها لقتضي العادة، فقد يتَّفق أنَّ لا تكون العادة ذات مغزى عقلائي، وقد يتَّفق ألا تكون مناسبة لقتضي الطبع بل قد يتَّفق أنَّ تكون هذه العادة تبعات سيئة أو مضرَّة ورغم ذلك تكون مقبولة في هذا البلد أو ذلك المجتمع.

ومثال ذلك استقبال الرجل الوجيه بالرقص، أو تحية القايد بالتصفيق، أو الانحناء، أو وشم الطفل بشعار العائلة أو القبيلة، أو استقباح خلع الرجل للعمامة.

٥- الاستقرائيات:

وهي القضايا التي يتلقّاها الناس بالقبول بسبب ملاحظتهم الساذجة لتكرار وقوعها خارجاً، كالقول بـ(أنَّ ابن الزنا عدواني الطبع)، وإنَّ في مصاحبة الأحمق مضرّة)، وعموم القضايا الاجتماعية المعبر عنها بالتجارب الاجتماعية.

ثمَّ إنَّ المشهورات قد يكون المنشأ لطابق العلاء جميعاً - أو فئة منهم - على قبوها متعدّداً، فقد تكون القضية من التأديبات الصلاحية وفي ذات الوقت مناسبة لقتضي الخلق والانفعال.

الثالث - المظنونات:

المظنونات هي القضايا التي يرجح العقل مطابقتها للواقع إلاَّ أنَّه يحتمل فيها عدم المطابقة، فالمراد من الظنّ هو الاحتمال الراجح وذلك في مقابل الاحتمال المرجوح، فكلَّ قضيَّة ليست يقينيَّة فإنَّ لها ثلاَث صور، فهي إماً أنْ يتساوِي فيها احتمال الصدق واحتمال الكذب، أي احتمال المطابقة للواقع واحتمال عدم المطابقة، ويُعبَّر عن هذه القضيَّة بالمشكوك، وإماً أنْ يُرجح احتمال الكذب وعدم المطابقة على احتمال الصدق والمطابقة للواقع، ويُعبَّر عن هذه القضيَّة المناسبة للاحتمال المرجوح بالمحتملة.

والصورة الثالثة أنْ يترجح احتمال الصدق ومطابقة القضيَّة للواقع على احتمال الكذب وعدم المطابقة، وهذه القضيَّة - أعني المناسبة للاحتمال الراجح - هي المعبر عنها بالمظنونة، ثمَّ إنَّ المتعارف هو أنَّه لا يُقال عن القضيَّة إنَّها من المظنونات إلاَّ عندما يكون الظنّ ناشئاً عن ترجيح عقلي، وبذلك تخرج القضايا

الظنية الناشئة عن مقتضى العادة أو الانفعال النفسي أو غير ذلك.

الرابع - المقبولات:

المقبولات هي القضايا التي يعتمد她的 المتعلقٌ نظراً لصدرها من يعتقد بصحة كل ما يصدر عنه إما لكونه معصوماً أو لأنّه يتّاز بتفوق في العقل والدين والخبرة، فالقضايا التي تصدر عن الطبيب الحاذق ويتعلّقها البعض بالقبول يُعبر عنها بالمقبولات، وكذلك القضايا الشرعية التي يتّلاقها العوام بالقبول نظراً لصدرها عن الفقهاء يُعبر عنها بالمقبولات.

الخامس - المسلمات:

ال المسلمات هي القضايا التي يُحتاجُ بها على الخصم نظراً لتسليمها بفادها، وقد تُستعمل لإقناع المتعلق لو كان في مقام الاسترشاد؛ وذلك لتسليمها أيضاً بفادها. ولا يشترط في القضايا المسلمة أن تكون صادقة، فقد تكون كذلك وقد لا تكون، كما لا يشترط في المستعمل لها أن يكون مسلماً بصدقها، فالمناط في صدق عنوان المسلمة على القضية هو تسليم المتعلق بصدقها، غايتها أنها تارة تُستعمل لغرض الإفحام والاحتجاج، وقد تستعمل لغرض الإقناع، فحينما يكون المتعلق مترشداً يكون الاستعمال للمسلمات لغرض الإقناع؛ إذ أنَّ المسترشد قد لا يناسبه البرهان؛ أو لا يكون باحثاً عن البرهان وإنما يكون غرضه التعرُّف على الحقّ مثلاً ليعتقد به كما هو شأن الكثير من العوام، فحينئذ يكون المناسب له إيقافه على الحقّ بواسطة ترتيب قضايا مسلمة عنده، وإن لم تكن مبرهنة.

ومثاله أنْ يسأل المسترشد عن قدرة الله عزَّ وجلَّ، وهل هي شاملة لكلّ شيء؟ فتجيبه بآية مِن القرآن حيث هو مسلم بصدقه.

ثمَّ إنَّ القضايا المسلمة قد تكون عامَّة، وهي التي يسلُّم بها كلُّ الناس أو أهل ملة ودين، أو هي مسلمة عند أهل علم مِن العلوم، وقد تكون خاصةً، وهي القضايا التي يتَّفق أنْ تكون مسلمة عند المتلقِّي خاصةً، وبذلك تكون صالحة لأنْ يُحتاجَ بها عليه وإفحامه بها أو إقناعه بها لو كان مسترشداً.

السادس - المخيلات:

وهي قضايا لا يكون الغرض مِن صياغتها تصديق المتلقِّي لمضونها وإنما تصاغ لغرض إحداث تخيل في النفس تترتب عليه بعض الآثار النفسانية مِن قبيل الشعور بالألم والحزن، أو الانشراح والرغبة، أو الانقباض والزهد في الشيء، أو الإقدام والتوبَّ، أو الإحجام والتربُّص، أو غير ذلك مِن الانفعالات النفسانية.

والأقىسة المؤلفة مِن هذه القضايا يُعبر عنها بالشعر كما سيأتي إياضاح ذلك إنْ شاء الله تعالى.

ويكن التمثيل لذلك بقول الشاعر:

أنا الذي نظر الأعمى إلى أبي
وأسمعت كلماتي من به صمم
فالخيل والليل والبيداء تعرفني
والسيف والرمح والقرطاس والقلم
فإنَّ من يتمثل هذين البيتين يستشعر العظمة والاعتزاز، ويرى من نفسه
الاستعداد على اقتحام الأهوال ومكافحة الصعب.

فالقضايا التخييلية تحدث في مخيلة الإنسان معان تنفعل بها النفس خصوصاً إذا صيغت بأوزان متناسبة وتم إنشادها بصوت جميل، والمتلقي يتفاعل معها حتى لو كان يدرك عدم واقعيتها.

السابع - المشبهات:

وهي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة، وتُصاغ عادة لغرض إيقاع المتلقي في المغالطة أو إيهام الشاهدين لمجلس الجدال أنه قد أفحى خصمه.

والتعبير عنها بالمشبهات نشأ عن مشابهتها للقضايا اليقينية أو المشهورة، والتشابه إما أن يكون بسبب اللفظ أو المعنى، فحينما يستعين المؤلف للقضية على إيهام المتلقي واستغفاله بالمشتركات اللفظية أو المجازات والاستعارات فذلك التشابة نشأ بسبب اللفظ، وأما حينما يستعين على ذلك مثلاً بوضع ما ليس بعلة في موضع العلة وما ليس بلازم في موضع اللازم فهذا من التشابة المعنوي، أي الناشئ بسبب المعنى.

وسيتضح ذلك إن شاء الله تعالى في بحث صناعة المغالطة.

الثامن - الوهميات:

يطلق عنوان الوهميات على القضايا التي يتم فيها الحكم على غير المحسوسات بأحكام المحسوسات.

ومثاله أن يقال: (كل موجود فهو متحيز)، فالتحيز من أحكام الأجسام المحسوسة تم سحبه على مطلق الموجودات بما فيها المجردة، وهكذا حينما نصف

الروح مثلاً بأنَّ لها أبعاداً أو أنَّ لها لوناً، أو أنَّها ذات أجنبية أو غير ذلك مِن الأحكام المناسبة للمحسوسات.

والتعبير عن مثل هذه القضايا بالوهميات ناشئ عن أنَّ المحاكم بتعدية أحكام المحسوسات إلى غير المحسوسات هو الوهم.

تمارين المبحث السابع:

س١: ما المراد من مادة القياس؟

س٢: ما هو الغرض من البحث عن مواد الأقىسة؟

س٣: عرّف كلًّا مما يلي مع المثال:

أ- اليقينيات.

ب- المشهورات.

ج- المظنونات.

د- المقبولات.

هـ- المسلمات.

و- المخيلات.

ز- المشبهات.

حـ- الوهميات.

س٤: يتقوّم اليقين بعدة أمور، اذكرها مع المثال.

س٥: اعتبرت القضايا الضرورية البديهية أصول لليقينيات، عدّ تلك القضايا مع شرح مختصر لكل منها.

س٦: ما هو الفرق بين الأوليات والمشهورات؟ وضح ذلك مع المثال.

س٧: تنقسم القضايا المشهورة إلى خمسة أقسام، اذكرها مع شرح مختصر.

الفصل الثامن

الصناعات الخمس

ويتضمن :

- ١ - تعريف الصناعة.
- ٢ - أنواعها:
 - النوع الأول: صناعة البرهان.
 - النوع الثاني: صناعة الجدل.
 - النوع الثالث: صناعة الخطابة.
 - النوع الرابع: صناعة الشعر.
 - النوع الخامس: صناعة المغالطة.

الصناعات الخمس

الصناعات الخمس هي:

- ١- صناعة البرهان.
- ٢- صناعة الجدل.
- ٣- صناعة الخطابة.
- ٤- صناعة الشعر.
- ٥- صناعة المغالطة.

تعريف الصناعة:

عنوان الصناعة يطلق على كل ملكة نفسانية مكتسبة تقتضي تأهلاً الواجب لها للوصول للغايات المتصلة بها، فصناعة الطب - مثلاً - ملكة نفسانية مكتسبة يتمكّن الواجب لها من تشخيص المرض والدواء المناسب لعلاجه، وصناعة الفلاحة ملكة يتمكّن الواجب لها من تشخيص التربة والأجواء الصالحة للزراعة وتشخيص البذور من حيث الجودة والرداة والقابلية للنمو، كما أنه خبير بكيفية الغرس وعارف بوسائل العناية بالنبت حتى يكبر ويستوي على سوقه.

والصناعة على قسمين، فمنها صناعة علمية بحثة، ومنها ما يكون له اتصال بالعمل، والصناعات الخمس من القسم الأول، وسوف نبحث كل واحدة منها على حدة إن شاء الله تعالى.

صناعة البرهان

البرهان هو القياس المؤلف من القضايا اليقينية والنتيج حتماً لقضية يقينية.

شرح التعريف:

يتبيّن من التعريف أنَّ البرهان يتقوّم بعنصرتين:

الأول: أَنَّه قياس، وبه يخرج الاستقراء والتَّمثيل، فهما وإنْ كانا مِنْ أقسام المُحْجَّةِ إِلَّا أَنَّهما ليسا مِنْ البرهان لكونهما غير منتجين لليقين دائماً، وحينما ينتجان اليقين فإنَّ ذلك ينشأ عن استبطانهما لقياس خفي، والمقصود مِنْ القياس هو صورته الواحدة للشروط المنتجة والتي تمَّ إيضاحها في بحث القياس.

الثاني: أَنْ تكون مادَّةُ القياس مِنْ القضايا اليقينية، والمقصود مِنْ اليقين هو المعنى الذي أوضحتناه تحت عنوان اليقينيات، وهو التصديق والاعتقاد الجازم غير الناشئ عن تقليد والمطابق للواقع.

فلا يشترط في صدق البرهان أَنْ تكون القضايا المؤلفة منها القياس مِنْ الظَّاهِرَاتِ، بل يكفي أَنْ تكون يقينية بالمعنى المذكور ولو كانت نظرية، على أَنْ تكون منتهية ومبرهنة بقضايا بدائية.

والمتحصل أَنَّ البرهان هو القياس المؤلف مِنْ صغرى وكبير يقينيتين، فلو كانت إحداهما غير يقينية فإنَّه لا يكون برهاناً ولا يكون منتجاً لليقين بالمعنى المذكور.

ثمَّ إنَّ حتميَّةَ إنتاج البرهان لليقين ناشئة عن أَنَّ نتيجة القياس لازم ذاتي

لقدّماته - كما أثبتنا ذلك في بحث القياس - فإذا كانت مقدّماته يقينيّة كانت نتبيجته كذلك.

انقسام البرهان إلى مَيْ وَإِنْي:

يتّضح الفرق بين البرهان اللمي والبرهان الإنّي من ملاحظة الحدّ الأوسط، حيث ذكرنا في بحث القياس أنَّ الحدّ الأوّل هو الواسطة في إثبات نسبة الأكبر للأصغر، أي هو الكاشف عن ثبوت الحدّ الأكبر للحدّ الأصغر، فإذا تمَّ حضوره في ذلك كان البرهان إنّياً، أي إذا كان الحدّ الأوسط علّة في الكشف عن ثبوت النسبة بين الأكبر والأصغر دون أن يكون علّة لوجود تلك النسبة فالبرهان إنّي.

أمّا لو كان الحدّ الأوسط علّة في الكشف عن النسبة وعلّة لوجود النسبة بين الأكبر والأصغر فالبرهان مَيْ.

ومثال البرهان الإنّي:

أنْ يُقال: في البيت دخان، والدخان مِن النار، إذن في البيت نار، فالحدّ الأوسط - وهو الدخان - كشف عن وجود النار في البيت، فهو واسطة في إثبات النسبة بين الأكبر - وهي النار - والأصغر - وهي الوجود في البيت - فهو علّة في إثبات النسبة إلَّا أَنَّه ليس علّة في وجود النسبة؛ إذ أَنَّ وجود النار في البيت ليس معلوماً للدخان.

وهكذا حينما يُقال: الدنيا مضيئة، إذن النهار موجود، فإنَّ ضياء الدنيا ليس علّة لوجود النهار، نعم هو علّة للكشف عن ثبوت نسبة الوجود للنهار.

مثال البرهان اللمي:

أنْ يُقال: المخضب مشتعلة بالنار، وكلّ مشتعل بالنار فهو يحترق، إذن فالمخضب تحرق، فالحدّ الأوسط هو الاشتعال بالنار، وقد كشف عن ثبوت الاحتراق للخضب وهو في ذات الوقت علَّة لوجود وتحقُّق هذه النسبة، أي أنَّ ثبوت نسبة الاحتراق للخضب كان معلولاً لاشتعال النار.

وبذلك كان اشتعال النار علَّة في الإثبات والكشف عن النسبة وعلَّة لوجود نسبة الاحتراق للخضب.

والمتحصل من مجموع ما ذكرناه أنَّ البرهان الإنِي هو القياس المؤلَّف من قضايا يقينيَّة على أنْ يكون فيه الحدّ الأوسط واسطة في الإثبات والكشف عن ثبوت النسبة بين الأكبر والأصغر دون أنْ يكون واسطة وعلَّة في وجود النسبة.

وأمَّا البرهان اللمي فهو القياس المؤلَّف من قضايا يقينيَّة على أنْ يكون فيه الحدّ الأوسط علَّة في الإثبات والثبت، أي كاشف عن ثبوت النسبة وعلَّة لوجودها.

ومنشأ التعبير عن القسم الأوَّل للبرهان بالإِنِي هو أنَّ هذا البرهان يكشف عن تحقُّق النسبة وهو مفاد حرف "إنَّ" ، فحرف "إنَّ" لما كان بمعنى التحقُّق ناسب أنَّ يستعمل للإشارة إلى هذا البرهان، والذي يكشف عن تحقُّق النسبة بين الأكبر والأصغر.

وأمَّا منشأ التعبير عن القسم الثاني للبرهان بالللمي فلأنَّ به تتحدَّد علَّة الوجود بالنسبة، وذلك ما يُسأَل عنه بأداة الاستفهام "لِمَ" .

فحينما يُقال: الخشبة محترقة لأنّها مشتعلة بالنار، فإنَّ القول (لأنّها مشتعلة بالنار) جواب عن سؤال (لمْ كانت الخشبة محترقة؟).

صناعة الجدل

صناعة الجدل ملكة يقتدر بها الواحد على إقامة الحجّة على الخصم مستعيناً في ذلك بقدمات مسلمة أو مشهورة ومحترزاً من ورود نقض عليه قدر الإمكان.

مبادئ الجدل:

نقصد من مبادئ الجدل الوسائل المعتمدة في هذه الصناعة، وهي تارة تلاحظ من جهة الصورة وأخرى تلاحظ من جهة المادّة.

أما ما يرتبط بالصورة المعتمدة في صناعة الجدل فهي لا تختص بالقياس كما هو الحال في صناعة البرهان، فقد يعتمد الجدل أسلوب القياس للوصول للغرض، وقد يستعمل الاستقراء، وقد يستعمل التمثيل، وقد يتوسل بوسائل أخرى لو كانت متاحة، نعم اعتماد القياس هو أجدى الطرق لكونه أقرب للعقل فيكون أشد إلزاماً للخصم، واعتماد الاستقراء هو أقرب الطرق لإقناع الخصم وإفحامه لأنّه أكثر التصاقاً بالحس.

وبذلك يتبيّن أنَّ صناعة الجدل أعمَّ من صناعة البرهان من جهة الصورة، وأما ما يتصل بمبادئ الجدل فالقضايا المعتمدة في هذه الصناعة هي المشهورات وال المسلمات.

أما المشهورات فالمقصود منها هي المشهورات الحقيقة، فما لم تكن

الشهورات حقيقية - سواء كانت عامة أو خاصة - فإنها لا تصلح لأن تكون مادة هذه الصناعة.

والمراد من الشهورات الحقيقية هي القضايا التي نشأت شهرتها عن واحد من المنشئ التي فصلناها في بحث مواد الأقىسة، وهذا النحو من القضايا لا تتأثر شهرتها بالتأمُّل والملاحظة والنقد.

وذلك في مقابل الشهورات الظاهرة والتي لم تنشأ شهرتها عن المنشئ المذكورة؛ ولذلك فهي تزول بالتأمُّل والنقد.

ويكن أن نُثْلِّ لذلك بما يُقال: (إنَّ كُلَّ طويل أبله وكلَّ قصير فتنة)، فإنَّ مثل هذه القضية وإنْ كانت مشهورة إلاَّ أنَّ شهرتها لم تنشأ عن المنشئ المذكورة؛ ولذلك فهي لا تصمد أمام الاستقراء السريع.

فكذلك لا يصحُّ اعتماد القضايا الشبيهة بالشهورات والتي تنشأ عن ملابسات عارضة تزول الشهرة بزوالها.

ومثال ذلك الأفكار والسلوكيات التي ينشأ استحسانها عن تبني بعض المشهورين لها.

ثمَّ إنَّ هنا أمراً لا بدَّ من إلفات النظر إليه، وهو أنَّه لا يلزم أن تكون القضية المعتمدة في صناعة الجدل مشهورة فعلاً، ولو لم تكن كذلك لكنَّها منتهية إلى قضية مشهورة فإنَّ ذلك كافٌ في صحة اعتمادها في صناعة الجدل.

فثمة قضايا تكتسب شهرتها من مقايساتها بقضايا أخرى مشهورة، والمصحح للمقاييس هو التشابه أو التقابل، أو أنَّ المصحح لاعتبار قضية أنها مشهورة هو

وقوعها نتيجة لقياس مؤلف من قضايا مشهورة.

ومثال التشابه أنْ يُقال: ضرب اليتيم قبيح؛ وذلك لأنَّ أكل ماله قبيح، ووجه الشبه بين القضيَّتين هو أنَّ كلاً من الضرب والاستحواذ على المال ظلم، فالقضيَّة الأولى وإنْ لم تكن مشهورة افتراضاً إلاَّ أنها اكتسبت شهرتها بسبب مشابهتها لقضيَّة مشهورة.

وأمَّا مثال التقابل فكأنْ يُقال: إنَّ مجازة الإحسان بالإعراض مذموم؛ وذلك لأنَّ مجازة الإحسان بالإحسان محبوب وحسن، فالقضيَّة الأولى وإنْ لم تكن مشهورة - افتراضاً - إلاَّ أنه وبسبب تقابلها مع قضيَّة مشهورة صحيح ذلك اعتبارها قضيَّة مشهورة.

وأمَّا مثال القضيَّة الواقعَة نتيجة لقياس مؤلف من قضايا مشهورة فهو أنْ يُقال:

كلَّ امرأة فهي شديدة العاطفة
وكلَّ من هو شديد العاطفة فهو سريع الانفعال
كلَّ امرأة فهي سريعة الانفعال.

فهذه القضيَّة اكتسبت شهرتها بسبب وقوعها نتيجة لقياس مؤلف من قضايا مشهورة.

وأمَّا المسلمات فهي أيضاً من المقدَّمات التي تُعتمد في صناعة الجدل، وقد أوضحنا المراد منها وقلنا إنَّها قد تكون عامة يُسلِّم بها الجميع أو أهل دين وملة، وقد تكون خاصة يُسلِّم بها الخصم فيصحُّ حينئذ الاحتجاج بها عليه.

صناعة الخطابة

صناعة الخطابة ملَكة تعطي الواجد لها القدرة على إقناع الجمّهور فيما يراد التصديق به من قبلهم.

مادة الخطابة:

تعتمد الخطابة على ثلاثة أنواع من القضايا:

الأولى: القضايا المشهورة، والمقصود من القضايا المشهورة هنا هو الأعمّ من المشهورات الحقيقة والظاهرية والشبيهة بالمشهورات، وذلك بخلاف صناعة المجلد، حيث لا يصحُّ أن يستعمل فيها سوى المشهورات الحقيقة كما أوضحتنا ذلك.

الثاني: المقبولات، وهي القضايا التي يتلقّاها الناس بالقبول نظراً لصدرها ممَّن يعتقد بصحة كلّ ما يصدر عنه إماً لكونه معصوماً أو لأنَّه يمتاز بتفوق في العقل أو الدين أو الخبرة.

الثالث: المظنونات، وهي القضايا التي يرجح العقل مطابقتها للواقع وإنْ كان يحتمل الخلاف.

صور تأليف الخطابة:

تتألَّف الخطابة غالباً من الأقىسة الظنيَّة والتمثيل، وقد يستعان بالاستقراء لغرض الإقناع بالجزئيات.

والأقىسة المستعملة في تأليف الخطابة لا يحتفظ فيها غالباً بالصور والشراطئ المقرّرة في الإنتاج، وكذلك الحال بالنسبة للتمثيل.

ويستعين الخطيب للوصول لغرضه - وهو إقناع الجمّهور - باختيار الألفاظ والتركيب الجزلة والمؤثّرة، كما يستعين على ذلك بترتيب خطابه وتصنيفه بما يراه مناسباً، وثّة أمور أخرى تساهُم أيضاً في الوصول للغرض: منها: الاستعانة بالقصّة القصيرة والشواهد المقتبسة من كلمات الحكماء والشعراء.

ومنها: الاستعانة بنبرات الصوت وانخفاضه وارتفاعه حسب ما يقتضيه الحال والمقام والمضمون الذي يراد إقناع الجمّهور به.

ومنها: الهيئة التي يكون عليها، فقد يكون المناسب القيام وقد يكون المناسب الجلوس، وكذلك الحركات وقسمات الوجه المعبرة عن التفاعل مع مضمون الخطاب.

ومنها: اللباس، فحينما يكون الخطاب حول الزهد مثلاً فإنَّ ذلك لا يناسبه ارتداء الخطيب الألبسة الزاهية، وحينما يكون الخطاب لغرض التعبئة للحرب فإنَّ المناسب أنْ يكون على الخطيب بزَّة الحرب وهكذا.

صناعة الشعر

صناعة الشعر ملكة يقتدر بها الواحد على التأثير في النفوس وتحريك العواطف بما يتناسب مع الغرض، فقد يكون الغرض هو إثارة الغضب أو الحزن أو الشوق، وقد يكون الغرض هو بث السرور في النفوس أو الاعتزاز أو الفخر أو الوهن والضعف والمذلة، أو الشجاعة والإقدام أو غير ذلك من الانفعالات النفسانية، فإذا كان أحد قادراً على إحداث ذلك في النفوس فهو واحد لملكة الشعر.

مادة الشعر:

القضايا المعتمدة في صناعة الشعر هي المخيلات، وهي القضايا التي تصاغ لغرض إحداث تخيلات في النفس يتربّ عليها تحفيز المعاني الإنسانية واستحسانها أو استهجانها، وهو ما ينتج الحرص على تقليلها أو التمثيل بأضدادها، فقد تكون المخيلات أبلغ في إقناع المتلقّي من الخطابيات ويكون معها المتلقّي أسرع استجابة وأشدّ تفاعلاً وحماساً، خصوصاً إذا ما صيغت في قوالب موزونة وتمّ إنشادها بإيقاعات متناسقة وصوت جميل، ويكون أثرها أكثر وقعاً على النفس عندما تراعي في إلقائها الأجواء المناسبة والزمان المناسب.

منشأ تأثير المخيلات:

لعلّ أهمّ ما ينشأ عنه التأثير في القضايا التخييلية هو أنها تعتمد تصوير المعاني بصور قريبة من النفس حسية كانت أو مجردة، وكلما كان وجه التشبيه واضحاً

وفي ذات الوقت غير مبتدل كان أثره على النفس أبلغ، وكلما كان المشبه به أكثر انسجاماً أو استيحاشاً في النفس كانت استثارته للمعنى المراد تحفيزه أسرع وأدوم.

صناعة المغالطة

يُطلق عنوان المغالطة على كل قياس فاسد له قابلية إيقاع المتلقي في التضليل والاشتباه، واستعمال مثل هذا القياس في موضع البرهان يسمى سفسطة وفي موضع الجدل يسمى مشاغبة.

والمغالطة تنشأ نتيجة المشابهة - أي مشابهة القياس الفاسد - بالقياس البرهاني أو القياس الجدلية.

ولا يعتبر في صدق المغالطة تعمد الإيقاع في التضليل وقد الاستغفال، بل يكفي في صدقها أن القياس له شائنة إيقاع المتلقي في التضليل والاشتباه حتى وإن نشأ عن قصد صحيح كإقامة البرهان أو امتحان المتلقي.

أسباب المغالطة:

لما كان مورداً للمغالطة هو القياس الفاسد، وفساد القياس قد يكون في صورته وقد يكون في مادتها، فسبب المغالطة هو افتقاد صورة القياس لبعض الشرائط المعتبرة في الإنتاج، أو استعمال المشبهات في مادة القياس بدلاً من اليقينيات في البرهان والمشهورات في الجدل.

أقسام المغالطة:

تنقسم المغالطة - سواء الواقعة بسبب الاختلال في الصورة أو في المادة - إلى قسمين، الأول مغالطة لفظية والثاني مغالطة معنوية.

أما المغالطة اللفظية: فهي التي تحصل بسبب اللفظ، وذلك لأنَّ يستعمل المشترك اللفظي مثلاً حداً أوسطاً فيكون المقصود منه في إحدى المقدمتين غير المقصود منه في المقدمة الأخرى، أو تستعمل الواو العاطفة فلا يعلم أنها مفيدة للتركيب أو للتفصيل والتصنيف، وتكون صادقة على أحد الاحتمالين دون الآخر.

ومثال ذلك أنْ يُقال: (الخمسة زوج وفرد)، فإنَّ الواو لو كانت مفيدة لمعنى التركيب فالقضية صادقة؛ لأنَّ الخمسة مركبة من ثلاثة واثنين، أو أربعة وواحد، أما لو كانت الواو بمعنى التصنيف والتفصيل وكانت القضية كذابة؛ لأنَّ معناها حينئذ أنَّ الخمسة إماً زوج أو فرد.

وأما المغالطة المعنوية: فهي كلَّ مغالطة تنشأ عن سبب لا يتصل باللفظ، كما لو نشأت المغالطة عن اختلال في الهيئة المعتبرة للإنتاج، أو نشأت عن اتحاد المطلوب مع بعض المقدمات، وذلك ما يُعبر عنه بالمصادرة على المطلوب.

ومثاله أنْ يكون المطلوب هو إثبات أنَّ كلَّ إنسان ضاحك، فيؤلف لذلك قياس صغراء أنَّ كلَّ إنسان بشر وكلَّ بشر ضاحك، فت تكون النتيجة أنَّ كلَّ إنسان ضاحك، وهذه النتيجة هي عين الكبرى غايتها أنَّ لفظ الإنسان قد استبدل فيها بلفظ البشر.

نماذج للمغالطات اللفظية والمعنوية:

الأول: الذهب عين
وكلَّ عين تنبع
الذهب ينبع.

هذا القياس وإنْ كانت صغراء وكبراه صادقتين إلاً أنَّ النتيجة كاذبة؛ وذلك لوقوع مغالطة نشأت مِن عدم تكرر الحدّ الأوسط واقعاً وإنْ كان متكرراً لفظاً، فالمقصود مِن لفظ العين في القضية الأولى مختلف عما هو المقصود مِنه في القضية الثانية.

وهذه المغالطة مِن قسم المغالطات اللفظية نظراً لنشوئها بسبب استعمال المشترك اللفظي.

الثاني: زيد أسد
وكلّ أسد فهو مفترس
زيد مفترس.

والنتيجة هنا أيضاً كاذبة لوقوع مغالطة نشأت عن عدم اختلاف الحدّ الأوسط واقعاً، فالمحمول في الصغرى ليس هو الأسد، فزيد ليس أسدًا وإنما هو مثل الأسد، وإنما أطلق عليه لفظ الأسد مجازاً؛ وذلك لعلاقة التشابه بينهما مِن جهة الشجاعة؛ ولذلك لا يصلاح تعدية الأحكام الثابتة للأسد الحقيقي إلى زيد.

وهذه المغالطة مِن قسم المغالطات اللفظية أيضاً؛ وذلك لنشوئها بسبب استعمال لفظ الأسد في غير ما هو له.

وهذا المثال والذي قبله وقعت فيه المغالطة مِن جهة الصورة.

الثالث: كلّ إنسان حيوان
وبعض الحيوان مفترس
بعض الإنسان مفترس.

والغالطة في هذا المثال نشأت عن افتقاد الكبـرى لشرط الإنتاج وهو الكلـية، وهي هنا من قسم المغالطـات المعنوـية، إلـأـ أنها مرتبـة بالصـورـة أـيـضاـ.

الرابع: كل أحمر مائع فهو خمر
وعصير الرمان أحمر مائع
عصير الرمان خمر.

والغالطة في هذا المثال نشأت من كذب الصغرى، وكذب الصغرى نشأ من ملاحظة أن كل خمر فهو أحمر مائع، فتوهموا الملاحظ صدق الانعكـاس غافـلاً عن أن الكلـية الموجـبة لا تـنـعـكـسـ بالـعـكـسـ المـسـتـوـيـ إلىـ كـلـيةـ مـوجـبةـ وإنـماـ تـنـعـكـسـ إلىـ مـوجـبةـ جـزـئـيـةـ، فـاـتـفـاقـ أنـ كـلـ خـمـرـ فـهـوـ أـحـمـرـ مـائـعـ لـاـ يـلـازـمـ مـنـهـ أنـ كـلـ أـحـمـرـ مـائـعـ فـهـوـ خـمـرـ.

والمتحصل أن منشأ المغالطة هو إيهام الانعكـاسـ، وهذه المغالطة من قسم المغالـطـاتـ المعـنـوـيـةـ وـالـمـرـتـبـةـ بـالـمـادـةـ، فالـصـغـرـىـ قـضـيـةـ كـاذـبـةـ شـبـيـهـةـ بـالـصـادـقـةـ نـتـيـجـةـ توـهـمـ الانـعـكـاسـ.



تمارين الفصل الثامن :

س١: ما هو المراد من الصناعة؟ دلّل لذلك.

س٢: عرّف صناعة البرهان مع شرح مختصر للتعرّيف.

س٣: عرّف كلاً مما يلي مع المثال:

أ- البرهان اللّمي.

ب- البرهان الإثني.

س٤: ماذا نعني بصناعة الجدل؟ وضّح ذلك مع المثال.

س٥: مبادئ الجدل هي الوسائل المعتمدة في صناعة الجدل، وهي تلاحظ تارة

من جهة الصورة وأخرى من جهة المادة، اشرح ذلك مع المثال.

س٦: عرّف صناعة الخطابة.

س٧: تعتمد الخطابة على ثلاثة أنواع من القضايا، عدّها مع شرح مختصر.

س٨: يستعين الخطيب للوصول إلى غرضه - وهو إقناع الجمهور - بأمور عدّة، اذكرها.

س٩: ما المراد من صناعة الشعر؟ وما هو الغرض منها؟

س١٠: ما هي القضايا المعتمدة في صناعة الشعر؟ وضّحها مع المثال.

س١١: ماذا نعني بصناعة المغالطة؟ وعلى أي شيء يطلق عنوان المغالطة؟

س١٢: ما هو السبب الأساسي للمغالطة؟ وضّح ذلك مع المثال.

س١٣: ما هو الفرق بين المغالطة اللفظية والمعنوية؟ مثل لذلك.

س١٤: اذكر ثلاثة نماذج للمغالطة.

* * *

اللهم صلّ علی محمد عبدک ورسولک ﷺ ، وصلّ علی العبد
الصلح والسيد الأکبر علي بن أبي طالب علیه السلام ، وصلّ علی آل محمد
الأبرار الأخيار الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهّرهم تطهیراً
والحمد لله رب العالمين

الشيخ محمد صنقور

١٤٢٦ هـ

سنابس - البحرين



المحتويات

المحتويات

٥	المقدمة.....
٧	تمهيد.....
٧	المنطق من العلوم الآلية.....

الفصل الأول المقدمات

المبحث الأول

١٣	مقدمة في المنطق
١٥	تعريف علم المنطق
١٦	الأمر الأول : المراد من الفكر.....
١٨	الأمر الثاني : منشا الخطأ في التفكير
٢٠	فائدة علم المنطق
٢١	موضوع كل علم
٢٣	موضوع علم المنطق
٢٦	قارين المبحث الأول

المبحث الثاني

٢٩	التصوّر والتصديق
٢٩	العلم المحسولي
٣١	التصوّر
٣٢	التصديق
٣٥	موارد التصوّر والتصديق
٣٧	موارد التصديق
٣٨	الضروري والنظري
٣٩	التصوّر الضروري
٤٠	التصديق الضروري
٤١	التصوّر النظري
٤٣	التصديق النظري
٤٣	شرائط العلم الضروري
٤٧	علاقة المعلوم الضروري بالمعلوم النظري
٥١	تمارين المبحث الثاني

الفصل الثاني مباحث الألفاظ

المبحث الأول

٥٧	الدلالات
----------	----------------

٥٧	معنى الدلالة
٥٩	أقسام الدلالة
٦٠	القسم الأول : الدلالة الوضعية اللفظية
٦٠	القسم الثاني : الدلالة الوضعية غير اللفظية
٦١	القسم الثالث : الدلالة الطبيعية اللفظية
٦١	القسم الرابع : الدلالة الطبيعية غير اللفظية
٦٢	القسم الخامس : الدلالة العقلية اللفظية
٦٣	القسم السادس : الدلالة العقلية غير اللفظية
٦٤	أمّا الدلالة المطابقية
٦٥	وأمّا الدلالة التضمنية
٦٥	وأمّا الدلالة الالتزامية
٦٦	نسب الدلالات الثلاث
٦٨	تمارين البحث الأول

المبحث الثاني

٦٩	تقسيمات الألفاظ
٧١	المفرد والمركب
٧١	المراد من معنى المركب
٧٤	المراد من المفرد
٧٦	أقسام المركب
٧٦	ينقسم المركب إلى قسمين

.....	تقسيم اللفظ المفرد
٨٠	تقسيم الاسم
.....	تقسيم الاسم بلحاظ تعدد المعنى
٨٥	تقسيم اللفظ المفرد بالنسبة للفظ آخر
.....	قارين المبحث الثاني
٨٨.....	

الفصل الثالث

مباحث الكلّي والجزئي

المبحث الأول

.....	التعريف
٩٣	
.....	الكلّي والجزئي
٩٥	
.....	معنى الكلّي
٩٥	
.....	معنى الجزئي
٩٦	
.....	الجزئي الإضافي
٩٧	
.....	قارين المبحث الأول
٩٨	

المبحث الثاني

.....	النسب الأربع
١٠١	
.....	أمّا علاقة التباین
١٠١	
.....	وأمّا علاقة التساوي
١٠٢	

٤٨٩ المحتويات

١٠٣	علاقة العموم والخصوص المطلق
١٠٤	علاقة العموم والخصوص من وجه النسبة بين نقيلي الكليين
١٠٦	علاقة نقيلي المتساوين
١٠٧	علاقة نقيلي الأعم والأخص مطلقاً
١١٠	علاقة نقيلي الأعم والأخص من وجه
١١٢	علاقة نقيلي المتباينين
١١٣	قارين البحث الثاني

المبحث الثالث

١١٧	الكليات الخمس
١١٨	القسم الأول : النوع
١١٩	القسم الثاني : الجنس
١٢٠	القسم الثالث : الفصل
١٢٢	القسم الرابع : الخاصة
١٢٣	القسم الخامس : العرض العام
١٢٤	قارين البحث الثالث

المبحث الرابع

١٢٧	بحث في الكليات الخمس
١٢٧	١ - تقسيم النوع إلى حقيقي وإضافي

١٢٨	٢ - سلسلة الأجناس والأنواع
١٣٢	٣ - أقسام الجنس وأقسام النوع
١٣٣	٤ - الفصل قريب وبعيد ومقوم ومقسم
١٣٦	تمارين البحث الرابع

المبحث الخامس

١٣٩	الذاتي والعرضي
١٤٠	العرضي اللازم
١٤١	العرضي المفارق
١٤١	أقسام العرضي المفارق
١٤٢	تقسيم العرضي اللازم
١٤٣	اللازم بين وغير بين
١٤٧	تمارين البحث الخامس

المبحث السادس

١٥١	معنى الحمل وتقسيماته
١٥٢	المصحح للحمل
١٥٤	تقسيم الحمل إلى أولي وصناعي
١٥٥	تقسيم الحمل إلى مواطاة واشتقاق
١٥٦	تمارين البحث السادس

المبحث السابع

الكلّي وأنواعه ١٥٧
الكلّي المنطقي والطبيعي والعقلاني ١٥٩
الكلّي المنطقي ١٥٩
الكلّي الطبيعي ١٦٠
الكلّي العقلاني ١٦٠
انقسام الكلّيات الخمس إلى طبيعي ومنطقي وعقلاني ١٦٣
تمارين المبحث السابع ١٦٤

الفصل الرابع

مباحث التحرير والقسمة

المبحث الأول

التعريفات ١٦٩
الغرض من التعريف ١٦٩
موقع بحث المعرف في علم المنطق ١٧٠
التعريف ليس من وظائف المنطق ١٧١
طلب الإنسان من الأسئلة ١٧٢
أمّا الاستفهام بـ "ما" ١٧٣
"ما" الحقيقة ١٧٤
وأمّا الاستفهام بـ "هل" ١٧٥

وأمّا الاستفهام بـ "لم" ١٧٦
معنى التعريف ١٧٧
شرائط التعريف ١٧٧
التعريف بالأعمّ مطلقاً ١٧٨
التعريف بالأخصّ مطلقاً ١٧٩
التعريف بالأعمّ من وجه ١٧٩
أقسام التعريف ١٨٢
التعريف بالمثال ١٨٥
التعريف بالطريقة الاستقرائيّة ١٨٥
التعريف بالتشبيه ١٨٦
تارين البحث الأول ١٨٧

المبحث الثاني

القسمة ١٩١
تعريف القسمة ١٩١
شرائط القسمة ١٩٢
حقيقة القسمة ١٩٤
أنواع القسمة ١٩٦
أنحاء القسمة المنطقية ١٩٧
طرق القسمة ١٩٨
التعريف بالقسمة ٢٠٠

الفصل الخامس

مباحث القضايا

٢٠٥	مباحث القضايا
٢٠٥	تعريف القضية
٢٠٥	شرح التعريف
٢٠٦	تقسيمات القضايا
٢٠٧	التقسيم بلحاظ النسبة الحكمية
٢٠٨	القضية الحملية
٢٠٩	القضية الشرطية
٢١٠	أجزاء القضية
٢١١	أدوات الربط
٢١٢	تقسيم القضية الشرطية
٢١٣	القضية الشرطية المتأصلة
٢١٣	القضية الشرطية المنفصلة
٢١٥	القضية إماً موجبة أو سالبة
٢١٦	تقسيم الحملية بلحاظ الموضوع
٢١٨	تقسيم القضية المحصورة
٢١٩	ألفاظ سور القضية المحصورة
٢٢٠	المهملة في قوّة الجزئيّة

٢٢٢.....	المحصورات مورد اهتمام العلوم
٢٢٣	تقسيم الحملية بلحاظ وجود موضوعها
٢٢٥.....	انقسام الحملية إلى محصلة ومعدولة
٢٢٨	الموجهات
٢٣٠	أصول الكيفيات الواقعية
٢٣٢	أنواع الموجهات
٢٣٤	القضايا البسيطة والمركبة
٢٣٩	القضايا المركبة
٢٤٦	أقسام الشرطية
٢٤٧	تقسيم المتصلة
٢٤٩.....	تقسيم المنفصلة
٢٥٢.....	تقسيم المنفصلات الثلاث
٢٥٣	تقسيم الشرطية
٢٥٣	الشرطية المحصورة
٢٥٤.....	سور الشرطية المحصورة
٢٥٥.....	الشرطية المهملة
٢٥٦	الشرطية الشخصية
٢٥٦	تأليف الشرطيات
٢٥٧	القضايا المنحرفة
٢٥٨	قارين الفصل الخامس

الفصل السادس

أحكام القضايا

المبحث الأول

التناقض وشروطه الثمانية ٢٦٣
أحكام القضايا ٢٦٥
تمهيد ٢٦٥
التناقض ٢٦٧
شروط التناقض ٢٦٨
قارين المبحث الأول ٢٧٢

المبحث الثاني

مباحث التضاد ٢٧٣
التضاد ٢٧٥
الدخول تحت التضاد ٢٧٥
التدخل ٢٧٧
قارين المبحث الثاني ٢٧٨

المبحث الثالث

العكس المستوي ٢٨١
تعريف العكس المستوي ٢٨١

٢٨٣	أنباء العكس المستوي
٢٨٤	الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية
٢٨٧	الموجبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية
٢٩٠	السالبة الكلية تنعكس سالبة كلية
٢٩٠	السالبة الجزئية لا عكس لها
٢٩٣	قارين البحث الثالث

المبحث الرابع

٢٩٧	عكس النقيض
٢٩٧	تعريف القدماء لعكس النقيض
٢٩٧	تعريف المتأخرین لعكس النقيض
٢٩٨	عكس النقيض بناءً على التعريفين
٢٩٨	عكس النقيض للقضايا عند القدماء
٢٩٩	عكس النقيض عند المتأخرین
٢٩٩	السالبة الكلية تنعكس سالبة جزئية
٣٠١	السالبة الجزئية تنعكس سالبة جزئية
٣٠٤	الموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية
٣٠٦	الموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض
٣٠٩	أحكام عكس النقيض عند المتأخرین
٣٠٩	السالبة الكلية تنعكس موجبة جزئية
٣١٠	السالبة الجزئية تنعكس موجبة جزئية

المحتويات ٤٩٧

٣١٣ الموجبة الكلية تتعكس سالبة كلية
٣١٣ الموجبة الجزئية لا تعكس بعكس النقيض
٣١٥ تمارين البحث الرابع

الفصل السابع

مباحثات الحجة

المبحث الأول

٣١٩ كليات في مباحثات الحجة
٣٢١ مباحثات الحجّة
٣٢١ تهيد
٣٢٢ تعريف الحجّة ونشأة التسمية
٣٢٣ أقسام الحجّة
٣٢٤ الاستدلال المباشر
٣٢٦ تمارين البحث الأول

المبحث الثاني

٣٢٩ القياس
٣٢٩ تعريف القياس
٣٣٠ شرح التعريف
٣٣١ اصطلاحات القياس

..... أقسام القياس	٣٣٦
القياس الاقتراني	٣٣٦
القياس الاقتراني الحولي	٣٣٧
الشروط العامة للاقتران الحولي	٣٣٨
أشكال القياس الاقتراني	٣٤١
الشكل الأول	٣٤٢
شروط الإنتاج	٣٤٣
ضروب الشكل الأول	٣٤٥
أمثلة الضروب المنتجة	٣٤٨
الشكل الثاني	٣٤٩
شروط الإنتاج	٣٥٠
ضروب المتصورة للشكل الثاني	٣٥٣
أمثلة الضروب المنتجة	٣٥٥
الشكل الثالث	٣٥٩
شروط الإنتاج	٣٦٠
ضروب المتصورة للشكل الثالث	٣٦٣
أمثلة الضروب المنتجة وبراهينها	٣٦٤
الشكل الرابع	٣٧٠
شروط الإنتاج	٣٧١
ضروب المتصورة للشكل الرابع	٣٧٤
أمثلة الضروب المنتجة وبراهينها	٣٧٥

المحتويات ...

٤٩٩	القياس الاقتراني الشرطي
٣٧٩	التعریف
٣٧٩	تقسیم الاقترانی الشرطي بلحاظ مقدماته
٣٨٠	أمثلة الأقسام الخمسة
٣٨٢	القياس الاستثنائي
٣٨٢	التعریف
٣٨٣	تقسیم القياس الاستثنائي
٣٨٤	شروط الإنتاج
٣٨٥	نتیجة الاستثنائي الاتصالی
٣٨٧	نتیجة الاستثنائي الانفصالي
٣٩٠	تمارين البحث الثاني

المبحث الثالث

٣٩٣	لواحق القياس
٣٩٥	القياس المركب
٣٩٥	تعريف القياس المركب
٣٩٦	مورد القياس المركب
٣٩٧	أقسام القياس المركب
٣٩٩	قياس الخلف
٤٠٠	قياس المساواة
٤٠٢	القياس المضر

قارين المبحث الثالث ٤٣

المبحث الرابع

القيمة العلمية للقياس والرد على الإشكالات ٤٥
القيمة العلمية للقياس ٤٧
الإيراد الأول ٤٧
والجواب ٤٨
الإيراد الثاني ٤٩
والجواب ٤١٠
الإيراد الثالث ٤١٠
والجواب ٤١١

المبحث الخامس

الاستقراء ٤١٤
تعريف الاستقراء ٤١٤
تقسيم الاستقراء ٤١٥
القيمة العلمية للاستقراء التام ٤١٦
القيمة العلمية للاستقراء الناقص ٤١٧
القيمة العلمية للتجربة ٤١٨
قارين المبحث الخامس ٤١٩

المبحث السادس

٤٢٣	التمثيل.....
٤٢٣	التعریف
٤٢٣	أركان التمثيل أركان التمثيل
٤٢٦	القيمة العلميّة للتمثيل القيمة العلميّة للتمثيل
٤٢٩	تارين المبحث السادس تارين المبحث السادس

المبحث السابع

٤٣٣	مواد الأقىسة.....
٤٣٤	أقسام مواد الأقىسة
٤٣٤	الأول : اليقينيات
٤٣٦	أصول اليقينيات
٤٤١	الثاني : المشهورات
٤٤٥	الثالث : المظنوّنات
٤٤٥	الرابع : المقبولات
٤٤٦	الخامس : المسّلمات
٤٤٧	السادس : المخيّلات
٤٤٨	السابع : المشبهات
٤٤٨	الثامن : الوهبيّات
٤٤٩	تارين المبحث السابع

الفصل الثامن

الصناعات الخمس

٤٥٣	الصناعات الخمس
٤٥٣	تعريف الصناعة
٤٥٤	صناعة البرهان
٤٥٤	شرح التعريف
٤٥٥	انقسام البرهان إلى لمي وإني
٤٥٧	صناعة الجدل
٤٥٧	مبادئ الجدل
٤٦٠	صناعة الخطابة
٤٦٠	مادة الخطابة
٤٦٠	صور تأليف الخطابة
٤٦٢	صناعة الشعر
٤٦٢	مادة الشعر
٤٦٢	منشأ تأثير المخيلات
٤٦٤	صناعة المغالطة
٤٦٤	سبب المغالطة
٤٦٤	أقسام المغالطة
٤٦٥	غاذج للمغالطات اللفظية والمعنوية
٤٦٨	تمارين الفصل الثامن
٤٧١	المحتويات